أيديولوجية الصراع السياسي

دراسة في نظرية القوة

دكتور
عبد الرحمن خليفة
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

تقـديم

من المعترف به أن المؤرخ وهو يراقب مايسجله التاريخ طوال عصـوره المتابعة . يستطيع ان يلمس بسهولة كم سادت سمات معينة على النشـاط البشرى ، فى كل عصر أو حقبة زمنية ولاجدال فى انه لو قدر لنا أن نطلع على ماتميز به مجتمعنا المعاصر فيما يرى التاريخ له من خصائص . لاستطعنـا أن نضع أيدينا على سمة غالبة على كل مايصدر من الانسان المعاصر من نشاط ، تلك السمة هى السعى وراء القوة باعتبارها الحل لكل مايعترض طريقه من عقبات أو مشكلات ، ولذلك لقد أصبحت لديه هدفا وغاية ووسيلة الى هـذه وتلك بل وقضية خالدة تدور حولها كل حياته . متبعا فى ذلك منهجـــا مشروعا فى أحيان . وغير مشروع فى أحيان كثيرة اخرى ، طالما انه يعـايش مجتمعا يعلى أفراده مبادئا ظهرت على السطح السـياسى . سافـرة بغير استحياء ، منذ أن ذهب اليها فيلسوف الواقعية الاول مكيافيللى . الذى أنزل السياسة من سماء المثل وجعلها تتمرغ فى أرض الواقع ، بكل مافيه من مرارة سعيا وراء القوة ، وأصبحت قضية القوة بذلك تمثل البعد السياسى الاصيل لكل ماتلاه من مجتمعات . ولكل من أعقبه من مفكرين عالجوا موضوعـات السلطة والدولة والنظام السياسى ولابد وان ندرك ان معادلة القوة لم تكن لتغيب عن المجتمعات السابقة أو اللاحقة . الا أنها كانت تتارجح بين العلانيـة والاستخفاء تبعا للظروف المجتمعية التى تستلزم هذا السلوك أو ذاك . فى سلسلة متتابعة الحلقات بصورة تكاد أن تكـون علمية لولا غلبـة بعض الاتجاهات الذاتية على بناءات القوة التى ذهب اليها مختلف فلاسفتها .

والقوة فى حد ذاتها موقف سياسى ينطلق من اطار ايديولوجى يساعد على صناعة الاتجاهات فى المجتمع ، سواء منها القتالية أم الحضارية . وهى فى ذلك ترتبط بعامل التغير ، الذى يخلق المناخ الفكرى والفلسـفى بمعنى البيئة الصالحة لبزوغ القوة وازدهارها ، ولذلك كانت هناك الارهاصـات المختلفة التى تهدف دوما الى تمهيد الطريق الى تقبل القوة وهى تحتل مقـام الصدارة فى الانساق الاجتماعية والسياسية .

والقوة هى محصلة عوامل تتفاعل سويا لتخرج لنا على هذه الصـورة التى نراها متمثلة فى الوحدات السياسية الاجتماعية أو البشرية ، فالجـاه ـ على سبيل المثال ـ والثراء والمركز والمنصب والعصب والكارزمية . كلهـا

دواعي الى ايجاد القوة . ومن هنا يستطيع ان يفكر انه يسعى الى القوة عن طريق هذا أم ذاك من تلك الوسائل ؛ فهنالك امر صريح بالاستحواذ على أكبر قدر منها في الآية الكريمة « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة » . وفي ذلك الدعوة النبوية بأن « المؤمن القوي خير واحب عند الله » .

وانطلاقا من هذا كله . حظيت القوة بالاهتمام الاكبر في مختلف الدراسات الانسانية ، بل لقد أصبحت محور اهتمام بعض العلوم الاجتماعية . كعلم الاجتماع السياسي الذي يعتبر القوة قضيته الاولى ، ومن ثم فهو يوليها الجزء الاكبر من اهتماماته . واذا ما كان علم السياسة – في بعض أحواله – يطلق القوة من اسارها تحقيقا لاهدافه على يد فلاسفة مثل ثراسيماخوس وشترون ومكيافيللي وهوبز ونيتشه وبسمارك وغيرهم ؛ فان علم الاجتماع السياسي يتخذ نفس النهج في دراسات ماركس وتوكفيل وفيبر وميشيلز وبارسونز وميلز . ومن حذا حذوهم في جعل القوة أساس البناء المجتمعي والعلاقات التي تنشأ بين الافراد ، ودليلهم في ذلك كان هو الارتباط بين والتطابق بين الدولة والمجتمع . ومن ثم فلايمكن التعرض بالدراسة لاي معضلة من معضلات المجتمع بمعزل عن النظام أو المؤسسات التي تستمد مشروعيتها من الدولة . ويبدو أثر علم الاجتماع العام ، وقد أدرك أسبقية علم السياسة في معالجة معادلة القوة برمتها ، فكان ان ارتفع الى مستوى الدراسات التخصصية وقد وجدها في علم الاجتماع السياسي ، صميما وراء بعض الاسانيد المعاونة لاثبات الذات .

والاستحواذ على القوة هو النتيجة الطبيعية لعملية أخرى من العمليات السياسية وهي الصراع الذي لايمكن ان يتواجد في بيئة تركن الى الضعف أكثر مما تاخذ بقوانين القوة . وإذا مثل ماذهبنا سابقا من حكم . نستطيع القول بانه مامن نظام اجتماعي او سياسي يود ان يرى نفسه ضعيفا وسط بيئة تتصارع فيها الكتل قبل الافراد . ولذلك فان الصراع على الوسائل المؤدية الى مكان القوة ومكانتها سيظل هو الدافع او المحرك الرئيسي لكل انواع السلوك البشري ، على الرغم من المحاولات التي تبذلها مختلف الانظمة لاحتواء ظاهرة الصراع ضمانا لعدم تفجرها الى عنف قد يودي بالبناء الاجتماعي كله ..

وطالما أن ظاهرة الصراع ملازمة لظاهرة القوة ، فلابد وأن تتطور دراسات القوة لكي تتصدى للصراع بالبحث والدراسة والتحليل ، في محاولة لوضع أسس تقوم عليها بناءاته . ويبدو أنها قد وصلت جميعها إلى درجة عالية من التأصيل العلمي ، مما نستطيع ازاءه أن نتحدث عن علم للقوة أو علم للصراع ، الذى يدين بالولاء لعلم السياسة بقدر ما يستخدم الظواهر التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية . فيما يطلق عليه بالثورة السلوكية التي تسيطر على العلوم السياسية هذه الايام . ولقد وجدنا على هذا الصدد - من يفسر التاريخ - على سبيل المثال - بأنه سلسلة من الصراعات التي تحدث بين الافراد والدول ، وعليه فانها تخضع - ونحن نتقدم على دراستها - لمعطيات الصراع ، بقدر ماتتحكم فيها وقائع التاريخ .

وعالم السياسة الان - نظريا وتطبيقيا - هو عالم القوة والصراع . ولايمكن لاى كيانات سياسية ان تنفذ اليه بدون أن تتسلح على قدر امكاناتها بمتطلبات القوة والصراع ، والا فلن تستطيع أن تجد لنفسها مكانا مرموقا وسط هذا السباق المحموم نحو القوة . والذى انجرت فيه كثير من الدول لكى يفرض لها الاحترام والمهابة بين الجميع . فيما يمكن أن نسميه بالتوازن بين القوى ، الذى يستخدم كثيرا هذه الايام لاسيما عند التحدث عن الدولتين العظميين [illegible] .

ولهذا كله تصدى الكثير من المفكرين لدراسة هذا الموضوع ، الا أن الاغلبية جاءت في لغات اخرى غير العربية ، وبصورة محددة كل ماكان يتصل بالصراع ودوافعه واشكاله والنتائج المترتبة على عملياته . ولذلك أيضا كانت هذه الدراسة ، خطوة في سبيل التعرف على ابعاد الصراع جميعا . التى لن نستطيع أن ندركها بدون أن نتخذ مدخل القوة سبيلا اليها ، وكم نأمل أن تكون قد حققت بعض ماكان يرجى منها ولبنا في مجال التعرف على أبعاد هذه العمليات التى مازالت تحتاج الى المزيد .

ولذلك رأيت أن تبدأ الدراسة ببعض الحديث عن نظرية القوة ، سواء من وجهة النظر العلمية الموضوعية أو التطبيقية من خلال التعرض للمنظور

التاريخي لدى الفلاسفة الذين عرفوا واشتهروا بفكر القوة ، وفي محاولة لاستكمال الجانب النظري للدراسة ، رأيت من الخير أن يكون هناك بعض التناول لمفهوم الايديولوجيا لكي ننطلق منها الى ماقصدناه من الدراسة ، وهو بسط مفاهيم الصراع وعوامله المتحكمة في عملياته ، ثم الصور التي يتخذها على النطاق المحلي او على المستوى الدولي وماينجم عن ذلك كله ·

وكان علينا اخيرا ان نعرض لدراسة تطبيقية لنظام سياسي اتخذ من القوه والصراع من خلاله وقد تمثل ذلك في الماركسية التي أسهمت في الحديث عن مظاهر الصراع انطلاقا من محاولة اقامته على ظواهر المادة وحدها . وقد لزم ان يكون هناك شيء من الرد عليها بتفنيد ادعاءاتها التي قد لاتتلاءم وواقع العملية السياسية ولذلك كثرت الاشارات الى الماركسية في السياق كله ·

وأخيرا . فكما يقولون هذا هو جهد المقل ، وهذا هو عمل انساني فلابد أن ينتابه كثير من أوجه القصور ـ ومنذ متى يتكامل عمل الانسان ـ فان وجدت هنا مصيبا ، والا فهو توفيق من عند الله سبحانه وتعالى ، الذي ارتفع اليه بالرجاء ان اكون قد أفدت واستفدت . وما الا وجه الله والعلم قصدت . والحمد لله رب العالمين

المؤلف :-

مدخل تعريفي

ليس هناك من شك في أن الانسان هو صنيعة المجتمع ، فبه يولد وفيه ينمو وينشأ ، ومنه يستقي قيمه ومثالياته التي تشكل رأيه وفكره بل وضميره، وهو لا يعيش وحيدا فيه بل مع أقرانه وزملاء ، ينفعل بهم ويتفاعل معهم، يؤثر ويستجيب ، ويأخذ بقدر ما يعطي ، فتنشأ هناك علاقات ينخرط فيها الجميع دون استثناء ، ولا تسير هذه العلاقات كيفما يحلو لاصحابها أن يستقر بهما المقام ، اذ لا بد لها من مبادىء تخضع لها ، ومن سلطة تضع هذه المبادىء موضع التنفيذ ، وتمنحها القوة التي لولاها لما كان لها من سلطان على الافراد ، وتلك كلها — علاقات ومبادىء وقوة — هي المادة التي تتعامل معها السياسة ، او هي المكونات العامة للعملية السياسية ، بغض النظر عن المسميات التي يمكن أن تأخذها في المذاهب المختلفة ، فالعلاقات قد تكون مؤثرات واستجابات والمبادىء قد يعبر عنها بالقواعد والقوانين ، والقوة تكون في يد الدولة أو الحكومة وهكذا .

ونبادر ونقول انه طالما ان السياسة لا توجد الا في مجتمع ، وطالما ان المجتمعات تختلف تبعا لاختلافات الزمان والمكان فلا بد وان تحمل السياسة قدرا من الذاتية أو النسبية (١) مما يخلق تفاوتا في النظرة والفكرة ، ولكن لا يعني هذا عدم وجود مبادىء عامة تحكم العملية السياسية ، والا فلم يكن لعلم السياسة أن يقوم بدوره محتلا مكانا عاليا بين مختلف فروع المعرفة الانسانية .

---

(١) والدليل على ذلك اختلاف التعريف بالسياسة بين المدارس المختلفة ، فالغربي على سبيل المثال يرى في السياسة رأيا حرا ونشاطا طبيعيا لا ينبغي أن يعتدى عليه أحد مهما كانت سلطته أو سلطانه ، والاشتراكي ينصب الى ان السياسة هي الصراع من اجل القوة والسلطة والمحافظة على المصنع والانتساب الى النقابة ، والعربي يرى في السياسة محاولة استرداد حقوق طال بها الامر ضائعة ، ثم هناك اختلاف النظرة الى السياسة منذ عصر الاغريق والرومان الى العصور الحديثة ، ما بين مثالية وواقعية وعضوية وسلوكية .... الخ .

الا ان هناك زوايا غريبة لها ان ينطبق مقولة مارك توين Mark Iwain التى يذهب فيها الى انه على الرغم ان كل شخص يتحدث عن الطقس الا انه لم يوجد هناك من يحاول اجراء اى تعديل ، يحاول تطبيق مدلول تلك المقولة على السياسة . فيقول أن كل شخص يتحدث عن السياسة . والقليل يعرف عنها الكثير ، ولكن لا يوجد هناك من فهمها .

ترى هل يصح ذلك القول ؟ ان فيه من الخطأ أكثر مما فيه من الصواب، اذ ماذا نقول عن محاولات اسقاط المطر الصناعى على بعض المناطق التى تعانى من الجدب والجفاف ، او تكييف بعض الاجواء كما يحدث فى المملكة العربية السعودية تيسيرا على حجاج بيت الله الحرام ، والا يعتبر ذلك التلوث الذى تسببه المصانع او عوادم المركبات تغييرا ينال الجو ؟ وبصورة مشابهة يمكن ان ينطبق ذلك على السياسة ، اذ لا يمكن لعاقل أن يمارس شيئا لا يفهمه ، وهل تغمض السياسة بصورة عامة الى الدرجة التى تدق فيها على كل الافهام ، ان القول ... رايى ... لا يصدر الا من ضيق افق وعدم احاطة ولذلك فلابد من الحذر والترفق ونحن نقرأ هذا الرأى أم ذاك .

[illegible] حين ندعى ان السياسة بممارستها هى قديمة قدم المجتمع الانسانى ، وعليه فقد بذلت محاولات كثيرة للتعريف بالسياسة عبر العصور التاريخية المتعاقبة ، ولذلك فالحصيلة وفيرة غزيرة ، وقد يكون من المفيد ان نتعرض لبعض منها ، ونحن بصدد عملية التعريف والتعرف، ولا نريد بذلك ان يكون تاريخا للسياسة بل بيانا وتوضيحا لاختلاف المنهج الذي خضعت له السياسة فى العصر المعين تبعا لتباين الظروف البيئية مما يردها بعد ذلك الى الناتج المجتمعى ، والمجتمع كائن حى ، وجوهر الحياة هو التغير ، وعليه فلابد وان نتوقع تغيرا فى المفاهيم السياسية من عصر الى آخر بل من حقبة الى اخرى .

[illegible] والفكر البشرى – من اختلاف ضروبه – ولكونه ليس نتاج الصدفة [illegible] للمبادئ الموحدة زمانا ومكانا ، بل نتاج العقل الانسانى المتنوع [illegible] فانه لا يمكن بحال فصل حاضره عن ماضيه ، او الفصل فيه

بين مكان ومكان لانه وحدة زمنية متصلة ، بجانب كونه وحدة جغرافية متماسكة لا تتخللها حواجز اقليمية ، اذ انه لا يعترف بالحدود الاقليمية ، ولا تشتته عوامل التفريق التاريخية او الجغرافيـــة (١) .

واذا كان جورج سباين قد ذهب الى الربط بين الفكر السياسى والمجتمع فانه كان يردد نفس الرأى الذى سبقه اليه مفكـــر كبير آخر هو فيجيس ، من حيث دعوته الى عدم دراسة النظريات السياسية بمعزل عن الظـــروف السياسية . بمعنى انه ينبغى الا يغيب عن بالنا العلاقة الوثيقة بين النظريـــة والواقع (٢) وفى الحقيقة لم يكن ايا منهما اول الداعين الى ذلك حيث سبق أن نادى بهذه العلاقة افلاطون ، وأكد على وجودها ارسطو من بعـــده (٣) ومن ثم فلا يحق لاحد من المحدثين أن يدعى انه هو الذى استحدثها .

وطالما اننا ارتضينا القول بقدم السياسة مع قدم المجتمع البشرى ، حيث نفترض وجود السلطة مع وجود المجتمع ، لانه لا مجتمع هناك بدون سلطـــة تنظم شئونه ، وحيثما توجد السلطة توجد السياسة ، ولعل هذا هو أحـــد مداخل التعرف على السياسة بانها الدراسة التى تبحث فى السلطة وأصحابها من يمارسها ومن تمارس عليهم ، الا أن السياسة اتخذت مناحيها علمية منـــذ بداية تحديد موضوعها وميدانها ، ويقينا ان اول من فعل ذلك هم الاغريق القدماء الذين كان لهم باع طويل فى هذا المضمار حيث كانوا أول من قدم للانسانيـــة فكرا سياسيا متكاملا ، ولذلك يتفق مؤرخو السياسة على جعـــل العصر الاغريقى بداية للتاريخ للفكر السياسى بصورة عامة ، الا أن ذلك لا يعنـــى عدم وجود تراث سياسى سابق عليه ، بل العكس هو الصحيح تمـــاما .

---

(١) جورج سابين ، ترجمة حسن جلال العروسى ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الاول (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) التصدير للدكتور عبد الرازق السنهورى ، ص ١٨ .

(2) Figgis, From Jerson to Grotius (Cambridge : the University Press, 1931) P. 27

(3) McKeoh The Basic Works of Aristotle (N Y. Randum House, 1941) P xxxvi

حيث كان الشرق يمصر بالفكر الانساني في فترة تضرب بعيـــدا في أغوار التاريخ فيما قبل الميلاد ومن هنا يستطيع أن ينكر الفكر الهندى أو الصينى أو المصرى القديم بل ان كثيرا من المبادئ التى تعتبر قمة فى الفكـــر الاشتراكى الحديث ، نجد لها أصولا فيما ذهب اليه فلاســـفة الحكم فى الشرق القديم ، وهناك على سبيل المثال القانون الذى وضعه الملـك البابلى المشهور حامورابى (١) والذى ينص على انه فى حالة وجود سرقـة ما ، كان من حق الشخص الذى تعرض لسرقة - فى حالة القبض على السارق - أن يقوم بحصر الاشياء التى فقدت منه ، وعلى الدولة ممثلة فى حاكم الاقليم أن تعوضه عما فقد ، واذا كانت الخسارة حياة بشرية فهناك مبدأ الدية أو التعويض ، ولعله من اول من نادى بالمبدأ القانونى الحديث : العدل أساس الملك .

وفى الوقت الذى كان فيه الفكر الاغريقى يأخذ طريقه الى القمة كان الفكر المصرى قد تربع فوقها فعلا وبشهد بذلك افلاطون حين يرتحـــل الى مصر لينهل من منجزاتها فى العلوم والفنون والفلسفة والســياسة ، ثم ان الاكاديمية التى انشأها كانت على غرار مارآه فى مصر فى جامعة عين شمس القديمة .

ويعترف ارسطو وهو يتحدث عن النظام الطبقى بتأثره بما كان يسود مصر من طبقات اجتماعية متميزة ، ويشهد فى ذلك بأسبقيتها وبما كان لها من قوانين ونظام سياسى عليهم الاخذ به طالما كان متكاملا مما لايحـــق لهم احداث اى تغيير فيه ، اللهم اذا شابه بعض النقص الذى يمكن تداركه .

... الا ان ذلك كله لايعنى عدم الاعتراف بالفضل لاهله ، حيث لابـد من رجعة الى الفكر الاغريقى اذا ما أردنا أن نلتمس نظريات متكاملة من وجهـة النظر السياسية . بل ان البعض ذهب الى أن الاغريق هم أول من قدم للبشرية فكرا سياسيا بالمعنى الدقيق (٢) ؟

---

(١) وقد حكم على أرجح الآراء فيما بين عــامى ١٧٢٧ - ١٦٨٦ قبـل الميلاد ، اقرأ فى ذلك : محمود السقا ، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعيـة والقانونية (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨) ص : ١١١ - ١٢٢ .

(٢) محمد فتحى الشنيطى ، نماذج من الفلسفة السياسية (القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١) ص : ١٣ .

وكان الشكل السائد للكيانات السياسية عند الاغريق هو الدولة المدينة ، ويمكن أن يرد ذلك الى الظروف الجغرافية التي ساعدت على تقسيم اليونان قديما الى أجزاء غير مترابطة لكثرة مافيهـا من جبال وخلجـان ، وكذلك يمكن أن يرد هذا الى سبب آخر ولعله الاكثر منطقية وهو أن هذه الدولة المدينة كانت البيئة المثالية للانشطة التى كان يستلزمهـا نظامهم السياسى ، وعلى أية حال فلم تكن بلادهم موحدة تشرف عليهم فيها حكومة واحدة ، أو يخضعون فيها جميعا لسلطة مفردة ، بل كانت كل مدينة وحدة سياسية مستقلة تمام الاستقلال ، تحكم نفسها بنفسها ، وتشرع قوانينها وتضع قواعدها السياسية التى تؤمن بها ، وكانت كل مدينة من الصغر بحيث يستطيع المواطنون فيها أن يلتقوا فى صعيد واحد لممارسة العملية السياسية، اذ لم تكن المجالس النيابية والتنظيمات البرلمانية المألوفة عندنا اليوم معروفة لديهم ، وكذلك فلم يكن بهم حاجة الى ابتداع طرق للانتخاب أو الاقتـراع مثلما يتم الآن فى الدول الحديثة ، وهكذا يمكن القـول بأن مانسـميه بالديمقراطية المباشرة وجدت ومورست فى أثينا القديمة بصورة أقـرب ماتكون الى النمط المثالى لهذا النظام ، ويظهر فى ذلك فى اتاحة الفرصة لكل مواطن راشد فى ان يشارك فى الحكم ولو ليوم واحد فقط فى حيـاته ، وكذلك فى عمليتى التشريع والقضاء ، وعلى سبيل المثال كانت هناك المحاكم - أحد الانظمة التى تميز بها البناء السياسى الاثينى - وكان عدد قضاتها يتراوح فيما بين ٢٠١ و ٥٠١ (ومن المعروف أن هذا الواحد الاضافى كان لترجيح الرأى) وكان هذا العدد الكبير من القضاة يشير الى المشاركـة الشعبية فى محاكمة المتهم [صورة أخرى للديمقراطية المباشرة ، ولذلك فقد كانت أحكام المحاكم غير قابلة للطعن أو الاستئناف (اذا ما اتخذت المحكمة صفة القضاة لا صفة المحلفين) طالما أن الشعب هو الذى أصدرها ، ويمكن لنا أن نقرن ذلك ونقارنه بما يحدث الآن من اصدار للاحكام القضائيـة فى المحاكم باسم الشعب (١) .

---

(١) عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥) ص : ١٦٢ - ١٦٣ .

ولانريد أن نسترسل في الحديث عن هذه المبادئ السياسية التي نادى بها أصحابها في تلك العصور القديمة قبل أن نتطرق الى بعض مفاهيمهم في السياسة ، واذا كانت مبادؤهم العملية قد استنبطت من واقع مجتمعاتهم فان محاولاتهم في التعريف بالسياسة عكست كذلك الظروف الاجتماعية التي عايشوها ، وخير مثال كذلك كان الاغريق الذين عرفوا السياسة بأنها ادارة أو حكم « الدولة المدينة » التي سبقت الاشارة اليها ، بل ان كلمة سياسة في اللغات الاوربية Politics يبدو انها مشتقة من المصطلح اليوناني الذي يعبر عن هذه الدولة المدينة وهو Polis ، ومن ثم تطورت السياسة لتصبح فن ادارة الشئون العامة بالمدينة (١) الا أن هناك من ينكر ذلك قائلا ان الكلمة في أصلها اليوناني لاتتمشى مع المعنى في اللغات الاوربية ، ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف الهدف ، ففي الاصل اليوناني كان يقصد بالسياسة سياسة دولة المدينة ، وعلم السياسة هو العلم الذي يهتم بشئون المدينة ، أما في اللغات الاوربية فان علم السياسة يعني دراسة السياسة المتعلقة بالدولة القومية أو الوطنية Nation State (٢) ، غير انني لا أشارك هذا الرأي ، لأن الاختلاف هنا ليس سوى اختلاف في حجم موضوع الدراسة وهو الدولة ، وعلى أية حال فقد توافرت للدولة المدينة كل شروط قيام الدولة اللهم سوى حدود الرقعة الجغرافية التي تقوم عليها ، الا أننا قد نلمس فارقا آخرا وهو التطور الذي حدث في مفاهيم السياسة مما قد يؤدي الى بعض الجدل حول عملية التعريف .

واذا ماعدنا الى سابق حديثنا حول تأثر المصطلحات ومفاهيمها بالبيئة الاجتماعية فسوف نجد أن علم السياسة بصورة عامة قد تأثر باختلاف

---

(١) انظر في ذلك : حسن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦) ص : ١٩ ـ ٢١ ، وكذلك :

ـ محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي دراسات سياسية وقومية (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٦٢) ص : ٩ ـ ١٤ .

(٢) علي محمد شمبش ، العلوم السياسية (طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٢) ص : ٢٥ .

الباحثين ومايعتنقون من افكار وآراء ، وهم بصدد التعرف والتعريف ، فاذا كنا قد بدأنا مع الاغريق فى قصر علم السياسة على نطاق المدينة وفن ادارتها، فلابد وأن يتابع التعريف اتساع نطاق الدولة ، وتعقد نظامها وتشعب ادارتها ، وشكل حكوماتها وطالما أننا لانعيش وحدنا فى العالم فلابد لعلم السياسة أن يتضمن أيضا علاقات الدولة بالدول الاخرى،وكذلك بالتنظيمات الدولية المختلفة . وتكون العلوم السياسية بذلك هى التى تبحث فى اقامة نظام للجماعة ، وتحديد علاقتهم بالحكومة على أساس الحق والواجب.وتنظيم الجماعات السياسية فى ظل الضمانات للفرد والمواطن . وهنا يعبر استاذنا الدكتور احمد سويلم العمرى - رحمه الله - الى ماسبق أن نادينا به من حيث نسبية السياسية فيقول ان السياسة فى نظريتها وتطبيقها بما فى ذلك تفهمها واستخدامها فى البحث والممارسة ، هى نسبية ، فالانسان ، يختلف من شخص لآخر ، فى تقدير موقف الفرد السياسى وعلاقاته ، بالجماعة السياسية ومعاملاته فى كنف الدولة ، وصلاته بالحاكم وأحاسيس السياسة، تختلف من بيئة ومجتمع عن الآخر (١) .

وعلى الرغم من اعترافنا بصعوبة التعريف بالسياسة ، صعوبة تجابه كل من ينزل الى ميدان المحاولة ، لاسيما اذا ما أصر على ضرورة توافر عناصر التعريف القوى حتى يثبت جدواه من وجهة النظر العلمية ، وحتى يثبت أمام الانتقادات الفلسفية ، فاننا ندرك تماما أن الظاهرة السياسية ماهى سوى أحد مظاهر السلوك الانسانى المعقد المتشابك ومن ثم فلابد من تحليل هذا السلوك فى مختلف مظاهره العلمية والفلسفية والدينية والاخلاقية ، لأن مثل هذا التحليل يساعد الى درجة كبيرة على تفهم الدوافع التى تكمن وراء السلوك . مما يضع أيدينا على القوى المحركة للسياسة ، وذلك أيضا أحد المنطلقات الى فهم السياسة . وان كان الدافع الاساسى هو حب البحث والدراسه والاستطلاع ، وهنا يبدو الاغريقى رائدا فى هذا الصدد ، اذ أنه

---

(١) احمد سويلم العمرى ، أصول النظم السياسية المقارنة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٦) ص : ٤١ - ٤٤ .

عبر الى الفلسفة على انها وليدة حب الاستطلاع - حسب قول أفلاطـون - الذي كان أحد دراهب الاغريق بصورة عامة ، وكان من الطبيعي أن تدفعهم هذه الصفة الى التساؤل عن كنه الاشياء التي أثارت دهشتهم ، ساءلـوا عقولهم من خواص الكلام فأنتجوا علم المنطق . وساءلوا عقولهم عن علاقات المادة في الفضاء فكان علم الفلك ، وبنفس القدرة في البحث والاستطلاع درسوا الدولة وخواصها فكان علم السياسة ، وهنا لابد وأن نسجل مفخرة للفكر الاغريقي السياسي اذ لانجد في النظرية السياسية الاغريقية شيئا عن « الحق الالهي » ، أو عن وجود قوة فوق قوة الطبيعة من حقها اقـرار الاوضاع . اذا استثنينا ما جاء في بعض آراء الفيثـاغوريين في العصـور المتأخرة . (١) الذين ساعدوا على نمو علم السـياسة بتطبيقهم نظريات الفلسفة الطبيعية على الدولة ، ولقد ذهب بعضهم الى أبعد من تطبيق القاعدة العددية على فكرة الدوله ، ونادوا بنظرية سياسية محددة ، ولب هذه النظرية هو أن للحكمة حقا سماويا في حكم الدولة ، وكانت نتيجتها الايمان بملكية دينية تستند الى حق آلهي وتحكم الرعية بمقتضى الحق السماوي (٢) .

ومن المحاولات التعريفية التي قد لاتتسق مع جوهر السـياسة تلك التي ذهب اليها الدكتور حسن صعب حين عنى بها علم أصول الحكم الذاتي ، وكأنه يريد أن يقصرها على حالات معينة من الحكم الوطني مما يعني أن الحكم غير الوطني ، أو أن حكم الاقاليم ناقصة السياده أو الاقطار معدومـة السيادة ، لاتدخل في اطار مايبحثه علم السياسة . مع أن الواقع يثبت غير ذلك تماما ، حيث أن المجتمعات في مثل هذه الاحوال لا شغل لها سـوى الصراع مع من يحرمه هذا الحق الطبيعي في حكم نفسه ، والصراع هو أحد المداخل الهامة في التعريف بالسياسة كما سوف يأتي الحديث (٣) .

---

(١) انظر في ذلك : ارنست باركر ، ترجمة لويس اسكندر، النظرية السياسية عند اليونان ، الجزء الاول (القاهره : مؤسسة سجل العـرب ، ١٩٦٦) ص : ١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٣) حسن صعب ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

ومحاولة اخرى تحمل قدرا من الغرابة تلك التى ذهب اليها بسمارك المستشار الالمانى العتيد خلال القرن التاسع عشر حين قال بأن السياسة هى فن الممكن ، لم لانجعلها فى اختيار الممكن ، أو فن اختيار ماهو جديد من بين الخيارات الممكنة ، فجوهر السياسة هو الاختيار الذى يعطينا حق الانحياز الى شىء معين دون شىء آخر ، ثم اليست السياسة هى البحث عن الوسائل بنفس القدر الذى نبحث فيه عن الاهداف • وطالما أن البيئة الحضارية تزخر بالمبادىء والقيم المتناقضة فان جوهر العملية السياسية يدور حول الاخذ بعضها ، ورفض البعض الآخر ، وذلك كله ينبغى أن يتم بصورة علمية حيث أن قصر السياسة على عملية فنية يبعدها عن العلمية ، فالفن احساس وتذوق يحكم الانسان فيه الهام شخصى ، والسياسة تتعدى هذه الحدود الضيقة حيث هى دافع للاستجابة لحاجات الانسان ومطالبه ، والسياسة فلسفة تحتم على صاحبها أن يكون معياريا ذا فكر نقدى تحليلى ، والسياسة بعد ذلك كله او قبل ذلك كله علم لايلجا الى حدس وتخمين ولكن يفرض قضايا ويستقرىء قوانين •

ولعله من هذا المنطلق الاخير - منطلق العلمية - ذهب البعض الى أن السياسة تستمد شخصيتها من السمات العالمة للطبيعة البشرية ، فـاذا ماووجه الافراد بمواقف متشابهة فسوف يتماثل سلوكهم وتصرفهم ، وبدراسة الكثير من المواقف ونتائجها يمكن أن نخرج ببعض العموميات التى بناء عليها يمكن أن نتنبأ باستجاباتهم المستقبلية ، واذا كان لنا أن نسهم برأى فى هذا الصدد ، نقول ان هذه العموميات هى التى تمثل قوانين السياسة فاذا ماحاولنا صياغتها فى قالب علمى خرج لنا علم السياسة •

السياسة والدولة :

ولايمكن لأى باحث فى مجال السياسة ايا كانت ميوله ونزعاته وأيا كانت معتقداته الفكرية ، الا وتكون الدولة هى صاحبة القدر الغالب فى دراساته ، باعتبارها التجسيد لكل مايذهب اليه السياسيون من آراء ومذاهب ، بل انها كانت لذلك المحور الذى تدور حوله أنشطة رجال الاقتصاد والقادة العسكريين والمنادين بالمذاهب الاخلاقية ، ومن ثم فلاعجب

ان تكون الدولة هى غاية تلك الدراسات جميعا شكلا كيف تكون : جمهورية أم ملكية ، ومذهبا سلوكيا : رأسمالية أم اشتراكية موجهة ونمطـــــا فى القيادة : جماعية ديمقراطية أم فردية تحكمية ، ولذلك رأينا الكثيرين حين يتصدون لعملية التعريف بالسياسة يقولون انها علم الدولة بدءا بالاغريق الذى نادى فيلسوفهم الكبير ارسطو بان السبيل الوحيد الذى يستطيـــع الانسان عن طريقه تنمية قدراته ، والوصول الى أكمل صور الحياة الاجتماعية هو التفاعل السياسى مع الآخرين فى بيئـــة اقيمت لاحتواء الصراعـــات الاجتماعية وهى الدولة ، وذلك انطلاقا من قولته الشهيرة التى بدأ بها كتابة عن السياسة بان الانسان كائن سياسى ، ولعله كان يقصد بذلك بان جوهر الوجود الاجتماعى هو السياسة ، وانه حين يتفاعل شخصـــان – أو أكثر – فانما ينخرطان فى علاقةسياسية بصورة أو بأخـــرى ، ثم انه كان يعنى أن ذلك هو النزوع الطبيعى لدى الاشخاص ، وأن القلة القليلة هى التى تجافى حياة التجمع وتفضل الحياة الانفرادية ، ولذلك فحين يسعى الناس الى تحديد أوضاعهم ، وحين يحاولون تحقيق آمالهم وأمانيهم ، وحين يجهدون أنفسهم لاقناع الآخرين بوجهات نظرهم ، فانهم بذلك يزاولون بعض الانشـــطة السياسية (١) ، وانتهاء بالمدرسة الاشتراكية التى تذهب الى أن السياسة هى المشاركة فى شئون الدولة وتوجيهها ، وتحديد أشكال ومهام ومضمـــون نشاطها ، وذلك كله من منطلق اقتصادى ، حيث تعتبر الاشتراكية أن الافكار السياسية هى البناء العلوى للاساس التحتى وهو الاقتصاد الذى احتـــل المرتبة الاولى من تفكيرها لتأتى السياسة فى المرتبة التالية (٢).

وحـ . . . ـاذ . . . بصـ. ـ التعريف والتعرف فلابد لنا وقد بدأ الحديث يتعلق بالدولة كثيرا أن نتطرق الى مفهوم الدولة وهو موضوع كثر فيه الاخذ والعطاء بين المفكرين الى درجة كبيرة ويبدو أننا نتفق على ذلك تماما

(1) Rodee and others, Introduction to Political Science, 4 th edition (Tokyo : Mcgraw - Hill Book Company, 1983), P 2.

(٢) اقرأ فى ذلك باكوفيف وآخرون ، أسس المعارف السياسية (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٥) ص ٥ – ٨ .

فولتير حين قال انك اذا اردت أن تتناقش فلابد وأن تسوق تعريفا للمصطلحات التي سوف ترد في حديثك ، وعلى الرغم ان الدولة هي الموضوع الرئيسي الذي تتناوله السياسة وعلومها بالدراسة والتحليل ، وعلى الرغم من اهتمام جميع الدارسين في هذا المجال بمحاولة صياغة نظرية للدولة ، فقد جاء التباين واضحا بينهم حول مفهوم الدولة واركانها ومقوماتها ، ودار حول تفسير نشأتها من نظريات ، ولعل ذلك منشاه — عند البعض — الى أن المفهوم الحديث للدولة لم يكن هو نفس مفهومها في العصور القديمة والوسطى ، بل حدث به الكثير من التغيير الى ما هو عليه الان ، وعلى الرغم من ذلك نستطيع أن نؤكد بان الاختلافات كانت في التفريعات والوظائف والاجهزة المكونة ، وبقيت المقومات الاساسية كما هي من يوم أن وجدت هناك دولة،لا يمكن أن تقوم لها قائمة اذاما افتقدت احداها : الارض والجماعة الجغرافية والسلطة السياسية .

وعلى أية حال يمكن لنا أن نسهم بقدر في هذا المجال فنقول ان الدولة هي المؤسسة التي تنظم فيها وتتشكل ديناميكات السياسة ، بما ومن فيها فيها من وحدات مادية وبشرية لتاتلف أخيرا في مؤسسات قانونية ذات حق وواجب ، فتقيم شبكة من العلاقات في حدود نطاق لاتمارس خارجه الا سلطان واشتطرادا لذلك نستطيع أن نقول ان مجال السياسة اوسع واشمل من نطاق الدولة ، وعليه فحيث توجد الدولة توجد السلطة ، وليس العكس ، وعلى سبيل المثال يمكننا ان نتحدث في السياسة عن علاقات دولية ، ولكن حتى الان — لانستطيع أن نتحدث عن دولة عالمية .

ويبدو أنه من المنطقي النظر الى الدولة على انها ارتباط اكثر منه مجتمع واتحاد اكثر منه تجمع ، وذلك على عكس ما كانت عليه الدولة الاغريقية قديما من حيث كونها مجتمعا محليا محدودا برقعة المدينة ، ولذلك فقد تأثر تحديدهم لاغراض وأهداف الدولة بهذه المجتمعية المحلية بحيث انحصرت لديهم في توفير الحياة الخيرة لمواطنيها — كما ينص على ذلك ارسطو في مقدمة كتابه عن السياسة — الا اننا ندرك تماما أن هذا الامر الاخير اصبح يدخل في اختصاص

مؤسسات اجتماعية اخرى داخل نطاق الدولة الحديثة (١) اضف الى ذلك انه اذا كانت الجماعات تتكون وتتشكل استجابة لبعض الحاجات والمطالب المعينة ، فان الدولة لكونها مؤسسة ذات طابع اعم واشمل من اى جماعة اخرى داخل المجتمع ، فلابد وان تستجيب للحاجات التى تتصف بهذه العمومية وتلك الشمولية .

ويثور تساؤل هنا عن تلك الحاجات التى تستجيب لها الدولة ، ومدى تلك الاستجابة بل والمدى عليها ، وتكمن الاجابة فى امكانية دراسة الوظائف التى تتعهد الدولة القيام بها ، واظننا لسنا فى حاجة الى بيان كيف اختلفت تلك الوظائف حديثا عما كانت عليه قديما ، حيث انها كانت محدوده معروفة ثم اضيف اليها الكثير فى عصورنا المعاصرة ، الا ان بعض فلاسفة الدولة يجادلون بان البعض من هذه الوظائف لا يصح للدولة ان تقوم به ، حيث ان نشاط الدولة يتسع شيئا فشيئا ، وتدخلت فى مجالات كانت محظورة عليها من قبل واصبحت توجه المعاملات الخاصة وتنظمها بصورة جعلتها تؤثر تأثيرا مباشرا فى النظام الاجتماعى ، فاتسعت فكرة السياسة ودخلت فيها عناصر اجتماعية حتى انه يمكن ان يدخل فى مدلول السياسة كل ما يمكن ان يكون له تأثير على النظام الاجتماعى ، كما ان النظام الاجتماعى لم يعد مجرد حقيقة على هامش السياسية بل اصبح عنصرا اساسيا فى النظام السياسى، بحيث يجب لتحليل النظام السياسى لبلد معين ، الا تقتصر على دراسة نظام الحكم فيها ، بل يجب ايضا تحليل نظامها الاجتماعى (٢) .

وهنا نتساءل مرة اخرى عن حدود هذه وتلك ، أو ماهو الحد الادنى الذى ينبغى على الدولة الا تتنازل أو تقصر فى ادائه والقيام به ؟

---

(١) انظرا فى ذلك . D. Raphael, Problems of Political Philosophy (London : The Macmillan Press Ltd., 1976) P.P. : 39 - 41

(٢) ثروت بدوى ، النظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٥) ص ٧ .

ان اهم وظيفة تقوم بها الدولة بحيث لا يسمح بأى تقصير فيها هى حفظ الامن والمحافظة على الامان وبسط الحماية على جميع الوحدات التى تعيش فوق اقليم الدولة ،فــان لم تستطيع الدولة ذلــك تكون قد قصرت فى أهــم مسئولياتها مما يجعلنا نحبس اطلاق مصطلح الدولة عنها ، وعلى سبيل المثال عل كانت المانيا وايطاليا واليابان مع نهاية الحرب العالمية الثانية دولا بالمعنى المتكامل لهذا المصطلح ، بعد أن فشلت فى تحقيق الامن تماما لمواطنيها . لقد كان الانسان البدائى قديما يسعى الى الحصول على ذلك الامن عن طريــق السلاح الذى كان يحمله فى كل أوقاته لاستخدامه ضد المعتدى من انسان أو حيوان ، ولكن بعد نشأة الدولة وتعهدها بذلك اصبحت تلك المهمة هى أولى مسئولياتهــا .

ويبدو اننا ننساق سريعا الى بعض المفاهيم التى يريد بعض فلاسفــة الدولة الصاقها بها وهى الصلة العضوية الوثيقة بين الدولة والقانــون ، ويستدلون بذلك على انه بعد أن يتوفر الامن والامان ، لابد من المحافظة عليهما مما يستدعى ضرورة وجود قدر من القواعد العامة التى تضمن ذلك ،بالاضافة الى الاجهزة المنوط بها تنفيذ تلك القواعد، وما استتباب الامن والنظام فىحقيقة الامر سوى نتاج تطبيق تلك القواعد العامة التى يعبر عنها بالقانون ويأتــى ارنست باركر ليعبر فى هذا الصدد عن ذلك فى صورة مباشرة فى مقدمة ترجمته لكتاب المفكر الالمانى أوتو جيركة عن «القانون الطبيعى ونظرية المجتمــع» ، ويقــول :

« الدولة هى – جوهريا – القانون ، والقانون هو جوهر الدولة (١) وذلك اتجاه ذهب اليه كثير من المفكرين فى ميدان العلوم السياسية وهم يحاولون تعريفها ، سواء من كان اجنبيا أم عربيا : فريموند أرون يرى أن العلــوم السياسية هى العلوم التى تقوم بدراسة كل ما يتصل بحكومة الجماعات ، اى العلاقات القائمة بين الحاكمين والمحكومين اوهى دراسة ما يتصل بتدريــج

(1) Otto Gierke, Translated by Ernest Barker: Natural Law and the Theory of Society, 1500 - 1800 (Boston : Beacon Press, 1975) P. 18.

السلطة داخل الجماعات ،(١) ولقد جاء هذا التعريف ليعكس تأثير القانون في الدراسات السياسية ، وكيف أنها أكدت تماما على مفهوم الدولة من الناحية القانونية ، وان ازدهار هذه الدراسات كان في اطار الدراسات الدستورية وخاصة في اطار مادة القانون الدستوري تحت مايعرف بالنظم السياسية التي تعالج أشكال الحكومات (٢) .

ويسرد لنا الدكتور محمد كامل ليلة بعض التعريفات التي أرجعت كيان الدولة للشخصية القانونية التي تحملها ، فيذكر على سبيل المثال تعريف بونار Bonard المفكر السياسي الفرنسي الذي يراها على انها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة ، في مواجهة امة مستقرة على اقليم محدد ، وتباشر الدولة حقوق السيادة بارادتها المنفردة ، وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها (٣) .

ويذهب اسمان Esmein في ذلك الاتجاه بعيدا حين يجعلها التشخيص القانوني لامة ما (٤) .

---

(١) انظر في ذلك :

— هشام الشاوي ، مقدمة في علم السياسة (بغداد : مطبعة بغداد ، ١٩٧٢) ص : ٢ .

— Tom Bottomore, Political Sociology (London Hutchinson Publishing Group, 1984) PP : 69 - 77.

— Stankiewicz, Aspects of Political Theory (London: Collier Macmillan, 1976) P. : 144.

(٢) انظر في ذلك :

— ثروت بدوي ، مرجع سابق ، ص : ٣—٢٧ .

— محمد كامل ليلة ، النظم السياسية (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧١) ص : ١٦—١٧ .

— ابراهيم دوريش ، علم السياسة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) ص : ١٧٩—١٩٠ .

(٣) محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ، ص : ٢١ .

(٤) محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ، ص : ٢١ .

ويبدو أن الغرض البعيد لكل هذه المحاولات من اسباغ الصبغة القانونية على الدولة هو ابعادها واستقلالها عن اشخاص الحكام بعدما قاست الجماعة السياسية كثيرا من جراء بعض الملوك والاباطرة المسيطرين خلال العصور الوسطى وبدايات العصور الحديثة فى أوربا ، وحديث ذلك طويل ، ليس مجاله هنا الآن ويكفينا مثال واحد حين حاول لويس الرابع عشر تشخيص نفسه بالدولة قائلا : أنا الدولة والدولة أنا .

الا أن الدولة وطيدة الاركان لا يمكن أن يقوم بناؤها على العامل القانونى وحده ، اذ لابد لها من عامل أخلاقى ، وعلى الرغم من محاولات مكيافيللى فى هذا الصدد فلايمكن لاى دولة الان أن تعلى أو تعلن مناوأتها للمبدأ الاخلاقى الذى يقيم العلاقة بين الدولة والمواطن على ولاء قبل أن يكون على طاعة ،لان الطاعة يمكن أن تحققها القوة ، ولكن الولاء لن يأتى الا اذا احس المواطن أن النظام لا يجسد الا ما يعتبره الناس عدلا ،ومن ثم فلابد من توافر العدل حتى ينسهل تطبيق القانون عن رغبة لا عن رهبة ،على الرغم من ايماننا التام بحتمية ضرورة وجودهما معا ، وصلاة وسلاما على رسول الله حين يعبر عن ذلك تماما فى كلمات موجزة : ان الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

والعدل يتضمن وسيلة وغاية الوسيلة هى المعاملة بالقسط ، والغاية هى التعرف على مصالح الافراد وتطلعاتهم فى محاولة لتحقيقها واشباعها فى ضوء الامكانات المتاحة أملا فى انجاز الانسجام وتحقيق التكافؤ فيما بينها جميعا ، ويبدو أن ذلك ينقلنا الى مفهوم آخر غير مفهوم العدل وهو العدالة فان كان العدل هو اقامة الحد وتنفيذ العقوبة ،فان العدالة هى مراعاة الواقع الاجتماعى الذى افرز مثل هذه الجريمة قبل الاقامة والتنفيذ ، لعل الله يحدث امرا آخرا بعد هذه المراعاة .

وكما يقول هيرودوت ان الحكومة او الدولة بصورة عامة توجد حينما يتوافر لها شرطان :

أولهما . انه لابد وان يكون واضحا للجميع أن القيود التى يفرضها القانون

والانظام تحدث ازعاجا لقل من تلـــك الاضطرابات التى تنشأ فى حالة عـــدم وجودهــا .

وثانيها : ان دور القضاء التى يلتجىء اليها المتنازعون ينبغى أن تزرع الثقة فى عدالة قراراتها وأحكامهــا .

لقد استطاع ديوسيس أن يحقق هذين الشرطين فانشأ دولة بذلك كان هو ملكها العادل، ولكن اذا ما افتقدت العدالة من بلد فلن تستطيع أن تميــز الدولة من عصابة اللصوص كما يقول أوجستين (١) .

ونعود الى الدولة وغلبة الصبغة القانونية على شخصيتها لنجد الدكتور محمد على محمد ــ يرحمه الله ــ يناقش الموضوع ويتخذ مدخلا تاريخيا تطوريا فيقول ان المتتبع للتطور التاريخى للدولة يستطيع أن يميز بين ثلاثة تصورات رئيسية ، يعتبر الاول منها الدولة بمثابة النظام القانونى الذى تترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطا سياسيا ، وينظر الثانى للدولة بوصفها تمثــل القوة العليا أو السلطة المطلقة للملك أو الحكومة ، وبعبارة اخرى يميل هــذا المنظور الى تصور الدولة على أنها اداة سياسية تستخدمها طبقة أو جماعة مسيطرة لكى تتحكم فى المجتمع بأكمله ، وثالث هذه التصورات هو ذلك الذى يتناول الدولة كما لو كانت هيئة أو تنظيما يتمين به مجتمع قائم على المساواة فى تحقيق وانجاز الاهداف العامة ، ويستطرد الدكتور ليذكر أن كــل تعريف للدولة سوف يبرز جانبا محددا بالذات أكثر مــن الجوانب الاخرى ، فــاذا كان محور اهتمامنا هو العلاقات الدولية ، فان التعريف الذى نتبناه للدولــة حينئذ سوف يؤكد على أهمية وقدرة الدولة على الدخول فى علاقات متنوعــة مع غيرها من الدول ، أما اذا انصب اهتمامنا على النفوذ والتأثير السياسى فان علينا ان نؤكد سيادة الطبقة الحاكمة واهمية القوة الملزمة ، واذا كــان الهدف الاساسى هو تحقيق التوازن والانسجام والعلاقات المستقــرة فان

---

(1) Leslie Lipson The great Issues of Politics, Seventh Edition (New Jersey Prentice - Hall. Englewood Cliffs, 1985) P. 50.

سيادة القانون سوف تصبح هى العنصر الاساسى فى بناء الدولـة (١) .

الا ان هذه الثلاثة فى للتصورات سوف تسلمنا الى بعض المفاهيم الجديدة وهى مفاهيم السلطة ، التى تفتح لنا بابا فسيحا دلف منه الكثير ممن ساهموا فى اثراء العملية التعريفية التى ما زلنا بصددها حتى الان ، فقد رأى كثير ممن تمسك بمظاهرة الدولة كمحور تدور حوله الدراسات السياسية القانونية أن دراسة الدولة تستوجب دراسة السلطة،وذلك لانالسلطةتتجسد فى الدولة بصورة واضحة ؛ ومن هنا ظهر التعريف الثانى للعلوم السياسية كحقل دراسة ، ليصل الى أن العلوم السياسية هى تلك العلوم التى تعالج ظاهرة السلطة ، ويؤكد لنا الدكتور محمد طه بدوى هذا الاتجاه فيسوق حكما مفاده انه اذا كان المجتمع الانسانى ظاهرة ، فان السلطة داخل هذا المجتمع ظاهرة حتمية ايضا ـ وذلك ما سبق أن المحنا اليه ـ ويستطرد مبررا هذا الحكم ان المجتمع من غير السلطة لا يستطيع الاستمرار ، لان السلطة القادرة على تحطيم مقاومة اعضاء المجتمع الانسانى بالاكراه عند الاقتضاء هى وحدها التى تستطيع أن تحقق الانسجام داخله وتسود مصالح الجماعة العليا ،ومن ثم يتولد كائن اعتبارى بذاتية مميزة عن الوجود العضوى للعناصر البشرية للمجتمع السياسى ، وهذه السلطة هى التى يوصف بمقتضاها المجتمع بأنه سياسى (٢) .

وقد أدى اهتمام الدارسين للدولة والسلطة ، وتمسك البعض منهم بمفهوم السياسة على انها علم الدولة ، وانطلاق البعض الآخر الى فهم السياسة على أنها علم السلطة ، أدى ذلك الى محاولة لتأليف وجهتى النظر فى قول البعض أن علم السياسة موضوعا هو الدولة ومظهرا هو السلطة authority (٣) .

---

(١) محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠) ص : ١٩٠ـ١٩١ .

(٢) محمد طه بدوى ، أصول علوم السياسة (الاسكندرية : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٦م) ص : ٨٨ـ٨٩ .

(٣) لؤى بحرى ، مبادىء علم السياسة (بغداد مطبعة بغداد، ١٩٦٧) ص ٣٧

وكان من الممكن أن تتقبل هذا التعريف لو لم ينشأ هناك اختلاف آخر عن تحديد البوتقة أو الوعاء الذى تقع فيه السلطة ، اذ يصر أصحاب النزعة القانونية على أن ذلك الوعاء هو الدولة ، بينما يرى الآخرون أن السلطة تكمن فى يد كل من تتاح له الظروف أن يمارسها سواء أكان ، أسرة أومديرا فى ادارة أو رئيسا فى دولة ، وعليه يكون علم السياسة هو دراسة السلطة فى موقع ممارستها بغض النظر عن ذلك الموقع وبالتبعية بغض النظر عن عدد الاتباع أو الرعايا الذين تمارس عليهم هذه السلطة ، وتلك مقابلة أو مقارنة تفتقر الى كثير من المتغيرات الثابتة ، حيث أن الفارق كبير بين الدولة والتجمعات البشرية الاخرى داخل نطاق الدولة : وغنى عن البيان أن سلطة الدولة مطلقة ، وسلطة التجمعات الاخرى محدودة بل ومستمدة من سلطة الدولة ، وما رب الاسرة أو المدير أو الرئيس الا وكلاء عن الدولة ، فى ممارسة تلك السلطة ، وكل ما هنالك هوان سلطة من هم دون الدولة سلطة مقصورة أو ناقصة (١) .

وعموما اذا ما أخذنا فى الاعتبار التطور الذى مر بـه علم السياسة والمرحلة التى وصل اليها الآن ، نجد انه أصبح لايهتم فقط بالدولة أو الهيكل التنظيمى للحكومة ، ولكن بالواقع السياسى الذى يشمل جزئيات لم تكن تدخل فى السابق ضمن موضوع علم السياسة ، ان القول بأن علم السياسة يركز على دراسة السلطة انما جاء كرد فعل للانتقادات التي وجهت الى من حاول تحديد مجال علم السياسة وقصره على دراسة الدولة دون الاهتمام بأى مؤسسة خارج نطاق الدولة ، واذا كان هذا هو السبب الذى أدى الى وجود هذ التعريف الجديد لعلم السياسة ، فانه حتما لابد أن يدرس السلطة فى الجماعات أيا كان نوعها ودون قصرها على سلطة الدولة ، حيث ان ذلك سوف يؤدى بنا الى نفس الانتقاد السابق ، وهنا يعلق على محمد شمبش على ذلك بقوله أن الخوض فى هذا التعريف يجعلنا نحدد العلوم السياسية على أنها

---

(١) اقرأ فى ذلك : بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، مبادىء العلوم السياسية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣) ص : ١٦-١٧ .

دراسة السلطة فى اى تجمع من التجمعات سواء كانت بسيطة ام مركبة ، صغيرة ام كبيرة ، بدائية ام متطورة ، ذلك اذا ما توافر فى تلك السلطة الجانب السياسى ، اى اذا نتج عن ممارسة تلك السلطة تأثير على الوضع السياسى (١) .

ولابد وان نضع فى الحسبان - ولو انها حقيقة لا تحتاج الى بيان - ان المؤسسة الوحيدة فى المجتمع التى تملك سلطة وضع الاوامر القانونية التى يلتزم جميع اعضاء المجتمع بطاعتها هى الدولة ، الا أن هذه الاوامر القانونية لا تصدر من فراغ ، وانما هى فى واقع الأمر - كما يذهب الدكتور محمدعلى - تعبير ايجابى عن مطالب ورغبات قائمة بالفعل ، فكأن القوانين الصادرة عن الدولة هى استجابة لهذه الرغبات ، اذ يتوقف مدى صلاحيتها على درجة هذه الاستجابة ، والدولة بهذا المعنى هى «طريقة» يلجا اليها المجتمع لتنظيم السلوك الانسانى ، فهى النظام القانونى الذى تتقيد معاييره سلوك الافراد وتصبه فى قوالب محددة ولاشك أن تبرير وظيفة الدولة على هذا النحو يرتكز دائما على الغايات والاهداف العامة التى نسعى الى تحقيقها ، فهى تشرف على مجموعة هائلة متنوعة من المصالح الشخصية ، والجماعية المتنافسة والمتعاونة ، ومن الواضح أن مطالبتها بولاء الافراد لها ، يجب أن يقوم على قدرتها على جعل الاستجابة للمطالب الاجتماعية قاعدة عامة تنتهجها ، والواقع أن الذى يميز الدولة المعاصرة عن غيرها من الدول التى عرفها التاريخ الانسانى هو أن الدولة الحديثة تستند الى فكرة الدستور فى شكلها القانونى الملزم ، وهى فكرة لم تكن متصورة قبل ذلك ، حين كانت الغلبة لنظم سياسية تقوم على الزعامة واختلاط السلطة بشخص الحاكم باعتبارها من امتيازاته وحقوقه الشخصية ، تسنده فيها القوة المادية وعمق المؤثرات العقائدية والتقاليد السائدة فى المجتمع ورسوخها فى وعى الناس وادراكهم (٢) .

---

(١) على محمد شمبش ، مرجع سابق ، ص : ٣٠ - ٣١ .

(٢) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص : ١٩٢-١٩٣ .

وادع ذلك كله الان ، كي اعود اليه فيما بعد ، حيث يستحثنا موضوع آخر وهو نظرة بعض المفكرين الى الدولة على انها احدى الظواهر الاجتماعية كما ذهب الفقيه الفرنسي ديجي Duguit او على انها نظام اجتماعي كما ذهب بيلارد Billard ، مما جعل بعض الدارسين ينظرون الى المجتمع والدولة على انهما شيء واحد وذلك نكوص بالعلم السياسي دونما شك ، واود في هذا المقام ، معلم التفرقة بين الدولة والمجتمع ان اعود الى ما توصل اليها الفيلسوف الارلندي بيرك Burke من أن المجتمع هو نوع من التعاقد ،ولا ينبغي ان تنظر الى الدولة سوى انها مجرد عضو مشارك في هذا التعاقد (١) ، وهنا يتبين لنا قضيتان الاولى أن المجتمع اشمل واعم من الدولة ، طالما انها مجرد عضو مشارك في مجموع كبير ، وثانيتهما وهي استطراد طبيعي من الاولى انه طالما ان الامر كذلك فلا يمكن ان ينطبق الاثنان ، وان كنا نحتاج الى بعض التخيل المجرد لفهم واستيعاب ذلك . ودارس السياسة لابد وان يعرف على وجه الدقة الفارق بين المصطلحين فالانسان بطبيعته كائن اجتماعي ، وتعتمد شخصية الانسان على شبكة من الجماعات التي تكونت من خلال هذه الجماعات والروابط ، والشيء الذي يحكم هذه العلاقات هو ما يعرف باسم «الوعي المتبادل» ، وهكذا فان المجتمع يضم العديد من النظم الاجتماعية من بينها الدولة التي تمثل تنظيما عقليا أو رشيدا يحقق اهدافا محددة بالذات شأنه في ذلك شأن المنظمات الاخرى التي تنتشر في المجتمع بأسره وتمارس فيه بعض الوظائف ، اما أوجه الاختلاف بين الدولة والمجتمع فتتمثل في أن كلا منهما يختلفان من حيث الوظيفة ، فوظيفة الدولة هي تدعيم وتثبيت الاطار القانوني ، والهدف الرئيسي لذلك هو المحافظة على القانون والنظام ، بينما نلاحظ أن المجتمع يمارس وظائف اخرى عديدة حتى يتمكن من اشباع المتطلبات العديدة للحياة الاجتماعية ، كذلك لاحظ باركر Barker انه من الناحية البنائية هناك فارق بين الدولة والمجتمع ، فاعضاء امة معينة ينتمون الى تنظيم واحد فقط هو الدولة ، يتسم

(1) William Ebenstein, Great Political Thinkers, fourth edition (Illinois : Dryden Press, 1969) P. 480.

بانه تنظيم قانونى يخضع لاهداف وقواعد قانونية مقررة على حين ان هؤلاء الاعضاء ينتمون الى تنظيمات متعددة تشبه حاجاتهم الاجتماعية ولاتخضع لنفس هذه القواعد اللازمة . على أن هذه التفرقة بين الدولة والمجتمع تفيد دارس السياسة من حيث أنها تلقى الضوء على الطابع الحقيقى للدولة وتوضح سلطتها المحدودة التى تمارسها استجابة لمتطلبات المجتمع (١) .

ومع اعترافنا بكل ما سبق ، مع اعترافنا بأن الدولة هى احدى مؤسسات المجتمع كما سبق أن دللنا ، الا أنه لابد وأن ندرك انها المؤسسة الوحيدة التى لا يدلنيها واحدة أخرى من بين مؤسسات المجتمع المختلفة فى القوة ومستلزماتها والسلطة وادواتها ، وعلى الرغم من ذلك فهى تستطيع ان تعيش بمعزل عن تلك المؤسسات الاخرى ، اذ لابد وأن تسالها العون حتى يستقيم الطريق امامها ، وليس ادل على ذلك من ان العلم الذى يدرس الدولة وهو علم السياسة - وبالرغم ان ارسطو اعلى من شأنه جدا- فهو وثيق الصلة بالعلوم الانسانية الاخرى مثل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس والاخلاق والى مثل هذا يذهب هارولد لاسكى وهو فى معرض المقارنة بين الدولة والمجتمع فيصل الى الحكم بأن الدولة هى الذروة التى تتوج البنيان الاجتماعى الحديث وتكمن طبيعتها التى تنفرد بها فى سيادتها على جميع اشكال التجمعات الاجتماعية الاخرى ، ويستطرد فى تحليله ليرى فى الدولة وسيلة لتنظيم السلوك البشرى ، وأى تحليل لطبيعتها يبين لنا أنها طريقة لفرض المبادئ السلوكية التى يجب أن ينظم الافراد حياتهم على اساسها ، عن طريق بعض الاوامر التى تستمد شرعيتها من ذاتها ، فهى قانونية لا لانها خيرة او عادلة أو حكيمة، بل لانها اوامر الدولة ، وهذه الأوامر هى التعبير القانونى عن الطريقة التى ينبغى ان يسلكها الافراد كما حددتها السلطة ، التى هى وحدها القادرة على اتخاذ قرارات نهائية من هذا القبيل ، ويسوق لاسكى فى النهاية حكما بأن كل دولة هى مجتمع يعيش داخل رقعة محدودة من الارض منقسما الى حكومة

---

(١) محمد على محمد مرجع سابق ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

وشمب ، (١) ويبدو اننا وان كنا نتفق معه في تدليله الا اننا نختلف معه في حكمه النهائي ، فالدولة والمجتمع وهما المصطلحان الكبيران في علم السياسة وعلم الاجتماع يتطابقان حينا الا انهما يتباينان حينا آخرا ، ويشتركان في المكونات الا انهما يختلفان في الاتساق والتنظيمات وجميع من تصدى لعلاج هذا الموضوع تحدث عن فوارق كثيرة بين المصطلحين بل ان هناك من ذهب الى أكثر من ذلك ـ بعد أن حذرنا من الخلط بين المجتمع والمجتمع السياسي على الرغم من التماثل العملي بينهما ـ وحاول أن يفرق بين الدولة والكيان السياسي بعد أن طغى المصطلح الاول على الثاني ، ولكي نتجنب سوء الفهم علينا ان ندرك بأن الاثنين ليسا نوعين متباينين ،الا أن كلا منهما يختلف عن الاخر ، كاختلاف الجزء عن الكل ، فالكيان السياسي كل بينما الدولة جزء ، ولكنها الجزء الأعلى من ذلك .

ان الكيان السياسي شيء تتطلبه الطبيعة ويحتقه العقل ، وهو في مجموعه حقيقة بشرية راسخة يتجه الى المصلحة العامة ، وللكيان السياسي لحمه ودمه وغرائزه وردود فعله ، وأبنيته النفسية اللاشعورية ، وله حركيته وكل هذه تخضع ، بالاكراه المشروع اذا دعت الضرورة ، لفكرة ما وللقرارات العقلية ، والشرط الاول لوجود الكيان السياسي هو العدالة ولكن الصداقة هي المبدأ الذي يمده بالحياة ،ويميل الكيان السياسي الى الجماعة الانسانية التي تكونت بحرية ، ويحيا على ولاء الافراد وتضحياتهم ويقوم الشعور المدني هذا على الاحساس بالولاء والمحبة المتبادلة الى جانب العدالة والقانون ، والكيان السياسي لايضم المجتمع المحلي القومي فحسب بل يضم كذلك المجتمعات الخاصة الاخرى التي تنشأ من المبادأة الحرة للمواطنين ، وهذه المجتمعات يجب أن تتمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي ، وذلك هو عنصر مذهب «الكثرة "Pluralism" » الملازم لكل مجتمع سياسي صحيح ، والحياة العائلية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والدينية لها من الاهمية

---

(١) هارولد لاسكي ، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مدخل الى علم السياسة (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٥) ص : ١١ـ١٢ .

بالنسبة الى وجود الكيان السياسى وازدهاره بقدر ما للحياة السياسية ــ وكل القوانين ، من الانظمة التلقائية غير المكتوبة للجماعة الى العادات ،الى القانون بكل معنى الكلمة ، تسهم فى النظام الحيوى للكيان السياسى ، ولما كانت السلطة فى الكيان السياسى تأتى من اسفل ، اى عن طريق الشعب فانه من الطبيعى أن تتكون دينامية السلطة فى الكيان السياسى من السلطات الخاصة والفرعية لترتفع على شكل طبقات الواحدة منها فوق الاخرى حتى تصل الى السلطة العليا فى الدولة • وفى النهاية يكون الصالح العام والنظام العام للقانون هما الجزآن الجوهريان للمصلحة العامة للكيان السياسى (١)•

وهكذا نستطيع أن نقول أخيرا أن الدولة شخصية اعتبارية لها كيان يختلف عن كيان المجتمع ، واقرب مثال لذلك هو المجتمع العربى الذى يضم بين جنباته العديد من الدول ، ثم ان المقوم الاول لاقامة كليهما وهو العدد من الافراد يختلف مدلوله من مصطلح لاخر ، فالشعب هو المدلول السياسى الذى يتبع الدولة والامة هى صاحبة المدلول الاجتماعى الاخلاقى ولذلك فهى وثيقة الصلة بالمجتمع ، مثلما ان السكان مصطلح يرتبط بالصبغة الجغرافية والمواطنون لفظ آخر يمكن أن يكون ذا صبغة قانونية .

السياسة والقوة :

وفى محاولة أخرى للتعريف بالسياسة حاول البعض صياغة تعريف يشتمل على أنواع السلوك المختلفة التى يعتقد بأنها ذات طبيعة سياسية ، حيث رأى البعض أن السياسة هى السلوك البشرى الذى يصدر من الحكومة ومؤسساتها ونشاطاتها المختلفة ، ورأى آخرون ان السياسة هى الطريقة التى تعالج بها المجتمعات البشرية مشاكلها ، وكذلك الوسائل التى تتبعها هذه المجتمعات فى التغلب على الصعوبات التى تنشأ وهى تسعى الى تحقيق أهدافها ، ورأى آخر ينادى بان السياسة هى التى تدعو الى تجميع كل

---

(١) جاك ماريتان ، ترجمة عبد الله أمين ، الفرد والدولة (بيروت :منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٤) ص : ٢٧ ــ ٢٩ •

الموارد البشرية والمادية والروحية داخل اطار الوحدة السياسية سواء كانت تلك الوحدة مدينة أم دولة ام منظمة من اجل اشباع الر...ـات والحاجـات البشرية ، وهناك من يقول كذلك أن السياسة هى التفاعلات البشرية التى تنتج عن محاولة تاصيل قيم معينة فى مجتمع ما ومن ثم فهـى تتضمن أيضـا الاشخاص الذين يوكل اليهم مثل هذه المحاولات (١) ٠

الا ان ما يهمنا فى هذا الصدد هو ذلك التعريف الذى ذهب فيه القائلون به الى ان السياسة هى الاخذ بالقوة واستخدام السلطة او التهديد باستخدامها ومن ثم تكون القوة هى احد مداخل التعرف على السياسة ، وباستقراء بسيط لمجريات الامور على المسرح السياسى عبر تعاقب الحقب التاريخية ولاسيما فى عصورنا المتزلزلة ، نرى المدى البعيد الذى يصل اليه صدق هذا الاتجـاه بل ان فلاسفة الدولة الذين بحثوا فى كيفية نشاتها ذهبوا الى نظرية فى ذلك مفادها ان القوة هى التى أنشأت الدولة ، ومن ثم فهى أساس أى نظام سياسى وحينما تقوم الدولة لا يمكن لها بأية صورة التخلى عن القوة والا فلن تستطيع فرض سطوتها داخليا وسلطانها خارجيا ، ومصداق ذلك تاريخيا يبتدىء مع السوفسطائيين الذين نادوا بأن الحق للاقوى ، ليستمر مع ميكافيللى الذى نادى بالقوة والمحافظة عليها والاستزادة منها الى بسمارك مستشار المانيا العتيد فى القرن التاسـع عشر والى اسرائيل التى تطيح بكل القوانـين والمواثيـق والقرارات الدولية متبعة فى ذلك خطا مكافيلليا خالصا ٠

ولكن بعد ذلك أو قبل ذلك كله لابد ون نثير السؤال : ما هى القوة؟.

ولعل فى القصة التالية مايجيب لنا عن هذا التساؤل ٠

فقدكتب دانيال ديفو Daniel Defoe قصة رمزية اسماهـا

---

(١) أنظر فى ذلك : عبد الرحمن خليفة ، فى الفكر السياسى (الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦) ص : ٢٤٣ ـ ٢٤٩ ٠

روبنسن كروزور Robinson Crusoe (١) ، يحكى فيها كيف ان سفينة ما كانت تبحر فى اعالى المحيط فى امان وطمأنينة ، ويستمر الحـــال هكذا فترة من الوقت ، ولكن يحدث ان يتغير الطقس فترتفع الامواج وتشتد الرياح ، وتنقلب السفية وتتحطم ، ويغرق كل من كان عليها سوى شخص واحد فقط. هو روبنسن كروزو ، ظل يسبح متعلقا بقطعة منحطام السفينةالى أن يصل الى شاطىء ما فيصعد اليه فيجده جزيرة صغيرة ، بدأ يجولها خائفا مترقبا ، فيتبين له فى نهاية الامر انه ليس هناك من انسان على ارض الجزيرة سواه ، فبدأ يعايش الحياة فيها ، يستزرعها لنفسه ويطوعها لحاجاته ، الى ان تمكن أخيرا من كل جزء منها ، فأصبح وكأنه مالك للجزيرة كلهـــــــا ، واذا صح هذا من وجهة النظر الاقتصادية ، فمن وجهة النظر السياسيـــــة أن نقول انه اصبح سيد أو حاكم او ملك الجزيرة ، ولكن هل يتاتى لناان نقول انه كان قويا ، سؤال نستبين الاجابة عليه الان .

وتمر الايام ويحول الحول ، وتحدث نفس الحادثة مرة أخرى ، سفينة تتحطم ويغرق كل من عليهاسوى شخص واحد هو مانفرايداى Man Friday ظل يسبح الى ان وصل الى شاطىء نفس الجزيرة ليجد هناك من سبقهاليها وتكيف مع ظروف الحياة فيها مما يمكنه من ان يمارس نوعا من التحكم والتسلط على هذا القادم الجديد ، حينئذ وحينئذ فقط نستطيع أن نقول انه أصبح قويا ، وهنا نستطيع أن نسوق تعريفا للقوة بأنها علاقة بين طرفين .

واذا ما كانت القوة علاقة بين طرفين كما نقول ، فانه يستلزم أن يكون حد الطرفين أقوى من الاخر ، والا فلن يتوافر للقوة معاملاتها وسوف تتحول الى عملية أخرى ليس هذا مجالها الان وهى الصراع ، ثم أن هذا الذىيمارس القوه لابد وأن يمتلك حرية العمل والتصرف ، والا فما معنى أن تتوافر للفرد

---

(١) دانيال ديفو (١٦٦٠-١٧٣١) صحفى وكاتب وقصصى انجليزى ، ترك المدارس وعمل فى الاعمال التجارية فترة من الوقت ولم يوفق فيها فكـــان أن وقع فى متاعب مالية كثيرة ، وعمل اخيرا كمستشار للملك وليم الثالث ، ألف عدة كتب فى أخريات أيامه كان من بينها روبنسن كروزو عام ١٧١٩ .

مقومات القوة ، وتغل يده باى صورة من الصور : ـس الشخص الذى يتمتع بالقوة حين تلقى به وحيدا فى الصحراء الخالية الجرداء فلا يستطيع ممراسة القوة على الاخرين ، اضف الى ذلك ضرورة توافر معامل آخر هـــو الارادة او الرغبة فى أن يمارس الفرد انشطة القوة بالفعل . وهكذا يصبح هناك مركب ذو ثلاث شعب : الارادة والحرية والتمايز حتى نستطيع أن نقول أن الفـــرد يمارس عملية القـــوة .

والى مثل هذا المفهوم تماما يذهب برتراند رسل فى تعريفه للقوة على انها تحقيق النتائج المقصودة ، ومن ثم فهى مفهوم كمى فـــاذا ما كان هنـــاك رجلان يتماثلان فى رغباتهما، فان الاقوى هو الذى يحقق من رغباته اكثر ممـــا يفعل الاخر (١) ، وفى نفس الوقت نراه وهو صاحب الثقل الفكرى والمؤثرات القوية فى عناصر الثقافة حديثا مما جعل البريطانيين يجلعونه فى مرتبة عـــالية فى حياتهم الاجتماعية — نراه يذهب مذهبا آخرا حين يعتبر القوة سافـــرة او « معراة » اذا ما احترمها رعاياها لمجرد أنها قوة فحسب ، وليس لاى ســـبب آخر ، ولذلك فان القوة التقليدية تصبح «معراة» بمجرد أن ينتهى الاخذ بهذا التقليد ويتبع من ذلك أن عصورا سيطر فيها الفكر الحر والنقد القوى الفعال تطورت الى أن أصبحت عصورا من القوة «المعـــراة» (٢) .

ويبدو أن رسل وهو يسوق وجهة النظر هذه انما كان يقصد بذلك مـــا نطلق عليه باللغة العربية «القوة الغاشمة» ، وتلك قضية تقبل النقاش الى حد بعيد ، حيث أننا اذا افترضنا وجود الانسان الذى يتصرف بقوة وبغشامة

---

(1) Bertrand Russell, Power, A New Social Analysis (London : Allen and Unwin Ltd, 1938) P. : 3.

(2) Power is naked when its subjects respect it solely because it is Power, and not for any other reason. Thus a form of power which has been traditional becomes naked as soon as the tradition ceases to be accepted. It follows that periods of free throught and vigorous criticism tend to develop into periods of naked power.
— B. Russell, Ibid, P. : 99.

ـــ فلابد وان يكون قد تحول قبلا الى آلة صماء ، ليس لها من شعورواحاسيس ولا ميول ورغبات ، وهذا الافتراض وان يصح من وجهة النظر المجردة ،فانه يخطيء من الوجهة التطبيقية التاريخية .

الا ان رسل يعود ويستدرك فى نفس الجزء من الكتاب فيقول أن تعريف القوة «المعراة» هذا انما هو تعريف سيكولوجى ، لان الحكومة يمكن ان تكون «معراة» بالنسبة لبعض الرعايا ، ولا تكون كذلك بالنسبة للاخرين ،ويضرب أمثلة لذلك ـ باستثناء الغزو الاجنبى ـ الديكتاتوريات الاغريقية المتاخرة ، والديكتاتوريات التى عرفتها ايطاليا فى عصر النهضة .

واعود مرة اخرى الى تعريف رسل للقوة على انها تحقيق النتائج المقصودة ، حيث انه وان صح فى كثير من الحالات الانسانية،فهناك بعض الحالات تتحقق فيها الاهداف ، ولكنها لاتكون مقصودة من أحدعلىوجهالتحديد فهل يا ترى ينتفى وجود القوة فى مثل هذه الحالات ؟ كلا بالطبع ، وبالاضافة الى ذلك هناك حالات أخرى تتحقق فيها اهداف غير مقصودةثمانكلتاالحالتين لا تخضع لتعريف رسل للقوة ، مما يجعله قاصرا عن ان يعبر عن المفهوم المتكامل للقوة .

وفى صدد البحث عن هذا المفهوم الاخير ، يمكن أن ننتقل الى العالم الجديد وعالم الانثربولوجيا الكبير تالكوت بارسونز Talcott Parsons ومذهبه فى التعريف بالقوة حيث يعتبرها أحد المداخل الهامة الىدراسةوفهم الظواهر السياسية فى الفكر الغربى ، ويبدو انه ادرك أنه لم يعرف القوة بعد. فعاد واعترف بأن مفهوم القوة اقتصر على الرغم من تاريخه الطويل ـ الى اتفاق فى آراء المفكرين حول معناه المحدد (١) ، وأظننا لسنا فىحاجةالىبيان كيف أن بارسونز لم يضف جديدا على الاطلاق الى عملية التعريف اللهمسوى ذلك التشبيه الذى شبه به القوة فى عالم السياسة بالمال فى عالم الاقتصاد

---

(1) Talcott Parsons, On the Concept of Political Power, in Proceedings of the American Philosophical Society, Vol. : 101, No. : 3, 1963, P. . 232.

وطالما ان المال هو عصب الحياة الاقتصادية والذى بدونه لن يستطيع لها وضع وكيان فان السياسة لن تقوم لها قائمة مرهوبة ولن تفرض نفسها على المسرح بدون القوة ،وهو فى ذلك على حق تماما ،فالدولة الضعيفة مهيضة الجناح فريسة للمطامع والمطامح .

ويذكرنا هذا بتنوع الاتجاهات بصدد عملية التعريف ، اذ اختلف المفكرون وهم يعالجون قضية التعريف بصورة عامة ، حيث ترك البعض الجوهر أو الذات ليتعرضوا للمكونات لبسط الشىء المعرف أمام الادراك ، كان يقولون مثلا أن الدولة هى الشعب والارض والسلطة السياسية وتعمد المدرسة الوظيفية الى بيان الوظيفة التى يقوم بها الشىء المعرف حتى يتمكن الدارس من الاحاطة بمفهومه ، ويحاول آخرون - حين تشق عليهم العملية - تعريف الشىء بنقيضه، فالعدل عندهم هو ماليس ظلما ، وهناك بعض آخر ينجه الى الحديث عن الصفات اذا ما صعب عليه التعرض للذات ،وعلى سبيل المثال حين يقولون أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق البارىء المصور .. الخ وهناك مجموعة أخرى تعمد الى سرد بعض التشبيهات فى محاولة لافهام القارىء العمق الذى يتصف به المشبه والمشبه به ،ولعل هذا الاتجاه الاخير هو الذى ذهب اليه بارسونز فى تشبيه القوة بالمال وهو ماذهب اليه أيضا كارل مانهايم Karl Mannheim حيث يعتبر أن مشكلة القوة محيرة فى طريقة بحثها ، فهى تماثل مشكلة الكهرباء فى علوم الطبيعة فعلى حين أننا ندرك تأثيرات ونشاهد مظاهر كليهما ، فاننا لانستطيع أن نرى الظاهرة نفسها فالقوة فى المجتمع تتحول الى عنف وسلطة ونظام ، والقوة الكهربية تتحول الى ضوء وحرارة وحركة وقد يكون استخدام أى منهما شيئا مروعا فى بعض الاحيان بل ويمكن أن يؤدى الى فقدان الحياة، فجوهر هاتين الظاهرتين ادن حد محير ، والحكم المطلق -على سبيل المثال- الذى يمارس العنف الجامح على بعض الافراد أو الجماعات قد يؤدى الى الاضطراب والفوضى وفقدان المعايير،شأنه فى ذلك شأن الكهرباء فى اشكالها غير المنضبطة كوميض العاصفة الرعدية التى تودى بحياة الكائنات الحية(١)

---

(١) اسماعيل على سعد ، نظرية القوة ، مبحث فى علم الاجتماع السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨) ص ٨٥ - ٨٦

وطالما أننا فى معرض تشبيهات القوة ، فلنعد الى الفيلسوف البريطانى برتراند رسل ، لنرى كيف أنه ينزل الى الميدان التطبيقى ليشبه مشكلة توزيع القوة فى المجتمع بأنها على نفس القدر من الصعوبة مثل مشكلة توزيع الثروة ، وغنى عن البيان أن الثروة تفتقر الى مبدأ التكافؤ وهى تستقر بين ايدى الناس ، مما يجعل المسيطرين عليها هم غير المستحقين لها ، بمعنى أن هؤلاء الذين يستحوذون على القوة ليسوا هم المؤهلين بأن يضطلعوا بمهامها بصورة مرضية مقنعة فى المجتمع البشرى ، وفى الحقيقة لا نستطيع أن نجزم عما اذا كان ذلك هو مغزى تشبيه رسل ، أم أنه كان يريد أن يقارن استجابة الاثر بالمؤثر فى كل من ميدانى السياسة والاقتصاد مثلما فعل سابقه بارسونز (١) .

والى مثل ما ذهب اليه كارل مانهايم يذهب موريس ديفرجيه ، حيث توصل بعد بعض التحليل لعلم الاجتماع السياسى - الذى يعتبره أساسا علم القوة - الى نفس النتيجة من أن مفهوم القوة واسع وغامض ، مما يجعله يتساءل فى شك عما اذا كان فى الامكان أن نتحدث عن القوة اذا ما وجدنا اختلال أو عدم مساواة فى العلاقات البشرية بين أفراد المجتمع ، وحين يوجد ذلك الانسان الذى يستطيع أن يفرض ارادته على الاخرين ، ويبدو أنه أحس انه لم يضف شيئا جديدا ، لذلك نجد طالب بشدة بحتمية وضع تعريف دقيق محدد ، للتمييز بين القوة السياسية والصور الاخرى للسلطة (٢) (وان كنا لم نتطرق بعد الى مفهوم القوة السياسية) .

وما كان ماكس فيبر عالم الاجتماع والسياسة الالمانى أن يتخلف عن المشاركة فى هذه المعركة الفكرية حول التعريف بالقوة ، الا أنه ذهب الى نفس المفهوم العام للمصطلح حيث اعتبر أن القوة ما هى سوى امكانية فرض ارادة

---

(1) Bertrand Russell, Political Ideals (London : Unwin Books, 1963) P. 50

(2) Maurice Duverger, Translated by Robert Wagoner, The Study of Politics (London : Nelson, 1970) P. : 14.

الاسساب على سلوك الاخرين (١) ، ومما لاشك فيه أنه كلما كانت الامكانيات متاحة كلما كانت القوة كبيرة ، وفى معرض آخر اشار فيبر الى القوة على انها قدرة الشخص او عدة الاشخاص على أن ينقلوا ارادتهم الى حيز التنفيذ الواقعى ضد رغبة الاخرين الذين يشاركون فى نفس العمل (٢) .

ويبدو أن البحث فى موضوع القوة لم يقتصر على السياسيين وحدهم حين يعتبرونها المحور الرئيسى الذى تدور حوله كل العملية السياسية كما سبق ان اشرنا ، وانما تعداهم الى رجال الاجتماع ولاسيما كل من تطرق الى موضوعات علم الاجتماع السياسى الذى يعتبر أن القوة هى أحد مباحثه الهامة ، ولذلك كانت هناك محاولات عديدة للتعريف بها،الا أننا نلمس بسهولة كيف أن مضمون المفهوم عندهم لم يتغير كثيرا عما كان لدى السياسيين على الرغم من تعدد المناهج التى اتبعوها فى محاولاتهم ما بين وظيفية وتحليلية وبنائية وبراجماسية ، مما يوحى الينا بحقيقة تعقد ظاهرة القوة من ناحية ومن علميتها من ناحية اخرى ، ومن المعروف أن المادة العلمية تثبت عن احدى طريقتين : أولاهما اختيار مفرداتها بمقاييس البحث والتجريب ، وثانيهما : استخدام المناهج العلمية فى اثبات ما تحتويه من حقائق ، وذلك ماتم بشأن موضوع القوة تماما ماجعل البعض يذهبون حديثا الى ما يسمونه بعلم القوة .

اقول ان الاجتماعيين لم يتقاعسوا عن المشاركة الى الدرجة التى اعتبروا القوة فيها ملكا خاصا بهم ، الاصل ينتسب اليهم والفروع او الظواهر او الانواع يمكن أن تمتد الى مجالات للعلوم الأخرى ، وعلى اية حال فسواء كانت القوة يختص بها وبدراستها هؤلاء أم هؤلاء ، فهى اضافة متعمقة للحصيلة العلمية الانسانية واظننا نعلم جميعا كيف أن العلوم الحديثة بعدما كانت فى الماضى تنتمى الى أم واحدة هى الفلسفة التى تفرغت منها كافة نواحى المعرفة

---

(1) Max Weber, On Law in Economy and Society (Cambridge : Harvard University Press, 1954) P. : 323

(2) Rinehard Bendix, Max Weber. An intellectual Portrait (N. Y.: Doubleday, 1960) PP : 294 - 300.

البشرية ، ليبدأ عصر التخصص ، والتخصص الدقيق ، عادت مرة أخـــرى لكى توجد صلات وارتباطات بينها جميعا مما يجعل من الصعب اقامة العلـــم كبناء قائم بذاته بدون استعانة بمنجزات العلوم الاخرى .

وكان المدخل الذى ننفذ منه رجال الاجتماع وهم يدرسون قضية القوة هو أن الظاهرة — وان كانت سياسة مجردة — فهى ترتبط بعد أن تتعقـــد بناء المجتمع ككل، وذلك هو ما ذهب اليه ماكيفر حين دعا الى أن محاولـــة الفهم العميق لقضية القوة والسلطة ينبغى الا تتم فى حدود اطـــار النظـام السياسى فحسب وما فيه من تنظيمات ونظم،وانما يمكن دراستها من خـــلال الرجوع الى المجتمع ككل ،لان القضية لها جذورها المتشعبة وارتباطاتهـــا المتنوعة ومنطلقاتها المختلفة التى لايمكن أن تفهم الا من خلال الدراســـــات السسيولوجيـــة (١) .

ودور كايم عالم الاجتماع الشهير اتخذت القوة لديه شكلا محوريا كذلك حين يعتبر الحقائق الاجتماعية بصورة عامة انما تصدر من منطلق القوة، حيث انها هى التى تؤثر على الانسان وارادته . بل انها لديه تتعدى الجانب المجرد لتلمس حيـــــاة الانسان البيولوجية والنفسية ، ومن ثم فان علاقات القوة تحتل مقام القمة فى عالم الانسان الاجتماعى ، ولعله لهذا الســـــبب اتجه دوركايم فى أبحاثه الى دراســة انجماعات وبناءاتها وخصائصها المتميـــزة أكثر من تركيزه على الفرد ودوافعه وصفاته ، لايمانه بأن الفرد لا ينشـــىء علاقة الا اذا عايش المجتمع الذى يوجد العلاقات التى تخلق هذه الحقائق(٢)

وأود قبل أن سترسل فى سرد أمثلة أخرى أن نؤكد على حقيقة لابد من وضعها نصب أعيننا ، وهى أن ذلك كله ليس سردا لاراء مفكرى القوة — ان صح وصلح هذا المصطلح — او للاراء التى تطرق أصحابها لموضوع القوة

---

(1) MacIver, The Modern State (Oxford : University Press, 1926) PP. : 221 - 230.

(٢) انظر فى ذلك :
Alan Ryan, The Philosophy of Social Sciences (London : The Macmillan Press, 1982) P. : 174.

– فمجال ذلك ليس هنا الان – وانما هى مجرد لبنات لبناء مفهوم متكـــامل للقــوة .

واذا ما كان الجديد يستهوينا ، فلابد من التعرض لمضمون القوة عند المفكر الاجتماعى والسياسى اليكس دى توكفيل Alexis de Tocqueville – الفرنسى الاصل الامريكى الجنسية فيما بعد – اذ أنه فى دراســـته عن «الديمقراطية فى أمريكا» (١) بحث أثر الديمقراطية بصورة عامةعلىالبناءات الاجتماعية والتراث والقوة فى المجتمع ، مما جعله يسوق الحكم الحـديث فى مضمونه تماما ، اذ أنه ذهــب – على خلاف العدد الاكبر ممـن كتبوا عـن الديمقراطية – الى أن الديمقراطية ليست نسقا أو وعاء للحرية ، وانمـــا هى وعاء للقوة ، واذا ما كانت الحرية هى الحصانة ضد القوة فان الديمقراطية هى شكل من أشكال القوة . فاذا ماتحدثنا عنها كنظام أو شكل للحكم ، فهى اعظم قوة واعمق اثرا من اى نظام آخر وهو على حق فيما يقول حين يكـون الشعب وهو صاحب القوة العليا فى الدولة هو صاحب السيادة فى النظــام الديمقراطى ،وان اختل النظام واعتلى منصة الحكم فرد أو فئة تحكم بأمرهــا فانما ذلك الى حين مهما طال بهم الامر ، ولابد وان تعود القوة الى النظـــام الديمقراطـــى .

الاختلاف والاتفاق الايديولوجى حول قضية القــوة :

وبعد أن كانت لنا هذه المعالجة البسيطة لموضوع التعريف بالقوة لــدى البعض من رجال السياسة والاجتماع نود أن نرى عما اذا كان هناك اختلاف أم اتفاق بينهمحول قضايا القوة والى اى مدى يكون هذا ام ذاك ويستحسن فى هذا المقام أن نعود الى ايديولوجية علمالسياسة وعلمالاجتماع بعد أن ادعى

---

(١) دراسة توافر على كتابتها أثر إبتعاثه الى الولايات المتحدة الامريكيـــة لبحث حالة السجون وقد أتمها فى مجلديـن عام ١٨٢٥ ، لتترجم الى اللغـــة الانجليزية فى ٤ مجلدات فيما بين عامى ١٨٣٥ ، ١٨٤٠ ، وقد ظهرت مترجمة باللغة العربية فى سلسلة كتب «اخترنا لك» فى العددين ١٨٠ ، ١٨٧ ، وقـــام بالترجمة الاخيرة خيرى حمـــاد .

كل منهما ، أو بالأرجح بعد أن ادعى علماء كل منهما بأن علمهما هو علم القوة - على الرغم من ادراكنا التام بأن هناك الكثير من العلوم الاخرى التى تذهب نفس المذهب وعلى راسها العلوم العسكرية - على سبيل المثال .

وعلم السياسة له مشكلاته التى يهتم بدراستها ، وله مناهجه الخاصة الخاصة فى ذلك ، وله أيضا نمطه الخاص فى التساؤلات التى يسوقها ، والوسائل التى يفترضها لحل تلك المشكلات ، وهو علم العلوم السياسية بعد ان توصل علماء السياسة وخبراء اليونسكو - فى اجتماعهم الذى عقدوه عام ١٩٤٨ بغية تحديد المعارف السياسية - الى تصنيف لتلك العلوم وكانوا أن صاغوه فيما يلى :

- علم الحياة السياسية : ويتطرق الى الاحزاب السياسية والرأى العام والجماعات والنقابات وجماعات الضغط فى الدولة .

- علم النظريات السياسية : ويعالج اصول النظرية السياسية وتاريخ الافكار السياسية .

- علم النظم السياسية ويدرس مؤسسات الدولة مثل الدستور والحكومة وهيئاتها ، ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية .

- علم العلاقات الدولية ، ويبحث فى السياسة الدولية وما يتصل بها من تنظيمات وقوانين .

والعلم الذى يبحث فى علاقة هذه العلوم ببعضها ، ويبحث كذلك عن اصولها المشتركة ، ويحاول أن يربطها جميعا برباط علمى هو علم السياسة ولذلك لابد أن يكون له قضايا معينة تتصل بهذه العلوم جميعا حتى تؤدى الروافد الى مصب مشترك يمكن عن طريقه استخلاص القواعد ، وتحديد المجال الذى تطبق فيه هذه القواعد لتثبت العلمية فيما بعد .

وقد جرت محاولات عديدة لتحديد القضايا الكبرى فى علم السياسة عالجها ليزلى لبسون فى كتابه العميق «القضايا الكبرى فى السياسة» ، التى يمكن ايجازها فيما يلى :

ــ المواطنة : وعما اذا كانت تضم جميع الوحدات البشرية التى تتواجد فوق ارض الوطن ، أم تقتصر على البعض دون الاخر .

وظائف الدولة : وهل مجال ممارستها لانشطتها مطلق ، أم مقصور تحده حدود .

ــ مصدر السلطة واين تقبع : هــل فى الشعب بصورة عامــة أم فى الحكومة وهى الوكيلة عن الدولة فى ممارستها للعملية السياسية .

ــ بناء السلطة :و هل تكون القوة مركزة فى ايد معينة أم موزعــة بين المؤسسات المختلفة .

ــ حجم الدولة وعلاقاتها الخارجية : وما هى افضل انواع الحكومات ، وما هى العلاقة الخارجية المثلى بين الدول .

ثم يؤكد لبسون ان كل واحدة من هذه القضايا تتميز عن الاخرى ومن ثم يمكن دراستها وتحليلها بصورة منفردة حيث انها تمثل مشكلة فريدة فى مجال علم السياسة :

فالقضية الاولى : يمكن ان تعالج المواطنين ومالهم من حقوق وما عليهم من واجبات فى نطاق الدولــة .

والثانية تتعلق بالمدى أو المجال الذى تمارس خلاله الدولة وظائفهـا .

والثالثة : تتصل بمنبع السلطة والقدر الذى تتمتع به من الشرعية .

والرابعة : تبحث فى اقامة وتأسيس وتنظيم القوة فى الدولــة .

والخامســة : تدرس المساحة الجغرافية لرقعة الارض التى تشغلهــا الدولة وكذلك ما يتصل بسكانها فيما يمكن أن يطلق عليه مصطلح الديمجرافية السياسيــة .

والعجيب ان لبسون بعد أن يعرض ذلك كله يذهب الى ان الحل يكمن فى مرحلة وسيطة بين موقفين متعارضين ، ومن ثم ـــ على سبيل المثال ـــفان

— وظائف الدولة قد تكون اكثر أو اقل تحديــداً .

— القوة تكون موزعة او اقل توزيعا .

— الحرية اما أن تكون متوافرة أو اقل توفــرا .

لان النظرية تتبعها المجردات ، والممارسة هى موضوع درجة بصفــة دائمة ،ولعل هذا هو الطريق الى جعل العملية السياسية جلية واضحــة ؛ وحيث أن الاحتمال قائم لاختيار احد الحلين فلابد وأن تتنوع القرارات تبعـــا لتنوع أنماط الحكومات وشخصيات الدول . وهذا التنوع هو التحـدى الذى يواجهه هؤلاء الذين يمارسـون فن السياسة عمليا وهــؤلاء المنظرون الذيــن يجهرون على صياغة المعارف السياسية فى قالب علمــى .

وحيث أن حل المعضلة هو وسط بين قطبين متنافرين ، فانه يمكن اعــادة صياغة القضايا على الصورة التاليــة :

— فالاولى تختار فيما بين المساواة وعدم المســـاواة .

— والثانية بين الدولة الجماعية والدولة الفردية .

— والثالثة ما بين الحرية والديكتاتوريــة .

— والرابعة ما بين توزيع القوة وتركيزهــا .

— والخامسة ما بين امكانية وجود الدولة العالمية ،وواقع العدد الكبير مــن الدول الموجودة فى العالم الان (١) .

ونعود الى قضيتنا لنجد أن القوة حظيت بالمقام الاكبر فى هذا البيان ؛ مما يعتبر مؤشرا الى صدق الحكم الذى سبق أن سردناه ودللنا عليه ، وهــو أن علم السياسة هو علم القوة أولا واخيرا .

---

(1) Lesue Lipson, The Great Issues of Politics. An Introduction to Political Scince, Seventh Edition (New Jersey : Prentice - Hall Inc., Englewood Cliffs, 1985) PP. : 14 18.

وماذا عن علم الاجتماع . إن له مباحثه الخاصة ، كذلك ، وله علماؤه وباحثوه ، وعلى الرغم من حداثة النشأة فانه يقف شامخا بما قدم وأنجز ، درس نظريا وساهم تطبيقيا فى حل المشكلات التى تعرضت لها المجتمعات ومن المعروف انه اذا ما ذكر علم الاجتماع فلابد وأن يتبادر الى الذهن دراسة المجتمع وانواع التفاعلات والتأثيرات المتبادلة التى تحدث بين الافراد داخل نطاقه ، والمشكلات التى تنجم من هذه التفاعلات كالطلاق والجريمة والبطالة فى محاولة لتفسير نشأتها واسباب قيامها ووسائل حلها .

ويقسم الدكتور السيد محمد بدوى انشطة علم الاجتماع الى قسمين :
ـ المورفولوجيا الاجتماعية أو علم بنية المجتمع وهو الذى يهتم بدراسة الشكل المادى الخارجى للمجتمع سواء منه السكان والبيئة والخصائص الطبيعية لهذه وتلك ، مما يجعله يقترب من الجغرافيا البشرية التى تهتم بدراسة النشاط الانسانى وعلاقته بالبيئة الطبيعية .

ـ وتأتى بعد دراسة الناحية المادية للمجتمع دراسة الحياة الاجتماعية نفسها او النظم الاجتماعية وذلك ما يسمى بعلم الوظائف الاجتماعية ، وبالمثل فانه يقترب من علم التشريح الذى يدرس تركيب الاعضاء وكذلك علم وظائف الاعضاء الذى يدرس الكيفية التى تؤدى بها الاعضاء وظائفها. وقد كانت المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع والتى ترعمها اميل دوركايم Emile Durkheim (١٨٥٨-١٩١٧) صاحبة الفضل فى جمع شتات البحوث الاجتماعية والربط بين نتائجها ، حيث اتجه علماؤها الى دراسة الظواهر الاجتماعية كالدين واللغة والقانون والاخلاق والنظم السياسية بمكوناتها ومقوماتها ، وكان المبدأ الذى ساروا عليه هو بحث الظواهر الاجتماعية فى ضوء العلاقات التى توجد بين بعضها والبعض الاخر (١) .

ويحاول الدكتور مصطفى الخشاب ان يضع تصنيفا للدراسات الاجتماعية نلخصه فيما يلى :

---

(١) السيد محمد بدوى ، مبادىء علم الاجتماع (دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨) ص : ١٤ ـ ١٧ .

ـ علم الاجتماع العام وهو فلسفة العلم والمدخل الى دراسة العلوم الاجتماعية

ـ علم اصول الحضارات وتطورها وهو المختص بدراسة اصول المدنيات القديمة والقوى الاجتماعية المؤثرة فى التطور .

ـ المورفولوجيا والديموجرافيا .

ـ العلوم الاجتماعية الخاصة (او ما يسمى بعلم الوظائف الاجتماعية) ، ويهمنا أن نتعرض لهذه بشىء من التفصيل ، وهى :

١ ـ علم الاجتماع الاسرى ، ويدرس الاسرة ومايتصل بها من ظواهر ونظم .

٢ ـ علم الاجتماع الاقتصادى ، ويدرس الظواهر والنظم الاقتصادية فى المجتمع

٣ ـ علم الاجتماع السياسى ، ويدرس الظواهر والنظم السياسية وما يتصل بها من مشاكل وعلاقات دولية .

٤ ـ علم الاجتماع القانونى ، ويدرس الناحية القانونية والقضائية والنظم المتصلة بالمسئولية والجزاء .

٥ ـ علم الاجتماع النفسى ، ويدرس نفسية الشعوب والقوى المؤثرة فى الجماهير والعوامل المهيئة لقيام الثورات والانقلابات والزعامة ومقوماتها والرأى العام واتجاهاته .

٦ ـ علم الاجتماع الاخلاقى ، ويدرس المعايير الاخلاقية ومظاهر التراث الاجتماعى من عرف وتقاليد وعادات .

٧ ـ علم الاجتماع الجمالى ، ويدرس معايير الجمال ، والفولكلور والفنون .

٨ ـ علم الاجتماع اللغوى ، ويدرس اللغة وتطورها وصراعاتها واللهجات وقيامها .

٩ ـ علم الاجتماع التربوى ، ويدرس النواحى التربوية ، لاسيما التربية الوضعية التى تتجه بالنظم التعليمية نحو الغايات العملية والتطبيقية .

١٠ ـ علم الاجتماع الدينى ، ويدرس النظم الدينية من معتقدات وعبادات .

١١ ـ علم الاجتماع الحضرى ، ويدرس المدينة وتمتد العلاقات الاجتماعية فيها .

١٢ ـ علم الاجتماع الريفى ، ويدرس شئون الريف ومشكلاته .

١٣ ـ علم الاجتماع الصناعى ،ويدرس التصنيع ومشكلاتـه .

١٤ ـ علم الاجتماع الترفيهى ، ويدرس الناحية الترفيهية والمؤسسات التى تؤدى الاغراض الترفيهية .

١٥ ـ علم الاجتماع الحربى ، ويدرس نشأة الحروب ودوافعها وأسبابها .

١٦ ـ علم الاجتماع التطبيقى ، ويدرس مبلغ الانتفاع بحقائق الاجتمـاع والقوانين الاجتماعية فى الاصلاح الاجتماعـى (١) .

وباستعراض بسيط لهذه وتلك من التقسيمات والفروع أو العلوم يتبين لنا بعض الحقائق التى من أولها هذه الشمولية التى يتميز بها علم الاجتماع المعاصر ، مما أتاح له أن يتطرق الى علاج الكثير من مجالات المعرفة الانسانية وتلك ميزة كبرى الاانها ميزة تلقى الكثير من المسئولية على عاتق علماء الاجتماع وما يهمنا فيما نحن بصدده من موضع القوة هو علم الاجتماع السياسى الذى يعتبرها المبحث الرئيسى فى مادته العلمية .

فاذا ما أردنا عقد مقارنة فى هذا الشأن لاستطعنا أن نلمس بوضـوح كيف أن علوم السياسة وقضاياها تتصل بصورة قريبة أو بعيدة بموضـوع القوة ، فالحياة السياسية بما فيها من نقابات وجماعات للضغط تستخدم القوة فى نيل أغراضها ، والنظام السياسى لايستقيم أمره ان لم تكن له قوة تساند بقاءه ، وبالمثل فان علم العلاقات الدولية يتطرق بالدراسة الى العلاقات التى تربط الدول ببعضها فى المجال الخارجى ، وما هى فى حقيقة الامر سوى علاقات قوى لانها علاقات تمارسها الدول بقدر ما أوتيت من قـوى .

وبالمثل فان القضايا الكبرى فى السياسة ـ كما سبق أن ألمحنا ـ تتصل بالقوة فى أكثر حالاتها ، فالسلطة وموقعها وبناؤهـا ، والدولة وعلاقاتهـا

---

(١) مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثانى ، المدخل الى علم الاجتماع (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) ص : ٣٣ــ٣٧ .

ووظائفها ، كلها تصدر من منطلق القوة ، وعلى قدر ما تأخذ بالقوة على قدر ماتكون هناك استجابات ايجابية ، وفى معترك الحياة . الآن سواء فى داخل نطاق الدولة او فى خارجها ليس الضعيف من سلطة ولا سلطان ، ولذلك ترددت الاصداء المنادية بالقوة من يوم أن بداها ثراسيماخوس السوفسطائى فى اثينا القديمة الى أن اخذت بها الدول المعاصرة فى القرن العشرين فى علاقاتها مع من هم دونها قوة وامكانات .

ولكن اذا ما اتينا الى تقسيمات علم الاجتماع وفروعه فلن نجد الا القدر البسيط الذى ينادى بالقوة وهو علم الاجتماع السياسى ،وفرق كبير بين ان يوقف علم نفسه على عملية القوة ، وبين من ينتدب أحد ابنائه لبحث الموضوع ولا غضاضة فى هذا أو ذاك ، لانهما يتلاقيان فى نهاية الامر ليسهم كل فى ابحاث الاخر بل ان - الابن - اذا ماتوافر على دراسة هذا البحث فقط قد يصل الى اعماق تتيحها له كثرة اتصالات العائلة الاجتماعية الكبيرة .

الا اننا لابد وأن نعترف أن التوافر السياسى على بحث موضوع القوة هو ظاهرة قديمة قدم المعرفة السياسية نفسها ، والممارسة السياسية التى ترجع الى بدايات المجتمع البشرى ، هذا فى الوقت الذى نجد فيه ان الفكر الاجتماعى لم يهتم بفكرة القوة كعملية اجتماعية حيوية الا حديثا . على الرغم مما يذهب اليه من ان القوة هى منطلق النشاط الاجتماعى كله ، بوصفها السبب والنتيجة فى قيام التنظيم الاجتماعى مما يجعلها اهم العمليات والانشطة التى تمارس داخل اطار المجتمع .

ومن المعروف انمحاولات تعريف القوة لم تنجز بعد تعريفا جامعا حاسما لاى خلاف الا أن الامل مازال يراود الكثيرين من علماء الاجتماع حيث توصلوا الى بعض القضايا التى بدأوا فى مناقشتها فى محاولة تحقيق فهم افضل لمفهوم القوة ، يلخصها الدكتور نبيل السمالوطى فيما يلى :

او : هل من الافضل ان نصنف القوة على انها امر يتعلق بالامكانية Potentiality ، كالشخص الذى تتوافر لديه امكانيات استخدام القوة ، ، أم على انها أمر يتعلق بما هو متحقق بالفعل Actual

كالشخص الذى ينقل هذه الامكانية الى حيز التنفيذ ؟ ، (ولو أنهما فى الحقيقة وجهان مختلفان وضروريان لمفهوم واحـــد) .

ثانيا : هل يجب أن نقصر استخدام مفهوم القوة على الانشطة الممارسة عن قصد ، أم أنه يمكننا أن نوسع من مفهومنا لتشمل كافة أنواع التأثير على سلوك الاخرين ، سواء كان هذا التأثير مقصودا به تحقيق هدف محدد أم لا؟ (وهنا أيضا لابد وأن نعرف أن القوة لايمكن أن تستخدم بصورة اعتباطية) .

ثالثا : هل يمكننا ان نعتبر القوة عاملا ايجابيا فى تكوين وتطوير الحيـــاة الاجتماعية المنظمة ، أم على انها عامل سلبى مقيد أو معوق لنمـــــــو التنظيم الاجتماعى ؟ (وهناك الكثير من الاخذ والعطاء فى هذه القضية ، مما جعـــل البعض يعترفون بعدم وجود الدراسات الموضوعية حول هذا الموضـــوع) .

رابعا : هل يمكن ممارسة القوة داخل جماعـــة ، اذا ما كان جميـــع اعضائها على درجة متساوية من القدرات أو امكانيات ممارسة القـــوة ؟ وفى هذا الصدد يثير الدكتور نبيل نقطتين أساسيتين وهمـــا :

الاولى : أنه اذا كانت ممارسة الفرد لمصادر قوته داخل الجماعة تقـــابل بمقاومة قوية من الاخرين تفقدها فعاليتها تماما ، فأنه لا يمكن الحديث هنـــا عن وجود ظاهرة القوة بالمعنى الاصطلاحى الذى يتضمن امكانية التغلب على ما يعترض ممارستها من عقبـــات .

الثانية : أنه قد يكون أعضاء الجماعة على قدر متساو من القـــوة الا أن كل فرد يستطيع التأثير فى الاخرين فى بعض الجوانب ، فى الوقت الـــذى يتأثر هو شخصيا بقوة الاخرين فى جوانب أخرى (وهو ما يطلق عليه الموقف الذى تسوده القوى المتبادلة) ، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بوجـــود ممارسة القوة او بظهور ظاهرة القوة (١) .

---

(١) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص : ٥١ـ٥٤

نقول تلك هى محاولة تصرت نفسها على احتمالات داخل نطاق معين، الا اننا لابد وان نعترف انها تمثل اضافة الى رصيد التعرفة على المضمون . ولابد وان تتلوها محاولات كمثيلات سبقت يمكن التعرض لها ببعض التفصيل فيما بعـــد .

منظـــور تـــاريخى

لعلنا لا نعدو الحقيقة اطلاقا ان قلنا ان الانسان هو كائن صانع للحضارة فى كل فترات حياته ، حيث هو الذى يوجد البيئة الصالحـــة بعد أن يكيف ويتكيف مع عوامل الطبيعة ، وذلك بسعيه الدائم لاتاحة الفرص الملائمة للحياة الافضل ، وهو فى ذلك كله يغير ويبدل ومن ثم يبدأ فى عملية تحضير لاتصـــل الى نهاية محددة طالما كان هناك انسان حى وهو فى هذا انما يشكل الوقائع التاريخية مستخدما فى ذلك الامكانات المتاحة وغير المتاحة مما يستطيع تطويره فيما بعد ، ولابد لنا من العودة الى هذه الوقائع لفهم وادراك ما يحـــدث فى حاضرنا ، وماسوف يحدث فيما نستقبل من أيام،ولن يكون التاريخ مجردسرد لحقائق دون أن تكون هناك العبرة العملية التى تضىء لنا طريق الســـلوك واتخاذ القرارات ، ومن هذا المنطلق اصبح التاريخ علما يعاوننا فى الكشف عن طبيعة الامور لبحثها ودراستها ومحاولة الاستفادة منها فى حالاتها جميعا ، التى ينتابها فيها الكثير من التغيرات ، وذلك أمر حتمى ، طالما ان المجتمع كائن حى قابل للتطور ، ومن الحقائق المعروفة انه ينبغى علينا أن نكشف عن طبيعة المادة التى نتطرق الى دراستها ، والطريقة التى يحدث بها هـــذا التغير او التحول ، وذلك بتتبع التغيرات التى طرأت عليها منذ الازمنة الماضية ، وحتى وقتنا الحاضر ، فاذا ماأراد الانسان استطلاع جوهر ذلك كله فسوف يجـــد القوة تابعة فى الخلفية الدائمة والمحدثة لكل هذه الوقائع ، ولذلك كان لابد لنا وان نعود الى الماضى وظروفه فى محاولة لتلمس مضمون القوة والدواعى التى استلزمتها والفلاسفة الذين تحدثوا باسمها او الذين تقمصوها كى يكون عامل التأثير أعمق وأوقع ، وهم كثيرون يزخر بهم التاريخ السياسى ،فنحاول ان نوضح آراءهم فى تلك القضية ، ولنضع فى الاذهان من البداية أننا لانصدر حكما على ما كانوا يسوقون من مفاهيم ، حيث يمكن ان يحدث أن نصدرحكما

على فيلسوف — ولو من وجهة النظر الاخلاقية — ثم اذا ما عايشنا مجتمعه وعدنا معه الى ماضيه لنعيش حياته لتغير الحكم الى حكم له وليس عليه. والباحث المؤرخ الموضوعى يتخذ هذا منطلقا له ، وهو فى ذلك يتطلب رؤية افقية شاسعة بالاضافة الى قدر التعمق المطلوب الذى يمكنه من النفاذ الى ما وراء الظاهر ليستوعب الكامن من الدواعى والمبررات ، ومن ثم تتكون لديه البصيرة التى بما ان تملكها استطاع ان يتخلص من النظرة الذاتية التى قد تشوب قدرته على اصدار الاحكام الموضوعية .

وطالما أننا فى ساحة قضاء يتصدرها علم التاريخ ، فلابد وان نحاول الاجابة على التساؤل الذى يبحث عن سبب عدم ادراج القوة ضمن الحقوق الطبيعية التى لابد من توافرها للمواطن الصالح فى الدولة .

ان الحقوق الطبيعية هى حقوق تلازم الانسان منذ مولده ، يستمدها من طبيعته وليس من تشريعات تصدرها الدولة ، لان هذه الحقوق سابقة على وجود الدولة ، والفرد حينما ارتضى أن يكون عضوا فى المجتمع السياسى ، انما كان يهدف الى تأكيد ذاته وحماية تلك الحقوق التى تمتع بها قبل هذه العضوية ، ولا يمكن اطلاقا أن يطرأ على باله فكرة التنازل عن أى قدر مهما كان بسيطا - منها ، وبالتبعية فلم يكن يسمح بأى عدوان أو امتهان أو انتقاص لاى منها ، ولذلك كان على هذا المجتمع السياسى ممثلا فى الدولة العمل على صيانة الحقوق الطبيعية للانسان دون مساس ، ولعل هذا هو السبب فى ابتداع الفكرة فى أول امرها ، اذ انها كانت وسيلة الى تأكيد حقوق الافراد ومقاومة الطغيان الذى ضحى بصالح الفرد والافراد لمصلحة الحكم المطلق ، وقد قامت هذه الفلسفة على افتراض وجود قانون طبيعى ثابت لا يتغير ولا يتبدل مهما تغيرت الظروف والملابسات من حوله ، هذا القانون هو من نتاج العقل البشرى ، أثمرته المعاناة وانضجته الخبرات المريرة التى قاساها الانسان ، وجاءت الاديان لتسانده وتدعم مسيرته الى الحياة الكريمة التى ارتضتها له السماء .

وكلنا يعرف أن الاصول الاولى للمقومات الوضعية لهذه المدرسة ترجع الى الفكر القديم ، ومن أوله الفكر الاغريقى الذى كان يعتبر الطبيعة ذات

حرمه من الواجب احترامها ، وابلغ مثال لذلك افلاطون حينما تصدى للدفاع عن العدالة فى مواجهة عدوان السوفسطائيين عليها . حيث لم يجد اقوى من أن يصورها بأنها حق طبيعى ، ومن ثم فله كل الرعاية والعناية ثم ان هذه النظرة الغائية للكون لم تنفرد بها المدرسة الاغريقية بل شاركتها فى ذلك العصور الوسطى التى سيطر عليها الطابع الدينى ، وكذلك بعض المدارس الحديثة والمعاصرة ، وهكذا تكون كلها قد اشتركت فى اضفاء قدر من الحرمة على الانسان والطبيعة مما يستوجب الاحترام والتبجيل (١) .

ولبيان ماهية هذه الحقوق الطبيعية ذهب الفقه التقليدى الى تحديدها بتلك التى تتعلق بمصالح الافراد المادية والمعنوية ، يندرج تحت النوع الاول منها : الحرية الشخصية وحرية التملك وحرمة المسكن وحرية العمل ، ويتضمن النوع الثانى حرية العقيدة وحرية الراى وحرية التعليم .

ويضيف بعض الفقهاء الى الحريات التقليدية هـذه مبدا المساواة ، ويفرعونها الى المساواة امام القانون والمساواة امام القضاء ، والمساواة امام الوظائف العامة ، والمساواة فى الضرائب والمساواة امام الخدمة العسكرية ، وقد حدث هناك تطور فى هذا المفهوم لكى يظهر الاتجاه الاجتماعى فى الحقوق والحريات العامة، ويمكن ان نؤرخ هذا التطور ببداية الحرب العالمية الثانية(٢)

وهكذا تكون الحرية هي أولى مكونات الحقوق الطبيعية ، وقد عبرت عنها صرختان مدويتان عبر التاريخ : صرخة سيدنا على بن ابى طالب فى قولته «لا تكن عبدا لغيرك ، وقد جعلك الله حرا» ، وصرخة سيدنا عمربن الخطاب رضى الله عنهما حين قال لعمرو بن العاص «بم استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا» ، الاثنان يؤكدان على الحرية : احدهما يعتبرها

---

(١) اقرا حول ذلك .

ـــ ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسى ، الحقوق الطبيعية (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ص : ٦٣ـــ٧٦ .

(٢) عبد الكريم حسن النبلى . الحريات العامة فى الفكر والنظـــام السياسى فى الاسلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٣) ص : ١٩ـــ٢١ .

منحة ربانية او هبة سماوية ،والاخر بجعلها فطرة الانسان ، وذلك كلـه فى اطار قاعدة شمولية اخرى ، تلخصها الاية الكريمة «واعـدوا لهم مااستطعتم من قوة» ،وتلك كانت وجهة النظر الحق الى ما نحن بصدده من قضية .

فاذا ما اردنا ان نلتمس مثالا فى الفكر الوضعى ، فسوف نجده فى فيلسوف الحرية صاحب الارادة العامة : جان جاك روسو حين يقول : ان قوة كـل انسان وحريته هما ابرز وسيلتين للحفاظ على سلامته فيكون بذلك الوحيـد من بين فلاسفة العقد الاجتماعى الذى قرن اولحق من الحقوق الطبيعية وهو الحرية بالقوة ؛ على الرغم ان مدرسـة العقد الاجتماعى هى من اولى المدارس السابقة الى تقرير الحقوق الطبيعية للانسان ، وعلى الرغم كذلك ان لوك قد قويز على وجه الخصوص ثانيا بالقوة ، الا انهما لم يحدث ان سلكا نفس مذهب روسو وهو بجعلها صنوا الحرية فى المحافظة على حياة الانسان .

ويبدو ان منطلقنا لبحث هذا الموضوع سوف يعود الى بزوغ فكـرة الانسان فى التاريخ الفلسفى العلم ، ونعنى بذلك فترة عصر النهضة فى التاريخ الغربى ، حيث كان الفكر الفلسفى الغالب الذى ساد تلك الفترة يدعو الـى اعتبار الانسان اهم مخلوقات الله ، وان جميع الانشطة لابد وان تؤدى الـى سعادته ورفاهيته عن طريق الشخصية المثقفة الناضجة ، وذلك كان محـور الاختلاف بين العصور الوسطى وعصر النهضة الذى اهتم بالانسـان اكثر من اهتمامه بالالهة والأديان ، وقد جاء ذلك انعكاسا لما ساد العصور الوسـطى من تزمت فى التفكير الدينى ،ولذلك فقد اطلق على مفكرى عصر النهضة اسم « الانسـانيين » .

نقول ان اكبر انجاز لعصر النهضة كان هو اكتشاف الانسان على عكس ما كان يدعو اليه النظام القديم من عدم التأييد للاتجاه الفردى او الانعزالـى فى المجتمع ، وكانت الرواقية والمسيحية هما اول من ساعد على ذلك ،الرواقية بتأكيدها على الناحية الخلقية والمسئولية لدى الفرد ، والمسيحية بدعوتهـا الى جعل روح الانسان او حقيقته الداخلية بعيدة كل البعد عن السلطـان الدنيوى ، وان حريته انما تعتمد على اعماله وتصرفاته وقراراته ، على الرغم

ان للنهضة ما قامت الا كرد فعل تجاه مفاسد رجال الدين المسيحى ،ولم يكن النظام الاجتماعى خلال العصور الوسطى والقائم على العرف والتقاليد يشجع الاتجاه الفردى حيث انه كان يؤكد دائما على الجماعة او الطبقة التى ينتمى اليها الفـــرد .

وبصورة عامة نستطيع ان نقول ان النهضة قد نجحت فى ان تخطو الـــى ماوراء الاخلاقية الدوافية ، وروحانية المسيحية وفردية الاغريق ، وعالميـــة اليونان ، لتنظر الى الانسان بكليته ، بلحمه ودمه ، وكذلك بروحه وعقله ، الانسان فيما يتصل بنفسه وبالمجتمع وبالعالم ، وهكذا اصبح الانسان مركز العالم بقيم دنيوية جديدة غير تلك القيم الدينية التى سيطرت عليه مدة طالت الى قرون عديـــدة (١) .

وهكذا يعود الانسان ليكتشف نفسه بعد طول ضياع ، وايشق طريقـــه وسط عالمه الجديد ، وليسترد كيانه بعد ان انفرط عقده ، ولن يتسنى لهذلك كله بدون القوة ، ومن غير المعقول ان تكون القوة عاملا مساعدا للانســـان فى انجاز كل ذلك ، ثم نجعله ينعم بمنجزاتها فى الوقت الذى نحرمه من ان يكون له حق طبيعى فيما كان السبب فى كل هذه النتائـــج .

وفى الحقيقة ان موضوع منحه هذا الحق الطبيعى فى القوة بالاضافـــة الى ما نعترف له به من حرية ، انما تقرره الخبرة والتجربة ، ثم ان هاتين القيمتين تتلازمان بصورة وثيقة ، بحيث تصبح الواحدة سببا واخرى نتيجة ، فبالحرية يستطيع الانسان ان يثبت وجوده كذات مستقلة عن القوى الخارجية وبالقوة تتاح له مجالات التحرر من كل الرق والعبودية ، الى ان نصل الـــى التحرر من سلطان الهوى والشهوة ، ولعل هذا النوع من التحرر هو الاشق والاكثر صعوبة ، وكم يصدق حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعـــد العودة من احدى الغزوات : عدنا من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر وهو جهـــاد النفس .

---

(١) انظر فى ذلك : عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية ، مرجع سبق ذكـــره ص : ٣٣٨ـــ٣٤٠ .

ولنسأل أنفسنا فى آخر الامر سؤالا : ما قيمة الحياة وما هى قيمة الحرية بل والعقل لو تجرد الانسان من قوته ؟ .

نظرية القوة عند السوفسطائيين :

واعود بعد ذلك الى السرد التاريخى ، ولنضع فى اذهاننا مقدما ان القوة قيمة مثل اى قيمة اخرى ، مما يتيح لنا ان نستغلها لتحقيق قيم اخرى . فى نفس الوقت نستطيع التحلى بها فى حد ذاتها دون ان تكون وسيلة الى غاية اخرى ، الا انه من المؤكد انه فى اى حالة من هاتين نجد ان القوة ذات صلة وثيقة بالسياسة .

وغنى عن البيان كيف ان كل مفكر سياسى ساهم بقدر فى عملية التعريف بالقوة ، انطلاقا من كونها الوسيلة الى دراسة السياسة ، الا اننا لابد وان نعترف فى نفس الوقت ان البعض منهم مر عليها مرورا كريما وعالجها بصورة هينة ، بحيث انها لم تحظ بنفس القدر من الاهمية التى اولاها اياها البعض الاخر ، ولذلك فسوف يكون تأكيدنا على هذا البعض الأخير ، والذى من أوله هم جماعة السوفسطائيين .

فعلى الرغم من التقارب الجغرافى الذى كانت عليه المدن الاغريقية فان الفلسفات الفكرية التى كانت تدين بها اختلفت بل وتناقضت فى كثير من الاحيان ، ولعل ما حدث بين اثينا واسبرطة افضل شاهد على ذلك ، اذ ادى هذا التناقض الفكرى الى نزاع اتخذ صورة دموية فيما عرفت باسم حرب البلوبونيز ، واذا كانت اثينا قد أعلت من شأن الفكر وحرية الرأى والديمقراطية فان اسبرطة اخذت نفسها بالنظام العسكرى سعيا وراء القوة ، وفى مجال التصارع لا يستطيع الفكر أن يجابه القوة والمهارة والتدريب ، ولذلك سرعان ما انتصرت اسبرطة وانهار المجتمع الاثينى .

والنظام السياسى اذا ما اصيب بنكسة حربية لابد وان يعيد حساباته ويراجع اوراقه ، وقد انعكس ذلك تماما على شباب اثينا الذى بدا يتساءل عن جدوى تلك الفلسفات التى آمن بها ردحا طويلا من الزمن . لاسيما بعد ان ثبت فشلها امام مبادىء القوة والديكتاتورية التى كانت تؤمن بها اسبرطة

ووسط هذة البلبلة الفكرية ظهر هناك اتجاه الى ضرورة تحقيق النجاح بأيسر واسرع السبل ولو كان ذلك على حساب الاخلاقيات والمثاليات .

وكانت هناك فى اثينا فى تلك الاونة جماعة تحترف التعليم الخاص لقـاء ماديات معينة ، جماعة لم تكن تؤمن بمبدأ فكرى محدد بقدر ما كانت تسعـى الى تحقيق هدفها المادى ، ولذلك وجدت فى هذه البيئة الطارئة فرصة مواتية لتنفيذ ما تريد ،وكان ذلك فى غياب من المثاليات الاخلاقية ، تلك كانت جماعة السوفسطائيين الذين كانوا يلبسون الحق بالباطـل والباطل بالحق تبعـا لاهداف خاصة يودون تحقيقها مما يعتبر مقدمة صالحة للفكر الميكيافللـى ؛ ومما لا شك فيه انه فى مثل هذا الجو لا تقوم للقانون قائمة ، بحيث انتهى بـه الامر الى أن أصبح وسيلة يتذرع بها الضعفاء طلبا للامن والسـلامة ليس الا ، وفى هذا الجو كذلك تصبح القيم نسبية غير مطلقة ، والقواعد العامة للسلوك تتراجع لكى تصبح أدوات ووسائل لتحقيق المنفعة الخاصة .

نقول ان جماعة السوفسطائيين هؤلاء وجدوا الفرصة مواتية لهم فلـم يضيعوا الوقت فى اغتنامها ، ووجدوا فى تعطش الشباب وطموحه ما يشبع ممارستهم السابقة للعملية التعليمية ولكن بمفاهيم جديدة بحيث اصبح التهور ـ كما قال احد مؤرخيهم ـ الجرأة شجاعة ، والاناة جبنا ، والاعتدال ضعفا ، والتآمر سلامة ، والعدل مصلحة القوى بغض النظر عن الحقوق الطبيعـية التى قـد لاتتبع له ذلك ، وهذا ماذهب اليه ثراسيماخوس فى قولته المشـهورة التى تلخص لنا مذهبه فى القوة وهى ان العدل هو مصلحة القـوى (١) ، الا أن صاحبى «السياسة بين النظرية والتطبيق» يرجعان هذا المبدأ الى كليكليس متابعين أرنست باركر فى ذلك ـ انطلاقا من الدعوى بأن الطبيعة تريد أن يتغلب القوى

---

(١) اقرأ فى ذلـك :

— George Sabine and Thomas Thorson, A History of Political Theory, fourth edition (Tokyo : Holt Saunders, 1981) PP. : 43 - 44.

وكذلـك :

— William Ebenstein, Great Political Thinkers (Illnois : Dryden Press, 1969) PP. : 13 - 17

عنى الضعيف ، وان القوى لا ينبغى عليه ان يلقى بالا الى عدالة البشر التى تعارف عليها الناس . ومن ثم فله الحق كاملا فى ان يعيش حياته كما يحلو له ، مطلقا لرغباته واهوائه العنان غير عابىء بما يريده الناس من حوله طالما أن قوته تتيح له ذلك (١) .

وعلى الرغم أن هذا المبدأ ورد فى محاورة «جورجياس» التى ذهب فيها المتحذلقون الى انكار العدالة التقليدية انكارا تاما ، والدعوة الى الاخذ بمقولة الحق الطبيعى للقوة ، فان افلاطون لم ينسبها الى جورجياس نفسه بل الى كاليكليس هذا – الذى يقول عنه ارنست باركر أنه من الجائز أنه شخص عاش ابان الجزء الاخير من القرن الخامس ، وان لم يذكر عن حياته شيئا غير هذا ، وفى هذا الصدد يرفض كليكليس كل قانون على أساس أنه من خلق عقود أو اتفاقات وضعها الضعفاء لسلب الاقوياء من الحق العادل الذى تكسبهم اياه قوتهم ، والقانون لا يخلق الا «مستوى اخلاقيا يناسب الارقاء» والاخلاق من هذا النوع لايمكن أن تكون أخلاقا سليمة لان الطبيعة والقانون متناقضان ، والطبيعة هى القاعدة السليمة للحياة الانسانية (٢) .

وما يبدو امامنا الان أن كلا من كليكليس وثراسيماخوس يتفقان سويا فى النظرة الى القوة وبنائها . نعم هو كذلك ، الا أن التطابق ليس تاما حيث وجدت هناك بعض الفوارق التى تميز رأى الاول عن الثانى ، فوارق تجعلهما يبدوان وكأنهما متعارضان فى نهاية الامر على الرغم من انطلاقهما من منطلق واحد فى بادىء الامر ، فوارق تتلخص فى أن الاول كان من النوع المثالى الذى يؤمن بأن هناك حقا واحدا دائما ، وهو لذلك اقرب الى هوبز منه الى نيتشه وهو يشبه هوبز فى اعتقاده أن الحق الوحيد هو ما تسنه السلطة ذات السيادة (٣) .

---

(١) محمد على محمد وعلى عبد المعطى ، السياسة بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤) ص : ٦١ .

(٢) ارنست باركر ، ترجمة لويس اسكندر ، النظرية السياسية عند اليونان (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦) ص : ١٣٢–١٣٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص : ١٣٤ – ١٣٥ .

وهكذا تخبط الفكر الفلسفى السوفسطائى فيما يتصل بعلاقة الفرد بالسلطة الحاكمة بين معتدلين ومتطرفين ، وان كان طابعه العام هو اقرار سيادة الفرد الاقوى ، سواء ارتكز هذا على حقوق طبيعية أم اعتمد على القوة المطلقة ، فالفرد كائن مستقل ، له ذاتيته التى لا يمكن أن تفنى فى نظام المجتمع السياسى مهما ارتبط عبر السنين بتقاليد او اعراف ، وعلى هذا فقد ارتكزت معظم آراء السوفسطائيين على فكرة التعارض بين الطبيعة والدولة وهى نتاج العرف وثما كان خضوع الثابت للمتغير ضربا من المحال ، ولما كانت الطبيعة ثابتة ، والتقاليد والاعراف المتوارثة متغيرات ، كان خضوع وطاعة الفرد ــ ابن الطبيعة ــ لارادة الدولة التى صنعتها التقاليد البائدة غير ذى موضوع وهنا لا تكون الغلبة الا للقوى القادر (١) .

تلك كانت وجهة النظر السوفسطائية بصورة عامة تجاه القوة تنطلق من الواقع لتعبر عما هو كائن وليس عما ينبغى أن يكون ، وتطبيقا لذلك فى عالم السياسة يكون الحكم القائم سواء كان اوتوقراطيا أم ارستقراطيا أم ديمقراطيا ، طالما أنه يمسك بالسلطة العليا هو الذى يسن القوانين التى تخدم مصلحته ومصلحة الطبقة التى خرج منها ، وهو فى ذلك كله يعتبر القوة وسيلة وغاية ، وسيلة الى توطيد دعائم الواقع الذى يريد أن يفرضه وغاية تتمثل فى القوة ذاتها التى ينبغى أن يتحلى بها المواطن الذى ينتسب الى اعلى طبقات المجتمع الاثينى (وذلك بالاضافة الى الطبقتين الاخريتين طبقة الارقاء والعبيد فى قاع المجتمع ثم طبقة التجار وأصحاب الحرف) .

ولا باس بعد ذلك ان نسوق بعض الحديث عن مفهوم القوة لدى عمالقة الفكر الفلسفى الاغريقى على الرغم انها لم تكن تشغل الحيز المتوقع فى فكرهم السياسى ، وعلى كل حال فمنطلقاتهم الى دراستها لم تكن مباشرة فسقراط ــ على سبيل المثال ــ الذى شب فى بيئة يشيع فيها الفكر السوفسطائى ، بما

---

(١) على أحمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسى ، الاغريق الاقدمون (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٠) ص : ٤٢ .

كان يدعو الى اعطاء القوة المرتبة الاولى من الاهمية، دعا الى قوة تخصصية هي قوة القانون التى اعلاها فى مواجهة اللامسئولية السوفسطائية ، وكان أول من طبقها عمليا على نفسه ، فاصبح أحد شهداء حرية الفكر فى التاريخ .

واذا كان سقراط قد اتخذ مدخل القانون فان تلميذه وحواريه افلاطون اتخذ العدالة مدخلا للحديث عن القوة ، وكانت العدالة لديه هى قول الحق ودفع الدين وأعطاء كل شخص ما هو مناسب له ، وفى التزام الطبقة بمركزها لا تتعداه ، وفى ذلك اعتراف ضمنى بتقبل الامتياز الطبقى ، وبالتالى قبول الافراد للسلطة الحاكمة ذات القوة ، وتلك كلها بدايات لما يسمى ببناء القوة أو بنظرية القوة فى المفهوم الحديث لها .

أما ارسطو فلم يذهب الى ما ذهب اليه افلاطون من اسناد القوة الى الطبقة الحاكمة، حيث أنه دعا الى أن الجهاز الذى تولى الحكم فى الدولة، ويمسك بالسلطة ذات السيادة فى المجتمع هو الدستور ، لان التبعية لسلطة الدستور أفضل من التبعية لسلطة أحد المواطنين ، واذا ماحدث وكان الدستور عاجزا فى بعض الحالات ، فسوف يكون الفرد اشد عجزا ، وما الدستور الا القانون الاعلى فى الدولة وهو السلطة المحايدة التى لا تميل مع الهوى ، ثم انك اذا ما أعطت السيادة للقانون فكأنما تعطيها للعقل أيضا ، ومن ثم كان القانون لدى ارسطو هو العقل مجردا عن الهوى والشهوات .

ويحدث بعد ذلك أن ينهار نظام الدولة المدنية ليحل محله نظام الدولة العالمية بعد أن تكون روما قد مدت سلطاتها وسلطانها الى خارج حدودها ، ومن ثم يتغير حجم المجتمع فتتغير بالتالى علاقات القوة فيه ، وتتاح الفرصة لظهور قادة كبار كان من أبرزهم شيشرون الذى يعتبر الواجهة المعبرة للفكر السياسى والادارى والعسكرى والقانونى للدولة العالمية الرومانية ، ومن المعروف أننا وان كنا ورثنا الفكر والفلسفة والحرية والديمقراطية من أثينا فقد أخذنا من روما النظام والادارة والقانون وقد تمثلت جميعها فى الفكر الفلسفى لشيشرون . الا أنه نظر الى القانون نظرة مغايرة اذ اعتبره شكلا من اشكال القوة وبما أن الفكر لايصدر من فراغ ، حيث هو نتيجة تفاعل انسان وبيئة

والقانون هو بعض الفكر الاساسي الذي يضعه اناس لهم من القـوة مايمكنهم من التشريع له ، والقانون ليس نصوصا على ورق اذ لابد وأن يأخذ طريقـه الى مجال التنفيذ الواقعي ، ومن ثم فلابد من وجود فئة تستطيع عملية التطبيق وفي ذلك كله تكون القوانين تعبيرا عن بعض ملامح أو علاقات القوة في المجتمع او الدولـة .

نظرية القـوة عند مكيافيللي

ومن الطبيعي لاى مفكر أن تكون له نظرات معينة ازاء حقائق الحياة ، تختلف تبعا لتنوع تلك الحقائق من سياسية الى اجتماعية الى طبيعية الـى غير ذلك ، وربما تخضع هذه النظرات لعوامل التغير اذا طرأ هناك ما يستدعي ذلك من امور ، الا أن البعض يغاير القاعدة ويتخذ خطا مختلفا ، فيوقف نفسه تماما على مبدأ واحد لايتعداه ، لايغيره ولايبدله طيلة حياته ، الى الدرجـة التي يعرف الواحد منها بالاخر ، وفلسوفنا نيكولا مكيافيللي ينتمي الى هـذا النوع الاخير، حيث نادى منذ أول ما درج الى الحياة العامة بمبدأ وحيد هـو مبدأ القوة ، دعي اليها وبشر بها، اثرت عنه طيلة حياته مما يجعلنا نطلـق عليه بحق مفكر القوة أو فيلسوفها المتحدث باسمها في كل المجالات .

واذا ما كانت كلمة وولتر باجوت ، عالم السياسـة البريطاني المعاصر من أن «كل امرىء سجين خبرته» تصدق على أحد فلن تصدق بنفس القـدر الذي تصدق به على مكيافيللي (١٤٦٩ـ١٥٢٧) .

ولد مكيافيللي في فلورنسا في وقت كانت ايطاليا تعاني فيه من الصراعات الدينية والسياسية ، مما أبقى وحداتها الجغرافية منفصلة بدون توحيد حتى بدايات القرن التاسع عشر ، ولد في ايطاليا العصـور الوسطى التـي تسرع الخطى تجاه عصر النهضة ، وما فيها من تطور في العلـم وتغير في المفاهيم وانقلاب في الفلسفات ، فيتأثر بذلك كله ويقدم لنا فكرا نابعا من واقع وطنه عاكسا لفترة يعايشها بكل خلجاته .

لقد كان يرى ان «هدف الاول العملية السياسية هو المحافظة على قوة الدولة والاستزادة منها بأية وسيلة حتى ولو كانت غير أخلاقية ، وهذا هو

السوء فيما لحق به من سمعة سيئة بين فلاسفة السياسة حيث كان يرى، ان غاية الانسان تبرر له ما يتخذ من وسيلة تجاه تحقيقها ، لذلك فقد كان يدعو الحاكم الى ان يأخذ بالمكر والدهاء حينا ، وبالشدة والبطش حينا آخرا، تبعا للظروف التى يواجهها الحاكم ، ولذلك رأيناه كثيرا ما يمتدح الحكام الذين لايتقيدون بالقواعد الاخلاقية فى سبيل تحقيق مايريدون من قوة للدولة ... للحاكم .

ولكن يجب ان نضع فى أذهاننا ان مكيافيللى وهو يدعو الى ذلك كله لايعتبر النظم الاخلاقية أو الدينية أقل مرتبة من القوة ومتطلباتها ، بل يعتبرها انساقا مستقلة عن بعضها فى المجتمع ، وبذلك يكون من أوائل من فصل السياسة عن القيم العليا ، واول من اقام دولة ذات نظام ذاتى من القيم يستقل بنفسه عن أى مصدر آخر لها .

وما كان يشغل بال مكيافللى على الدوام هو الحكم ومشكلاته ، وما يتطلبه من مهارات وامكانات ، أو بمعنى ادق قدرة الحاكم على تحقيق القوة السياسية والاحتفاظ بها اطول مدة ممكنة ، ولذلك فالمصطلحات الاخلاقية تاخذ مضمونا جديداً عنه ، فيصبح الحاكم الفاضل لديه هو الطموح الماكر المخادع ، وليس الحاكم الاخلاقى الذى يكثر من الذهاب الى دور العبادة .

ومثل جميع الواقعين من بعده كان مكيافيلى يعتقد أن القوة هى محور العملية السياسية كلها ، وكان بذلك يتجاهل قدرة الافكار والمثل على أن تصبح اسلحة حاسمة اذا ما استخدمت استخداما سليما فى معركة البقاء السياسى ، ان التاريخ يزخر بالحكام الواقعين سواء فى الماضى البعيد أو القريب ، فهناك نابليون ووليم الثانى وهتلر وموسولينى وغيرهم ممن أساءوا فهم العوامل المختلفة فى معادلة القوة ، فاغفلوا من حسبانهم العامل الحاسم فى هذه المعادلة ، الا وهو رغبة الانسان فى الحرية حتى ولو كان على حساب البعض الاخر من مطالب الانسان فى الحياة (١) .

---

(1) William Ebenstein, Great Political Thinkers, op. cit., PP. 282 - 291

لقد كان مكيافيللى يدرك تماما أن القوة هى احدى الحقائق الرئيسية فى الحياة ، القوة التى تؤدى الى السيطرة : سيطرة الانسان على نفسه وعلى الطبيعة وعلى الاخرين ، القوة التى تبحث عن المعرفة ، معرفة الوسائل المؤدية الى الحكم ، ومن ثم الى صياغة القواعد التى تحفظ لنا هذا الحكم ، ولعله من هذا المنطلق نستطيع أن نقول ان القوة عند مكيافيللى تمثلت فى المعرفة ، والمعرفة بدورها كانت هى القوة ، فانت تمارس القوة اذا ماكنت تستخدم المعرفة فى توجيه العمل الذى يمكن أن يؤدى بالتالى اذا ما استخدم بصورة سليمة الى القـــوة .

ويستطرد مكيافيللى ليتحدث عن ضرورة دراسة وتفهم القوة اذا مـــا اراد الانسان استخدامها بطريقة مثمرة ، انطلاقا من ان معرفة القوة قوة فى حد ذاتها ، وعليه كلما تعرفت على عملية القوة واستوعبتها كلما اتيحت الفرص امامك لكى تكون قويا ، ولا يعنى سعيك نحو القوة أن تكـــون بالضرورة لا اخلاقيا ، لانها ضرورية لكل فرد بغض النظر عن طبيعته الخيرة ام الشريرة : سواء كان قديسا أم عربيدا .

أن المكيافيللية ما هى فى حقيقة الامر سوى فلسفة سلوك ، لقد كـــان صاحبها مهتما بصورة رئيسية بما يمكن أن يفعله الافراد حتى يستطيعـــون تحقيق ما يهدفون اليه ، والمنظور المكيافيللى ليس مجرد نظـــرة واقعية مريرة الى العالم ، لانها تتخطى ذلك لكى تصبح دعوة وتوجيه ونداء الى الافـــراد للتصرف بطريقة محددة ، مما يمكنهم من التغلب على المشكلات والعقبات التى لابد وأن تنشأ فى حياتهم ، ولذلك فان المكيافيللية تدرس اكفأ الوسائل والطرق لعمل الاشياء واقدرها على الانجاز السريع ، وعلى قدر ما تكون صاحب كفاءة على قدر ما تكون مستقلا فى ارادتك حرا فى تصرفك ، ولعل الكفاءة أو القدرة هذه انما تنبع بصورة عامة من القدرة على التحكم فى الظروف التى يجابههـــا الانسان فالحياة انشطة وفعاليات ، والمكيافيللية هى التى تدرس الطرق التى تستطيع الانشطة والفعاليات بها تحقيق النتائج المرجـــوة .

ولعله من نافلة القول التأكيد مرة اخرى على أن القـــوة عند مكيافيللى مرتبطة بصورة عضوية بالسياسة بصورة عامة ، ومن ثم كان لزاما علينـــا

ان نتطرق بصورة موجزة لمفهوم السياسة فى المدرسة المكيافيللية الذى ينطلق لديهم من نظرتهم الى الحياة على انها «لعبة» ، كلما اقتربت منها فى مجالات السلم والحرب والعمل بل والحب ، كلما ادركت انك لست بعيدا عن أبعاد وخصائص «اللعب» ، «واللعبة» هنا هى مجرد مجاز لنفهم كل عمليات الحياة فهناك على سبيل المثال لعبة الحرب (مثلا هناك مسرح الحرب) ولعبة الدول ولعبة السياسة ، ومما لاشك فيه أن الاحاطة بمنطق اللعبة وقواعدها سوف يساعدنا تماما فى معرفة كيفية ممارسة «لعبة» الحياة ، وكيفية احراز النصر فيها ، وكلما طالت بنا «اللعبة» كلما ظهرت الحاجة الى استخدام المزيد من الجديد من — التكتيكات — والمناورات ، وذلك كله يطبقه مكيافيللى على السياسة التي يفهمها على انها « لعبة » ذات قواعد مطاطة (سواء كانت دستورية أم ثقافية أم اخلاقية أم شخصية) ، لعبة لها لاعبوها المتخصصون الذى ينبغى علينا اول ماينبغى أن ندرس وأن نحلل شخصياتهم مما يمكننا من فهم أعمالهم واستنباط اسس يمكن الاسترشاد بها فى التنبؤ بما سوف يتخذون من قرارات .

الا ان «لعبة» السياسة ليست بالسهلة الطيعة على الاطلاق ،حيث أن السياسيين ينغمسون فى أكثر من لعبة بأكثر من طبيعة فى أكثر من وقت وبصورة أخرى يمكن ان ننظر الى السياسة على أنها بيئة « للعب » التى ينبغى على السياسى أن يتوافر على دراستها ، مستخدما فى ذلك المهارات المختلفة ومستقرئا بذلك مايمكن ان ينشأ هناك من «لعب» أخرى ، وذلك عادة لايتم فى فترة وجيزة ، ومن ثم فان بناء الموهبة السياسية او المزاج السياسى يستغرق وقتا طويلا ، وعلى الرغم من ذلك فلا ضمان هناك انه سوف يكسب كل المباريات او أن يسيطر على كل الالعاب أو ان يمنع الجديد منها من الظهور. وبصورة اخرى يمكن أن ننظر الى السياسة على انها «بيئة» للعب التى ينبغى على المسرح السياسى (١) .

---

(١) اقرا فى ذلك :

— James Camos and Dan Nimmo, A Primer of Politics (New york : Macmillan Publishing Campany, 1984) PP. 16 - 20

وهكذا تكون السياسة عند مكيافيللي مجرد قاعدة براجماسية للخبرة العملية في الحياة ، يحكم عليها بمقدار ما تثمره من نتائج ، ولذلك فان علم السياسة المكيافيللي يسوغ لنا انماطا معيارية للتفكير السياسي وكذلك للسلوك السياسي وفي هذا يعتبر ان الوسيلة الرئيسية الى التفكير السياسي الفعال هو المنطق السياسي ، ولهذا لا يترك المكيافيلليون أمورهم للحظ أو القدر ، حيث يستخدمون الذكاء البراجماسي طمعا في النتيجة التي سوف يثمرها الاستخدام الحكيم للقوة ، واذا ما كانت السياسة تعرف على انها فن الممكن ، فاننا قد نضيف الى ذلك بأنها فن ما يمكن عمله وهنا يظهر دور السياسيين الذين يحولون هذا المنطق السياسي الى سلوك عملي ، للاقدام على عمل أي شيء يمكن أن يحقق النتائج المرجوة ، ومن ثم فان السياسة يمكن النظر اليها على أنها أرقى فن عملي ، ولعل مكيافيللي انما يعكس في هذه النظرة الى السياسة ما سبق أن ذهب اليه ارسطو حين قسم العلوم الى نظرية وعملية وشعرية ، لتقوم على عمليات عقلية متوازنة هي المعرفة والعمل والابداع ، واذا كانت العلوم النظرية تشمل الرياضيات والطبيعة عند ارسطو والعلوم الشعرية وهي التي تثمرها ملكة الابداع تتضمن الخطابة وفن الشعر ، فان العلوم العملية تغطي الاخلاق والاقتصاد والسياسة وقد جعل من هذه الاخيرة علما عمليا ليس هدفه الوصول الى معرفة دقيقة او قوانين ثابتة ، لان هذا من شأن العلوم النظرية ،بل أن الهدف الاكبر السياسة هو العمل والتنفيذ ، ثم انها تعالج أمور الدولة التي تشمل التنظيم الاجتماعي باكمله ،ومن ثم فهي تحتل مقام الذروة بين مختلف العلوم .

تلك هي نظرة سريعة على فكر القوة عند مكيافيللي ، ساقها مفصلة في كتابه « الأمير » (١) ، ومركزا - كما رأينا - على معادلة القوة بغض النظر عن اخلاقية العملية السياسية ، وقد عرف عنه في هذا الصدد - المبدأ الذي

---

(١) وهو رسالة الى أمير عائلة الميدتشي التي استطاعت أن تطيح بالنظام الجمهوري في فلورنسا ، وتحكم القبضة على نظام الحكم مرة ثانية ، ويبدو أن مكيافيللي كان من رجال النظام الجمهوري ، فكان أن فصل من وظيفته وقبض

الصدد ـ المبدأ الذى ينحب فيه الى الانسان الدى لا سيد له ، لا سيد له من قيم دينية أو وضعية ، وفى الحقيقة لم يكن « الأمير » تعبيرا عن عواطف الانسان وطموحه السياسى بقدر ما كان تعبيرا عن الانسان ذاته ، ولو كان مكيافيللى قد اتبع نفس منهج فنانى النهضة فى التعبير وحاول أن يقدم لنا لوحة تعبر عن الشياطين وكيف تسكن النار ، لكان قد عجز عن بلوغ نفس الاثر الذى أحدثه « الأمير » فى نفوس معاصريه ، لان مكيافيللى قدم لنا الانسان بواقعيته الاليمة فى صورة جعلت المجتمع يحس باقتراب فجر ينبىء عن نهار تختلط فيه السماء الداكنة بالشمس المشرقة التى تبعث الامل والدفء فى القلوب .

لقد أثار مكيافيللى بذلك كله القضية القديمة ـ الحديثة ـ وهى مدى ارتباط السياسة بالاخلاق ، نقول انها قديمة لأنها تعود فى تاريخها الى العصور القديمة . والى القديس أوجستين بصورة خاصة حين ذهب الى أن السياسة ذات صلة بالشر أكثر مما هى عليه بالنسبة للخير ، ويشترك فى هذه النظرة كل من مارتن لوثر Martin Luther وجون كالفن John Culvin ، وسورين كيركجارد Soren Kierkegard

وبعض أصواء هذه النظرة نراها أيضا عند ماكس فيبر Max Weber ، وكارل ياسبرز Karl Jaspers ، وكذلك فى بعض الكتابات التاريخية والسياسية الحديثة عند هانز مورجنثو Hans Morgenthau ، ورينولد نيبور Reinhold Niebuhr

---

=

عليه وحكم عليه بالسجن ثم افرج عنه على ألا يعيش داخل فلورنسا فيخرج منها حسيرا ليعيش فى مزرعة فى بلد مجاور ، كان قد اشتراها سابقا ، وهناك توفر له الوقت للتأليف ، فخرج لنا أروع مؤلفاته متمثلة فى كتابيه : «الامير» و«دراسات فى الكتب العشرة الاولى لتيتوس ليفيوس» ، وبما أن مكيافيللى لم تكن تروق له الاقامة الجديدة ، فقد كتب هذا «الامير» مترضيا أمير العائلة الحاكمة كى يسمح له بالعودة الى بلده ووظيفته .

ولعل الداعي الى ذلك هو ذهابهم الى اختلاط السياسة بالقوة وأساليب الخداع ، ولذلك ساءت النظرة تماما الى السياسة ، ولاسيما بعد أن قال اللورد اكتون كلمته من أن القوة مفسدة والقوة المطلقة مفسدة أطلاقا ، وطالما انه لاتوجد هناك سياسة بدون قوة فلابد وأن تفسد السياسة بالضرورة ·

ومن الغريب أن نرى البعض يذهبون بعيدا في هذا الصدد ، حين يتوقعون استحالة سيادة العامل الاخلاقي في العملية السياسية ، ولو حدث ونجح ذلك - من وجهة النظر البراجماسية - فانما يمكن ارجاعه الى النفحات الالهية ، بمعنى انه يكون خارج نطاق القدرة البشرية ·

واذا افترضنا وجود عدم انسجام بين السياسة الواقعية والتقاليد والقيم الاخلاقية الكبرى للبشرية ، فسوف نجد اختلافا كبيرا بين آراء الفلاسفة في هذا الصدد ، ففي الوقت الذي يرفض فيه مكيافيللي - على سبيل المثال - أي صلة بين الاخلاق والسياسة ، حيث أنه فصل بينهما وجعلهما أنساقا منفصلة في المجتمع - كما سبق أن أشرنا - ، نجد فيلسوفا مثل نيتشه Nietzsche يذهب الى أن هذه الصلة غير مرغوب فيها محاولا أن يستنبط لنا مجموعة جديدة من القيم بعد تحليل السلوك السياسي النشيط والصراع السياسي العنيف ·

وهناك رأي آخر يرى صاحبه وهو شوبنهاور Schopenhauer أننا يمكن أن نتقبل السياسة ، على مافيها من شرور ، كشيء حتمي ، الا أننا لابد وأن نعرف أنه من الحتمي أيضا توقع فشلها في مثل هذه الظروف والاحوال ·

وبين أولئك وهؤلاء ، بين المتشائمين والمتفائلين توجد هناك نظرة وسيطة ، فيما يتصل بالعلاقة بين الاخلاق والسياسة ، بحيث انهم لايفرغون العملية السياسية تماما من اللمسة الاخلاقية ، و حيث انهم لايخضعونها للاخلاقيات بصورة مطلقة ، ومن هؤلاء نجد أرسطو وترما الاكويني St. Thomas Aquinas وادموند بيرك Edmund Burke · وبنجامين دزرائيلي Benjamin Disraeli ونستون تشرشل Winston Churchill

الا أن فشل الحكام ورجال الدولة في التنبؤ بالنتائج البراجماسي لقراراتهم السياسية يمكن ان يكون هو القاعدة وليس الاستثناء ، وذلك يعود بنا مرة أخرى الى التصور الاوجستيني بأن السياسة ليست سوى الجانب الشرير في لعبة الحياة (١) .

ونعود الى مكيافيلي لنلخص وجهة نظره تجاه القوة السياسية التي أسندها على الدولة والقائمين بامرها ، حيث اعطى الدولة سيادة على كل تجمع من التجمعات الانسانية الاخرى ، ولكنها ليست السيادة القانونية ، حيث نادى دائما بأن الانسان يسعى لتحقيق غايته بأية وسيلة كانت،ومن ثم فانه جعل الضرورة لاتعرف ولاتخضع لاى قانون مهما كان مصدره ،وماعليك الا اتباع الطريق الذى تراه مناسبا لنيل ماتريد بغض النظر عن طبيعة هذا الطريق من وجهة النظر الاخلاقية او القانونية .

وهكذا يكون مكيافيلي داعية الى علم للسياسة مجرد من القيم الاخلاقية ، ولست أدرى هل يمكن أن نفصل منه ذلك ؟ بالطبع لايتأتى ذلك بصورة مطلقة ، فليس هناك أدنى شك فى أن السياسة اللا أخلاقية هى منبع كل الشرور على الرغم انها السائدة على المسرح السياسى العالمى فى أيامنا الحالية ، لاسيما فيما نسميه بأجهزة الاستخبارات وماترتكب من جرائم فى سبيل ما تريد تحقيقه من أعراض .

وقبل ذلك كله يثور هناك تساؤلان : عما اذا كان هذا العلم ممكنا ويتطور السؤال لكى يتعلق بالمدى الذى يكون عليه هذا العلم امرا مرغوبا فيه اذا كان ممكنا ، فالسؤال الاول قضية حقيقية يمكن فى النهاية الرد عليها عن طريق البحث الاختيارى فى طبيعة العلم كنوع من النشاط البشرى ، أما الثانى فهو قضية قيمة ، وسيبقى قائما مابقى العلماء أنفسهم يعطون ردودا مختلفة .

---

(١) اقرأ فى ذلك :

— Karl Deutsch, The Nerves of Government (New York : the Free Press, 1963) PP 214 - 219

واذا كان علم السياسة الخالى من هذه القيم الاخلاقية ممكنا ، كان فى الامكان وضعه فى خدمة الخير والشر على السواء والحـــرية والعبودية ، والصواب والخطأ ، وفى هذا المجال يشارك علم السياسة فى المعضلة الكبرى لجميع العلوم الطبيعية منها والسلوكية ، ولايستتبع من ذلك أن علم السياسة الخالى من القيم أمر غير مرغوب فيه ، لانه قد يكون من الصـــعب تحقيقه ، فالقيم الاخلاقية قد تنفذ الى عالم التطبيق واحدة بعد الاخـرى ، فى أى مرحلة من مراحل البحث ابتداء باختيار المشكلة ، وفرض الفروض واختيار المنهج ، والوصول الى النتائج ومحاولة تفسيرها ، الى الدرجة التى تكون فيها المادة اخلاقية ، ولكن هل انحياز الباحث نحو القيم يجعل دراسته تتخذ الصبغة العلمية ؟

انه لأمر يكثر فيه الاخذ والرد ، الا أنه فى ظل ذلك ـ كما نعلم جميعا ـ يجب أن يوضع علم السياسة فى خدمة الاهداف التى يسعى اليها الانسان فى السياسة . والواقع المجتمعى يقودنا إلى الحكم على علم السياسة بأنه شـــديد الحساسية للتوازن الدقيق القائم بين الحقيقة والقيمة ، وعلى أية حـــال لابد وأن يراعى عالم السياسة هذا التوازن ، ولكن بدون أن يفقد التمســـك بالمذهب والعقيدة ، أيا كان نوعهما ، حيث فيهما يجد الانسان نفسه ويحقق ذاته ، وفى ذلك طمأنينة كبرى يجدها الانسان السوى فى حيــــــاته الفكرية (١) .

---

(١) اقرأ فى ذلك هاينز يولاو ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ، دن السلوك السياسى (بيروت : دار الافاق الجـــديدة . ١٩٦٣) ص : ١٣٦ ـ ١٣٩ .

نظرية القـــوة عند بودان

حينما بدأ رافاييل حديثه عن نظرية القـــوة فى الدولة فى مؤلفـــه « مشكلات الفلسفة السياسية Problems of Political Philosophy » أرجعها الى مشكلة السيادة Sovereignty باعتبارها المثلة للسلطة المطلقة للدولة ، وصاحبة القوة العليا التى لاتدانيها قوة (١) ، متابعا فيلســـوف السيادة فى ذلك ، والحق يقال ان المفكر الوحيد الذى درس الدولة ليجعل لها سيطرة غير سيطرة اللاهوت ، كما كانت عليه فى العصور الوسطى ، وغير سيطرة الضرورة التى دعا اليها مكيافيللى هو الفيلسوف الفرنسى جان بودان Jean Bodin (١٥٣٠ - ١٥٩٦) بل ان المؤرخين لعلم السياسة يذهبون الى أن الاضافة الاصيلة فى الفكر السياسى عند بودان هى ذلك الجزء الذى تحدث فيه وأفاض عن السيادة ، مما يمكن اعتباره أهم أجزاء نظريتـه السياسية ، ولعله يكون بذلك قد أعطى الضوء الاخضر لكل من أتى بعـده من فلاسفة للتطرق لموضوع السيادة .

والسيادة صفة لصيقة بالدولة ، وبالدولة القومية الحديثة بصـــــورة خاصة ، ويبدو أن مكيافيلى اقترب كثيرا من هذا المفهوم الحديث ، حيث انه كان أول من استخدم مصطلح « الدولة » بهذا المضمون ، الا أنه كان مهتمـا - كما أسلفنا - بصورة رئيسية بالقوة ، والحكام الذين يناضلون من أجلها ، وليس من أجل المؤسسات التى تضمها الدولة اذ أن الدولة كانت تعنى عنده الحكومة أو الحاكم وجهازه الادارى والعسكرى .

واذا كان كل امرىء سجين خبرته - كما سبق وأن أشرنا - فان بودان لم يكن ليذهب الى مفهوم السيادة ، وهو مفهوم قانونى ، لو لم يكن قد خبـر القانون واستوعبه ، وقد حدث ذلك بالفعل اذ أنه درس القانون فى جامعة تولوز ، وهى جامعة امتازت بدراستها المتعمقة فى أصول الفقه القـــانونى،

---

(1) D. D. Raphael, Problems of Political Philosophy (London : The Macmillan Press, 1976), PP. : 54 - 58.

لقد أدرك بودان اكثر من أى فيلسوف سياسى قبله جوهر السيادة الذى يقبع فى القدرة على تشريع القوانين العامة (١) .

واذا كان الفضل بالفضل يذكر ، فبالاضافة الى أسبقيته فى المناداة بمبدأ السيادة ، كان من أوائل من ذهب الى أن البيئة الطبيعية تؤثر على فكر الانسان وتاريخه واتجاهاته السياسية ، ومن ثم يكون من السابقين الى البحث فى فلسفة التاريخ بالمعنى الحديث ، لقد كان مهتما بالتفسير العلمى للظواهر السياسية فى محاولة لاقامة نسق سياسى قائم على مبادىء المعرفة العلمية ، وهكذا فاننا نستطيع القول بأنه اذا كان مكيافيللى وضع الاساس القوى للبناء العلمى للسياسة فان بودان بدأ فى البناء العلوى الظاهر للعيان .

ذهب بودان الى القوة ، القوة المطلقة للدولة والدائمة كذلك ، حيث لايمكن أن تتواجد قوة الدولة ممثلة فى السيادة لفترة محددة لكى تنحل بعد ذلك ، ويبدو أن الظروف الاجتماعية التى يعايشها الفيلسوف ، وان كان منطلق حل مشكلاتها شخصى ، فانها قد تثمر لنا فكرا عاليا يصلح لكل زمان ومكان بعد ذلك ، وذلك كان الأمر بالنسبة لبودان وهو يذهب الى القوة المطلقة للدولة ، اذ أنه عاش فى فترة توحدت فيها فرنسا فعلا من وجهة النظر الجغرافية ، الا انها وقعت صريعة الصراعات الدينية العنيفة فقد انتشرت فيها البروتستانتينية الكالفنية خلال القرن السادس عشر انتشارا كبيرا مما دعا المذاهب المسيحية الاخرى الى محاولة ايقاف ذلك المد بالقوة ، وهكذا بدأت الحرب الدينية عام ١٥٦٢ لتستمر بصورة متقطعة لما يقارب الثلاثين عاما ، ويسجل التاريخ هنا احداثا رهيبة تدهور الصراع الدينى فيها الى تصلب فى الرأى وقتل وقتال ، ومذبحة سان بارثولوميو فى ٢٤ أغسطس ١٥٧٢ (٢) خير شاهد على ذلك ، وقد اختلطت الانقسامات الدينية

---

(١) جان توشار وآخرون ، ترجمة على مقلد ، تاريخ الفكر السياسى (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨١) ص ٢٣٢-٢٣٣

(٢) مذبحة وقعت ضد المواطنين الهوجونوت (أصحاب الاغلبية البروتستانتيية) وكانوا يحتفلون فى باريس بزواج شقيقة الملك شارل

اسى احدثتها حركة الاصلاح بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية العميقة مما جعل الصلح بين الفرقاء صعبا للغاية ، وماكانت فرنسا تحتاجه فعـــــلا فى تلك الآونة ، كن هو التوسط والاعتدال فى الرأى والعقيدة .

واذا كانت الدولة ذات قوة مطلقة ـ فى حدود أقليمهـــا الجغرافى ـ ، أسبغها عليها بودان ، فانه نادى فى نفس الوقت باطلاق قوة او سلطة الحاكم كذلك ، ولكن فى ظل التزام أخلاقى أمام الله والمجتمع ، وذلك على غـرار ما كان سائدا خلال العصور الوســـــطى ، ولم يكن للامير الحق فى أن يحطم قانونى الله والطبيعة .

وكان بودان وهو يتعرض لتعريف السيادة يؤكد على كونهــــا قوة شرعية وكأنه بذلك يود أن يفرق بينها وبين سيادة قائد عصابة القراصنة او اللصوص فوق جميع أفراد عصابته ، ويستمر بودان فى تحليله فيفرق كذلك من صور الحاكم فى أن يحطم قوانينه وحقه فى أن يحطم عقوده وعهوده ، ان الحاكم صاحب القوة والسيادة ليس مرتبطا بقوانين سابقيه لان سلطة سن القوانين مطلقة ليست الا من حقه هو فقط . الا أن الأمير وهو يتعـــاقد مع رعاياه أو مع الحكام الآخرين يكون قد التزم التزاما مزدوجا ، وعليه فانـــه ليس ذى حق فى أن يطيح بهذا التعاقد لأن القانون الطبيعى يفرض احتـرام

التاسع من الاعير هنرى نافار ، وكان القصر الملكى مسرحـــــا للدسائس والمؤامرات ، وكذلك التقلبات السياسية ، وكأنما كان صورة مصغرة لما كان يحدث فى الوطن كله (مابين علاقات مع أسبانيا ثم انقلاب عليها ومعـــاودة الاتصال بانجلترا) وقد انتهز الفريق الأخر الكاثوليك انشغال الهوجونـوت بهذه الاحتفالات وانقضوا عليهم ذبحا وتقتيلا ، وحدث نفس الشىء فى المدن الاخرى حتى ليقال أنه راح ضحيه لتلك المذابح حوالى عشرين الفــــا من الهوجونوت ، ولعل هذا كان الدافع الرئيسى الى التفكير فى انشاء جمـــاعة « السياسيين » الذين دعوا الى التسامح والحرية الدينية . وأن المـــواطن الفرنسى مواطن أولا وآخرا بغض النظر عن انتماءاته المذهبية الدينيـــــة .
ـ أنظر فى ذلك : حسن صبحى ، التاريخ الاوربى الحديث (الاسكندريه : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٣) ص ١٤٢ ـ ١٤٤ .

العبود . ثم ان القوة المطلقة التى يتمتع بها الامير لاتبيح له ذلك ، وانطلاقا من هذا كله رأينابودان يفضل الملكية على حكم الارستقراطية او الديمقراطية، لأن الخصائص التى تتصف بها السيادة من حيث كونها موحدة وغير قابلة للتجزئة تجد البيئة المناسبة لها فى حكم الفرد الواحد .

وعلى الرغم من دعوته الى اضفاء القوة المطلقة على الدولة ، فانه لم يكن يهدف من ورائها أى عدوان على القوى الاخرى ; وذلك خلافا لما ذهب اليه برتراندرسل من أن القوة هى السبب الرئيسى لكل الحروب (١) ، اذ كانت وجهة نظر بودان تجاه الحرب تختلف عما كان الواقعيون يرونه ازاءها وتقترب من وجهة النظر الحديثة فى هذا الصدد . حيث كان يمقتها لأنها محطمة لكل اهداف المجتمعات البشرية ، سواء كانت مادية أم روحية ، الا أنه آمن بضرورة الحرب فى حالة واحدة وهى دفع العدوان عن الوطن والتصدى للمعتدى على أرضه وممتلكاته (٢) .

وهكذا نستطيع أن نصوغ أخيرا فلسفة بودان فى هذا الشان بأنه كان يدعو الى دولة قوية بلا عدوان ، وملكية بلا تحكم ،متسامحة دينيا ، ومتماسكة أخلاقيا مما يعتبر ازاءه انه ناقض مكيافيللى جدا فى الكثير من المبادىء التى ذهب اليها ، ومن ثم يمكننا القول أنه حاول رأب الصدع الذى أحدثته المكيافيللية حين فصلت السياسة عن الأخلاق ، وحين أنزلت السياسة من سماء المثل لكى تتمرغ الى أرض الواقع .

---

(1) Bertrand Russell, Political Ideals (London: Unwin Books, 1963 P. . 50

(٢) انظر فى ذلك :

— William Ebenstein. Great Political Thinkers. op. cit., PP. : 349-35[illegible]

— على عبد المعطى محمد ، السياسة أصولها وتطورها فى الفكر الغربى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣) ص ٢١٠ — ٢١٩ .

— عبد الرحمن خليفة مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٣٦٣ — ٣٧٠ .

نظرية القوة لدى فلاسفة العقد الاجتماعي :

قبل الحديث عن موضوع القوة في مدرسة العقد الاجتماعي لابد من عجالة توضح لنا ماذا نقصد بمصطلح العقد، وفي هذا لابد لنا من العودة الى الانسان في بداية حياته حيث وجد في مجتمعه البدائي ممارسا لكل أوجـــه النشاط التى تستلزمها معيشته واستمر به الحال معتمدا على ناتج يديه فترة طويلة من الزمن ، أحس بعدها تحت ضغط عوامل وظواهر مختلفة بميل غريزى نحو الائتلاف مع أقرانه في نوع من التجمع حفاظا على النفس ، وطلبـــا للأمن والأمان ، وقد أدرك بفطرته أن مايطلب لن يتوفر وهو يعيش في عـزلة عن الآخرين ، فكان أن أقام مع من كان يعايش فى بيئته صورة بسيطة للمجتمع البدائي الذى تمت فيه العمليات الاجتماعية والاقتصادية الاولى في صـــورة المقايضة وتبادل السلع والمدفع ، ومع مرور الوقت أدرك كذلك ان هـــذا التجمع لابد له بمن يتولى أمره ليفرغ كل عضو مشارك فيه الى ما أهلتـه له الطبيعة من عمل يستطيع القيام به ، فارتضوا من بينهم أحدهم للقيـــام بهذه المهمة ، ومن طبيعة الامور أن ولى أمر الجماعة لايستطيع أن يمـــارس اختصاصاته دون سلطة تعهد اليه ، فكان أن تنازل له كل واحد عن جزء ممـا يتمتع به من حقوق طبيعية ، وهكذا نشأ مايسميه علماء السياســـة والاجتماع بالعقد الاجتماعي ، وعليه فلايستطيع العصر الحديث أن يدعى بأنه مبتدع الفكرة ، حيث أنها مورست بصورة طبيعية في القـــديم من الزمان ، الا انه في حقيقة الامر يرجع الفضل الى أوربا العصور الحديثة وفلاسفتها السياسيين في اعادة توجيه الاضواء الى فكرة العقد الاجتماعى كنظرية مفسرة لنشأة الدولة ، حيث تذهب الى أن الدولة قامت نتيجـة اتفاق مقصود واختيارى عقده البدائيون الذين خرجوا من حالة الطبيعـة التى كانوا يعيشونها قبل الاتفاق .

ومما يجدر بالذكر هنا أن العقد ليس سوى افتراض خيالى بمعنى عدم سابقة تاريخية له ، حيث التجيء اليه المنادون به كتبرير ميتافيزيقى لنشأة الدولة ، مما جعل أحد فلاسفة العصر الحديث « كانط » يصفه بأنه خرافـة منهجية ، خرافة من حيث انه خيالى ابتدعته فئة من المفكرين ، دون ان تكون

له أصول واقعية ، ومنهجية من حيث انه اتبع منهجا معينا فى اقامه الدولة : تجمع لمجتمع فالدولة .

وفكرة العقد الاجتماعى فى حقيقتها هى مجرد تعبير عن قيمتين أساسيتين فى حياة الانسان ، وهما قيمة الحرية بمعنى ان الارادة هى الاساس الذى ينبغى أن تقوم عليه الحكومة ، ثم قيمة العدالة بمعنى أن الحق وليس التعسف هو أساس المجتمع السياسى كله (١) .

ومن الامور الجوهرية فى هذه النظرية الادعاء بأن الانسان عاش فى أول أمره على حالة من الطبيعة اختلفت طبيعتها وطبيعته من فيلسوف الى آخر ، وذلك قبل أن تظهر الدولة الى الوجود ومن ثم يمكن ان نقول بأن حقوق الانسان أو بصورة أخرى حقوق المواطن الفرد أسبق فى الوجود من حقوق الدولة التى ساهم هو فى انشائها (٢) .

وعلى الرغم من اشتراك فلاسفة العقد ، واتفاقهم فى فكرة العقد ذاتها ، فانهم استخدموها بصورة مختلفة ، حيث فى الوقت الذى جعلها هوبز تبريرا لحكم القوة أو الحكم الملكى المطلق ، فقد استخدمها لوك ليؤيد الحكم الدستورى ، أو الملكية المقيدة انطلاقا من حق الافراد فى الثورة على الحاكم صاحب السلطة ، أما روسو فقد ذهب مخالفا لهوبز تماما ومغاليا فيما ذهب اليه لوك حين استخدمها ليؤيد نظرية السيادة الشعبية ، وعلى وجه العموم فان النظرية استخدمت لتأييد ضرورة قيام السلطة فى الدولة على رضى

---

(١) عبد الرحمن خليفة ، فى الفكر السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦) مذكرات غير منشورة ، ص : ١٦٤ ـ ١٦٧ .
وانظر كذلك :
— D. D. Raphael, Problems of Political Philosophy (London The Macmillan Press Ltd., 1976) PP 85 88

(٢) أنظر فى ذلك .
— Locke Hume and Rousseau Social Contract (Oxford University Press, 1976) Introduction by Ernest Barker, PP xixxxiv

المحكومين واقتناعهم ، وذلك بقدر ماتتيح للشعب ان يمارس حقوقه وحرياته ، وفى نفس الوقت ساعدت النظرية على زوال الصفة المقدسة التى اضفاها فكر العصور الوسطى على الدولة ، بعدما تبين ان الانسان هو الذى شارك فى ايجادها وهكذا اصبحت السلطة فى الدولة أقرب الى الارض والى عامة البشر منه الى السماء والسلطان الالهى .

واذا ماعدنا الى سابق مصطلحنا ، فان مفكر القوة فى هذه المجموعة من الفلاسفة هو توماس هوبز Thomas Hobbs (١٥٨٨ - ١٦٧٩) .

نشأ هوبز فى بيئة شهدت الكثير من الصراعات الدينية والسياسية خلال النصف الاول من القرن السابع عشر ، وقد أظهر نبوغا مبكرا ، اذ استطاع ان يقرأ اللاتينية والاغريقية وهو صبى لم يتعد السادسة من عمره بعد ، والتحق الى جامعة اكسفورد وهو فى الخامسة عشر ليعمل بعد تخرجه معلما للابن الاكبر للورد كافندس ، وكانت تلك الاسرة احدى العائلات الارستقراطية الكبيرة فى انجلترا ، وعن طريقها استطاع هوبز أن يلتقى بكثير من رجال الفكر والعلم فى العالم ، مثل بيكون وهارفى وديكارت وجالليو وقد سافر هوبز طويلا وكثيرا بمفرده وفى صحبة هذه العائلة عبر كل أوربا ، وهكذا استطاع أن يشهد عن كثب التطورات العلمية والفلسفية فى تلك الآونة ، وتأثر وهو يصوغ فلسفته بما ساد القرن من علوم طبيعية ، ولذلك فقد كان من أوائل من ثار على المنهج اللاهوتى الذى قام عليه مجتمع العصور الوسطى ، ليقيم فكرا علميا منطقيا ، ويفسر الكون تفسيرا ماديا حركيا . والانسان لديه يخضع لهذه المادية الحركية منذ بداية حياته التى يحكمها عامل الانانية ، وقد تمثلت كما ادعى فى حرص الكائن البشرى على مايحفظ عليه ذاته ، ويدفع عنها مايضر بها ، بل انه سعى الى اقامة نظرية سيكولوجية يجعل من الانانية ركيزة علمية للسلوك ، ويعتبر رغبة الانسان فى توفير كافة دواعى الامن لذاته - أى غريزة حفظ الذات - ضرورة لازمة للطبيعة البشرية . ولكنها - لاسباب عملية - تلازم الرغبة فى القوة (١) .

---

(١) فؤاد محمد شبل ، الفكر السياسى ، دراسات مقارنة للمذاهب

ولذلك فقد كانت حياة الانسان فى تلك الحـــالة الطبيعية تنطلق من من منطلق محدد هو التنافس الذى يقوم على الخـــوف مما يؤدى الى صراع وحرب قد تطيح بالبناء كله وتلك حالة خلت من كافة القواعد الاخلاقية اللهم الا المصلحة الشخصية التى يسعى الانسان اليها بكل مالديه من قوة ومنعـــة وقدرة على الخداع والاحتيال ، ومن ثم فلكل فرد الحق فى أن يحصل على ما يستطيع الحصول عليه ، وبأى وسيلة كانت ، وكأنه بذلك يردد ماسبق ان نادى به مكيافيللى ، وعلى هذا يكون الحق الطبيعى عند هوبز أولى الاساسى يسبق أى قانون آخر حتى ولو كان طبيعيا . وبما أن الافراد يتقـــاربون فى قوتهم ، فلن يستطيع أحدهم وضع حد لهذا الصراع ، ولذلك فسوف يظلـــون فى حالة خوف وترقب .

وحين تم اقامة العقد ظهرت هناك الحاجة الى قوة عليا تلزم الجميـــع باحترام وتنفيذ بنود العقد . وان لم تتوفر هذه القوة فلن يكون العقد سوى كلمات جوفاء بدون معنى واقعى ، هذه القوة أو بمعنى آخـــر هذا الشخص المعنوى الذى تتوافر فيه كل هذه المقومات هو الدولة التى يســـميها هوبز بالعملاق العظيم أو التنين ، وان تكلمنا باجلال أكثر هذه هى نشأة « الالـــه الفانى » — على حد قول هوبز — الذى ندين له فى ظل « الاله الخــالد » بسلامنا والدفاع عنا (١) .

وطالما ان هذا الكيان يتمتع بكل القوة والسلطة فسوف تصبـــح له السيادة جميعا . وكل من عداه هم الضعاف الذين يجب ان يخضعوا لارادته التى هى القانون ، ومن ثم فليس لهم حق الثورة عليه ، ولايحق لهم بالتـــالى

السياسية والاجتماعية ، الجزء الاول (القاهرة : الهيئة المصرية العـــامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص : ٣٩٤ .

(١) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، الطبعة الرابعة (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤) ص : ٢٤٦ - ٢٠٩ .

وانظر كذلك .

— W. J. Stankiewicz, Aspects of Political Theory. (London : Collier Macmillan, 1976) PP. : 140 - 143.

تعبير شكل السيادة أو شكل الحكم (١) . وهكذا تتبلور نظرية القوة لدى هوبز شيئا فشيئا ، وقد استخدمها وسيلة وأداة ، وسيلة لتـــأكيد الحكم المطلق ، وأداة في يد الحاكم لانجاز مايريد ، ويجب ألا ننسى أن هوبز كـان دائما يستخدم فكرة العقد الاجتماعي لتبرير سيادة القوة وقوة السيادة .

والقوة عند هوبز لاتتجزأ ، حيث أنها اذا ماقسمت أو وزعــت فلن يستطيع حائزها ضمان الطاعة بين المواطنين ، ولذلك فقد جعلها لاتنفصل عن صاحبها ، ولايمكن التنازل عنها لاسيما ان اتصل الموضوع بالدولة ، ومن هذا المنطلق كان لايؤيد اى نظام يضعف من قوة الدولة وكم كان يــرى أن الحرب في انجلترا كان بالامكان تجنبها لو لم تكن القوة أو السياده مقســمة بين الملك واللوردات ومجلس العموم . ثم ان الرغبة هي القوه تتحول بالتـالي لكي تصبح الرغبة في الحريه . وتلك حالة نستطيع فيها تحقيق رغباتنا التي نتطلع اليها ، والقوة التي يتصف بها الحاكم لابد وأن تكون مطلقة وفي هــذه الحالة سوف يكون هناك نظام في الدولة ، وفي حالة عدم تمتع الحاكم بهــذه القوة المطلقة ، لن يكون هناك سوى الفوضى ومايعقبها من عدوان وقتــال ، ولذلك لاخيار أمام المواطن الا أن ينحاز الى منح الحاكم تلك القوة المطلقــة ضمانا للامن والطمأنينة في ربوع الوطن (٢) .

وعلى الرغم أن دولة هوبز كانت دولة مسيحية (٣) فانه كثيرا ما كان ينصح الحاكم أنه لكي يستطيع أن يحتفظ بالسلطة في الدولة قويه ، لاينبغي عليه أن يسمح بنمو جماعات أو مؤسسات تتوسط العلاقة بين الدولة والمواطن، ولهذا فقد كان متعطشا أن يوقف تدخل الكنيسة في شئون الدولة ، وعلى هذا فان الكنيسة لديه انما هي احدى مؤسسات الدولة ، وبقاؤها انما يعتمد على وجود الدولة وليس العكس .

---

(1) Robert Dowse and John Hughes, Political Sociology (London . John Wiley & Sons 1975) P. . 21.

(٢) محمد طه بدوى ، أصول علوم السياسة (الاسكندرية : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) ص . ٢٥٥ ـ ٢٦٠ .

(٣) المرجع السابق : ص : ٢٦١ .

لقد ذهب هوبز بعيدا فى تأييده لمعادلة القوه ، وهو فى ذلك لم يكن يؤمن بنظام سياسى محدد . وماكان يشغل باله هو براجماسية الحكومة القوية المؤثرة ، وعليه فلم تكن الشرعية تخطر له على بال ، ولذلك كان مستعدا - على الرغم من تأييده للنظام الملكى المطلق - لمساندة كرومول بعد اطاحته بالملكية واقامة أول جمهورية فى انجلترا - والتى لم تطل مدة بقائها سوى مايقارب تسع سنوات فقط . وذلك انطلاقا من أن كرومول كان هو صاحب القوة الفعلية التى اعادت الأمن والنظام الى انجلترا ، وحين عاد تشارلز الثانى وعادت بعودته الملكية عام ١٦٦٠ أظهر هوبز واقعية لاتؤمن الا بمنطق القوة فى استعداده للانحياز الى صف الملكية مرة أخرى .

وهل لنا بعد ذلك كله أن نسائل هوبز عما اذا كانت القوة وحدها تستطيع أن تقيم نظاما سياسيا مستقرا ؟ نسائله وقد شهد تجربة كرومول، حقيقة أنه يؤكد على أهمية القوه فى علم السياسة ، وذلك منطلق سليم ، ولكن هذا العلم ، من جانب آخر ، يركز على المؤسسات السياسية وهو يحاول أن يكشف عن توزيع القوة داخل النظام السياسى ان هوبز يفترض أن الأفراد لن يتسنى لهم تسويه منازعاتهم بطريقه عقلانية أو بالفهم المتبادل المتبادل لوجهات نظر بعضهم ، ولذلك يلتجئون الى القوة وسيلة الى تلك التسوية . متناسيا فى ذلك فطرة الانسان فى الائتلاف والتجمع ولاسيما فى مواجهه الكوارث أو امام رهبة الموت مما يدفعهم دفعا صوب قدر من السلام فيما بينهم .

لقد تجاهل هوبز العلاقات الاجتماعية التى تنطلق من نسق القرابة والنظام العائلى مما أدى به الى انكار التقاليد والاعراف التى تجمع بين الافراد فى المجتمع الواحد فى وحدة متآلفة ، ويبدو كذلك أنه لم يعر اتجاهات التنشئة الاجتماعية المتأصلة فى الطبيعة البشرية الاهتمام الكافى ، ومن ثم فانه يكون بذلك قد ذهب مخالفا النظرة الكلاسيكية للانسان على أنه كائن اجتماعى أو على أنه الكائن الذى يولد وبه فطرة التجمع ، حين نادى بأن الشئ الوحيد الذى يربط البشر سويا فى المجتمع هو بناء قوة قادرة على أن

تبعث الرعب فى قلوبهم جميعا (١) ٠

وقد أسند هوبز لصاحب السيادة حقوقا جعلته يطلق يده فى تنظيم شئون الدولة حسبما يراه صالحا لها ، دون النظر الى أى اعتبار آخر ، مما جعل بعض الباحثين يذهب الى القول بأن هوبز اشتهر فى نظريته عن القانون برأيه القائل ان القانون هو ارادة الحاكم (٢) ٠ وفى ذلك يمكن أن يقال الشىء الكثير فى باب اطلاق الحكم والسلطة والقوة اللتين يتمتع بهما الحاكم بالتالى ٠

ويبدو أن هوبز كان يود أن يقدم لنا نسقا فلسفيا فى نظرية الحكم يزاوج فيه بين القوة والسلطة ، وهو وان كان قد صادف بعض التوفيق فى ذلك ، الا أنه لم يدرك كل أبعاد العملية السياسية التى تضم الكثير من البناءات فى مركب معقد ولذلك نستطيع أن نقول أنه نجح فى صياغة فلسفة سياسية ، فى الوقت الذى اتجه فيه مكيافيللى - على سبيل المقارنة - الى الناحية التطبيقية ، حين تطرق الى الوسائل العملية فى فن الحكم ، مما يجعلنا نصنف هوبز فيلسوفا سياسيا ، ومكيافيللى عالما سياسيا ٠

وعلى أية حال لقد كان هوبز فيلسوف قوة ٠ الا أن مبدأه فى القوة اغضب الجميع ، أغضب أصدقاءه من الملكيين حيث رفض مبدأ السلطة الالهية للملوك حين جعل السلطة مستمدة من الشعب ، وأغضب الليبراليين حين أعطى السلطة الحاكمة كل القوة فى الدولة مما يعتبر مقدمة للنظريات الشمولية فى الحكم ٠

ويكفينا هذا القدر من الحديث حول هوبز لتكون لنا كلمة صغيرة عن جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وعما اذا كانت له نظرة معينة حول القوة ، حقيقة له وجهة نظر ولكنها تختلف فى تطبيقاتها ، حيث فى الوقت الذى

---

(1) R. M. Maciver, The Web of Government (New york : The Free Press, 1965) P. : 55.

(٢) امام عبد الفتاح امام ، توماس هوبز : فيلسوف العقلانية (القاهرة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ص : ٣٨٣ ٠

اعطى هوبز فيه القوة مطلقه للحاكم أو الهيئة الحاكمة ، فقد جعلها لوك للمجتمع كله بل انه ذهب الى تحديد سلطة الحاكم وضرورة خضوعه لسلطة القانون الذى تصنعه الحكومة عند هوبز وتبحث عنه عندلوك طالما أن القانون الطبيعى موجود ، وعليه فان القانون يسبق وجود الحكومة عند لوك ويأتى نتيجة لها عند هوبز ·

لقد كان هوبز مقتنعا الى درجة كبيرة بضرورة استخدام القوة والاكراه لتدعيم التماسك الاجتماعى الى الدرجة التى لايتحيل معها مجتمعا بدون حكومة وكان انحلال الحكومة يعنى عنده انتهاء كل نظام وتوقف كل حياة مدنية والعودة الى الحياة البربرية · الا أن لوك بآرائه التى كان ينادى بها ، كان يعلن مبدأ هاما من المبادىء الرئيسية للحرية الكلاسيكية بالفصل التام بين الدولة والمجتمع · وفى مجال المقارنة نجد أن المجتمع هو الاكثر أهمية ودواما ، وانحلال الدولة او الحكومة لايعنى انحلال المجتمع بالتبعية بل العكس هو الصحيح بمعنى انه فى حالة انفراط المجتمع تزول وتنتهى الحكومة ·

وعلى الرغم من ذلك فان لوك أباح استخدام القوة المطلقة وشق عصا الطاعة على الحاكم الديكتاتورى لأنه يستخدم القوة غير الشرعية ، ولذلك لابد من مقابلة القوة بالقوة · وهكذا يكون لوك قد أطلق الحرية الفردية الى أقصى مدى لها ، وهو فى ذلك انما ينادى لشرعية الثورة ضد الحاكم الذى ينحرف عن المسار السليم للنظام الديمقراطى (١) ·

وبالمثل لم يكن للقوة نصيب كبير فى فكر جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) ، حيث أن المجتمع السياسى لديه لايقوم على أساس القوة ، لأن اصطلاح « حق الاقوى » اصطلاح متناقض لا معنى له ، وفى ذلك يقول روسو أنه اذا نظر الى القوة وحدها ، وعنى بايضاح النتائج المرتبطة بها ، وجد أن شعبا يحسن الصنع اذا أضطر الى الخضوع فخضع ، ولكنه يحسن الصنع

---

(1) Rodee and others, Introduction to Political Science. Fourth edition (Japan · Macgraw Hill Book Company 1983) PP . 26 27

أكثر اذا ما استطاع خلع النظم انه يستعيد حريته بالحق عينه الذى سلبه اياها ، ويستطرد روسو ليقول اننا اذا أدركنا أنه ليس للانسان من سلطان طبيعى على أخيه الانسان ، واذا كنا أن القوة لايمكن أن تخلق حقا ، لعرفنا أن السلطة الشرعية بين الناس انما تقوم على اتفاقات عقدت بينهم - وأن صاحب القوة العليا - أى الأقوى لايمكن أن يؤتى من القوة مايكفى له السيادة دائما ، اللهم الا اذا قلب « القوة » الى « حق » و «الطاعة» الى « واجب » . وهذا محال لأن الخضوع للقوة حكم ضرورة . ولايمكن أن يكون واجبا لأنه ليس بالعمل الارادى الحر ، فنحن اذا لم نكن مجبرين على الخضوع ، فليس ثمة التزام يضطرنا اليه ، ومن ثم فان القوة لاتخلق حقا (١) .

تلك هى القوة فى مدرسة العقد الاجتماعى ، اتخذها فلاسفتها وسائل الى غايات محددة ، وان كانت الصورة تتخذ شكلا واضحا لدى هوبز الذى أضاف لنا الكثير الى رصيد القوة فى الفكر السياسى الا أنها كانت قوة ذات طبيعة معينة ، حيرت الاصدقاء قبل الاعداء ، ولكنها على أية حال أضاءت الطريق لكثير من تطبيقاتها العملية .

هيجل وفكر القوة

يتفق مؤرخو السياسة على أن أهم منجزات روسو السياسية كانت فكرة الارادة العامة التى نادى بها فى أحريات أيامه لتمثل قمة النضج السياسى لديه ، وقد أعلى روسو من قدرها لدرجة أنه جعلها تسيطر على الجسد السياسى للدولة ، وجعلها تسعى للحفاظ عليه وعلى كل عضو

---

(١) محمد على محمد وعلى عبد المعطى محمد : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص : ١٨٧ - ١٨٨ .

واقرأ فى ذلك أيضا :

— S. E. Finer, Comparative Government (Penguin Books, 1984) PP 79 - 81

فيه (١). وحيث انها المصدر لكل القوانين التى تنظم العلاقات بين الافراد وبعضهم وبين الافراد والدولة ، فان طاعتها واجبة انطلاقا من كونها التعبير عن الحرية الاخلاقية للفرد ، فاذا مارفض هذا الفرد تلك الطاعة فسوف يضطر اليها بالقـوة ، وعند روسو لايعنى ذلك سوى مجرد اجباره على أن يكون حرا ، ومن هنا نقد كل من أراد أن ينتقد روسو اذ كيف يتأتى أن يكون هناك اجبار وتكون هناك حرية في نفس الوقت وعلى أية حال فان روسو لم يكن يدرى أنه بذلـك يضع سلاحا قويا فى يد الفلاسفة الذين قدسوا الدولة فى العصر الحديث ومن أولهم هيجل الذى أعطاهم قوة مطلقة وأضفى عليها قيمة عـالية فوق قيمه وقوة المجتمع المدنى ، وجعلها تتحكم فى كل جوانبه الاخـلاقية ، على الرغم من اعترافه بضرورة وجود مكونـات المجتمع من نقابات وطبقـات وجمعيات ومجتمعات محلية . لأن الافراد بدون هذه التكوينات سوف يتحرقون الى مجرد عدد من الوحدات البشرية ، لايتخذون شكلا معينا ، وبالتالى لن يكون لهم تأثير فى أنشطة الدولة ، ولذلك كان هيجل يرى أن الدولة لاتتكون من مواطنين قائمين بذاتهم ، حيث ان الفرد لابد وان يوضع فى مكان وسـط عن طريق سلسلة من المشاركات والارتباطات قبل أن يصل الى المركز النهـائى للمواطنة فى الدولة (٢) .

لقد مجد هيجل الدولة وجعلها تسمو مرتبة ومقاما وقوة على الافـراد المكونين لها وهى - طبقا للجدل الهيجلى - غاية ونهاية التطور التاريخى ، ومن ثم فهى مصدر كل القيم الأخلاقية والاجتماعية والروحية ، وهكذا يتحـول الانسان المشارك فى أنشطتها من فرد أو كائن بيولوجى الى شخص يشارك فى

---

(١) ويكون روسو بمناداته بفكرة الارادة العامة هذه قد غير من التصور الميكانيكى للدولة ، الذى ذهب اليه كل من هوبز ولوك ، وأعاد الى الأذهـان النظرية العضوية التى تعود تاريخيا الى أفلاطون وأرسطو .

(2) Sandor Halebsky, Mass Society and Political Conflict (Cambridge : University Press, 1976) P. : 19

- واقرأ فى ذلك أيضا :

- جورج سباين ، ترجمة على ابراهيم السيد ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الرابع (دار المعارف بمصر ، ١٩٧١) ص : ٨٦٤ - ٨٨٣ .

الحياة السياسية ، ويدخل فى علاقات مختلفة داخل نطاق الدولة التى بدونها جميعا لاتقوم هناك ارادات خاصة - بل لاتقوم للمجتمع قائمـــة - حيث أن الدولة وماتفرض من قوانين وماتفضح من تنظيمات هى التى تخلق لنــــا « الارادة العامة » التى تتحكم فى المواطنين بصورة تكاد الا تترك لهم أى قدر من الحرية الفردية ومن ثم فهى القوة المسيطرة المتحكمة فى مقدراتهم ، مما ينتج عنه الابقاء للمواطن الفرد فى معزل عنها ، وتلك وجهة نظر عكستها اغلبية المدارس الاجتماعية الحديثة ٠

وهكذا تتجسد فى الدولة كل السلطة السياسية التى تقبع فى هـــذه الشخصية الاعتبارية انطلاقا من كونها فكرة مقدسة ، ومن ثم فقوتها مطلقة شاملة ، لاينسحب عليها القانون ، وكذلك فهى تحلق وتترفع عن أى مساءلة أخلاقية ، لكونها ذاتا تعلو فوق كل الاعتبارات الخلقية ولذلــك ينبغى على الفرد أن يضحى بنفسه فى طريق الحياة ، وبهذا يكون هيجـــل قد أخضع الفرد تماما للدولة التى ينبغى أن تكون قوية لانجاز ذلك (١) ٠

واذا كنا نستطيع أن نضفى سمة الواقعية على مفكرى الســـياسة فى قرننا العشرين ، فاننا لانستطيع أن ننكر أصولها التاريخية التى تتمثــل فى مفكرى القوة مثل مكيافيلى وهـــوبز وهيجـــل ، - على الرغم من اختـــلاف منطلقاتهم مابين العلمية والفلسفية - حيث تأصل لديهم الاحساس بضرورة توافر عوامل القوة لاستقامة العملية السياسية - كما سبق وأن أشرنـــا ، وذلك فى مواجهة المدرسة العقلانية التى ينضم الى عضويتها فلاسفة من أمثال لوك وروسو وبيرك - على الرغم من تناقضهم فى آرائهم التى ذهبوا اليهـــا بصدد وقائع الحياة السياسية - ٠

---

(1) John C. Garnett, Commonsense and the Theory of International Politics (London . the Macmillan Press 1984) P. : 123.

وانظر كذلك .

- امام عبد الفتاح امام دراسات هيجلية (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ص ٠ ٩١ - ١٣٦ ٠

وفى مواجهة هؤلاء وهؤلاء نجد فريقا آخرا يستخدم القوة فى عمليات اقرب ماتكون الى - الثورية - وعلى رأسهم كارل ماركس - وسوف يأتى الحديث عنه - الذى ينادى بالصراع ، ويذهب الى القوة التى يستخدمها فى محاولة تغيير الوضع الطبقى للمجتمع ، وعليه تكون غاية القوة لديه قد اختلفت تماما عن غاية القوة فى فكر من سبقوه الى الحديث عنها .

وعلى كل حال فلانستطيع أن ننكر أن فكر القوة عند هيجل أصبح اضافة الى - ترسانة - الأسلحة التى يستخدمها أصحاب الأيديولوجية الشمولية التى تضحى بالفرد فى سبيل الدولة التى ينبغى أن تسيطر على جميع مظاهر حياة الامة وطاقاتها المنتجة .

ولذلك كله يمكننا أن نذهب مع جورج سباين فى تأريخه للفكر السياسى ، حين يعتبر هيجل ميكافيللى المانيا ، اذ اظهر الشىء الكثيرمن التفهم الراسخ للحقائق التاريخية . والواقعية السياسية الصلبة (١) .

ويبدو أن نظرية هيجل فى القوة سرعان ماأخذت طريقها نحو التطبيق الواقعى على يد أحد مواطنيه " السياسى العتيد بسمارك (١٨١٥ - ١٨٩٨)، رجل الدولة القوى " وموحد التراب الالمانى . أول مستشار للامبراطورية الالمانية بعد قيامها خلال القرن التاسع عشر وزعيم المدرسة الواقعية فى الفكر السياسى الألمانى .

وكان أول عهده بالمناصب السياسية حين انتخب عضوا فى البرلمان البروسى عام ١٨٤٧ ، وتدرج فيها حتى وصل الى منصب رئيس الوزراء عام ١٨٦٢ ، فكان أن بدأ فى ممارسة سياسة مطلقة . فحل البرلمان وخرق الدستور ، وتسلم زمام الشئون الداخلية والخارجية ، وتحكم فى الميزانية ، وهكذا أصبح الرجل القوى فى جميع انحاء الامبراطورية ثم اتجه ببصره الى خارج المانيا وبدأ فى ممارسة سياسة القوة تجاه الدول الاجنبية ففرض الخوف والرهبة من المانيا فى نفوس الجميع مستعينا فى ذلك بكل وسائل

---

(١) جورج سباين . تطور الفكر السياسى،مرجع سابق ، ص: ٨٤٩ .

القوة ، مما جعل الكثير من المؤرخين يطلقون عليه رجل القرن التاسع عشر أو بصورة أخرى يسمون القرن ولاسيما فى الجزء الثانى قرن بسمارك ·

وبموت الامبراطور فردريك الثالث وتولية وليم الثانى عام ١٨٨٨ نشأ هناك صراع فى سبيل القوة بين بسمارك والقيصر الجديد · انتهى بعــــزل بسمارك من المستشارية عام ١٨٩٠ ·

وألا نستطيع بعد ذلك كله أن نحكم عليه بانه كان رجل قوة ، نقـــل فلسفة القوة الى عالم الواقع ، لكى يفتح لنا مجـــالا جديدا على مصراعيه فى واقع العملية السياسية ، مجالا يمكن أن يتحول الى بيئةتجريبيةلكل النظريات التى نادت بالقوة ، ولاسيما ان كانت مصادرها قريبة اليه تستقى مادتيـــا النظرية من نفس المنابع التى تستجيب لتطبيقاتها العملية (١) ·

تلك هى بعض الامثلة لمفكرى القوة عبر العصور التاريخية المتعـــاقبة ، امثلة ذهب أصحابها مذاهب مختلفة فى استخدامهم لمعادلة القــــوة ، الا أن المنطلق كان مشتركا وهو النظرة الوظيفية الى القوة التى اتخذوها وسيلة الى غايات محددة · قد تكون شخصية وقد تكون على مستوى عام ، وعلى أية حال فان الصراع للوصول الى القوة سوف يظل هو السمة المميزة للمجتمعـــات البشرية جميعها ، بل ان القوة فى حد ذاتها أصبحت هى الخاصية الضرورية

لأى نظام سياسى يسعى لتوطيد أركانه ، وكذلك لاى قائد أو زعيم ، حيث لا بقاء للضعيف فى عالم يتصارع فيه الاقوياء ، لاسيما بعد سيادة المفاهيم الجديدة فيما يسمى بالثورة السلوكية التى يجتازها علم السياسة الآن والتى تتطلب التطوير فى المفاهيم القديمة وأغلب الظن بل أغلب اليقين أن القـــوة هى التى تستقطب كل دروب التغيير ، وان غلفت أحيانا فى صور تتســـق والمزاج السياسى العام ، الا انها تكشف عن نفسها فى أول صدام مع وقائع الحياة العملية والعلاقات الدولية المعاصرة كلها أدلة على ذلك لدرجـــة أن المسرح السياسى العالمى أصبح استعراضا لما تتمتع به الدولة من قوة ·

---

(١) اقرأ فى ذلك ·

— جلال يحيى ، أوربا فى العصور الحديثة ، حتى الحرب العالمية الاولى (الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ص ٣٩٢ — ٤٠٢ ·

وبسبب ذلك كله ، ولان القوة أصبحت محور البيئة الحضارية الحديثة ، فقد تحولت بالتالى الى أن تكون هي المطلب لكل العلوم الانسانية من اجتماع واقتصاد ونفس . وتعدت ذلك لكي يتخذها أصحاب الفلسفات الفكرية منطلقا عمليا لهم . وقد يكون من الضرورى دراستها أو دراسة احداها ، كمثال للديناميكيات التى تتأزر من المواقف المعينة عبر الاطار الايديولوجى ، وأفضل مايمكن أن يقدم كنموذج لذلك هو النظام الماركسى الذى مازالت أصداءه يرددها أكثر من نصف سكان العالم على الرغم من انقضاء مائة عام أو يزيد على رحيل مؤسس الفكر فى البداية ، ولعل هذا هو أحد الدواعى التى جعلتنا نقدم على دراسة هذه الايديولوجية فى الجزء الآخر من الكتاب .

تصنيفات القوة :

كان لنا بعض للحديث فى البداية عن القوة كعلاقة تتواجد ان توافر لها طرفان ليسا على نفس المستوى فى التمتع بمقوماتها ، ولعله من هذا المنطلق كانت دراستنا لها ، وليس كمعضلة أخلاقية أو دينية ، واذا كان الأخلاقيون يتوقفون لدى بعدها المعنوى ، ويعتبرونه شيئا يمكن أن يقتنى وأن يلمس لمسا حسيا ، الا أنها كظاهرة علاقة تظل فى حالة حركة ، وتظل فى حالة صيرورة وتطور لا كشىء يستأثر به بعض الافراد ، بل كعلاقات تصون بقاء الجماعة ، وتحولها الى جماعة متماسكة (١) ومن ثم يكون للقوةدور اجتماعى فعال بالاضافة الى أدوارها الأخرى فى السياسة وغيرها . بل لقد وجد من بين رجال الاجتماع (هولى) من يذهب الى ان كل فعل اجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة ، وكل علاقة اجتماعية هى معادلة معينة للقوة ، وكل جماعة او نسق اجتماعى ليس سوى تنظيم معين للقوة (٢) وان كنا نرى فى ذلك توسيعا لدائرة القوة لتشمل كل تفاعل بين الكائنات البشرية بصورة تكاد أن تكون

---

(١) حسن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ،١٩٦٦) ص . ١٧٢ ـ ١٧٨ .

(٢) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص : ٦٣ .

مقنعه أو متعمدة ، حيث أنها تعض الطرف فى معادلة القوة عن العـوامل الاخرى مثل العامل النفسى والاقتصادى والسياسى التى تتداخل مع بعضها فى كل يثمر لنا فى النهاية محصلة هى مانعرفه باسم القوة ، وتلك كلها هى بعض الأهداف البعيدة للثورة السلوكية فى علم السياسة والتى سـبقت الاشارة اليها .

ثم ان بعض الاستخدام للقوة يعتمد على كونها مضمرة غير معلنـة ، بحيث ان الكثير من الممارسين والخاضعين لها قد لايستشعرون وجودها مما قد ينقلها الى كينونة أخرى كأحد الفروع المنبثقة عن القوة ، والتى سـوف تأتى الحديث عنها .

واذا كانت القوة علاقة بين طرفين فلابد وأن يكون هناك موضوع لتلك العلاقة التى لايمكن أن تصدر من فراغ وذلك هو المنطلق لتصنيف القـوة ، فهناك على سبيل المثال قوة الكاهن على حوارييه ، وقوة الرائد على مريديه وقوة السيد على عبيده ، وقوة الرئيس على مرؤوسيه وهكذا ، ثم اننا اذا ما أردنا أن نبحث عن الصبغة أو اللون الغالب من النشاط على القوة الممارسة فسوف نجد هناك مثلا القوة الاقتصادية والقوة الزراعية والقوة المالية والقـوة العسكرية والقوة السياسية ، بل اننا يمكن أن نتحدث كذلك عن قوة العقل وقوة الشخصية ، ونسمع فى بعض الأحيان عن قوة الحب ، الذى يدفـع الانسان الى تغيير السلوك مثلما يفعل الخوف تماما ، وبتحليل بسيط لكل وجه من أوجه القوة هذه يمكن أن نصل الى مضمون محدد له حينما نقول على سبيل المثال أن دولة ماتتمتع بقوة عسكرية كبيرة ، حيث نعنى انها تمتلـك الكثير من الجيوش والطائرات والسفن والمعدات والعتاد ، وبالمثل ندرك تماما مانقصده بالقوة الاقتصادية او الصناعية أو الزراعية ، الا أننا لانستطيع أن نصل الى مفهوم مادى محدد اذا ماتحدثنا عن القوة السياسية لأن طبيعتهـا تختلف عن طبائعها جميعا ، ولكن بالدراسة والتحليل يمكن أن نعرفها بأنهـا محصلة لتلك القوى جميعا ، وفى رؤية أكثر عمقا وتحليلا استطعنا أن نصـل الى المكونين التاليين :

- السلطة authority ، وهي القوة المتمثلة في اصدار قرارات تمس مصير الآخرين استنادا الى أساس قانوني مشروع داخل التنظيم أو الجماعة . وهنا نمارس القوة من خلال اصدار قرارات ملزمة تصاحب الجزاءات السلبية على المخالفين بمعنى استخدام العقوبات أو التهديد باستخدامها .

- النفوذ أو السلطان influence وهو مسألة تتعلق بالشخص لا بالتنظيم وان كان يستند بالضرورة على البناء الثقافي القائم بما يتضمنه من قيم ومعايير ومعتقدات ، ويتمثل النفوذ أو السلطان في قدرة شخص أو جماعة على فرض آرائها على الأخرين من خلال التفاعل واستخدام مختلف أساليب الاقناع او الاغراء أو الاكراه ، وذلك دون أن يكون الشخص أو الجماعة مستحوذا على سلطات قانونية تتيح له هذا الفرض ، وهذا يعني أن للسلطة أساسا تنظيميا ، بينما يعتمد النفوذ على أساس شخصي ، ويتحقق هذا بشكل واضح في المجتمعات التقليدية والقبلية والبدائية ، حيث يكون الرؤساء هم الشخصيات الممارسة لنفوذ قوي في المجتمع ، كذلك فان هذا الوضع يتحقق داخل الكثير من المجتمعات الحديثة ، حيث يستطيع ذوو المكانة العالية - اقتصاديا وفكريا - الوصول الى المواقع الرئاسية في المجتمع الأمر الذي يتيح لهم الجمع بين سلطة المنصب ونفوذ المكانة (١) ، ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول ان جمال عبد الناصر كان قوي السلطة والسلطان حين استجابت له الجماهير العريضة في الامة العربية سواء في مصر انطلاقا من تمتعه بقوة السلطة عليهم وكذلك في سائر البلدان العربية انطلاقا من قوة السلطان ، ولعل في سقوط رئيس الوزراء العراقي - محمد مرجان - بعد أن هاجمه عبد الناصر في بعض خطبه مثال واضح تماما للنفوذ القوي الذي كان عبد الناصر يتمتع به ، مما جعله يأخذ هذه الشخصية الاسطورية عبر أرجاء الوطن العربي .

الا أن الدكتور اسماعيل سعد يذهب مذهبا مغايرا وهو يتعرض لهذا الموضوع ، فيفرق بين القوة والسلطة في انه بينما ترتبط القوة جوهريا

---

(١) نبيل السمالوطي ، المرجع السابق ، ص : ٦٨ .

بشخصية الافراد ، فان السلطة ترتبط دائما بالموقع والادوار الاجتماعية فالقوة علاقة اجتماعية واقعية (اى بحكم الامر الواقع) والسلطة علاقة شرعية ، واهتمامنا منصب كلية على علاقات السلطة ، اذ أن هذه العلاقات وحدة تشكل جزءا من البناء الاجتماعى (١) ، وفى الحقيقة لا غناء لهما عن تلك ، فالقوة والسلطة معا بناءان متلازمان ، ودائما مايتواجدان سويا لدى الانسان او الجهاز او النظام ، فالحاكم لاتستقيم له العملية السياسية بالسلطة وحدها اذ لابد له من القوة بالاضافة الى السلطة ، وكثيرا مايحدث أن يتمتع القائد او الرئيس بالسلطة السياسية ولكنه يعجز عن تطويرها الى قوة سياسية ، وقد يعود ذلك الى أسباب ودواعى أخرى أقوى من قدرته على التصدى لها ، والعكس قد يتمتع الزعيم بقوة سياسية كبيرة ولكنه ليس فى مناصب السلطة ، وهنا تتعاظم احتمالات الصراع والصدام .

وفى حقيقة الامر ان كل قوة ، فردية كانت أو جماعية ، ظاهرة أو مستترة ، انما تهدف الى الاستحواذ على السلطة ، وطبيعى أن يصبو اليها الاشخاص الذين يحفزهم اليها باعث المنفعة الفردية أو الجماعية ، وهم اذ يريدون الافادة أو الاستفادة يتسابقون بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى الاستيلاء على السلطة ، أو الى التأثير عليها على الأقل ، والتاريخ السياسى بمعناه الصحيح اذا لم يهبط الى مجرد سرد الحوادث يكشف عن الميل الاساسى الى الاستحواذ على القوة وعلى السلطة مجتمعتين ، وهذا هو شرط قيام كل دولة ، وتوجد وراء كل سلطة قوة تسندها ان لم تكن قوى عديدة بصفة عامة ، وليس يكفى مجرد النص القانونى وحده لتزويد رئيس الدولة بسلطته أو الهيئة التشريعية بقوتها (٢) .

والسلطان السياسى له مكوناته ، فهناك التهديد بالعقوبة البدنية أو

---

(١) اسماعيل على سعد ، نظرية القوة (الاسكندرية : دار المعرفه الجامعية ، ١٩٧٨) ص . ٩٢ .

(٢) انظر فى ذلك :

- مارسيل بريلو ، ترجمة احمد حسيب عباس ، علم السياسة (القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥) ص ١٠٦ - ١٠٨ .

الوعد بالهبات والمكافآت . وهناك كذلك محاولة الاقناع والاغراء وقد يكـون السلطان السياسى مستمدا منها جميعا ، بل انه يعتمد كذلك على القدر الذى يستحوذه الانسان من الثروة والصحة والثقافة ، بل والجاذبية والمهارة التى عن طريقها نحسن استخدامها جميعا مما قد نسميه بالقدرات الشخصية .

وطالما ان القوة السياسية تنبع فى بعض الاحيان من استخدام الردع أو الجزاء . فيتبع من ذلك أنه بقدر مايكون الردع او الجزاء تكون القـــوة السياسية ضآلة أو ضخامة ، والجزاءات قد تكون بالسلب أو بالايجـــاب فالقائد السياسى ينجح فى اكتساب التاييد لقراراته بالوعد لمؤيديه بالمنـح يحدث فى أحيان كثيرة ألا يستطيع أحد الفريقين بانه توصل الى احراز النصر والهبات . والوعيد لمعارضيه بالتاديب والحرمان ، بل قد يصل الى حد السجن أو الاعدام ، وفى حقيقة الامر أن القوة السياسية تستمد فعاليتها من كليهمـا معا الا أن الواقع السياسى يثبت لنا أن القائد السـياسى اذا ما أسرف فى استخدامه لهذه الجزاءات فانما ينبىء عن وهن أصاب قوته السياسية ممـــا ينذر شمسه بمغيب فى نهاية الامر ، وعلى أية حال فان النجاح فى اســـتخدام القوة السياسية انما هو موضوع درجة وليس موضوع حسم ، حيث قـــد يحدث فى أحيان كثيرة الا يستطيع أحد الفريقين الادعاء بأنه توصل الى احراز النهائى على الفريق الآخر ، ثم ان القوة السياسية دائما ماتطلب لانجـــاز أهداف محددة يمكن أن نوجزها بالتغير الذى يتم فى سلوك الرعايا الـــذين يخضعون لمعادلة القوة تجاه مايريده الممارسون لها ، ونحن لانستطيع أن نقطع بأن هذا السلوك يتغير بصورة حاسمة حيث هناك من العـلاقات المتشابكـة الشىء الكثير الذى لابد وأن يوضع فى الحسبان ونحن نقيس هذا التغير(١) .

واذا ما كان للسلطان السياسى مثل هذه المكونات أو المصادر ، فـان الجناح الآخر للقوة وتعنى به السلطة لها كذلك منابع يمكن أن تكون ذات أثر

---

(١) انظر فى ذلك :

— Alan R. Ball. Modern Politics and Government (London : The Macmillan Press Ltd, 1974) P.P. : 26 31.

وكذلـك :

– Eric Rowe, Modern Politics (London · Routledge and Kegan Paul, 1974) PP. : 24 - 31

كبير على شكل القوة السياسية والاسلوب الذى تمارس به على رعاياها ، وفي هذا الصدد يقترح لنا عالم الاجتماع الالماني ماكس فيبر تصنيفا ثلاثيا لصانع السلطة السياسية ٠

- أولاها السلطة التقليدية والتى تنتج عن الممارسة المستمرة أو الاستحواذ الدائم على مراكز صناعة القرار السياسي ، وخير مثال لذلك أنظمة الحكم فى دول مجلس التعاون الخليجي الذى يضم المملكة العربية السعودية وعمان والكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة ٠

- النوع الثانى هو السلطة التى تنشأ نتيجة لتواجد الشخصية - الكارزمية - وهى السلطة التى تستمد شرعيتها من الخصائص الفريدة للقائد ، ومن الطبيعة الالهامية لرسالته ، وهى تعتمد على قدرة القائد على إقناع اتباعه ، وتأكيد الطبيعة الخاصة أو المقدسة لرسالته ، وعلى الرغم أن مفهوم - الكارزما - نابع من أصل دينى (١) ، فان السلطة الكارزمية ليست بالضرورة دينية بالمعنى التقليدى . ويمكن أن تعتمد الرسالة المقدسة على القومية ، وذلك اذا مانظر الى القائد على أنه ممثل لروح الشعب المتميزة ، ومثال ذلك سلطة هتلر فى المانيا النازية (٢) ٠

- والنوع الثالث وهو السلطة القانونية او البيروقراطية والذى فيه تنبع السلطة من المنصب وليس من الشخص ، المنصب الذى يشغله طبقا لقواعد أو لقوانين سائدة ، فرونا لد ريجان تنصت له الدنيا الآن ، بصفته رئيسا لأقوى وأعتى دولة ظهرت فى العالم حتى الوقت الراهن ، وليس بصفته الشخصية ، بحيث أنه اذا مادهب عنه المنصب زالت عنه تلك السلطة ٠

---

(١) ولعل فى مصطلح « الكرامات » الذى يظهر عند أهل الصوفية ما يدل على ذلك ، بل ان المصطلح الاجنبى Charisma يبدو أنه مشتق من هذا المصطلح العربى ٠

(٢) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع (القاهرة ٠ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٠ ١٩٧٩) ص : ٣٢ ٠

الا أن ماكس فيبر يستدرك بعد ذلك فيقول انه لايوجد أى من هـذه التصنيفات ، قائما بذاته فقط كمصدر فريد للسلطة السياسية فى عالمنـا الراهن ، بل عادة ماتختلط كلها وتتفاعل لكى تنتج لنا ما نطلق عليـه فى النهاية : القوة السياسية (١) ٠

ويبدو أن فيبر وهو يسوق كل هذا التحليل لأنماط السلطة انما كـان يرمى الى البحث فى مصدرن الشرعية السياسية التى هى الضمان لاستمـرار واستقرار النظام السياسى ، والشرعية هنا تعنى موافقة المبدأ مع الواقـع ، بل واستمداد المبدأ من الواقع ، فالحرية الفردية فى بيئة اشتراكية مبدأ غير شرعى ، وفى البيئة الرأسمالية تمثل الحرية الفردية قمة الشرعية ، ومن هذا المنطلق يمكن الحكم على هذا النمط أو ذاك من السلطة أو الحكم له تبعـا للقدر الذى هو عليه من الشرعية ، واذا ما أردنا أن نطبق هذا المبدأ على نظام الحكم أمكننا أن نقول أن شرعية الحكم تكمن فى تقبل المحكومين له ، ولذلك فان مصدرها هو ارادة الشعب ، ومن هنا نشأ مانسميه بالالتزام السياسى الذى كان روسو يقيمه على الرضا والقبول فى محاولة لانقاذ الحرية الفردية فى مجال الدولة ، وحكم المرء لنفسه ليس هو خضوع للخير العـام ولكنه نتيجة طبيعية له ، فلاتوجد هناك وطنية بدون حرية ، ولا حرية بدون فضيلة، ولا فضيلة بدون مواطنين فاعمل على خلق المواطن الصالح الحر فى آرائـه ، القوى فى ارادته ، وسوف تجد انك حققت كل ماتصبو اليه من آمال بالنسبة للوطن ، وبدون هذا المواطن لن تجد أمامك الا عبيدا وارقاء من أول الحاكم الى آخر فرد فى الدولة (٢) ٠

الا أننا لابد وأن ندرك أن القوة قد تحلق شرعية فى حالة الغزو المسلح أو الثورة والاطاحة بالنظام القائم مما يهدم شرعية لكى يقيم شرعية أخرى ، على الرغم أن القوة فى حالة الغزو أو الثورة تعتبر تحديا للشرعية والقانون فى

---

(١) أنظر فى ذلك :
- عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٩ ٠
(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٢٢ ٠

[illegible]
والتعاون [illegible]

وبعد ذلك كله يمكن لنا أن نسوق حكما في هذا الصدد ، وهو انه من النادر أن يصفوالعمل السياسي لصنف واحد فقط من تصنيفات القـــوة ، حيث أنها محصلة عدة منها تفاعلت مع بعضها لتنجزعا على النمط الدى تراها عليه ، وذلك يلقى قدرا كبيرا من الصعوبة على عملية الدراسة •

[illegible] القوة

وبقيت لنا كلمة أخيرة عن ديالكتيك القوة ، وان كنا قبل الخوض فى هذا الموضوع عن الديالكتيك أو الجدل نحتاج الى ايجاز مبسط لمعنــاه ، وقد بدأه حديثا هيجل على أنه حوار العقل الخالص مع ذاته ، يناقش فيـــــه محتوياته ، ويقيم بواسطته العلاقات بين هذه المحتويات ولذلك فهو مبدأ كل الحركات والنشاطات التى نجدها فى الواقع ، و تكوين الجـــدل الهيجلى من الفكرة thesis والنقيض antithesis والمركب أو الناتج منهمـــــا synthesis ، وقد استخدمه ماركس من بعده فى عملياته السياسية ، فكان أن ذهب الى أن الفكرة هى الواقع العمالى المتدهور والنقيض هو الطبقـــــة الرأسمالية المتحكمة ، ولابد وأن ينشأ الصراع بينهما ليخرج الناتـــج فى النهاية وهو سيطرة البروليتاريا أو الطبقة العمالية الجديدة فى نظـام الحكم وسوف نتطرق الى ذلك بشئ من التفصيل فيما بعد •

ومن هذا المنطلق يكون القوة جدلا ، اذ غالبا ماتلقى القـــوة مقاومة من هؤلاء الذين تمارس عليهم ، لأن القوة والمقاومة هما جزءان مكملان للظاهرة الوحدة للقوة . والمقاومة على أى صورة كانت ضرورية كالممارسة تمـــاما ، والمجتمع الحديث انما هو صورة من التوازن بين القوة والمقاومة التى تساعد

---

(١) اقرأ فى موضوع الشرعية هذا .
ـ ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسى : القوة (بيروت : المؤسســـة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ص ١٤٥ ـ ١٧٠ •

في تعميمها على الجماعة ، مما يضع بعض الشكوك في طريقة [illegible] ، [illegible]
في معادلة القوة في أبسط صورها الحديثة .

ومن المعروف أن الرفض أو الانطباع الاول لممارسة القـــــوة ليس هو الباعث الرئيسي للبحث عن الوسائل المتاحة لمقاومتها ، ولكنها الرغبة في القضاء عليها بعد أن تكون قد وضحت بأنها غير صائبة أو تعسفية أو غيــر شرعية أو غير دستورية ، الى آخر ذلك من مبررات تتيح الفرصة لتلك الرغبة في الظهور ، واذا ما أردنا أن نطبق هذا المبدأ على عالمنا الســـياسي الواقعي أمكننا أن نقول انه بما ان المقاومة في نطاق الدولة تتسم بالقوة كلها ، اذ لابد وأن تكون هناك من الاجهزة التي يمكن أن تحد أو أن تقف في مواجهـــة تلك القوة ، وتتمثل في الجماعات والجمعيات والنقابات التي ننخـــرط في عضويتها ، والتي تؤدي دور الوسيط في الجزء الاكبر من حياتنا في المجتمعات الحديثة ، وبصورة اكثر تطورا من وجهة النظر التحليلية يمكن أن تكون هذه الاجهزة الوسيطة قوية كذلك ، مما يستلزم وجود عوامل ضبـــــط أخرى ، تتجسد في هذه الحالة وفي الحالة السابقة في القانون وتنظيماته في المجتمع مما يدع للفرد بعض الحرية في التصرف والسلوك بل والتخطيط لمواجهـــة القـــوة .

وتلك هي الاستجابة المنطقية ـ على مايبدو ـ للممارسة العملية للقوة في المجتمع ، في اتاحة الفرصة للفرد أو الجماعة في وضع حد لتلك الممارســة أو في تحديد المنابع التي تستمد القوة منها انطلاقاتها ، وربما تكون هــذه السبل أكبر من قدرة الانسان العادي أو مما لايستطيعه مواطن الدولة ، لذلك ظهرت الحاجة هناك الى بناء أجهزة مضادة لبناء القوة في المجتمع ، فعلى سبيل المثال لابد من مجابهة محاولة سيطرة الرجل وغلبته للمرأة باعطاء المرأة كافة حقوقها التي يمكن أن تقف في وجه هذه القوة وهذا التسلط ، وفي مواجهـــة قوة أصحاب رؤوس الاموال والتحكمين في أسعار المنتجات ، لابد من الاتحاد لتنظيم مقاطعة سلعهم اذا لم يكن هناك رضوخ للمطالب بتخفيض الاســعار ، وقد يكون هناك مفاوضات تكسر حدة تلك القوة ، وان كان ذلك كله يحدث بصفة تلقائية الآن ، بعد أن أصبحت كل هذه من السمات الغالبة في المجتمعات

الصناعية ، وفى الحقيقة ان القدر الكبير من النشاط السياسى الحديث تتضمنه مختلف الجهود المبذولة للاستحواذ على القوة فى الدولة ، أو لبناء الهياكل المقاومة للقوة ، ولذلك يمكن أن نصل الى نتيجة او الى قاعدة ما عن طريق تحليل بناءات القوة والقوة المضادة فى المجتمع بأنه لاتواجد للقوة على الاطلاق بدون قوة مضادة حتى تكتمل معادلة القوة التى سبقت الاشارة اليها ، الا أن ذلك لايعنى تساويهما فى القدر ، أو تطابقهما فى الوسائل حيث ان هذا الأمر من المحتمل ألا يحدث بهذه الصورة الحسابية ٠

وعلى أية حال ، فتلك هى احدى صور الصراع السياسى الذى تزخر به المجتمعات السياسية ٠ والذى يعتبره أصحاب مدرسة القوة مدخلا آخرا للتعريف بالسياسة ، ولأهميته فى هذا المجال ولتميزه الواضح على مسرح الحياة الآن رأينا أن يكون هو موضوعنا التالى بعون الله، بعد أن نكون قدانتهينا من الجزء الاخير فى باب القوة ـ حتى تكتمل المعادلة الفكرية ـ ونعنى الاصرات التى ارتفعت لتعارض مفكرى القوة فى مذاهبهم المختلفة ، وذلك مما لاشك فيه اتجاه علمى سليم ، حيث لانستطيع أن نسوق حكما موضوعيا بدون البحث فى كل من وجهتى النظر (١) ٠

الاعتراضات على نظرية القوة

اذا كانت السياسة هى محاولة يبذلها الانسان لتغيير سلوك الأخرين الى الوجهة التى يريد لها أن تكون ، بحيث تتوافق مع ما يؤمن به من مبادىء ، ومايدعو اليه من مذاهب فكرية ، فلن يكون ذلك سوى القوة فى بعض صورها العامة التى اتخذتها عبر العصور المختلفة ، والتى كان لها النصيب الاوفر فى الدراسات السياسية ، وليس بغريب اذن على فلاسفتها حين يفردون لها احدى

---

(١) يمكن الاستزادة حول هذا الموضوع فى المراجع التالية :

— John Kenneth Galbraith, The Anatomy of Power (London:Corgi Books, 1985) PP : 80 94.

— Adolf A. Berle, Power (New York : Harcount, Brace and World, 1969) PP. : 63 82.

نظريات نشأة الدولة اقرارا لواقعها الحتمى فى حياة المجتمعات ، وطالما أن القوة تعنى قدرة على احداث تغيير فسوف تربطها خيوط كثيرة بالممارسات العملية لوقائع السياسة ، الا أن هذه الممارسة العملية للقوة كانت هدفا لانتقادات كبيرة حيث كان المصطلح مرادفا ـ بصورة أو بأخرى ـ لبعض المفاهيم ذات السمعة السيئة فى أوساط المجتمعات السياسية ، مثل الاكراه والعنف والقمع والظلم والرعب ، والوسائل التى تتبعها الانظمة السياسية لاحراز القوة والتى تنوعت فيما بين ستخدام القانون العرفى لمحاولة كبت كل قوة مضادة ، الى السجن والقتل والابادة ، بل ان تلك الوسائل قد تطورت حديثا لكى تتيح للقوة أن تحدث أثرها على العقول مثلما تؤثر على الاجسام ، مستعينة فى ذلك بالدراسات الحديثة فى علم النفس والانثروبولوجيا بل وعلم الجريمة وما الى ذلك مما يحسن رجال المخابرات ـ على سبيل المثال ـ استخدامه ، ومما يزيد فى تلك السمعة السيئة التى التصقت بممارسة القوة أنها حين ترتبط ، فانها ترتبط بالتالى بالعقوبة وماتحدثه من آثار بدنية أو نفسية ، ولعلنا ندرك تماما ان كل تلك التأثيرات لاترتبط بعملية رسم السياسة بقدر ماترتبط بعملية التنفيذ أو التطبيق الفعلى ٠

ولذلك كله نشأت هناك بعض الاصوات التى ارتفعت معترضة على احلال القوة تلك المرتبة العالية فى العملية السياسية ، وهى وان كانت أصوات قلة من المفكرين الا أنها على أية حال تحمل قدرا من الوجاهة الفكرية مما يفرض علينا الاشارة اليها ، للاحاطة بكل جوانب الموضوع ، أو من باب آخر لمتابعة المعادلة أو الديالكتيك الذى أشرنا اليه سابقا ، وليس معنى سرد تلك الحجج هنا أننا نتفق مع أصحابها فى كل مايسوقون من آراء ، ولكنها يمكن أن تكون انطلاقا من القولة المشهورة لفولتير : على الرغم أننى أعارضك فى كل ماتقول الا أننى على استعداد أن أبذل النفس فى سبيل أن تقول أنت هذا الرأى ٠

أولا :

ان القوة القاهرة ليست ضرورية دائما لتأكيد السلطة العليا للدولة ، حيث أن ذلك ليس له مجال الا فى العلاقات الدولية ، ومن المعروف ان ادعاء الدولة للسلطة العليا فى حدودها الجغرافية لايصبح فعالا الا اذا امتلكت قوة

قاهرة اكبر مما يكون لأى هيئة او مؤسسة داخل اطار الدولة ، ولايعنى ذلك انعدام وجود بعض الاستثناءات ، الا انه بصورة عامة فان سلطة الدولة وقوانينها لن يتيسر لهما البقاء ، الا اذا كانت هناك قوة تساندها ، ويصدق ذلك أيضا حتى قبل ظهور الدولة ذات السياده ، ان فكرة السيادة لها مايؤيدها بصورة رئيسية فيما يتصل بعلاقة الدولة بالهيئات والمنظمات التى التى لاتقع داخل اطارها الجغرافى أو الاقليمى ، ونعنى بها الدول الاخرى والهيئات الدولية ذات الصبغة السياسية او القانونية ٠

ومن الجدير بالاشاره هنا أن فكرة الدولة ذات السيادة فى مجال العلاقات الدولية فى عصورنا المعاصرة لم تعد تحتاج الى قوة عليا ، وعلى سبيل المثال فان دولا مثل سان مورينو فى ايطاليا وامارة مونا كو فى فرنسا ، ليست لديها قوة على الاطلاق ، وعلى الرغم من ذلك فانها دول ذات سيادة حسبما يقضى بذلك العرف الدولى ، ولكن اذا ماحدث ورأت جاره قوية الاغارة عليها ، فلن تستطيع الصمود فى وجهها اطلاقا ، بل ستكون لقمة ضيعة فى يد هذه الجارة ، مما جعل دعاة مبدأ القوة يذهبون الى ان هذه الكيانات السياسية ليست دولا بالمعنى الحقيقى ٠ الا أننا نستطيع أن نرد عليهم باننا اذا ما حاولنا تطبيق ذلك المبدأ (مبدأ ضرورة تواجد قوة قاهرة لوضع سياسة الدولة موضع التنفيذ دون أن يحاول المس باستقلالها دولة أخرى) ، فلن نجد دولا ذات سيادة مرهوبة اللهم الا الدول العظمى فى عالمنا الآن ، ولعل فى اجتياح القوات السوفيتية لافغانستان عام ١٩٨٠ خير دليل على ذلك ، والذى حدث فى معركة قناة السويس عام ١٩٥٦ مثال آخر ، حيث أجبرت كل من المملكة المتحدة والجمهورية الفرنسية ــ وهما دولتان كبيرتان لهما ماض مجيد وحاضر يتمتع بحق الاعتراض فى مجلس الامن من بين الخمسة الكبار ــ ، أجبرتا على الاذعان لارادة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، وقد كانتا تمتلكان من القوة مايسمح لهما بحرية التصرف لتنفيذ سياساتهما ، ولكن أمام القوتين ــ الاعظم ــ نشأ هناك موقف جديد وضع حدا لحريتهما فى العمل ، ولذلك يذهب بعض السياسيين الى أن السيادة ماهى الا خدعة او اكذوبة تعتمد فى بقائها وبنائها على رغبة وارادة الدول التى تمتلك القوى الكبرى بالفعل ٠

واذا كان لنا أن نستمر في نفس الطريق من التحليـــل ، فان نفس الشيء يمكن تطبيقه على الدولتين الكبيرتين ، اذ أن كلا منهما لاتمتلك حرية التصرف المطلق لأن هذه الحرية تحدها ارادة وقوة الدولة الاخرى ، وذلـــك مايطلقون عليه مصطلح توازن القوى الا أن التـاريخ لم يخـــل من دول استطاعت فرض ارادتها دون منافس ، وأوضـــح مثال على ذلك كانـــت الامبراطورية الرومانية خلال العصر الاول للمسيحية ، وعدم الحـــرية هـذا الذي يفرضه توازن القوى يمكن مقارنته بالسيادة القـــانونية التى تقتصر نفسها على الحدود الاقليمية للدولة ، حيث أن هناك سيادة أخرى وراء هـــذه الحدود . ولذلك يذهب البعض الى أن سيادة السلطة القانونية لايعنى وجود سلطة أعلى من السلطات الاخرى ، بقدر مايعني أن هذه السلطة ليست خاضعة أو تابعة لأخرى ، وعلى الرغم من ذلك فان للدول العظمى دورا ايجابيا فعالا فى السياسة العالمية ، وذلك حكم لايخفى على أى محلـــل بل أى مراقب لمسرح الأحداث فى العالم الآن ، ولذلك علينا أن نذهب أخيرا مع من يقول ان المساواة الشكلية للسيادة القانونية لكل الدول ليست حقيقية من وجهة النظر الفعلية اذا ماحدث وتعرضت لقضية سياسية ذات شأن فى المجال الدولى ، اذ هناك من العوامل مايتداخل سويا لاتخاذ القرار المناسب . مما يجعـــل حـــرية الارادة ينال وجودها الكثير من الشك .

ثانيـا :

واذا ماتركنا المجال الدولى لننفذ الى المجال القومى أو الداخلى للدولة ، فسوف نجد أن ممارسة السلطة على الرغم من حيويتها وضرورتها لاستقامة العملية السياسية ، الا أنها ليست كافية ، وتلك كانت وجهة نظـر كثير من فلاسفة الفوة ، فهوبز - على سبيل المثال - يسبق عصره الذى عايشه خـلال القرن السابع عشر ويذهب الى أن القوة وحدها - كما ســبق أن تطـــرق البحث - لاتخلق السلطة السياسية ، وذلك على الرغم مما عرف عنه من تأييد لنظرية القوة ، حيث كما يبدو كان مغزى نظريته هو توافر كل من الســلطة والسلطان للدولة ، ويبدأ فى التدليل على ذلك بصورة تكاد تكون ثيوقراطية ، ويتحدث عن أن قدرة الله سبحانه وتعالى تكمن فى القوة المطلقة التى تســمو فوق طاقة البشر جميعا ، ومن ثم فانه يستحق الرهبة فى طريقها ، وذلـــك

مايبرر لديه السيطرة المطلقة لله سبحانه وتعالى على العالم ، الا أن الأمر يختلف اختلافا تاما فى النوع وفى الدرجة اذا ماأردنا أن نرى الى أى حـــد يمكن أن ينطبق ذلك على مجال العلاقات الانسانية . حيث لايمكن لأى شخص أن يمارس أو أن تكون لديه هذه القوة المطلقة عبر الازمنة جميعها ، وفى كل مايرتاد من أماكن ، وقياسا على ذلك نجد أن الحاكم الذى يمتلك القوة القــاهرة وتتوفر لديه الوسائل التى تضمن له طاعة الناس ، خوفا من النتائج غير المحـددة فى حالة عدم الطاعة التى تؤدى الى الكثير من العقوبات ، هذا الحاكم لن يتيسر له ذلك بالنسبة لجميع المواطنين وفى كل الاوقات حيث لن يكون له من الأعــوان من رجال الجيش والشرطة وغيرهم من الذين يقفون لكل مواطن بالمرصـــاد لضمان اطاعة كل مايصدر اليه من أوامر وتعليمات ، والا لأصبح الوطن مثل السجن الكبير ، الذى يحاول كل فرد فيه الهروب منه مااستطاع الى ذلــك سبيلا ، ثم ماهو الضمان مرة أخرى فى جعل رجال الجيش والشرطة وهـؤلاء الأعوان انفسهم مطيعين او منفذين للقانون ، ان هيوم وهو يتحدث عـــن الاساسيات والدعائم الاولية للحكومة يشترط اقناع هؤلاء جميعا (من شرطة وجند وأعوان) أولا بالرأى والفكرة ، وفى ذلك المعنى يقول افلاطـــون فى جمهوريته أن عصابة اللصوص لن تنجح فى ارهاب المواطنين الا اذا وجـــد الاخلاص التلقائى فيما بين بعضهم .

وطالما أن الدولة يستحيل ادارتها مثلما يدار السجن مهما كانـــــت ديكتاتورية أو اتوقراطية أو غير ذلك من الانظمة الشمولية ، فلابد وأن توجد الرغبة التلقائية او الارادة غير المفروضة فى الطاعة والاعتراف بالسلطـــة ، حقيقة أن قوانين الدولة تحمل بين طياتها التهديد باستخدام القوة ، الا أن ذلك لايتم فى العادة الا اذا دعت الحاجة الى استخدامها فى حالات عدم الطاعة او التمرد أو العصيان أو الثورة أو ماشابه ذلك ، ولايعنى استخدام القوة فى مثل هذه الاحوال — أو الاسراف فيها — قرب انهيار النظام أو زوال القائمـــين عليه ، وعلى أية حال يمكن القول بعد ملاحظة السلوك الســـياسى الواقعى للمواطنين أن معظم الافراد يتفهمون فى الحقيقة مع القانون ، لأنهم يدركـون سلطته ويعرفون عاقبة مخالفته ، ومن ثم فانهم يقبلون على طاعته عن طـواعيه وليس عن خوف ورهبة .

والسلطة بصورة عامة يمكن تبريرها بعدة أسباب ، لعل من اولها أنها الممارسة الفعلية للقوة وتلك هي الحقيقة التى تقبع وراء النظرية التى تقول بأن القوة تخلق السلطة . فاذا ماحدث واستولى شخص على الحكم فسوف يطلق عليه فى أول امره مصطلح « المغتصب » ، لأنه اغتصب شيئا لم يكن من حقه من قبل ، الا أنه بمضى الأيام سيصبح هو الحاكم الشرعى صاحب السيادة ، وهؤلاء الذين يدورون فى فلك سلطته يتقبلون سيادته لما له من قوة ، وهذا هو ماكان هوبز يهدف اليه بحديثه عن تأسيس الامبراطورية أو الدولة عن طريق الغزو ، وذلك يظهر عند توقيع صك الاستسلام الذى يفرض على الدولة المنكسرة أن تقبل كل الشروط التى يضعها الحاكم المنتصر ، والتى سوف تظل فعالة طالما بقيت القوات الغازية ببلدها ، فاذا مارحلت انفك ذلك العقد الذى تمثل فى صك الاستسلام .

وعلى الرغم ان استخدام القوة يجبر الناس على الاعتراف بالسلطة الا أن ذلك لايحدث فى كل الأحيان ، لأن القوة اذا ماكانت تحكمية تعسفية غير شرعية فان البعض يقابلونها بالرفض مفضلين المقاومة على الخضوع حتى ولو كانت فرص النجاح بسيطة ، وهناك شواهد كثيرة عبر التاريخ على صدق ذلك لاسيما فيما يتصل بدول العالم الثالث التى تكثر فيها والاضطرابات بسبب الافتقار الى الثقافة السياسية الديمقراطية ، وكذلك فان البعض البعض لايعترف بشرعية مثل هذه الانظمة وان كانت مسيطرة بصورة فعالة مما يفتح الباب فسيحا امام الاضطرابات من وقت لآخر .

والدولة لاتستطيع أن تمارس سيطرتها دون أن يكون هناك بعض استخدام للقوة القاهرة اذا مادعت الحاجة الى ذلك ، الا أنه من المعروف أنه قليلا ماتلجأ الدولة الى استخدام هذه القوة طالما أطاع الناس القانون عن اقتناع به وادراك كامل له ، وذلك ماذهب اليه الفكر الماركسى من ادعائه بانتهاء الدولة كنظام سياسى حين يعتاد الناس على عمل ماتمليه عليهم المصلحة العامة بارادتهم دون ما اجبار مثلما يحدث فى المجتمعات الدينية التى تلتزم بطاعة ولى الأمر بكل رضى وطمأنينة . طالما كان الحاكم متمسكا بالتقاليد القويمة فى عملية الحكم ، وكذلك فى المجتمعات الصغيرة مثل

الاسرة أو العائلة حيث يعترف المجتمع بالسلطة سواء لشخص أو لمجموعة دون أن يضطروا الى ذلك ، ولعله الى مفهوم قريب من هذا دعت المدرسة الفوضوية حديثا .

ومما لاشك أن سلطة الدولة هى سلطة القانون ، وقوانين الدولة كما تعرف تختلف عن قوانين هيئاتها ومؤسساتها ، فى أن قوانين الدولة تستمد فعاليتها من القوة والسيادة ، أما قوانين الهيئات والمؤسسات فانها تستمدها من قدراتها الذاتية ، وكذلك من قربها أو بعدها من محور السلطة فى الدولة ، وكما أن القوة مطلوبة لتنفيذ القانون ، فانها مطلوبة كذلك للنظم والظواهر السياسية الاخرى .

ثالثا :

واذا ماكانت القوة مطلوبة كعامل مساعد لتوسيع رقعة الدولة بالاستيلاء والسيطرة على أراضى مجاورة تابعة لدول اخرى ، وان كان ذلك لايتم الأن بنفس الصورة التى كان عليها فى بدايات العصور الحديثة ، حين كانت القوة هى التى تحدد نوع العلاقات الدولية . وعلى أية حال فان ذلك غالبا مايتم تحت ستار من الدواعى والاسباب ، مثل الحماية أو نشر الحضارة والمدنية ، وتلك الدعاوى هى التى تلجأ اليها الدول الاستعمارية فى محاولة لتحاشى الاتهام بالاستغلال او الاستعمار ، وأحيانا كثيرة تختلق معاذير أخرى لتبرير ذلك التوسع والتسلط مثلما حدث فى دولة المانيا النازية تجاه اليهود الذين يساكنوها بدعوى أنهم أشرار لابد من التخلص منهم ، أو من الكاثوليك تجاه البروتستانت بدعوى أنهم ملحدون ، كما يحدث الان فى بعض أقطار أوربا الغربية ، مما تسنح الفرصة ازاءه لقيام الصراعات الدينية ، وكذلك مثلما حدث من بريطانيا تجاه كثير من مستعمراتها فى محاولة لايهام مواطنى هذه الدول انها انما تقوم بذلك تحقيقا لصالحهم ومنفعتهم ، الا أن هذه المعاذير مردود عليها كلها ، فنحن لانستطيع أن ننسب الشر الى جنس معين بصورة مطلقة (وان كان هذا يصدق الى حد ما على العناصر الصهيونية ، الا أننا لابد وأن نفرق بين اليهودية كدين سماوى والصهيونية كمذهب سياسى يطبق المكيافيلية كما لم يكن يفعل فيلسوفها الاول) ، ثم انه ان كانت

بعض المعاذير صادقة حقا ، فمن الذى اعطى الحق لدولة أن تعاقب أخرى لما هى عليه من أخلاقيات ، لاسيما بعد أن وجدت هناك هيئات دولية يمكن الرجوع اليها لاقرار حريات وحقوق معينة (على الرغم من عدم جدوى ذلك من وجهة النظر العملية فى كثير من الاحيان) .

وموضوع تطوير دولة أو تحضيرها يناله الكثير من الشك والتساؤل بل ان الشعوب البدائية كانت اكثر سعادة قبل إن تغمرها المدنية الغربية بمنتجاتها وما لحقها ازاء ذلك من أمراض اجتماعية (١) .

ومن الحقائق البديهية ان أى مجتمع لايستطيع أن يحكم بسمو طريقته فى الحياة الى درجة فرضها بالقوة على مجتمعات أخرى ، حيث أن تلك أمور بها كثير من النسبية ، ومن النادر أن تسعى دولة لبناء أخرى حضاريا او ثقافيا لمجرد البناء بغض النظر عن المآرب الاخرى ، كالحصول على المواد الخام ، أو فتح أسواق جديدة أو الاستفادة من وفرة الايدى العاملة الزهيدة التى تسعى اليها الكثير من الدول الصناعية .

رابعا :

والقوة فى ذاتها ليست خيرا بصورة مطلقة ، حيث لها الكثير من الاثار الجانبية ، ففى مجال العلاقات البشرية تفسد صاحبها وتجعله يجور فى أحكامه ، وتقلب الرحيم قاسيا ، والطيب شريرا . وقد تحدث افلاطون عن ذلك كثيرا فى الكتاب الثامن من جمهوريته ، وبالمثل يذهب اللورد اكتون — كماسبق أن ذكرنا — أن القوة مفسدة ، والقوة المطلقة مفسدة اطلاقا ، وانها

---

(١) وفى هذا المقام يروى احد الانثروبولوجيين كيف انه فى احدى رحلات أبحاثه فى وسط أفريقيا نفح بعض الاطفال الذين كانوا يستخدمونهم فى قضاء بعض الحاجيات شيئا من المال ، فاذا بهم يستدعون أقرانهم وزملاءهم ويوزعون عليهم هذا القدر من النقود ، وذلك مما لاشك فيه سلوك حضارى متطور من وجهة النظر الاخلاقيه ، على الرغم من معيشتهم فى بلد يعتبر — طبقا للمقاييس العربية — بدائيا ، وتلك خبرة كم تدل على سقوط هذه الدعاوى بالنسبة للتحضير او التمدين .

انما تعتمد على كيفية واثر ذلك على هؤلاء الذين يستخدمونها وكذلك الـذين يعرضـون لذلك الاسـتخدام .

والقوة خير طالما كانت وسيلة الى غاية خيرة أخرى ، ولكنها لم تكـن كذلك في اغلب الظروف التاريخية الماضية ، حقيقة ان مكانة الأمة تتقرر عن طريق قوتها العسكرية كما يقول موسوليني ، أو كما جاء في تقرير هارولـد براون وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الذى قدمه الى لجنة القوات المســلحة بمجلس النواب في أول فبراير ١٩٧٨ ، بأن القوة سواء كانت في شـكل قوة عسكرية منظمة ، أو في شكل قوة ارهابية مازالت هي العامل الرئيسي لحل النزاعات الدولية . وبذلك تكون القوة وسيلة الى غايات أخرى ، ويبـــدو ان هتلر قد ذهب الى مثل هذا حين اعتبرها الصفة اللصيقة للدولة ؛ او الصنو الآخر لها ، ومن ثم لابد وأن يعملا سويا على تكوين الجهاز العضوى لخـــدمة الفكرة العليا وهى امتياز العنصر والمحافظة عليه (وان كان يذهب بعيـدا في هذه الآراء) ، وهكذا يكون للقوة ـ والعسكرية منها بصورة خاصـة ـ تأثير هائل على الاتجاهات الدولية للاصدقاء والخصوم على السواء . في وقـت السلم أو في زمن الحرب .

واستطرادا لكل ذلك ، يذهب معظم المفكرين السياسيين والمؤرخـين الى أن المكانة انما هى انعكاس للعظمة العسكرية ، بجانب انها القدرة على فرض الارادة على الآخرين ، ومن المعروف أن ذلك لايتم بصورة سلمية ، حيـث أن الوقت يأتى على الدولة التى تمتلك هذه القوة العسكرية فتضعها موضـــع الاستخدام الفعلى مستجيبة في ذلك لنزعات عدوانية أو رغبات لاتحمـــل أى قدر من الشرعية ، وهكذا تتحول القوة العسكرية الى أداة للعـدوان ، الا أن التاريخ يثبت بأكثر من دليل ان القوة العسكرية غالبا ماتكون وبالا على الدولة التى تحتفظ بها ، لاسيما وان استخدمتها في تلك الاعراض ، ومثال ذلك دولة قرطاجة التى اثبتت العبقرية العسكرية هانيبال الذى كان السبب في حطيمها وخرابها في نهاية الأمر ، وهكذا عبر التاريخ الانسانى نجد أمثلة تثبت لنا ان ظهور أى عبقرية حربية في شعب ما غالبا ماتكون ارهاصا لكوارث ســـوف تحل ، حتى ولو أحرزت بعض الانتصارات في بداية الامر ، واذا ما انتقلنا الى

التاريخ الحديث وجدنا نابليون الأسطورة العسكرية الفرنسية وكيف انتهى به الامر الى جلب الدمار على بلده ، والقتل والتشريد لجيشه وشعبه ، وعلى هذا هل نستطيع أن نعتبر ظهور نابليون فى بلد ما نذير شؤم أم فأل خير ، سؤال لانستطيع الاجابة عليه بسهولة ، حيث تتداخل عوامل كثيرة فىتقرير المصير الأخير لهذا النابليون ، الا أننا نستطيع أن نقول - استخلاصا من ذلك - أن القوة العسكرية لدولة ما ليست خيرا بصورة مطلقة فى حد ذاتها ، حيث ينبغى أن نعرف أولا كيف قامت وعلى أية مبادىء أو اسس ، ثم الى اين تتجه واى حركات تؤيد ، واى أهداف تسعى اليها،وأى أغراض تحاول تحقيقها . وأى أخلاقيات تتحلى بها ، الى آخر ذلك من تساؤلات (١) .

---

(1) D. D. Raphael, Problems of Political Philosophy, op. cit., PP. : 59 75.

الباب الثانى

ايديولوجية الصراع السياسى

أولا : الأيديولوجيـــا

مدخل تعـريفى

كنا قد ارتضينا لانفسنا مهجا معينا ازاء التقدمة لاى موضوع نسوق فيـه الحديث ، وهو التعريف بالمصطلحات التى تتركز حولها الدراسة ، انطلاقا من محاولة القاء بعض الضوء على ما غمض منها ، أو تأكيدا على مفهوم معين للمصطلح يساعدنا فى عملية البحث ، لاسيما حين تتعدد التعريفات وتتباين .

وأمامنا الان مصطلحان جديدان هما : الايديولوجيا والصراع ،لابدمنشىء من التوضيح بالنسبة لهما ، ابتدىء مع الاول منهما وارجىء الثانى ـ موضوع التركيز ـ بعضا من الوقت .

فى تعريف الايديولوجيـــا :

يعود استخدام الايديولوجيا فى بادىء الامر الى المفكر الفرنسى دستيت دى تراسى Destutt De Tracy عام ١٧٩٧ (١) الذى اراد به أن يبتدىء علما جديدا اسماه «علم الافكار Science of ideas » ، فى محاولة للتفرقة بين هذا المضمون الجديد وما تعرفه باسم الميتافيزيقا أو مـا وراء الطبيعة (٢) ،ولعل الداعى الرئيسى الى ذلك الاتجـاه الجديد هـو معايشته لفترة الغليان التى واكبت الثورة الفرنسية ، وكان يهدف الى نقـد الافكار الفلسفية التى سادت فترة ما قبل الثورة باعتبارها غير صالحة لمفاهيم العصر الثورى الذى تغيرت فيه كل العقائد الفكرية ، لا سيمـا وان تلـك المفاهيم ترجع فى أصولها الى العصور الوسطى التى كانت تعتمد على هذه الميتافيزيقا ، التى أراد دى تراسى هدمها ، لعدم مواءمتها للمنطلقات الفكرية الجديدة التى يجب أن يقوم بناؤها على علم جديد يتفادى ما وقع فيه فكـر

---

(١) انظر فى ذلـك :

— H. M. Drucker, The Political Uses of Ideology (London . Macmillan, 1974) P. : 3.

(٢) وكان اول من اطلق هذا المصطلح هو اندرونيكس ، احد تلاميذ ارسطو ، حين أراد تصنيف مؤلفاته الى : كتب الرياضيات وكتب الطبيعة وما بعـد الطبيعة ، حين وجد أن موضوعات هذه الاخيرة لا يمكن أن تندرج تحت أى من التصنيفين السابقين .

العصور الوسطى من اخطاء ولذلك يكون دى ترا سى قد اقدم على عمل ثورى فى مجال الفكر تمشيا مع ما كان سائدا فى تلك الفترة من احداث التغييرات التى استلزمتها الثورة الفرنسية .

الا اننا لابد وان نعترف بفضل هذا الرعيل من الفلاسفة ورجال الفكر الذين مهدوا لنشوب وازدهار الثورة الفرنسية ، مثل بيكون وديكارت ولوك وبنثام وغيرهم ممن اثروا على الواقع الاجتماعى والسياسى لاوربا القرن الثامن عشر ، وذلك عن طريق قوة الفكر التى اطلقها ديكارت وهو يهاجم الفلاسفة المدرسيين (١) الذين نحوا العقل جانبا من دراساتهم ، والى لوك يرجع كذلك كثير من الفضل حين دعا الى ضرورة تمتع الانسان بالقدر الكبير من الحقوق والحرمات العامة ، وكان بيكون من سبقهما الى ذلك ، حيث كان من أول من تصدى بالهجوم لفكر العصور الوسطى لتمسكه بالقوالب الكلاسيكية .

ويبدو أن مساهمة لوك كانت كبيرة فى الفكر الايديولوجى الذى سادخلال تلك الفترة بعد ان ساعدت كتاباته فى تأسيس اول ملكية دستورية فى انجلترا بعد صدور وثيقة اقرار الحقوق لعام ١٦٨٨ والتى احتوت من المبادىء مايعتبر نقلة كبيرة فى المسيرة الدستورية لنظام الحكم الانجليزى ، حيث حرمت الملك من الوسائل الفعالة للحكم دون الموافقة الصريحة من مندوبى الشعب وممثليه فى البرلمان ، وظل الحال على ما هو عليه الى ان صدرت قوانين الاصلاح البرلمانى عام ١٨٣٢ نتج عنها توسيع قاعدة السلطة السياسية بعد أن كانت مقصورة على الطبقة الوسطى ، وفى الحقيقة لم يكن ذلك ليتم بدون وثيقة ١٦٨٨ التى يعتبرها كثير من المؤرخين الاساس الذى انحدر منه النظام الانجليزى الراهن .

وبمثل ما تأثر هؤلاء المفكرون الفرنسيون بجون لوك ، فقد تأثروا بشخصية

---

(١) اسم يطلق على فلاسفة العصور الوسطى الذين حاولوا التوفيق بين الفلسفة الارسطية والتعاليم الدينية ، مستخدمين فى ذلك المنطق الارسطى وقياساته فى استدلالاته التى توصلت لها ، وكان من أهم دعاة العودة الى الفكر الكلاسيكى فى ذلك هو توماس الاكوينى خلال القرن الثالث عشر .

الذى كانت رائدة فى مجال الاصلاح وهو بنثام الذى قرأت له كل أوربا ، فكان أن ان استجابت له كل الاصوات فى مختلف الاقطار الأوربية ، وكان هؤلاء الايديولوجيون الفرنسيون يتمتعون بقدر كبير من القدرة على التأثير فى الاتجاهات الفكرية السياسية والاخلاقية التى عمت فرنسا خلال البدايات الاولى للقرن التاسع عشر ، الا انهم اصطدموا فى ذلك بأفكار نابليون بونابرت مكان أن استغنى عنهم حين اعاد تنظيم الجمعية الوطنية عامى ١٨٠٢-١٨٠٣ بل وذهب بعيدا فى وصمهم بصفات ليست فيهم ، وعلى سبيل المثال حين ادعى انهم نظريون لا يحسنون العمل ، ومن هذا المنطلق بدأ استخدام المصطلح ليصبح اداة اتهام فى يد السلطة الحاكمة تدمغ به كل من يعترض على التشريعات التى تقوم باصدارها ، أو الفلسفات التى تؤمن بها (١) .

وعلى اية حال فان الفترة التى اعقبت القرن السابع عشر فى أوربا (والمسمى بعصر العقل) والى انتهاء القرن التاسع عشر تعتبر من أخصب الفترات الفكرية التى عرفها تاريخ البشرية ، وذلك بسبب كثرة ما ظهر فيها من نظريات وتصورات حول طبيعة الانسان وتفسير علاقاته بالاوضاع الاجتماعية آنذاك ، وقد ساعد على ذلك التنوع والخصوبة امتلاء المرحلة بالثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى اعقبت خروج أوربا من ظلام الاقطاع فى العصر الوسيط ، ودخولها فى النظام الراسمالى الصناعى وما ادى فيه من ارتفاع وعى الانسان بالوسائل المتعددة . والطرق البديلة التى يمكن أن يسلكها فى تنظيمه للمجتمع وتغيير معتقداته وانتماءاته الفلسفية والدينية والسياسية ، لهذا كان طبيعيا أن تسمى الفترة كلها بعصر الايديولوجيا ، وان يصل الامر بالبعض الى اعتبار القرن الثامن عشر بعصر التنوير داخلا فى تلك الفترة ايضا .

نتيجة لذلك كثرت بشكل ملحوظ التعريفات حول ماهية الايديولوجية ، وتنوعت الاتجاهات تبعا لحقل اهتمامات الكاتب فظهرت تعريفات تركز على

---

(١) عبد الرحمن خليفة ، محاضرات فى الايديولوجيا والحضارة ، مذكرات غير منشورة (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) ص: ٦-٧ .

الجانب الفلسفى ، واخرى تهتم بالمضامين الاجتماعيــة ، وثالثة بالابعــاد النفسية ، كما تلونت نفس التعريفات وفقا لعقيدة المفكرين ونظرتهم للحيــاة والانسان وموقعهم من القيم المادية او الروحية بحيث صار من المتعذر وربما من المستحيل أن يتفق المفكرون حول ماهيه الايديولوجية ؛ ومــا اذا كانــت ضارة او نافعة ، والاسباب الداعية الى تغليب رأى او موقف على آخــر ، فافكارنا العامة ومفاهيمنا المتعددة حول ماهية الايديولوجية يناسب كل منهــا ايدلوجيتنا نحن ، بمعنى اننا نختلف لاننا ننظر الى الايديولوجية من وجهــة نظر ايديولوجية ،اى نبحث فيها من منطلق افكارنا كمحافظين او ليبراليين او ماركسيين (٢) .

تلك كانت مقدمة تاريخية لابد منها للاحاطة بالاصل الذى انطلــق منــه المصطلح ، والظروف التى نشأ فيها، حيث سيعيننا ذلك كثيرا فى عمليــة التعريف التى يمكن ان نقول بصددها أن جميع من ساهموا فى تلك العمليــة كانوا يرددون بصورة أو باخرى نفس ما ذهب اليه رواد ومفكرو الايديولوجية الاول من حيث كونها نسقا او منظومة من الافكار ، سواء فى ذلك الفرنســى دستيت دى تراسى فى كتابه «عناصر الايديولوجيا Principles of Ideology او الالمانى كارل مانهايم فى كتابه «الايديولوجيا واليوتو Ideology and Utopia مما يجعل مفكرا مثل جورج لابيكا يذهب الى أنه لا يوجد هناك جديد يمكــن قوله عن الايديولوجيا لانه ليس بالأمكان تقديم اى تعريف لم يسبق أن اقترح وسجل فى مجموعة لا تزال تتسع وتتزايد حتى أن احدا لا يستطيع فى الوقت

---

(٢) اقرأ فى ذلــك :

— محمد محمود ربيع ، الايديولوجيات السياسية المعاصرة ؛ قضايا ونمــاذج (الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٧٩) ص : ١٤—١٥ .

— نقــلا عــن :

— Drucker, The Political Uses of Ideology, op. cit., P. : XII.

— واقــرا فى ذلك ايضــا :

— Karl Mannheim, Translated by Edwards Shils, Ideology and Utopia (Lindon : Routledge and Kegan Paul, 1979) PP. : 53 - 57.

الحاضر أن يدعى انها كاملة بحوزته ، وان استعمال هذه الكلمة بما فيه احيانا استعمالها النظرى قد وصل الى حد يعنى من اى تحديد او تعريف ، فالكاتب يكتب «ايديولوجيته» وعلى القارىء أن يفعل الباقـــى (١) .

وعلى اية حال فلابد من التطرق الى محاولة مانهايم حيث كان صـاحـب الفضل فى تقديم المصطلح بصورة اكثر علمية ، وفى ذلك كان يفرق بين معنيين للايديولوجيا : أحدهما خاص او جزئى والاخر كـلى او شامل ، ويتـراوح الخاص منهما بين الكذب الوجدانى الشعورى والخداع النفسى ، ولكنـه ذو طبيعة سيكولوجية ، اى أن الفرد الذى يؤمن بالمعنى الخاص للايديولوجية يمكن أن يكون قادرا على التفكـير بأسلوب آخـر ، لاسيمـا وان فالـه الشك تجاه الاراء والافكار والمفاهيم التى يذهب اليها من يعارضه فيما يعلى أو علن من فكر ، مما يترتب عليه عدم القدرة الموضوعية على ادراك الواقع الاجتماعى ادراكا كاملا ويتجلى الطابع المميز لمفهوم الخاص عندما يتناقض مع المفهوم الكلى الشامل للايديولوجية ،وذلك حين نشير الى ايديولوجيـة عصر من العصور ، او حقبة تاريخية كاملة ، او فئة اجتماعية واضحة المعالم والسمـات ، او حينما نهتم بتركيب البنـاء الكلى للعقـل وبخصائصـه فى مرحلة تارخية معينة ، وبينما يشير المفهوم الخاص الى جـزء فقط مـن الاقوال التى يطلقها المعارض ، نجد المفهوم الكـلى يتناول المعرفة كلهـا ، ويحاول أن يعرف المفاهيم استنادا الى الحياة الجماعية،كذلك بينما يقيم المفهوم الخاص تحليله للافكار والاراء على مستوى نفسى ، نجد المفهوم الكلى يعزو الافكار والاراء الى مرحلة تاريخية ، ويعمل المفهـوم فى اطار سيكولوجيـة المصالح فى الوقت الذى يتجـه فيه المفهوم العام الـى التحليل الوظيفـى والوصف الموضوعى للفروق البنائية بين المعقليات التـى تعمـل داخـل مركبات اجتماعية مختلفة ، فالخاص يرى أن تلك المصلحة هى السبب الكامن وراء تلك الاكذوبة أو ذلك الخداع ، بينما يفترض العام سلفا وبكل بساطـة وجود نوع من التطابق بين وضع اجتماعى معين ووجهة نظر بالذات ،وتكون

---

(١) جورج لابيكا ، ترجمة كمال خورى ، السلطة والاساطير والأيد ولوجيات مجلة العالم الثالث (دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، ١٩٨٠) ص ٣٧ .

نقطة الانطلاق في الخاص هي الفرد دائما حتى لو بدلنا بالفئة الاجتماعية لان كافة الظواهر النفسية يجب ان تختزل الى عقول الافراد ، بينما تحاول بالمفهوم الشامل اعادة بناء وجهة النظر الكلية للفئة الاجتماعية ، اى اعادة بناء الخلفية النظرية التى تستقر وراء الاحكام الشخصية للافراد ، فتتضح بذلك المظاهر النفسية الجماعية للايديولوجية (١) .

واذا كنا قد ركزنا على هذا التحليل لمفهوم الايديولوجيا عند كارل مانهايم، فليس معنى ذلك انعدام المحاولات الاخرى — على الرغم من اتفاقها العام فى المضمون — بل العكس هو الصحيح تماما ، حيث ان كل من تحدث فى موضوع الايديولوجيا من قريب او بعيد كانت له محاولة فى تعريف المصطلح (٢) ، ويمكن لنا ان نتخير بعضا منها كنماذج لاتجاهات الفكر وكيف تتماثل امام القضايا

---

(١) اقرا فى ذلك :

— محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ، ١٩٨٠) ص : ٣٣٩ — ٣٤٤ .

— Karl Mannheim, Ideology and Utopia, op cit., PP. : 57 - 62

— Martin Seliger, Ideology and Politics (London : George Allen and Unwin Ltd. 1976) PP. : 80 - 88.

(٢) ومن بينها على سبيل المثال :

— نبيل السمالوطى ، الايدولوجيا وازمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية (الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .

— قبارى محمد اسماعيل ، علم الاجتماع والايديولوجيا (الأسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .

— عادل ضاهر ، الفلسفة والايديولوجيا ، فى : مواقف ، العدد : ٤٥ ، شتاء ١٩٨٢ .

— مراد وهبة ، الايديولوجيا والحضارة ، فى : قضايا عربية ، السنة : ٨ ، العددان : ١١ ، ١٢ نوفمبر ، ديسمبر ١٩٨١ .

— ميشيل فادية ، ترجمة أمينة رشيد وسيد البحراوى ، الايديولوجيا (بيروت : دار التنوير ، ١٩٨٢) .

العلمية ، وفى الحقيقة ان الباحث فى العلم النظرى يجد صعوبة بالغة حين يتصدى لعملية التعريف ، لان مجالاته غالبا ما تكون غير محددة تحديدا قاطعا - مثلما هو عليه الحال بالنسبة للعلوم العملية التطبيقية - وذلك للتداخل المستمر بينها وبين مجالات العلوم الاخرى ، مما يجعل مهمة الباحث دقيقة للغاية وهو يصوغ المصطلحات المعينة التى تتناسب وميدان ذلك العلم ومنذ متى يقتصر مجال العلم على مادة معرفية خالصة ذات صبغة واحدة فقط ، وهل يستطيع أن نغض الطرف عن العوامل الاخرى الداخلة فى تشكيل قالب ذلك العلم .

وعلى كل حال يمكن النظر إلى الايديولوجيا على أساس انها رؤية للكون ذات اصول اجتماعية تاريخية ، وهى نسق للأفكار محدد بشروط مجتمعة من اهمها علاقات الانتاج ، والتى تعبر عن مصالح طبقية معينة تؤثر على تفكير وشعور وافعال البشر وما يقابلها من معايير سلوك ومواقف وقيم ، وافكار الطبقة السائدة هى فى الغالب افكار المجتمع ، فالطبقة التى تملك السلطة المادية هى فى الوقت نفسه تمتلك السلطة الروحية ، فالايديولوجيا مضمونا وشكلا مشروطة حسب وضعيتها فى مجتمع تاريخى محدد وبالذات فى علاقة الملكية (١) .

- محمد على ابو ريان ، المدخل الاسلامى للايديولوجية العربية ، نحو ايديولوجية عربية اسلامية (بيروت : منشورات جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٩)
- جوران ثربورن : ترجمة الياس مرقص ، ايديولوجيا السلطة وسلطة الايديولوجيا (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) .
- محمد وقيدى ، العلوم الانسانية والايديولوجيا (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٣) .

عبد الله العروى ، مفهوم الايديولوجيا (الدار البيضاء : المركز الثقافى العربى ، ١٩٨٣) .

(١) حيدر ابراهيم على ، علم الاجتماع والصراع الايديولوجى العربى ، فى «المستقبل العربى» (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٧٨ ، اغسطس ١٩٨٥) ص : ٦ .

وفى معرض التعريف يحاول الدكتور أحمد صبحى أن يزيد الامر توضيحا عن طريق عقد مقارنات بين بعض المصطلحات الفكرية ، فيفرق على سبيل المثال بين الايديولوجية والمذهب الفلسفى قائلا انه بينما ان المصطلحين يعتبران محاولة انسانية لتفسير الواقع ، فهناك الكثير من الفروق بينهما ، فالفيلسوف يتجاوز الانسان الى الكون ، بينما يظل الايديولوجى حبيسا لمشكلات الانسان ، وفى الوقت الذى لا يسعى فيه الفيلسوف الى نشر مذهبه بين الجماهير ويقصره على صفوة المثقفين (وتدليلا على ذلك كان الكثير من الفلاسفة يضنون بفكرهم على العامة خشية اساءة الفهم، مثلما فعل افلاطون حين اشترط عدم دراسة الفلسفة قبل سن الثلاثين ، حتى لا تستحيل الى سفسطة لدى الشباب ، ومثلما فعل الغزالى حين طلب الجام العوام عن علم الكلام وعن فلسفته الصوفية) فان الايديولوجى يسعى الى انتشار آرائه ومثالياته بين قطاعات المجتمع محاولا فى ذلك أن ينقل ما يراه من فكر الى عالم التطبيق الواقعى ، ومن ثم يكون — حسبما يعتقد — قد نجح فى مهمته الايديولوجيـــة .

وفى مجال ايجاد أوجه الشبه بين الايديولوجيا والمعتقد الدينى يرى الدكتور صبحى أن الايديولوجيا تشترك معه فى أنها تشكل العلاقات الاجتماعية فتوجد التحاما عضويا بين المعتنقين أو الاتباع ، بينما تصبح علاقة خصومة أن لم تكن عداوة بين متبنى الايديولوجيا والمخالف لها .

وتنشأ الايديولوجيا كما ينشأ الدين من فرد على درجة عالية من الابداع الفكرى أو الروحى تتبعه صفوة أو اقلية مبدعة (الصحابة فى الاسلام ، والحواريون فى المسيحية) يعملون على نشر العقيدة أو الايديولوجيا باعتبارهم قدوة روحية أو فكرية ، ويسعى كلاهما الى القيام بعملية احلال روحى وفكرى ووجدانى فى كيان المجتمع لازاحة الدين أو الايديولوجيا القديمة .

وتنطوى الايديولوجيات وكذلك الاديان على مجموعة من المعايير ومن ثم تغدو كل منها قيما تعدها مطلقة ، أى أنها حق وما عداها باطل ، ففى الدين توجد تعبيرات مثل طاعة ومعصية ، حرام وحلال ، مؤمن وكافر ، توحيد وشرك ، وفى الايديولوجيا صراع ، بين الراسمالية والشيوعية ، بين الليبرالية والاشتراكية ، وهكذا .

وتواجه الايديولوجيات وكذلك الاديان خلال تطورها مشكلة الهوة بين الفكر والواقع ، حيث تواجه مشكلات او عقبات ينهار امامها الاجمـــاع الـــذى تم انجازه فى عهد النشأة ، فينشأ بين الاتباع صراع ناجم عن اختلاف وجهات النظر ، صراع بين السلفية وبين المبتدعة ، صراع مرجعـــه : هل نخضـــع الواقع للفكر والظروف المتجددة للنص ؟ (وهذا هـــو موقف السلفيـــة) أم نخضع الفكر للواقع ، حيث تأويل النص ؟ وقد يصبح الصراع من الحدة ليس الى حد الانشقاق فحسب ، كما حدث بين الاتحاد السوفيتى والصين ، أو بين اهل السنة والشيعة ، أو بين الكاثوليك والبروتستانت ، بل انـــه يصبح فى بعض الاحيان باشد من العداء بين اصحاب ايديولوجيتين او دينين مختلفين ، ويبدو أن الصراع بين اتباع الايديولوجيا الواحدة ، أو معتنقى الدين الواحد امر لا مفر منه ، اذ تصادف الاتباع مشكـــلات يختلفون عندهـــا : النص أم الفكـــــر (١) .

وبعد ، فهل نستطيع أن ندعى أنه قـــد تكون لدينا تصور عـــن مفهـــوم الايديولوجيا ، لعله كذلك حتى يمكن أن ننطلق الى جزئية أخرى تأخذ الطابع التخصصى فى هذا المجال ، وهى العلاقة التى توجد بين الايديولوجيا والسياسة حيث ان البحث فى تلك العلاقة او البحث عنها سوف يعفينا مما نحن بصدده مـــن دراســـة .

---

١) احمد محمود صبحى ، محاضرات فى الايديولوجيات وفلسفـــة الحضـــارة الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٥) ص : ج١د٤هـ .

الايديولوجيــــا والسـياسة

لا يمكن لاى باحث فى مجال العلاقة بين الايديولوجيا والسياسة الا ويدرك تماما أن الطريق نسيج وموصول بينهما ، الى الدرجة التى يمكن بها أن نتخيل ان الايديولوجيا ما وجدت فى بادىء امرها الا لكى تكون سياسة ، ولذلك فان النظام السياسى ، ايا كان شكله وايا كانت صبغته ، لا يمكن أن يتعايش بدون ايديولوجية معينة يعيش لها وبها ، ولعله انطلاقا من ذلك كان كتاب فلسفـــة الثورة لعبد الناصر وكتاب كفاحى لهتلر — على سبيل المثال — .

ان المتبع لنشأة الايديولوجيا يستطيع أن يلمس بسهولة أن الموضوعـــات التى تطرقت اليها كانت كلها سياسية ، وحين حدث بها التطور كان للسياسة النصيب الاوفر من انشطتها ، حيث أن العملية السياسية فى الدولة المعينة كانت تدار بصفة قطعية تبعا للمذاهب والمعتقدات التى تؤمن بها من وجهة النظر السياسية ، وفى نطاق ذلك كان البحث فى مختلف أمور الدولة : علاقـــة المواطن بالسلطة، والجهة التى تكمن فيها هذه السلطة والقدر الذى يتمتع به الافراد من الحرية والمسئولية ، الى غير ذلك من أمور تتصل بشئون الحكـــم ونظرياتـــــه .

ثم أن الايديولوجيا لم تلق هذا القدر من الاهتمام الا بعد أن ازدهر الفكـــر الماركسى ، على الرغم من نظرته المتعالية للايديولوجيا ، لا سيما بعـــد أن بدأ الصراع بين المذاهب السياسية يفرض نفسه بقوة على المسرح السياسى اثر الصدام الذى وقع بين النازية والاشتراكية والديمقراطية ، ومن المعروف ، أن الايديولوجيا تساعد الحاكم فى اقرار وتبرير النظام الراهن ، الا انهـــا فى نفس الوقت تستخدم من قبل الثوريين فى محاولة الاطاحة بالنظام ، فاذا مـــا التجىء الحكام الى ادعاء استمداد السلطة من السماء عن طريق الحق الالهى للحكم ، فسوف يكون لهؤلاء الثوريين أن يبرروا اعمالهم طبقا لبنود الحـــق الطبيعى للافراد ، وتبعا لرضى وموافقة المحكومين .

وكم تستخدم الايديولوجيا ، لاضفاء الشرعية على الحركات الثورية عن طريق الاتصال الرمزى بين القادة واتباعهم ، مما يساعدهم فى الكفاح من اجل

المبادىء أكثر مما يكون من أجل الاشخاص ، الا ان الاستخدام الأشمل والاعم للايديولوجيا انما يكون خلال فترات الحكم المطلق ، حين حاول الحاكم أن يلتمس لنفسه وسيلة تدعم من حكمه فيجدها فى عالم الفكر : الا ان سيطرة هذه المبادىء الايديولوجية ، فى مثل هذه الحالة ، مرهونة ببقاء الحاكم فى منصة الحكم ، فاذا ما خفت قبضته تحرر الافراد من تلك الايديولوجيا المفروضة عليهم وذلك مثال واضح تماما للمشكلة التى تواجه الايديولوجيين فى أول أمرهم ، وهى القدرة ـ كما اشرنا سابقا ـ على تجاوز الهوة التى تفصل ما بين النظر والتطبيق ، أو مابين المبدأ الايديولوجى والممارسة الواقعية له ، ونفس الشىء يواجه الثورات والانقلابات فى بداية امساكها بالسلطة حيث يجد اصحابها أن ما كانوا يحملون من افكار شىء يختلف عن قدرة التطبيق التى تحكمها امكانات أخرى تتخطى امكانات الفكر تماما ، وتلك بداية لظهور الخلافات المذهبية بين قادة الجهاز مما يؤدى الى نشأة الصراع الذى يعصف بالأجماع السابق ، وبالتالى الى محاولات التصفية التى يلجأ اليها كل طرف تجاه الاخـــر .

وتلك فى الحقيقة هى الظاهرة الغالبة فى الدول التى تستقل حديثا فى العالم الثالث ، حيث يخرج الشعب من تجربة استعمارية تميعت فيها معالمه لكى يواجه مصيره بنفسه بدون خبرة سياسية أو ادارية وبلا ادراك لمفهوم الدولة ونظام الحكم ونظريته ، وتعلو منصة الحكم قيادات لا تستطيع التمييز بين سلطة الدولة وسلطة الممارسين لها ، ووسط ذلك كله ضلت الانجازات السياسية طريقها ، وبدأت فترة من التجريب السياسى تخبطت فيها الدول فسنحت الفرصة لثورات وانقلابات ، واصبح رفاق السلاح بالامس هم المتصارعون من أجل شهوة السلطة وكرسى الحكم (١) .

وطالما أن الحديث ما زال متصلا عن الايديولوجية والسياسة ، فلابد من التعرض لوجهة نظر رائدها الاول مانهايم ازاء العلاقة بينهما ، وفى هذا المجال

---

(١) عبد الرحمن خليفة ، محاضرات فى الايديولوجيات والحضارة ، مرجع سابق ، ص : ١٧ ـ ١٨ .

نجده يستخلص بعض القواعد العامة من الابحاث التى قام بها بالاشتراك مع بعض من تلاميذه وزملائه يمكن أن نوجزها فيما يلى : عن صاحب «مفهوم الايديولوجيـــا» :

اولا :

جعل مانهايم من الايديولوجيا المفهوم المحورى فى علم السياسة واجتماعيات الثقافة ، وهو الذى نشر الكلمة خارج الاوساط المار[illegible] ، ورسم للعلميين معا هدفا واحدا : الكشف عن العوامل الاجتماعية التى تسير وتحد الدعـــوة السياسية والانتاج الفكرى، سمى المنظومـــة الفكرية الفعالـــة فى الميـدان السياسى ايديولوجيا بالمعنى الضيق ، وسمى تلك التى تسيطـــر علـــى اذهان منتجى الثقافة ايديولوجيا بالمعنى الواســـع ، وعلى اية حـــال فان الايديولوجيا السياسية ترتبط بمصالح الفئات التى تصـــل الـــى السلطـــة السياسية (وقد كان لنا حديث عن ذلك) ؛ وفى هذا ترى كل ايديولوجيا لكى تكسب الاتباع ولكى تكون فعالة ومؤثرة ، ترى فى ذاتها حقيقة مطلقة وترى فى منافستها بهتانا وزورا وتدليســا .

ثانيـــا :

ميز مانهايم بين الايديولوجيا واليوتوبيا ؛ كانت الحركة الاشتراكية تنعت الليبرالية بأنها مجرد ايديولوجيا . فترد الثانية على الاولى وتصفها بأنهـــا ليست سوى يوتوبيا (بمعنى الحلم صعب التحقيق بعيـــد المنـــال) ، الا ان المصطلحين يشتركان سويا فى معنى واحد هو الابتعاد عن الواقع والعجـــز عن ادراكه (على الاقل فى وقتها الراهن) ؛ ويرجع عجز الايديولوجيا فى نظر الاشتراكيين الى انها متعلقة بوضع يتجاوز التطور الطبيعى ، ويرجع عجز اليوتوبيا فى نظر الليبراليين الى انها متعلقة بمستقبل مستبعد التحقيق ؛ وقد حافظ مانهايم على هذا التمييز ، وعرف اليوتوبيا بأنها نوع من التفكير يركز حول النظر الى المستقبل بصورة مستمرة ، وعرف الايديولوجيا بأنها التفكير الذى يهدف الى استمرار الحاضر ، ونفى بذور التغير الموجودة فيه .

لذلك يمكن القول بأن كـــل منظومة فكريـــة يمكن ان قد تأخـــذ صبغـــة ايديولوجية أو يوتوبية حسب الظرف التاريخى الـــذى تظهر فيـــه والفئـــة

الاجتماعية التى تستعملها ، فقد كانت الا برالية – علـى سبيل المثـال – يوتوبية فى القرن الثامن عشر ، ثم انقلبت الى ايديولوجيا فى القرن اللاحق ؛ وكانت المسيحية ايديولوجية فى القرون الوسطى ، ثم اصبحت يوتوبيا مضادة لليوتوبيا اللبرالية داخل الفكر الرجعى فى بداية القرن الماضى ، وعلى العموم يمكن أن نقرر ، حسبما يرى مانهايم ، أن اليوتوبيا هـى الوسيلة الفكرية للطبقات ابان صعودها ، والايديولوجيا هى الوسيلة الطبقات فى حالـة اندحارها .

ثالثـا :

ان الافكار السياسية سواء كانت محافظة تبريرية أو يوتوبية ، تعبر عن مصالح فئوية ، فهى اذن مطابقة لاغراضها ، انها متكافئة بالنسبة لاملاحظ كل واحدة منها تؤثر بشكل او بآخر فى سير التاريخ وتطور المجتمع ، وهكذا نصل الى النسبية الخلقية والمنطقية ، وذلك مبدأ ساد البيئة الالمانية التى نشأ فيها مانهايم ، الا انه رفضه ولم يقبله وحاول ان يتخلص منها . لقدسمى مذهبه «المنظورية» لكى لاينعت بالنسبية ، ومعنى المنظورية هو أن كل فئـة اجتماعية ترى المجتمع ، حسبما يرى مانهايم ، من موقع خاص بها تحـدده مصالحها ، فترى الاحداث طبقا لمنظورها الخاص ، أن النسبية فى نظره تحن الى الحقيقه المطلقة فى الوقت الذى تقبل المنظورية فيه ، بدون تحفظ ، كون الحقيقة المطلقة خارج متناول الانسان ، ومن ثم فان المنظورية لا تمانع مـن اصدار حكم صريح ، فى حين أن النسبية تعود الى الحيرة والتردد .

رابعـا :

يرى مانهايم ان مذهب المنظورية يعين على تحرير الانسان ، لان الباحث عندما يرى الواقع الاجتماعى والاحداث التاريخية انطلاقا من منظور طبقـة معينة ، ثم يرى نفس الواقع ونفس الاحداث من منظور طبقة أخرى فانـه يقترب من الواقع ولا يبتعد عن الاحـداث ، أن موقف النسبيـة صحيـح لو كان الانسان يفتقد وسيلة الاحتكام الى الواقع ، لكن الوسيلة موجـودة وهى الممارسة ، فالانسان دائم الممارسة ، يحكم بالضرورة على نتائج أعماله وبالحكم على النتائج يحدد مدى مطابقة أفكاره للواقع ، ان الايديولوجيات متساوية فيما يتعلق بوزنها الذاتي وبمنطقها الداخلي ، لا فيما يتعلق بمطابقتها

بالواقع وبفعاليتها الاجتماعية والتاريخية ، ان المجموعة الفكرية تكون اقـــل او اكثر يوتوبية ، اقل ايديولوجية ، اى اقل او اكثر ابتعادا عن الواقع ،حسب الظرف الزمنى الذى تظهر فيه ، وهكذا نصل الى النتيجة التالية :

أن مفهومى الايديولوجيا واليوتوبيا تندرجان تحت مفهوم واحد وهـــو الوعى الزائف الذى يقابله الوعى الصادق ، وعندما نميز بين المعنيين فانما نفصل بين عالم السياسة ، وما فيها من نقد متبادل ودعوة ومراوغة ، وبين علم السياسة الذى يستهدف الحكم الموضوعى على المشاركين فى اللعبـــة السياسيـــــة .

خامسا :

يقول مانهايم أن الشخص الذى ينتقل من منظور الى منظور ، اى الـــذى لا يعتنق أيديولوجية معينة بصورة تزمتية ، هو الشخص المثقف المتحرر مـــن كل انتماء طبقى (١) وهو الذى يصل الى الوعى الصادق والى الموضوعيـــة الفكرية ، لانه حين يفعل ذلك فانما يكون قـــد بـــدا فى عملية مقارنـــة بـــين الايديولوجيات السياسية — والمقارنة هى التى نستبين بها الفاضل مـــــن المفضول — ومن ثم فانه ينتقد الواحدة من منظور الاخرى ، فيتحـــرر مـــن الحدود الاجتماعية ويتجاوز المعطيات البديهية الظرفية ليلتصق بالواقع المتغير

ولا شك فى أن مانهايم كان يعادى الماركسية والفاشية على حد سواء ،كما أنه كان يرى أن الليبرالية أصبحت قناعا للدفاع عن مصالح اقتصادية ضيقة لذلك فقد دعى قبيل الحرب وبعدها الى ديمقراطية سياسية مبنية على اقتصاد منظم وموجه ، كان يرى فى علم السياسة سلاحا فى أيدى المثقفين الاحـــرار لضمان الديمقراطية الاجتماعية ، ومهما يكن من أمر هذه الدعوة ، فان مـــا يهمنا فى هذا المجال هو ما سبق أن قررناه فى مطلع هذا الفصل هو انه جعـــل من دراسة ونقد الايديولوجيات محور العلوم السياسية (٢) .

---

(١) يبدو أن مانهايم استعار هذا المصطلح . المثقف الحر أو المتحرر من فيبر وكان قد قرأ له كثيرا فيما ابتدعه من اجتماعيات الثقافـــة .

(٢) عبد الله العروى ؛ مفهوم الايديولوجيا ، مرجع سابق ؛ ص : ٤٦ — ٤٩

الايديولوجيـــا وفلسفة السياسة

استطعنا في الصفحات السابقة أن نقيم العلاقة وثيقة بين السـياسة والايديولوجيا ، في بادئ الامر كانت كذلك ، والان وبعد مضي الحقـب الكثيرة على نشأة العلم مازالت العلاقة على ماكانت عليه (على الرغم من نشأة الفكر المضاد الذى يذهب الى أفول عصر الايديولوجيا بصورة عـامة) ولكن لنا أن نتساءل الان عن ذلك الشق المعين من السياسة الذى ينجـذب الى الايديولوجيا فيرتبط بها ، ليتماعز فينشىء كيانا جديدا غالبا هو الايديولوجيا السياسية ، نتساءل عن ذلك الشق : والسياسة علم وفلسفة ، وطالمـا أن الايديولوجيا لاتتطابق مع العلم من حيث انها لاتخضع لمنطق العقـل ، لانطوائها على وعى تاريخى يعبر عن وجدان الجماعات والشعوب ، وارتباطها بالسلوك فى الحياة ، وليس على فكرها النظرى المجرد فحسـب (١) ، فلن يكون ذلك الشق سوى فلسفة السياسة وليس علم السياسة ، وفرق كبير بين العلم والفلسفة ، ففى الوقت الذى تقوم فيه الفلسفة على التفكير المجرد فان العلم لا يعرف الا طريق التجربة والملاحظة وسيلة لاثبات وجوده ،وفى الوقت الذى يجيب فيه العلم على سؤال يبدأ بـ «كيف» ، فان الفلسفـة تجيب على نفس السؤال ولكنه الذى يبدأ بـ «لماذا» ، ولذلك كان العلـم وصفيا تقريريا ، والفلسفة نقدية تفسيرية ، الا أن الفجوة بـدأت تضيـق بينهما جدا هذه الايام حيث بدات الفلسفة تسلك طريقا نحو العلمية لا سيمـا فى نظرياتها التى توصلت اليها فى مباحثها المختلفة ، ثم أنها تمد العلم بطـرق الربط والتحليل التى بدونها ينفرط عقده الى شتات غير متماسك من وحدات المعرفـة .

اذن هى فلسفة السياسة التى تأتلف بل وتتماثل مع الايديولوجيا ،فكلاهما يهدف الى التوصل الى تفكير سليم ، ووسيلتهما فى ذلك دراسة الفكر الانسانى ولابد أن تقود هذه الدراسة الى الكشف عن تأثير التقاليـد والمعتقـدات والافكار الموروثة على السلوك الفردى والجماعـى .

---

(١) انظر فى ذلك :
محمد على أبو ريان ، المدخل الاسلامى للايديولوجية العربية ، مرجع سابق ، ص ٧ .

ولكن ما هى فلسفة السياسة؟(كعادتنا لمحاولة التعرف على كل المصطلحات الواردة ، وقبل أن نجيب على هذا التساؤل ، اود ان الفت النظر فى هذا المقام الى بعض الخلط الذى يقع فيه الكثير ممن عالجوا مثل تلك الموضوعات حيث كان حديثهم ينتقل فيما بين فلسفة السياسة والفلسفة السياسية، وكأنهما مسميان لمضمون واحد ، الا اننا لو امعنا النظرة التحليلية الى اصول كل منهما لوجدنا أن الاولى تحمل اساسا سياسيا ، بمعنى اننا نتحدث فقط عن الجانب الفلسفى من السياسة ، او بصورة اخرى فكاننا نفلسف السياسة هذا فى الوقت الذى ينطلق منه المصطلح الثانى من الاصل الفلسفى اى اننا انما نتحدث عن الجانب السياسى من الفلسفة ، وهكذا نكون قد انتقلنا الى عملية تسييس الفلسفة .

واغلب الظن أن من كتب فى هذا الموضوع كان يقصد الحديث عن فلسفة السياسة ، وليس الفلاسفة السياسيين ، ثم فى باب المقارنة وجدناهم يعقدونها بين فلسفة السياسة وعلم السياسة .

والايديولوجيا ، فى حقيقة الامر ، تستمد مادتها وشكلها العام من فلسفة السياسة بالاضافة الى ما يسود المجتمع من فلسفات اجتماعية ، وطالما كان الامر كذلك ، وطالما أن الايديولوجيا لا تعيش الا بدعم تتلقاه من هذه جميعا : فهل يتسنى لنا ان نقول بوجود تطابق فى الاساسيات مع فلسفة السياسة على سبيل المثال ، وللاجابة على هذا التساؤل ،لابد وان ندرك أن فلسفة السياسة وهى احد وجهى السياسة التى تندرج تحت ما نسميه بالعلوم الاجتماعية ، لابد وان ينسحب عليها ما يمكن ان يقال عن العلوم الاجتماعية بصفة عامة ،من حيث انها لم تصل بعد الى مستوى الدقة التى تتصف بها العلوم الطبيعية أو الرياضية ، وذلك لاتصالها بالكائن البشري المتقلب المزاج ، والذى قد تتحكم فيه العواطف والمشاعر قبل العقل والمنطق ، ومن ثم فلا نتوقع الوصول فيها الى قوانين حاسمة تحكم الظواهر على اسس علمية تجريبية ، وبالقطع لابد وأن ينسحب ذلك على كل من الايديولوجيا وفلسفة السياسة .

واذا كان لنا أن نبحث فى المكونات أو المحتويات لكل منهما فسوف نجد ان فلسفة السياسة بصورة عامة مهما كانت صيغتها تمتلك نفس مقومات بناء الايديولوجيا ،اذا ما تعلق الامر ببلد معين ، الا أن الحق يقال أن فلسفة السياسة تحتل بعدا أسبق زمانا وأعلى مقاما من الايديولوجيا ، حيث أن النظام يضع مع بدايته تصورا معينا لفلسفة سياسية تتفق وميوله وعقائده وذلك هو الاساس الذى تنطلق منه الايديولوجيا بعد ذلك .

وفلسفة السياسة لا تعيش فى قالب جامد لاتتعداه ، انما تطور نفسها بقدر ما تتفاعل افكار ومفاهيم فلاسفة السياسة عبر الحقب السياسية المتباينة ، وكل تجديد فيها انما هو ثمرة نقدهم لبعضهم ومراجعتهم لمن سبقوهم فدراسة تطور الفكر السياسى تبين لنا كيف نما فكر أرسطو من خلال نقده لافكار افلاطون ، وكيف نشأ فكر ماركس فى ثنايا فلسفة هيجل بل أن تصور جان جاك روسو للسيادة فى كتابه عن العقد الاجتماعى ، لم يكن ليتاح له بغير أن يطلع على فكر أرسطو وفلسفته وتصوره للدولة وأثرها فى تربية المواطن ، واستفادته مما قدمه سابقا بودان وهوبز من نظريات جديدة فى السيادة ومن ثم يكون من بين ما تتعرض له فلسفة السياسة من موضوعات هى المشكلات التى تعرض لها كبار الفلاسفة حين كانوا بصدد التفكير فى مشكلات واقعهم السياسى ، ولعل أوضح مثال لذلك أن ما يبدو لنا اليوم بديهيا عن حق الفرد فى التعبير عن رأيه ، وممارسته لحقوقه السياسية ، والمشاركة فى الحياة العامة ، انما هو راى لم يكن ليتاح لنا لولا جهاد فكرى كبير ، وصراع فلسفى قدمته قرائح الاسلاف من الفلاسفة ، هؤلاء الفلاسفة الذين استوعبوا مشكلات عصورهم ، واستطاعوا فى نفس الوقت أن يؤثروا على مجرى التاريخ بأفكارهم ، والا فهل يمكن أن ينكر أثر مونتسكيه وفولتير فى التمهيد للثورة الفرنسية ، أو اثر الفلسفة الماركسية والفلسفة اللينينية فى قيام الثورة السوفيتية ؟ (١) .

---

(١) أميرة حلمى مطر ، فى فلسفة السياسة (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨) ص : ٨ .

ونفس الشيء يحدث للايديولوجيا ، رواد يتحملون مهام النشأة ، وتحول يطرأ تحت ضغط العوامل البيئية والاجتماعية ، ومثلما تغيرت النظرة الى فكرة السيادة ، وتغيرت الماركسية عما كانت عليه منذ نشأتها فى منتصف القرن الماضى ، وتغيرت كذلك بعض القيم الايديولوجية التى لمعت فترة من الوقت ثم فقدت بريقها بمضى الايام اثر التغيرات الاجتماعية والسياسية فقد كانت قيم الاخوة والحرية والمساواة تحمل القدر الكبير من التقدير والاحترام فى ازمنة مضت ، ثم أصبحت الان مجرد ألفاظ عادية يتداولها الافراد فى لغتهم العادية ،ومن المعروف ان تلك القيم الايديولوجية كانت حلما تهفو اليه قلوب المطحونين من الطبقات الشعبية فى القرون الماضية اثر الحرمان الذى كانت تقاسيه من الحقوق الطبيعية والسياسية ، الى ان قامت الثورات الديمقراطية المختلفة لتسجل فى المواثيق المتتابعة حق الانسان فى الحياة الكريمة ،وهكذا تحول التركيز الذى كان يحيط بتلك القيم الى قيم أخرى أخذت محلها فىالتكريم والتبجيل ، وعلى سبيل المثال ، هل تحمل كلمة «مرديكا» الحرية نفس المرتبة وتحدث نفس الاثر فى نفوس الاندونيسيين الان مثلما كان لها حين أطلقها الدكتور احمد سوكارنو الرئيس السابق لاندونيسيا ذات يوم فى بداية الثورة ضد الاستعمار الهولندى عام ١٩٤٥ ، وهل وجهة النظر تجاه الانسان المطحون فى المجتمع المصرى بقيت كما هى بدون تغيير ، لقد كانت وسائل الاعلام ووسائل الترفيه ترى ذلك الانسان فى العامل فى الاربعينات والخمسينات من القرن الحالى ، لكى تجسده الان فى الموظف الحكومى . الا أننا لابد وأن نضع نصب أعيننا حقيقة هامة فى هذا الصدد أن هذه القيم، التى سبق الحديث عنها من عدالة وحرية واخاء ومساواة ومثيلاتها ، لا يمكن ان ترتبط بشخص معين أو بسياسة محددة او بدولة واحدة دون الاخريات ، ولذلك فاننا يمكن ان نتعامل معها بصورة مجردة ، وبقدر ما يؤمن بها الافراد فى المجتمع والمواطنون فى الدولة ، ومن ثم فهى غايات واهداف تتواجد فى البيئة السياسية بشكل عام ، للجميع وليس لفئة دون أخرى .

وازاء ذلك كله ، يصبح من الصعب على المؤرخ السياسى أن نضع حدا فاصلا بين ماهو فلسفة سياسية وماهو ايديولوجيا ، فالايديولوجياالسياسية الاغريقية تعلى من قدر الفكر والحرية والديمقراطية ، وهذه جميعا تدخل

تماما فى نطاق ما تبحثه فلسفة السياسة لديهم ، وفلسفة السياسة بصوره عامة اذا ما انتقلت من جيل الى آخر ، ليؤمن بها رهط من الاتباع والمؤيدين اصبحت تدخل فى عداد المذاهب السياسية التى تقترب مرة أخرى من الايديولوجيا السياسية ، فاذا ما التمسنا بعض التحليل فى هذا الامر اوجدنا ان المذهب يختلف فى شىء عن الفكرة والفلسفة والنظرية السياسية ،فالفكرة هى اكثر بساطة وشمولا من غيرها والمذهب هو فكرة اصبحت منهجية ، والنظرية هى فكرة أصبحت فرضية علمية (١) .

ومثال صارخ آخر عن تغير الفكر وتحول الايديولوجيا ، تلك الملاحظات التى ظل روبرت ميشيلز يسجلها اثر مشاهداته لتطور الحزب الديمقراطى الاشتراكى الالمانى وقد سجل فيها نبوءاته بقرب افول ايديولوجية الحزب مما جعله يذهب الى مبداه المعروف بالقانون الحديدى للاوليجاركية ، بمعنى انه مهما تنوعت الانظمة السياسية أو مذاهب القيادة الادارية فلابد وأن ينتهى بها الحال الى أن تعود الى الاوليجاركية وهى حكم العدد القليل الذى يتطلع الى اهداف معينة اكثرها ذاتى (٢) .

ولابد لنا من ملاحظة اخيرة ، قبل ان يصل الحديث الى غايته ،وهى أن فلسفة السياسة وهى تقدم على ذلك كله من التحام واندماج مع الايديولوجيا انما تظل فلسفة للسياسة كما هى دون أن يطرأ على جوهرها تحول أو تبدل باهدافها التى تسعى فيها نحو تبرير الاسس التى بناء عليها نستطيع تقبل أو رفض نظرية أو نظاما معينا من وجهة النظر السياسية .

---

(١) اقرا فى ذلك :
— حسن صعب ،علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦) ص : ٥١—٥٢ .
(٢) اقرا حول هذا الموضوع :

Martin Seliger, Ideology and Politics. op. cit, pp. 68 - 72.

الايديولوجيـــــا المـــاركسية :

سبق لنا ان أوضحنا كيف أن بعض المصطلحات تثير فى الذهن ارتباطات معينة ببعض المصطلحات الاخرى او المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بها ،وربما ببعض الشخصيات التى ساهمت بقدر فى فكر هذا او ذاك ، ولذلك فلا يمكن أن يذكر مصطلح ايديولوجيا فى مجال البحث ، الا ويتـــوارد على الــذهن النظرية الماركسية فى هذا الصدد على الرغم من النظـرة غير الطيبــــة التى تحملها الماركسية تجاه الايديولوجيا ، وفى نفس الوقت هل يمكن أن تـــذكر الماركسية دون ان نشير لعلميات الصراع المختلفة التى اثارتها حول البنــاء الاجتماعى ، وذلك بيت القصيد لهذا الجزء من الدراســة .

ولذلك كان لابد لنا من بعض الاشـارة الى الايديولوجية الماركسية ،لاسيما والكتابات فيها وعنها كثيرة للغاية ، وهنا تكمن الصعوبة حيث أن أغلبهاذاتى يجافى الموضوعية ،اذ ان بعضها يقف فى صفها مدافعا عنها متغاضيا عــن مآخذها وعيوبها ، وعين الرضا ـــ كما يقولون ـــ عن كل عيب غافلة متغافلة ولذلك كان الاخذ بهذه الدراسات أمر يفتقر الى النظرة العلمية ، ونفس الشىء يمكن أن يقال عن البعض الاخر الذى كتب ينتقد الماركسية ، فجسم المآخذ والمساوىء فى محاولة لاثبات عدم الجدوى فى مجال التطبيق العملى (وعين السخط تبدى المساويا) ، وكان ذلك أيضا من منطلق ذاتى ، يقع فى الخطـأ من يأخـــذ عنه دونمـــا وعـــى وحـــذر -

وعلى اية حال ، لابد من المحاولة رغم صعوبتها ، الا ان البداية لابد وأن تعود الى الوراء قليلا ، الى هيجل الذى اخذ ماركس عنه كثيرا ، وكذلك الى نظرته ونظريته عن التاريخ ، لقد كتب ماركس يقول : ان المؤرخين الذيــن يسجلون الوقائع الكبرى فقط ، من احداث سياسية وحروب دينية ونزاعات نظرية ، يشاطرون رغما عنهم أوهام الحقبة التى يؤرخون لها (١) .

---

(١) كارل ماركس وفردريك انجلز ، الايديولوجيا الالمانية الطبعة الاولى من الترجمة الفرنسية (على الرغم من انها لم تكن كاملة مثل الطبعة الثانية التى

ولعل ماركس بهذا يكون احد الدعاة الى تاريخ اعرق مـن مجـرد سرد للاحداث لانه هو الذى يساعدنا باهتمامنا بما حدث فى الماضى على فهم وادراك ما يحدث فى حاضرنا ، وما سوف يحدث فيما نستقبل من ايام ، وهكذا أنكان التاريخ مجرد ذكر لوقائع دون أن تكون هناك عبرة عملية نستفيدها منـه ، فسوف يتضاءل الى أن يصبح قصصا لها مجالات اخرى لروايتها غير مجالات العلم والدراسة ، وما كانت الحقائق المجردة التى تكون جوهر التاريخ مفسرة للحاضر او مخططة للمستقبل فحسب اذ من المفروض أن يتعرض التاريـخ لبيان كيف تحول الماضى الى حاضر ، وذلك للافادة فى معرفة كيف يتحـول الحاضر الى مستقبل .

ويبدو أن ماركس كان يتفق مع هيجل تماما فى ذلك ، وقد كان هذا الاخير يبحث فى روح الوقائع ، ولكنه اختلف عنه فى نقطة اخرى ، اذ كان هيجل يدعى انه كشف روح التاريخ الذى تجسد فى فلسفته ، فكان يظن انه يعرف سر كل عصر من العصور الماضية ، وقد تابع هيجل فى ذلك عدد من المفكرين الالمان الذين ظنوا أنهم يستطيعون فهم التاريخ دون أن يكونـوا مؤرخين ، وقـد تطور ذلك الاتجاه خلال حياة هيجل وبعد وفاته بحيث أصبح تاريخا فلسفيا بعيدا كل البعد عن تاريخ المؤرخـين .

وقد رفض ماركس هذا الاتجاه ورأى فيها نوعا من اللاهوتية التـى يبحث فيها صاحبها عن اسباب كل شىء ، ولا يتحمل عبء البحث عن الاسبـاب الواقعية الاخرى حتى ولو كانت ظاهرة للعيان ، بديهية للعقل والمنطـق . ولذلك فقد كان المؤرخ الهيجلى حين يبحث عن مسببات الاحداث ، فانما كان يرجع الى فلسفة هيجل فهى الوسيلة له فى ذلك ، لا فى تطور الوقائع التاريخية

=

ظهرت بعد ذلك عام ١٩٧٦) ، وقد ظهرت تلك الطبعة الاولى الناقصـة فى باريس عام ١٩٥٣ فى سلسلة المنشورات الاجتماعية ص : ٣٩ .

وانظر فى ذلك ايضا الطبعة العربية التى اصدرتها دار دمشق للطباعة والنشر عام ١٩٦٤ ، ص : ٤٤ .

وهكذا فبدل ان تكون فلسفة هيجل هي النتحه الحتمية للتاريخ ، نجدهم يطوعون التاريخ لتحقيق فلسفة هيجل .

ويفند ماركس ذلك كله في بداية كتابة «الايديولوجيةالالمانية»فى اعتراض واضح بادئا فى شرح بعض المبادىء التى كان يراها جوهرا لهذا الموضوع وبالتالى معتقدا فلسفيا عرفت به الماركسية فى كل ما كانت تبحث من امور . يقول ماركس ان كل حقبة تاريخية تدور داخل معطيات مادية معينة : الموقع الجغرافى وما يترتب عليه من اقتصاد : وعدد السكان وما يتولد عنه من قوة عسكرية ، والادوات وما يترتب عليها من انتاجية الى آخر ذلك من قوى مادية (على الرغم من اختلاف النظرة التقيمية الحديثة الى بعض هذه المعطيات مما يجعلها لا تاخذ هذه المرتبة من التسليم والايمان) ، ويذهب ماركس بعد ذلك الى ان تلك المعطيات هى التى تحدد بالضرورة امكانات الحقبة موضع الدراسة ، وبالتالى تحدد من انجازاتها الفكرية والفنية وذلك هو منطلق الماركسية فى المناداة بالابنية التحتية التى تتمثل فى قوى الانتاج وعلاقاته وبكلمات أخرى فهى تتمثل فى الاقتصاديات المتاحة ، اما الابنية العلوية فهى تتحدد بمجموعة الاراء السياسية والقانونية والاخلاقية والفنية والفلسفية والدينية وجملة المعارف العلمية التى يتمتع بها افراد المجتمع وتلك كلها هى صدى او انعكاس للبناءات التحتية التى تعتبر الاساس لكل تطور وتحول يحدث فى المجتمع ، ولذلك فان الماركسية — كاحدى فلسفات التاريخ — تفترض فرضا اقتصاديا تاريخيا للتغير الاجتماعى ، ومن ثم فانها تضع قواعد ثابتة للتطور من خلال الدوافع الاقتصادية ، تلك التى تنجم عن الابنية التحتية ، وينطلق ماركس بعد ذلك لكى يصدر حكما بأن طريقة الانتاج فى الحياة المادية انما تسيطر بل وتشكل كل عمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية .

ويلخص ماركس القضية الرئيسية ، كما يقول لينن ، القضية الرئيسية فى فلسفته وفى كل فلسفة أخرى ، بأنها علاقة الفكر بالكائن ، او علاقةالعقل بالطبيعة ، أيهما يسبق الاخر ، العقل أم الطبيعة ، وكان الفلاسفة الذين

تطرقوا الى الاجابة على هذا السؤال ينقسمون تبعا لاجاباتهم الى معسكرين كبيرين ، فأولئك الذين ذهبوا الى تقدم العقل على الطبيعة هم الذين كانـــوا دعاة المدرسة المثالية ، اما الاخرون فهم اصحاب المدرسة المادية ، ولا حاجة بنا بعد ذلك الى تحديد وجهة النظر الماركسية ازاء هذه القضية ، ويبدو ان الظروف المجتمعية هى التى أوحت لماركس بهذه المبادىء ، التى بدأ يدعـو لها منذ الفترة فيما بين عامى ١٨٤١–١٨٤٥ ، واهم تلك الظروف كانت تلك المقالات الثورية التى اعتاد على كتابتها فى احدى الجرائد المحلية فى كولونيا دفاعا عن أوضاع الفلاحين المتردية ، الا أنه ادرك ضحالة معلوماته عـــن الاقتصاد فى تلك الفترة ، فاندفع فى حماسة ينهل من مراجع علم الاقتصـــاد (السياسى) ، لاسيما بعد أن فصل من عمله فى الجريدة ، على أثر غضـــب السلطات المسئولة على النهج الثورى الذى اتبعته الجريدة تحت قيـــادة مـــاركس .

وينبغى الا ننسى كتابيه عن جوهر المسيحية وأسس فلسفة المستقبل اللذين كانا علامة واضحة فى تحول ماركس الى الفكر المادى بصورة عامـــة بعد أن تعرض بالنقد فيهما للفلسفات غير المادية لكل من هيجل وفيورباخ (١)

تلك كانت كلمة موجزة لمحاولة التعرف على بعض جوانب الفكر الماركسى الا انها على أية حال تعطينا صورة لما سوف تكون عليه الايديولوجية الماركسية وهى ايديولوجية صراع وثورة منذ أن بدأت فكرا فى ذهن مؤسسها الاول ، الى أن اصبحت سلوكا واقعيا لكل اتباعها والمؤمنين بها فى مختلف المجتمعات زمانا ومكانـــا .

ولابد لنا قبل الدخول الى تفاصيل الايديولوجية الماركسية من كلمة عـــن تصور ماركس للايديولوجيا كعلم للافكار ومن الطبيعى ان نتوقع منه نظـــره

---

(١) انظر فى ذلـــك :

لينين . ترجمة الياس شاهين . ماركس . انجلز . الماركسية (موسكو : دار التقدم . بدون تاريخ) ص : ٦–١٦ .

غير طبية طالما انه رفع من قدر المادة فى مواجهة الفكر، وتعريف ماركس للايديولوجيا ينطلق من نفس الافكار الثابتة لديه عن الابنية الفوقية وتأثرها بالتحتية منها، ولذلك فهو يذهب الى أن الايديولوجيا ليست سوى ظاهرة فكرية عامة تستند الى اسس اقتصادية تنجم عنها احكامنا فى الاخلاق والسياسة والفن والقانون والفلسفة ، وهذه البناءات الفوقية أو العلوية لاتخضع فى تطورها لمتطلبات البناءات التحتية فقط ، بل أيضا لكل قوانينها الجوهرية ، والعكس صحيح بمعنى أن أى تغير فى البنية العلوية لا يتبعه بالضرورة تغير فى البنية التحتية ، فى اقتصاد المجتمع ، حيث أن التغيرات فى هذه الاخيرة سابقة على التغيرات فى البنية العلوية ، ويؤكد ماركس هذا المعنى فى اكثر من موضع فى كتابه عن نقد الاقتصاد السياسى معلنا بان التغير فى البناء التحتى أو الاساس الاقتصادى ، لابد وأن يتبعه — ان عاجلا أو آخرا — بالضرورة تغير فى السياسة والاجتماع والفلسفة والفن وبقية مكونات البناء التحتى (١) .

ولقد نشأت فكرة الايديولوجيا فى الفكر الماركسى باعتبارها انعكاسا لصراع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، الذى يتحكم بالضرورة فى التنظيم الطبقى فى المجتمع ، ويتركز فى تلك المواقف والارتباطات العامة التى تتعلق بصراع الجماعات والطبقات عبر التاريخ ، وقد وافق مانهايم ماركس فى ذلك الاتجاه فى كتابه الذى سبقت الإشارة اليه ، والذى يتعرض فيه لبداية المفهوم لدى ماركس وتطويعه له حتى يتوافق مع عناصر النظرية نفسها التى تذهب — كما سبق أن عالجنا — الى ان الفكر لا يتوقف على مجرد الوضع الاجتماعى للفرد ، بل انه يتوقف على الوضع الاقتصادى للطبقة وبذلك يرجع ماركس الايديولوجية الى ما ينشأ داخل بنية الطبقة من مشكلات وفى الحقيقة أننا نتعرف على أيديولوجية العصر عن طريق دراسة البناء الكلى للمجتمع سواء منه «روح العصر» أو «الفكر الطبقى» او

---

(١) أنظر فى ذلك :

—George Gurvitch, Twentieth Century Sociology (New York Philosophical Library, 1945) PP. · 370 - 373.

«عقل الجماعة» ، ومن ثم نستطيع أن نقول أن ماركس يعود فى تعريفه الى المكونات العامة للايديولوجيا التى سبق أن أشرنا اليه .

فاذا ما انتقلنا الى المعنى السلبى : الوجه الاخر لمفهوم الايديولوجيا فى المدرسة الماركسية ، وجدنا استمرارا - اكثر عنفا - للنظرة النابوليونية تجاه الايديولوجيين ، حيث رأى فيها ماركس الوعى الزائف المرتبط بالظروف الاجتماعية ، وهو مصطلح شامل يستخدم عادة للاشارة الى كافة الاحساسات والافكار والمعتقدات التى يكونها البشر حول الموضوعات المادية الملموسة والايديولوجيا كذلك هى افكار مضللة واوهام ليس لها وجود حقيقى ، لانها تقف - على حد قول ماركس - فى مواجهة النظريات العلمية ، وفى تشبيه آخر كتب ماركس يصف الايديولوجيا بأنها تمثل نوعا من الوعى بالواقع ؛ يظهر فيه الناس وظروفهم فى أوضاع معكوسة كما لو كانوا اشباحا فى غرفة

ومن اللطيف أن يذكر ماركس أن الايديولوجيين يجهلون أن أحوال الوجود المادية هى التى تقرر العملية الايديولوجية فى الذهن الانسانى ؛ ولو أدركوا هذه الحقيقة لكان هذا الادراك هو النهاية لكل ايديولوجيا .

ولذلك كله استخدم الماركسيون الايديولوجيا لنقد المذاهب العقائدية الفكرية التى اعتبروها تجريدية غير متفقة مع الواقع ، والتمييز بينها وبين اشتراكيتهم العلمية المستمدة من الواقع ، والمبنية على العلم - حسبما يقولون - فهذه المذاهب تستخدم الايديولوجيا فى نظر الماركسيين كمبرر فكرى للمصالح الطبقية التى تدافع عنها ؛ فالايديولوجية الليبرالية - على سبيل المثال - هى التبرير الفكرى لمصالح الطبقة الرأسمالية ، والايديولوجية النازية هى التبرير للعنصرية والنزعة العسكرية الالمانية وهكذا ، الا اننا نجد أخيرا أن

---

(٢) وقد أفاض مانهايم كثيرا فى التعليق على الايديولوجية الماركسية بصورة موضوعية . ويمكن الرجوع فى ذلك الى :
Mannheim, Ideology and Utopia, op cit PP 110 - 119.

الماركسيين اذا ما استخدموا الايديولوجيا فانما للتميز بين الايديولوجيا العلمية التابعة والنابعة من مبادئهم ، وسائر الايديولوجيات غير العلمية وغير المستمدة من الواقع ،وغير القابلة للتطبيق العملى ؛ على الرغم أن بعض المفكرين السياسيين يحتجون بتلك النظرة الماركسية للايديولوجيا التى، تجعل منها مرآة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ليستدلوا منها على أن تغير هذه العلاقات ينسخ الايديولوجيا الماركسية ، كما ينسخ غيرها من الايديولوجيات (١) .

واذا ما اعترض معترض : كيف تكون الايديولوجيا أو الايديولوجيين على هذا القدر من الزيف ؟ يجيب الماركسيون بأن المفكر حقا يفكر بشكل واع ، الا أن هذا الوعى زائف ، لان القوى الحقيقية التى تدفع المفكر تبقى غير معروفة لديه ، والمادة الفكرية التى يتعامل معها يقبلها كشىء مسلم به بدون فحص على أساس أنها نتاج الفكر ، والمفكر هنا لايريد أن يبذل الجهد لكى ينقب عن مصدر هذا الفكر لمحاولة ادراك الصحيح منه من الزائف ، حيث لابد وأن يتحرى الاصل والمصدر حتى يخرج الناتج (وهو الايديولوجيا) متوافقا مع المتطلبات العلمية التى من أولها الاستمداد من الواقع ، وطالما أن سلوك الانسان تقرره مصلحته العامة ،فان الوعى اما أن يكون موافقا لهذه المصلحة ومن ثم يكون وعيا صحيحا ، أو لا يكون كذلك ، فيدخل فى نطاق الاوهام مما يجعلها غير مجدية ، فى حاضره أو على المدى البعيد .

والايديولوجيا الماركسية بصورة عامة نبعت حين تعرض ماركس لطبقات المجتمع وتحليل بنائه ، وهنا لابد وأن نشير الى المفهوم الذى رآه ماركس وهو يتعرض لبيان ما يعنيه بالمجتمع ، حيث أنه ليس عددا من الافراد أو الطبقات ،ولم يكنكذلك مرادفا للدولة أو الامة ، وانما كان المجتمع عنده

---

(١) انظر فى ذلك :

ـ حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٥٢ـ٥٣ نقلا عن:

— Jean Touchard, Histoire des Idees Politiques (Paris Presses Universitaires de France, 1959) Tome Second, PP. · 617 - 660

ممثلا لفترة تاريخية بأكملها بكل حصيلتها الحضارية والثقافية ، وكما نعرف أن ماركس وافق الاجتماعيين حين جعل من المجتمع كائنا حيا يتطور من حالة الى اخرى ، وكانت اولى مراحل تطوره عند ماركس هى المرحلة التى وجد الانسان فيها على حالته البدائية،والتى كان يقوم فيها بكل اوجه النشاط بحياته دون أن يكون هناك نوع من التخصص الذى هو سمة العصر الحديث ثم يتطور المجتمع بعد ذلك الى المرحلة التالية والناتجة من المرحلة السابقة لنصل الى ما يسميها بالمرحلة الاقطاعية التى تتطور هى الاخرى فى نهاية الامر الى المرحلة الراسمالية ،التى يعتبرها متمثلة فى المجتمع الاوربى المعاصر الذى تكون اثر اندلاع الثورة الصناعية وانقسم الى طبقتين : الاولى هى الطبقة المالكة لوسائل الانتاج ويطلق عليها الطبقة البورجوازية والثانية هى الطبقة العاملة ويسميها البروليتاريا ، وهنا يفترض ماركس انهما لا يمكنهما التعايش سويا بصورة سليمة ، وعليه فلابد من وجود الاحتكاك والصراع بينهما ، مما ينتج عنه دمار النظام القائم وزواله لكى تحل المرحلة الرابعة من تطور المجتمعات وهى المرحلة الاشتراكية التى تعتبر الوريثة الطبيعية للمرحلة الراسمالية ، لكى نصل اخيرا الى المرحلة الاخيرة والتى ينظر اليها ماركس على انها قمة التطور الاجتماعى وهى الشيوعية ، التى هى — على حد قول دعاتهم — نظام اجتماعى لا طبقى تقوم فيه الملكية الواحدة للشعب باسره على وسائل الانتاج ، والمساواة الاجتماعية التامة بين جميع اعضاء المجتمع ، حيث الى جانب تطور الناس من جميع النواحى ، ستنمو ايضا القوى المنتجة على اساس العلم والتكنيك المتطورين على الدوام ، وتتدفق مصادر الثروة الاجتماعية ، ويتحقق المبدأ « من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته » . ان الشيوعية هى مجتمع عالى التنظيم لكادحين احرار وواعين ترسخ فيه الارادة الذاتية الاجتماعية ، ويغدو فيه العمل لخير المجتمع الحاجة الحيوية الاولى فى نظر الجميع وامرا يدركون ضرورته ، وتطبق فيه كفاءات كل فرد على اكبر وجه ممكن لصالح الشعب (١) .

---

(١) باكو فليف وآخرون ، اسس المعارف السياسية (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٥) ص : ٦٨—٦٩ .

واخيرا ان كانت هناك كلمة تلخص المذهب كله ، وحتى يمكن أن نساعد على اصدار حكم موضوعي له ام عليه ، نقول ان ماركس كان يرى في الايديولوجيا وهما او زيفا في حالة واحدة فقط ، وهي حينما تنعزل عن المصادر الموضوعية التي ادت الى نشاتها وقيامها في أول أمرها ، وعليه فليست كل ايديولوجيا وهما اوزيفا ، لانه من الطبيعي ـ طالما اننا اشترطنا هذا الشرط ـ الا تكون الايديولوجيا وهما اذا ماربطت الوعي بالوجود، وللانصاف فان كثيرا من الايديولوجيات تحقق هذا الإرتباط ، حيث أن الشعب الان وفي مختلف البقاع أصبح على ادراك تام بالاصيل وبما هو غير ذلك ، ومن جهة اخرى أن قدر للايديولوجيا أن تنتشر وان تبقى صامدة في مواجهة الافكار الاخرى سواء اكانت وافدة ام محلية ، فلن تكون الا أصيلة على غير ما يدعي بعض الماركسيين المتشددين من اطلاق عمومية الزيف على كل ما خالف الماركسية ، وعلى كل ما لم يتخذ الاقتصاد اصلا ومنطلقا .

واذا كنا بصدد بعض النقد الذي يمكن أن يوجه للنظرية الايديولوجية الماركسية فسوف نستعير راى ماكس فيبر في هذا ، وهو الذي يذهب فيه الى عدم جدوى ربط العمليات الذهنية بالقاعدة المادية ، ودليله على ذلك ان السبب المادي يقود ويؤدي الى نتيجة من نفس طبيعة المنطلق ، بمعنى أنه لابد وأن تكون النتيجة مادة ولا يمكن ان تكون قيمة ، حيث أن هذه الاخيرة هي محصلة بعض التفاعلات المعنوية التي يمكن أن يضيفها الفرد على الوقائع المعنية التي تمر أمام عينيه ، ومن المعروف ان ذلك يتم بصورة اختيارية ، حتى لو كانت الايديولوجيا ذاتها مفروضة بصورة قسرية ، ثم أن الصور الذهنية التي تشكلها الظروف تاتي في العادة صورة مطابقة لتلك الظروف ، أما الاحكام القيمية فهي التي تكيف الظروف لتحكم عليها عما اذا كانت ايجابية أم سلبية ، وباستعراض التاريخ يمكن أن نقول أن الجهد لابد وان يكون مضاعفا حتى يمكن تمييز القيم عن بعضها ، وتلك كما هي المنظومات الفكرية التي قد تؤثر في مسار التاريخ ، الا أن الكثير منها لابد لنا من البحث في ذاتياتها لمحاولة استنباط دواعي الوجود ، ومن ثم فلا مبرر لها سوى ذاتها .

تعليـــــــــــق :

ونحن وان كنا قد أعطينا الايديولوجيا الماركسية بعض الاهتمام ، انطلاقا من كونها أولى الفلسفات التى اضفت على الايديولوجيا مفهوما سلبيا ، الى جانب أنها لا تتعايش الا بالصراع ، وهو بيت القصيد بالنسبة لدراستنا الراهنة ، كما سبقت الاشارة لاكثر من مرة ، نقول ونحن وان كنا قد فعلنا ذلك ، الا أنه لاينبغى أن نغفل أنواعا أخرى من الايديولوجيات وقفت مؤثرة فى فترات تاريخية ، أو هى استعمالات معينة للايديولوجيا سادت فى أزمنة معينة اثر ظهور بعض الرواد والفلاسفة الذين كان لتأييدهم أو لدعوتهم اليها الفضل الكبير فى ازدهارها ، ولكى نكون منصفين يجب أن نعترف بفضل الاستعمال السابق على اللاحق ، حتى ولو كان يقف معه على النقيض ،وان كان الشىء بالشىء يعرف ، فالنقيض بالنقيض يدرك وتعرف جدواه .

ويلخص لنا صاحب مفهوم الايديولوجيا هذه المراحل بعد عرض تحليلى مسهب فيما يلى :

أولا : ايديولوجية القرن الثامن عشر والتى كانت تعنى الافكار المسبقة الموروثة من عصور الجهل والاستعباد ، ويتقابل فى هذا الاستخدام للايديولوجيا التقليد الذى لا يدرك المغزى أو المعنى ، لانه ليس لديه من الوسائل ما يعينه على ذلك ، وان كان لديه فهى معطلة لا تؤدى مهمتها بالشكل السليم ، مع العقل المدرك الواعى الذى يكشف بما أوتى من ملكات عن الحقيقة وهو عقل لا يختلف فى الفرد عما هو فى الانسانية كلهـا .

ومن ثم فانهم كانوا ينظرون الى الايديولوجيا انطلاقا من العقل الفردى

ثانيـا : فاذا ما انتقلنا الى وجهة نظر الفلاسفة الالمان تجاه الايديولوجيا لاسيما هيجل ومن سار على نهجه وبعض الرومانسيين من بعده،وجدنا أنها تعنى لديهم منظومة فكرية ، تعبر عن الروح التى تدفع وتحفز الحقبة المعينة لتجعلها تسير الى الهدف المحدد لها فى خط وخطة التاريخ العام .

ومن ثم فانهم كانوا ينظرون الى الايديولوجيا انطلاقا من التاريخ كخطة واعية بذاتهـا .

ثالثـــا : فاذا ما وصلنا الى الايديولوجيا كما كان يراها ماركس ، فهـــى منظومة فكرية تعكس البناء الاجتماعى كله (آخذين فى الاعتبار معنى كلمـــة مجتمع الذى كان ماركس يراه) وقد كان الماركسيون يعتبرونها التعبير الفكرى لما كان يتفاعل فى المجتمع من عوامل ولاسيما المادية منها .

ومن ثم فانهم كانوا ينظرون الى الايديولوجيا انطلاقا من البناء السفلـــى واثره على الابنية الفوقية ، كما اسهبنا سابقـــا .

رابعا : ونصل الى استعمال نيتشة وعصره للايديولوجيات ، حيث كانت فى نظرهم مجرد مجموعة من الاوهام ، والتعليلات والحيل ، التى يلتجأ اليها الانسان للدفاع عن نفسه ضد العوامل الطاغية فى معادلة الحياة ، حتـــى لا يقع ضحية لها خلال عملية الصراع التى يمكن أن تحدث .

ومن ثم فانه كان ينظر الى الايديولوجيا انطلاقا من الحياة كظاهرة عامـــة تفصل عالم الجماد عن عالم الاحيـــاء .

خامسـا : اما عالم النفس الشهير فرويد ، فقد كان يرى فى الايديولوجيـــا مجموعة الافكار الناتجة عن العقل الذى يقف فى مواجهة الاقنعة التى تختفـــى وراءها أهداف الرغبة ، والذى يساهم فى البناء الحضارى ؛ وهكذا تكـــون الايديولوجيا خط دفاع ضد طبيعة الانسان الحيوانية .

ومن ثم تنطلق الايديولوجيا لدى فرويد من اللذة التى يمكن أن تميز الحيوان عن الانســان العاقل (١) .

ويبدو أن هناك عاملا مشتركا بين هذه جميعا ، على الرغم من اختـــلاف المنطلقات وتباين قيمها السائدة تبعا لذلك ، يتمثل فى البناء الفردى لكل منها ؛ ونعنى به التشابه فى استخدام المعطيات ما بين الظاهر والخفى ، ومـــا بين

---

(١) اقرأ فى ذلك :

— عبد الله العروى ، مفهوم الايديولوجيا ، مرجع سابق ، ص : ٤٠ — ٦٤ ، ١٠٣ — ١٠٤ .

الوجود والقيمة ،وما بين العرض والجوهر ، مما يساعد الليبرالى ، على كشف التقليد ، ومما يساعد الماركسى على كشف التحليلات البورجوازية ، ولعل هذا هو السبب فى تداخل الاستعمالات المعاصرة فى الايديولوجيا التى اخذت مفهوما مغايرا وان كانت لبنات بنائه مستمدة من هذه كلها ، ودليلنا على ذلك تأثر ماركس بهيجل (وان كان التأثر فى بعض الاحيان عكسيا) ، وتأثر مانهايم بماركس وفيبر ونيتشه ، وهكذا ، مما يجعلنا لا نستطيع أن نجد أحدا من الايديولوجيين المحدثين يخلو تماما من بعض التأثر باحد هذه الاستخدامات السابقة ، ولا يعنى ذلك عدم تمايز كل من هؤلاء المفكرين بشىء محدد الا انه مغاير لما نتحدث عنه من موضوع حيث يمكن أن يدخل فى نطاق نظرية المعرفة التى تقع كاملا فى مجال الفلسفة بصورة خالصة .

ثم اننا قد نجد باحثين من مدرستين مختلفتين فى الفروض الفلسفية وليكونا مثلا الاشتراكى والراسمالى ، أو الماركسى والفرويدى ، نجدهما يستطيعان القيام بأبحاث متطابقة وهما يدرسان ظاهرة ما ، وذلك لانهما غير مطالبين فى سياق البحث ان يظهرا او أن يدرسا أصل نشأة الايديولوجيا عند كل منهما ، فتلك اضافة لا جدوى منها ، بل ربما تسىء الى الشكل الموضوعى للبحث ، ذلك مع الافتراض بتساوى المعطيات لدى كل منهما فى البداية ، ثم ان كل منهما قد يستفيد من أبحاث ونتائج الاخر ، مما يدل على ان العلوم اصبحت تتداخل مع بعضها فى اطار من وحدة المعرفة البشرية ، لاسيما تلك العلوم الانسانية التى تبحث فى الظواهر الاجتماعية بهدف الكشف عن القوانين المتعلقة بهذه الظواهر ، وهذه العلوم جميعها هى المكونة للمجال المعرفى الانسانى .

وكلمة أخيرة فى هذا المجال ، حيث يمكن أن تكون هناك مصالحة بين الايديولوجيا والعلم ولا مناقضة ، لانها تحمل فى بعض احيانها قدرا من العامية لاسيما حين تنطلق من الواقع ، والتفكير الايديولوجى ، بدون مراعاة للمضمون والمحتوى ، لم يظهر الا فى نطاق العلم الوضعى الحديث وكان ذلك مع اقتراب القرن التاسع عشر فى نهايته ، على الرغم ان الانسان فى بادىء الامر وفى

مختلف الفلاسفات كان يميز دائما بين الفكر الواقعي والفكر الايديولوجي ، كما لو كان يميز بين الصحو والنوم ، ولنا ان نتساءل عن القدر الذي يمكن أن يكون فيه العلم أيديولوجيا ، ان الدارس الايديولوجيا يمكن ان يكون علميـــــا باستخدامه أساليب وطرق البحث العلمي ، وغالبا مايصدق في فروضـــه ، ومن ثم يمكن اسباغ صطح العلمية على مادة الدراسة ، ثم ان الموضوعية المطلقة نادرة الوجود ، لان الباحث لايمكن أن يتجرد من الاعتبارات البيئيـــة والانتماءات الشخصية بصورة تامة ، وذلك يذكرنا بوضع الفيلسوف الـــذي يتواجد في برج عاجي ليذهب الى فكر تجريدي · لايمكن أن يكون كذلك بصورة مطلقة ، اذ لابد وان يحمل بعض ا تاثيرات البيئية الواقعية ، وها هو افلاطون يعترف بعد أن رسم لنا صورة مثالية لجمهورية يود أن يعيش فيها ، يعترف بانه انما فعل ذلك — على الرغم من تجريدها المطلق — في محاولة لعـــلاج مساوىء المجتمع الواقعي ، بمعنى انه انفعل مع الواقع فخرجت انفعالاتـــه مجردة لاتصلح للتطبيق اطلاقا ومن ثم فلايمكن أن نذهب مع القائلين ببطلان الايديولوجيا بصورة مطلقة ، ثم ان ايديولوجيا اليوم هي عالم الغد الواقعي بقدر مايبذل الجهد في الاخذ بوسائل التطبيق الفعلي،وعلى أية حال فان الاقتراب نحو العلمية هو الاتجاه السائد في فكرنا المعاصر ، بعدما استطاع العلم ازاحة الفلسفة عن كثير من مجالاتها التي كانت تسيطر عليها في أزمنة سابقة ·

الايديولوجيــــــا والثقـــافة :

من المعروف أن اى مصطلح لا يفرض نفسه على السطح الا اذا واكبتــه مكونات معينة توحى به وباستخدامه ، وغالبا ما تكون تلك هينة لينة فى اول امرها ، لتنمو وتزدهر حتى ولو كانت فى صورة مضمرة ، حينئذ يأخذ المصطلح الصورة العلوية الظاهرة ليعبر عن مضمون بدأ يسرى حثيثا ليظهر نفسه فيما نعرفه به ، الا أن الامر كان مختلفا بصورة تكاد تكون تامة ، فى حالة مصطلح الثقافة حيث أن المكونات توافرت منذ القديم من الزمان ، الا أن الكلمة ذاتهــا لم تظهر فى مفهومها الحالى الا ابان حركة النهضة فى اوروبا ، وعليه فلم يكن لها وجود فى الفكر الاغريقى أو الرومانى أو المصرى القديم ، اللهم الا بصورة غير مباشرة ــ كما سوف يأتى الحديث ، أو عن طريق التعرض للمضمون مثلما اوضحنا سابقا، دون أن يكون هناك بحث فى بناء قائم بذاته . وكذلك لم يتعرض له الفكر الإسلامى بما نحمل له من مفهوم معــاصر ، على الرغم من وجود اللفظ واشتقاقاته فى اللغة العربية منذ أن قدر لها أن تتكامل كلغة فى بادىء امرهـــا .

لقد حظيت الثقافة بمحاولات تعريفية عديدة،وخرجت كل محاولة كالعادة بالنسبة لمعطيات الفكر الانسانى ــ لتعكس خلفية معينة عايشها صاحبها ، وعلــى سبيل المثال ذهبت المدرسة الغربية الى انها نتاج للفكر الانسانى وحريته ،فى الوقت الذى نظرت فيه المدرسة الماركسية الى الثقافة على انها ثمرة مجتمعية كطبيعتها فى النظر الى مختلف الامور .

الا أن الامر ليس بهذه البساطة ، حيث أن مفهوم الثقافة من اكثر المفاهيم تداولا ولكنه أيضا من أكثرها غموضا وتلونا ، فالتعاريف التى اقترحــت فى المائة سنة الاخيرة على الاقل بلغت حدا من التنوع يصعب معه الاتفاق على تعريف محدد ، واذا كان كروبير Kroeber عالم الانثروبولوجيا الامريكى الشهير بالاستعانة مع أحد من زملائه قد صنفا مالا يقل عن ١٦٠ تعريفا للثقافة

فان التفرعات التى تبلورت بعد ذلك تزيد ولاشك فى عدد هــذه التعاريــف المقترحــــة (١) .

وعلى أية حال فمن المعترف به أن أول من وجه الانظار الى تعريف الثقافة كان هو الانثروبولوجى الانجليزى ادوارد تايلور Edward Tylor (١٨٣٢ — ١٩١٧) فى كتابه «الثقافة البدائية The Primitive Culture » الذى صدر عام ١٨٧١ ، وذلك من خلال تعرضه لموضوع علم الثقافة ، وفيه يذكر ان الثقافة بمعناها الواسع هى ذلك الكل المركب الذى يشمل المعرفــة والعقائد والفن والاخلاق والعرف ، وكل القدرات والعادات الاخرى التــى يكتسبها الانسان من حيث هو عضو فى المجتمع (٢) وقبل أن ندخل فى مدى واقعية هذا التعريف للواقع الان ، وعما اذا كانت تلك هى المكونات التــى تؤلف لنا مركب الثقافة ، نود أن نعود الى الاصول الاولى للكلمة من وجهــة النظر اللغوية ، حيث تعنى تعامل الانسان مع الطبيعة ورعايته لها وتمهيــد الطريق السوى لرعاية ما هو موجود لينمو ويزدهر ، وكما تفيد فى الاصــل التعامل مع الطبيعــة المادية فانها تمتد ايضا الى مجال الانسانيات فتعنى رعاية النفس وقواها العقلية والاخلاقية ويبدو أن الرومان قد وصلوا الى شىء قريب من هذا حين ذهب فيلسوفهم الكبير شيشرون الى مفهوم ثقافة الروح التــى يتوفر للانسان فيها بعض المعارف والقدرات .

ولم يستخدم الاغريق القدماء هذه الكلمة ، ولم يقدموا مرادفا لها وانما

---

(١) الظاهر لبيب ، سوسيولوجية الثقافة «القاهرة : معهد البحوث والدراســات العربية ، ١٩٧٨» ص ٦٠ — وقد قاما بجمع هذه التعــريفات من الكتـــابات الانثروبولوجية والسسيولوجية والاثنولوجية التى ظهرت منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، والتى تنوعت فيما بين تعريفات وصفية تهتم بالمحتوى والمكونات . وتعريفات سيكولوجية تهتم بالجانب الرمزى وتعريفات أخرى تهتم بالصيغ العامة وانماط الفعل والسلوك . أنظر فى ذلك :

— احمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الاول ، المفهومات (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) ص : ١٨٦ـ٢٤٣ .

(٢) أحمد أبو زيد ، تايلور « دار المعارف بمصر ، ١٩٥٧ » ص : ١٩٥ .

كانت الثقافة لديهم هى ثمرة التربية الحرة بحيث أنها لم تكن تنفصل عن اساليب الحياة ، وهكذا لم يكن هناك فارق بين مثقف وغير مثقف ، وانما كان الفارق بين نوع انشغال المواطن الحر وعنايته بالامور العامة وانشغال العمال اليدويين الحرفيين بالامور التى لاترتفع الى مكانة الامور السابقة .

والثقافة على ضوء هذا التفسير هى باختصار نوع من السلوك والتفكير والاحساس يكسب صاحبه شخصية معينة يتلقاها من بيئته الاجتماعية ويستنشق عبيرها ، مما يجعل الكائن البشري يستمد كل ما يتصل بشكله ولونه من البيئة التى ينمو فيها ، وهى تسرى الى الافراد بلا وعى منهم ، كما يقول المفكر والفيلسوف الانجليزى هربرت ريد ، اذ تنعكس الثقافة فى أسلوب السلوك والعمل والاستجابة بصرف النظر عن نصيبه من المدنية او الحضارة (١) .

ولعلنا لا نعدو الحقيقة اذا ذهبنا الى القول ببعض التطابق بين هذا التعريف وتعريف تايلور السابق من حيث كون الثقافة انعكاسا او تعبيرا لما يسود المجتمع أو البيئة من خصائص بغض النظر عن نوع هذه الخصائص التى قد تتباين من فيزيقية وديمجرافية ، الى اجتماعية واقتصادية وسيسة ، الى غير ذلك ، ويبدو أننا بذلك نكون قد هجرنا التعريف العام الذى درج عليه عصر النهضة ، من حيث أن الثقافة هى محصلة ثمرات الفكر فى ميادين العلم والفن والفلسفة والقانون ، لندخل الى ما اتسمت به الحقب المعاصرة او المتزامنة من اتجاه الى التحليل والتشريح لمعرفة البناءات وتركيباتها ، والعناصر وجزئياتها ، ولن يكون ذلك بالامر الهين بالنسبة لمن ينزاون الى مجال الدراسة حيث لابد من توافرهم على المعرفة التامة بانجازات علوم مثل الانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع .

ويبدو أن تايلور قد أضاء لنا النور الاخضر لكى ينفذ عن طريقة كل من أراد

---

(١) أميرة حلمى مطر ، مقالات فلسفية حول القيم والحضارة « القاهرة مكتبة مدبولى ، بدون تاريخ» ص : ٨٨ .

ان يساهم فى عملية التعرف والتعريف ، بل ان الامر لم يقتصر على ذلك فحسب حيث وجدنا من المفكرين من يتابع تايلوز فى كل ماذهب اليه ، ولكن ببعض الاختلافات فى التحليل والتركيب ، ويظهر ذلك تماما عندا رالف لينتون Ralph Linton الذى راى فى الثقافة كلا مركبا تتداخل اجزاؤه تداخلا وثيقا ، بحيث يكون من الممكن التعرف فيه على الاشكال البنائية المعينة ، بمعنى اننا بذلك نستطيع أن نلمس فيه وأن تدرك العناصر المختلفة التى تقيم هذا البناء الثقافى او التى تكون هذا الكل المركب .

الا أن لينتون يزيد التعريف توضيحا فيجعله يقوم على مستويين: الاول وهو العموميات باعتبارها الارض الصالحة التى تمتد فيها جذور الحياة الثقافية للمجتمع ، وذلك كالدين واللغة والتقاليد ، تلك التى تعتبر الاساس الذى يحدد ويشكل نوع المثلية الخاصة بالنموذج الاجتماعى . والثانى وهو مستوى الافكار الخاصة الناتجة عن التخصص المهنى ، التى تكون على اساسها التفرقة بين مختلف الطبقات الاجتماعية (١) .

ونستطيع أن نجزم أن الاتجاه الحديث للتعريف بالثقافة يربطها بكل ما تفتقت عنه الدراسات الانسانية فى مجالاتها المختلفة ، وما ينجم عن تفاعلاتها وما يصدر من الانسان من استجابات مؤيدة ومعارضة — ازاءها ، ومن ثم فانها تتضمن المعايير والقيم التى تشكل المجتمع المعين ، بالاضافة الى معتقداته ولغاته ولهجاته ، وحرفه وفنونه . بحيث أن القيمة أو المصطلح يأخذ معنى واحدا فى كل انحاء المجتمع الذى تحده حدود جغرافية معينة ولبيان ذلك كله بصورة تطبيقية دعونا نحاول أن نتلمس رد فعل انسان العصر القديم او احد سكان الكواكب الاخرى — لو افترضنا وجودهم هناك — حين ينزل الى احد مجتمعاتنا ويرى كيف أننا نتسوق كل حاجياتنا بقطع صغيرة من الورق التى نسميها نقودا ، أو حين يرى تلك الطريقة التى نرتدى بها ملابسنا وهى غير اليفة بالنسبة له ، ولم نذهب بعيدا ونسوق امثلة لا يحتمل حدوثها

---

(١) مالك بن نبى ، مشكلة الثقافة «دمشق : دار الفكر ، ١٩٨١» ص: ٣٠—٣١

السنا نرى اختلافات جمة بين قيم وسلوك ابن اوربا الشمالية الغربية وابن صعيد مصر ، والسنا نرى كم من النقود تضيع هباء فى المناسبات التى نسعى فيها الى المرح والتسلية مما لا نتقبله فى البيئات المحافظة ، والسنا نعتبر القاتل مجرما فى حين وبطلا فى حين آخر وظروف اخرى ، الى غير ذلك من امثلة، ثم السنا نرجع ذلك ، الى اختلاف الثقافات ومن ثم اختلاف القيم والمعايير والمفاهيم التى تخلق وتؤثر فى تقييمنا واحكامنا على الاخرين ، وذلك بقدر ما تكون تلك المعاملات الاخرى مقبولة لدينا (١) .

وانطلاقا من ذلك كله تكون الثقافة اكثر شمولا وعمقا مما توارثناه من معارف الاغريق والرومان ، وكذلك تجاوزت الثقافة كل ما أنرته قرائح عمالقة الفكر الكلاسيكى ، بل انها تطورت عما كان عليه المفهوم فى أول نشأته ، وهكذا يصل المصطلح اخيرا الى صورة تكاد تجمع عليها آراء المفكرين فى عالم اليوم جميعه ، بدون النظر الى طبيعة مكوناتها واختلافها مابين بيئة واخرى ،وكذلك بغض النظر عن النظرة الضيقة التى يمكن أن تقصرها فى حدود اقليمية، حيث أن عالم اليوم ومابه من تكنولوجيا متقدمة، جعلت الاتصال بين مشرقه ومغربه أمرا ميسرا ما ساعد على تقارب وجهات النظر وتكوين مفهوم مشترك لمصطلح الثقافة .

وعلى قدر ما نستطيع أن نحكم . تطرقت كل محاولات التعريف حتى الان الى مقومات تشترك كلها فى خاصية واحدة ، وهى عدم وقوعها فى عالم المحسوسات وهنا يطرأ على البال تساؤل ما ، يتصل بما يمكن أن يكون عليه الامر لو انتسبت تلك المقومات الى الماديات ، قطعا سوف يتغير المصطلح تبعا لذلك ، ومن وجهة نظر شخصية ذلك هو الطريق الى «الحضارة» ولابد من التفرقة بينهما حيث أن الخلط بينهما كثير ، وكل من تحدث فى هذه كان له

---

(١) ولذلك وجدنا المؤتمر الثقافى العربى الثانى ، المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بمدينة الاسكندرية فى ٢٢ اغسطس ١٩٥٠ يذهب الى تعريف الثقافة بأنها جملة معارف الامة وآدابها وعاداتها وتقاليدها واتجاهاتها الروحية والفنية .

رأى فى تلك ، بل ان البعض استخدمها بصورة مترادفة مما أوقعنا فى بعض الحيرة ومن هنا أفاض الكثيرون فى القاء الضوء على هذه التفرقة بين الثقافة والحضارة ، باعتبار الثقافة حياة ونشاطا ، طاقة وقيما وأحاسيسا فى بيئة بذاتها ، بينما الحضارة وسائل وأدوات وآلات وفنون تكتيكية ، الاولى نزعة الى طراز أو لون من الوجود . الثانية وجـــود ملموس ومتحقق ، له مظاهره ومؤسـساته وقواعده ، الاولى فى حياة الفرد شعور وفكر وسلوك ، والثانية أشياء تدور وسطها حياته ، فالكتابة مثلا ترتبط بالحضارة لانها وسيلة وأداة بينما اللغة ثقافة أى حياة تتمثل فى رموز وعلاقات واشارات،والثقافة تنحصر فى الامور الذهنية والمعنوية وحدها ، وتظهر بأجلى مظاهرهـــا فى الفنــون والاداب وقواعد السلوك ، فى حين أن الحضارة تشمل الامور والوسائل العادية وتتجلى بأحسن صورها فى العلوم والصناعات ، ويستطرد صاحـب هذا الرأى فيرى فرقا آخرا يتمثل فى كون عمر الحضارة لا يرتبط بعمر الثقافة فقد هوت أثينا تحت ضربات البرابرة ، ووقعت أسيرة فى أيـــدى الرومان ، وتحكم فيها الاتراك فترة من الزمن . غير أن أشعار هوميروس ومسرحيـــات سوفوكليس ، وفلسفات أفلاطون وارسطو ، وعلوم جالينوس وابقــراط واقليدس وهيرودوت لم يقو عليها البرابرة ولا الرومان ولا الاتراك،حتى قيض اللّهسبحانه وتعالى لها العرب فى القرون الوســطى فانقذوها وبعثوهـــا ، وتناولها من بعدهم رواد النهضة الحديثة ، ولا تزال تفعل فعلها الى اليوم ، واذا كان ذلك قد قيض للثقافة اليونانية القديمة ، على الرغم من عدم وضوح الصلة بين حضارة وثقافة ولغه أهل اليونان فى الوقــت الحاضر ، وبــين الحضارة واللغة والثقافة الاغريقية القديمة ، فمن باب اولى ان يقال فى شأن الثقافات الحية التى مازال يعبر عنها بلغاتها الاصيلة ولاسيما العربية التى تعتبر من أبرز مظاهر الاستمرار فى حياة العرب ونشاطهم الثقافى (١) .

ونميل الى هذا الرأى الاخير الذى يذهب الى جعل الحضارة الصورة المادية لكل ما يصدر من الانسان من نشاط ، بينما تقتصر الثقافة على الجانب الفكرى

---

(١) عز الدين فوده ، المجتمع العربى ، مقوماته ووحدته وقضاياه السياسية (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٦) ص : ١٧٢—١٧٣ .

والمعنوى فقط ، ولعله من هذا المنطلق نقول حضارة قدماء المصريين وليس ثقافتهم حين نشاهد تلك الاثار المادية التى اقامها هؤلاء شاهدا على ذلك : نقول نميل الى هذا الرأى الا اننا لا نذهب الى ما ذهب اليه صاحبه من حكم زمنى على الحضارة والثقافة ، حيث ان المقياس هنا هو الاصالة والصلاحية ، ويمكن لنا ان نستعير المبدأ الذى توصلت اليه الدارونية بأن البقاء للاصلح تدليلا على ما نقول ، ثم كم من الثقافات اندثرت بعدما انحلت مجتمعاتها ، وكم من حضارة بقيت صامدة تتحدى عوامل الزمن ، ولم يواكبها فى ذلك ثقافات معينة ، مع اعترافنا ببعض العوامل الاخرى التى تطمس هذه أم تلك (١) ٠

واذا كنا قد ارتضينا لانفسنا مدخلا معينا للتفريق بين الحضارة والثقافة حين نغلب على الاولى كل ما يتصل بالامور المادية من الانشطة البشرية ، فاغلب الظن اننا لن نذهب الى ماذهب اليه وليم أو جبن وهو يفرق فى الثقافة بين مجالين الاول يضم الجانب المادى اى مجموع الاشياء وادوات العمل والثمرات التى تخلقها ، والثانى ويشمل الجانب الاجتماعى كالعقائد والتقاليد والعادات والافكار واللغة والتعليم ، وهذا الجانب الاجتماعى هو الذى ينعكس فى سلوك الافراد (٢) ، حيث ان الشق الاول هو الحضارة بعينها — كما اشرنا — واذا ما اتينا الى الشق الثانى وجدنا ان الثقافة فى حقيقة الامر — من وجهة النظر هذه — هى علاقة متبادلة يتحدد فيها سلوك الفرد بنمط

---

(١) على الرغم ان هذا الرأى لايجد ترحيبا — على حد قول أستاذنا الدكتور احمد ابو زيد — من معظم العلماء الذين اتيحت لهم فرصة القيام بالدراسات الحقلية ، والاتصال عن كثب بالثقافات التقليدية ، بحيث امكنهم أن يلمسوا ملامح الثقافة والسمات الثقافية المختلفة فى تداخلها وتفاعلها ، وادركوا بالتالى انه من الصعوبة بمكان فصل مظاهر السلوك العادية الشخصية عن الافكار والتصورات والقيم التى تختفى وراء هذا السلوك ٠
— انظر فى ذلك : احمد ابو زيد ، البناء الاجتماعى ، المفهومات ، مرجع سابق ص : ١٩٢—١٩٣ ٠

(٢) مالك بني نبي ، مشكلة الثقافة . مرجع سابق . ص ٣١ ٠

الحياة السائد فى المجتمع ، ثم ان اسلوب الحياة بصوره عامة يتشكل عن طريق تصرفات الافراد فى المجتمع ، وعليه نستطيع أن نقول ان ثقافة بلد ما انما هى اسلوب الحياة السائد فى هذا البلد الذى يمكن ان يجسده الانسان باقوال وافعال تستطيع عن طريقها ان تحكم على هوية وانتماءات وقومية ذلك الانسان ، الا اننا لابد وان ندرك امرين فى غاية الاهمية ، الامر الاول هو أن الثقافة ترتبط بالجماعة ، ومن ثم بالمجتمع اكثر مما تنتسب للفرد ، والامر الثانى هو أن الثقافة تستبعد فى دراستها العوامل البيولوجية والفسيولوجية التى يتميز بها الافراد كوحدات منفصلة بذاتها مما تؤكد عليه ابحاث علم النفس .

وطالما اننا فى معرض التفريق بين الثقافة والحضارة فلابد من الاشارة الى المحاولة التى تناولها ماكيفر فى كتابه عن «المجتمع» والتى يلخصها فى النقاط التالية :

أولا : للحضارة دون الثقافة معيار دقيق ، حيث تخضع لمعيار الفعالية ، فبمقارنة نتاجات الحضارة نستطيع ان ننسب اليها التفوق او الانحطاط .

ثانيا : الحضارة فى تقدم مستمر خلافا الثقافة ، حيث أنها تتطور بصورة فعالة مفترضةفى ذلك استمرارية العمل الاجتماعى ، فأى انجاز حضارى يتم استغلاله بوجه عام وتدخل عليه التحسينات الى ان يبطل او يصبح غير ذى موضوع بظهور اختراع جديد فى مجاله .

ثالثا : ان الحضارة خلافا للثقافة تتقدم بدون مجهود ، حيث تنتقل الثقافة فى نطاق المجتمع وفقا لمبدأ يختلف عن المبدأ الذى يحدد نقل الحضارة . فالثقافة لا تنتقل الا الى عقول متشابهة ، فالذى يقدر الفن لابد وان يكون على قدر من التفوق الفنى بخلاف نتاج الحضارة التى يمكن أن نستمتع به دون المشاركة فى القدرة التى أوجدته .

رابعا : أن الحضارة خلافا للثقافة تستعار بدون تغيير ، فنقل العناصر الثقافية من احدى المناطق الى اخرى يختلف عن نقل النسق او النظام

الحضارى ، حيث من السهل الحكم على جهاز ما بأنه افضل ـ للصحة مثلا ـ من الجهاز القديم ومن ثم فلابد من استيراده او استخدامـــه (١) .

وفى هذا الصدد يحدد لنا الدكتور احمد ابو زيد اتجاهين وضحا بعـــد ان ســاهم الكثيرون فى عملية التعريف ، يعرف الاول منهما بالاتجاه الواقعى الذى يتمثل فى صورة خاصة فى كتابات مالينوسكى وبواس ، ويرى أصحابه أن مجال الثقافة هو السلوك البشرى الاجتماعى ، ولذلـك فهم يميلون الـــى تعريف الثقافة فى حدود العادات وقواعد العرف والتقاليد المكتسبة المتوارثه ومن ثم فانهم يميلون بذلك الى اغفال الجوانب المثالية والمعيارية فى الثقافـــة ويعلق الدكتور على ذلك بأن الراى السائد بين هؤلاء العلماء هو أنه يلـــزم لوجود الثقافة وجود زمرة اجتماعية تمارسها وتتوارثها ، واذا كانت الثقافة عندهم تعنى فى المحل الاول «التراث» الثقافى الملموس الذى يتمثل فى مختلف الصناعات والادوات والمعدات المادية (٢) ، فانهم لايغفلون النظم والعادات وقواعد العرف التى توجد فى المجتمع وتوجه سلوك الناس وتصرفاتهم بـــل وترسمها لهم • أما الاتجاه الثانى فهو الاتجاه المثالى المعيارى ، الذى يميـــل على العكس من الاتجاه الواقعى الى تعريف الثقافة فى حدود والفاظ المثـــل الاجتماعية والى اغفال الممارسات الواقعيـــة التى لاتدخل ضمن المكونـــات

---

(١) عبد الرحمن خليفة ، محاضرات فى الايديولوجيا ، والحضارة «مذكـــرات غير منشورة » (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية،١٩٨٦) ص : ٧٣ ـ ٧٦

(٢) ولابد وأن يكون لنا تعليق هنا ، اذ أن كل ما سقناه من اعتراض عاـــى تعريف اوجبرن السابق ذكره ، سوف نؤكد عليه هنا مرة اخرى حيث أن كل ما يتصل بالمنجزات المادية فى المجتمع ، سواء على مستوى الفرد أم الجماعة يدخل فى تصنيف الحضارة ، بغض النظر عن قدر تلك المنجزات ، لاسيما وقد تعارفنا على أن الثقافة كظاهرة طبيعية من وجهة النظر الاجتماعية هى ثمره من ثمار العقل البشرى لم تاخذ طريقها بعد الى عالم التطبيق المادى ، بمعنى تلك التى تظل معنوية فى عالم المثل أو القيم أو التصورات الذهنية ، فـــان انتقلت الى نطاق التنفيذ الواقعى بحيث يمكن أن تتشكل فى صورة مـــادية ، تحولت الى حضـــارة .

«الحقيقية» للثقافة ، واصحاب هذا الاتجاه يتصورون الثقافة على انهـا مجموعة من الافكار والتصورات التى توجد فى اذهان اعضاء المجتمع ، وكذلك المعايير والانماط الذهنية التى توجه على اية حال السلوك الاجتماعى ، ولكنهم حين ينبذون مظاهر السلوك المشخص فانهم يتصورون فى الحقيقة الثقافة شيئا مجردا ، ولذا كان بعضهم يستعين فى فهمها وتقريبها للاذهان ببعض الافكار الفلسفية مثل فكرة « ما فوق العضوى » (١) .

ولا يمكن لنا ان نسترسل بلا نهاية فى الحديث عن الثقافة فبابها فسيح والحديث عنها ساهم فيه الكثيرون ، ولذلك كانت هناك محاولات تأخذ من تلك التعريفات كلها لتصوغ لنا واحدا يجمع بين مكوناتها جميعا ، وقد تمثلت أحدى هذه المحاولات فيما صاغته مارجريت ميد Margret Mead فى كتاب «الانماط الثقافية والتغير التكنولوجى» الذى أصدره اليونسكو تحت اشرافها عام ١٩٥٣ ، والذى تقول فيه أن الثقافة هى الكل المنظم المتكامل ، المستخدم الدلالة على تجديد الهيكل من السلوك المكتسب الذى تنقله جماعة من الناس بكليته الى أبنائهم ، وبجزء منه الى المهاجرين اليهم من الكبار الذين يصبحون أعضاء فى مجتمعهم (٢) .

وبعد ذلك كله ، آمل الا نكون قد استغرقنا طويلا فى الحديث عن الثقافة ولو أنه كان حديثا ضروريا حتى يمكن أن نضع ايدينا على المفهوم السليم لهذا المصطلح وكذلك المكونات التى تقيم بناءه ، وذلك توطئه البحث عما اذا كان هناك من صلة بينها والايديولوجيا ، ولعلـه ببعض النظرة التحليلية نستطيع أن نحكم بوجود كثير من التطابق بين مكونات كل منهما ، بـل ان

---

(١) أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، المفهومات ، مرجع سابق ، ص:١٩٣ — ١٩٤ .

(٢) كمال دسوقى ، الاجتماع ودراسة المجتمع « القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦» ص : ٧٣ ، وذلك نقلا عن :

Margret Mead, ed., Cultural Patterns and Technical Change (Unesco, Tensions, Technology Series 1953) P. · 54.

الواحدة قد تكون سببا من أسباب الاخرى ومكونا من مكوناتها ، حيث أن تصورات الافراد فيهما تتشكل وتتعمق الى ان تصبح وسيلة تحقق للانسان حاجاته ، ومن ثم تكون الثقافة والايديولوجيا مجرد جزء من اللغة العامة التى على أساسها يكون السلوك المشترك لافراد الشعب .

وعادة ما تكون الايديولوجيا والثقافة هى الوسائل التى تجعل التفاعل ممكنا داخل الجماعة أو المجتمع ، حيث هما اللذان يجسدان ويساعدان على تشكيل الصيغ والقوالب الفكرية التى لايمكن للتفاعل أن يتم بدونها ، واذا كان لنا أن نستعير مصطلح العقل الجمعى الذى ذهب اليه دوركايم ، فسوف نجد انه لا ينسحب على أى شىء بقدر ما ينسحب على كل من الايديولوجيا والثقافة ولكن ليس العقل الذى نتج عن الكائن المجرد وهو المجتمع عند دوركايم ، ولكنه العقل الناجم عن التفاعلات الذى نجده عند ماركس .

والثقافة تخلق القيم بمعنى الانواع المعينة من السلوك ، بغض النظر عن المدى الذى تكون عليه من الاخلاقية ، وذلك ما تذهب اليه الايديولوجيا لاسيما تلك التى لا تحلق بعيدا عن عالم الواقع .

واذا كان تايلور قد ذهب الى أن الثقافة هى جملة الخصائص التى يتصف بها الانسان نتيجة لانتمائه الى مجتمع معين ، فان الايديولوجية هى التى تفعل ذلك تماما ، حيث هى التى تحدد له أنساقا من التفكير لا يتعداها وكذلك انماطا من السلوك لابد من الالتزام بها ، واذا كانت الثقافة تلزم الانسان بطريقة معينة فى جميع انشطة حياته اليومية ، فانه بذلك يتصرف وفق ايديولوجيته — الفردية أو الجماعية — بطريقة لا شعورية .

وتشترك كل من الثقافة والايديولوجيا فى أمر فى غاية الاهمية بالنسبة للانسان وهو النظرة الى الحياة ، النظرة التى تنبثق من معطيات كل منهما والتى تبدو واضحة فى حركة المجتمع كله ، والتى تحدد بالتالى العلاقات مع الوحدات الاخرى من — مجتمعات وافراد ، بحيث اننا نرى ازاء ذلك سلوكا واقعيا أو متوقعا صادقا ملتزما بهذه النظرة العامة الشاملة .

ثم ليست الثقافة هي الانعكاس الفكري للقـواعد والقوانين والنظـم السائدة . سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسـية ، وليست تلـك القواعد والقوانين وهذه النظم هي التي تحدد وتشكل الإيديولوجيا من جهـة اخرى ، وكما اننا نستطيع استنباط النظم والمعتقدات السائدة في مجتمـع ما عن طريق تحليل الانماط الايديولوجية . فاننا بالمثل نستطيع الحكم علـى القواعد والقوانين بواسطة تحليل النسق الثقافي للمجتمع ، ولذلك فان كلا من الثقافة والايديولوجيا تعتبران عوامل تأثير وتأثر او مقدمة ونتيجة في نفس الوقت كما المحنا الى ذلك سـابقـا .

وعلى الرغم مـن ذلك كله ، هنـاك بعض الحـالات التى تختلف فيهـا الايديولوجيا عن الثقافة ، بل ان هذه الاولى قد تتكون وتتشكل بشكل مناقض للثقافة السائدة في المجتمع ، واوضح مثال على ذلك هم الرواد والانبيـاء الذين يذهبون الى آراء ومبادىء فكرية جديدة . مما يمهد الطريق لايديولوجيا مختلفة تماما لما يسود المجتمع من ثقافة ، مما يتيح الفرصة لصدامات فكرية لا ينتصر فيها الا الصالح الذى يثبت جدواه وصلاحيته للمجتمع الذى ينشأ فيه . وذلك على الرغم ان الرائد او النبى ينشأ فى كنف الثقافة المجتمعية المعاصرة له ، الا ان بناءه الفكرى لابد وان يكون متناقضا مع معطيات هذه الثقافـة .

وحالة اخرى من حالات اختلاف الثقافة مع الايديولوجيا وهى حالة الطفل الذى ينشأ من البداية طبقا لمقومات ثقافة بيئته الى ان يتكون لديه وعى مـا هو المقدمة الطبيعية لفكرة الضمير الذى يمكن أن يعرف على انـه حصيلة الاوامر والنواهى التى يتلقاها الطفل منـذ الصغر ، وبالطبـع تبعا لتلـك المقومات المجتمعية ولعله من هذا المنطلق جـاءت تسمية الضمير الاجتمـاعى الا انه فى حالة الايديولوجيا فانها تأتى فى فترة تالية اذ ان مجموعة التصورات التى يعتنقها الفرد لا تأتى الا بعد أن يكون قد تشرب القيم الثقافية التى تسود مجتمعـــه .

وتفترق الثقافة عن الايديولوجيا فى عدد الاتباع ؛ حيث فى الوقت الـذى يخضع فيه الجميع لبنود ثقافة المجتمع . فيما يعرف بسيادة أو تحكم او طغيان

الثقافة فى مواجهة بقية العناصر الفكرية ، فليس الامر كذلك بالنسبة للايديولوجيا ، اذ ليس بالضرورة ان يؤمن جميع افراد الشعب او الامة بنفس الايديولوجيا ، لاسيما وان كانت تلك هى ايديولوجية الطبقة الحاكمة التى تريد فرضها بالقوة ، والناس — كما يقول المبدأ السياسى — فى عداء دائم لمن يحكم ،ومن ثم فاننا نتوقع وجود اكثر من ايديولوجية بين افراد المجتمع الواحد الذى تشيع فيهم ثقافة واحدة .

وتبقى لنا كلمة اخيرة فى موضوع الثقافة ، تتصل بالثقافة السياسية ،ومما لاشك فيه انها لابد وان تكون جزءا من الثقافة الكلية للمجتمع ، ينسحب عليها كل ما ينسحب على هذه الاخيرة ، طالما انها تكتسب مقوماتها من البيئة المحيطة بها ، الا انها تلك التى تتصل بالموضوعات ذات الصبغة السياسية ومن ثم يمكننا أن نعرف الثقافة السياسية بأنها ذلك القدر من المعرفة والافكار التى تساند النظم المختلفة فى المجتمع السياسى ، الذى يحاول أن يصل الى نوع من اتفاق الاراء حول القيم السياسية ، عن طريق وضع معايير معينة للعملية السياسية ، ومن ثم فانه يمكن التنبؤ بالسلوك السياسى المتوقع لشعب ما ، بل اننا اذا استطعنا انجاز ذلك امكننا التنبؤ بالايديولوجيا السياسية بصورة عامة ، وهكذا تثبت الصلة العضوية بين الثقافة والايديولوجيا مرة اخرى .

واظننى لست فى حاجة الى بيان أنه على قدر ما تكون الثقافة السياسية من العمق والشمولية ، على قدر ماتكون القدرة على تجاوز المشكلات السياسية التى قد تواجه المجتمع السياسى ، دون أن تكون لها آثار جانبية عنيفة مما قد يودى بأمن وسلامة الدولة ، ولذلك فان الاتجاهات السياسية لدى الافراد لها تأثير هام على النسق السياسى بصورة عامة ، وعلى السلوك السياسى لجهاز الحكم بصورة خاصة .

ويبدو ان افضل تصور للثقافة السياسية هو ان نجعل هذا المصطلح يشير الى تلك البيئة أو ذلك المناخ العاطفى والسيكولوجى الذى تعمل داخله النظم

والانساق السياسية ، فكان الثقافة السياسية من هذه الزاوية هى نمط متميز التوجيه يستوعب بداخله كل نسق سياسى (١) .

ومن المعروف ان الثقافة السياسية هى النتيجة الطبيعية للتنشئة السياسية التى يتوفر على اقامتها جميع انساق ونظم المجتمع السياسى ، ومن بينهـا الاسرة والمدرسة والحزب والمهنة ، والخبرات الاخرى التى يكتسبها الفرد نتيجة انغماسه فى الممارسات السياسية المختلفة طوال حياته ، ومن الاحكام المعروفة ان تلك التنشئة التى هى الوسيلة الى بناء الثقافة السياسية .هما السياج الواقى والمدعم لكل الابنية السياسية المتواجدة فى المجتمـع بغض النظر عن طبيعتها الاولى او مذهبها الفكـرى .

والثقافة السياسية ليست جامدة طوال فترات المجتمع ، بل لابـد وان يحدث بها التغيير والتبديل على قدر ما تتعاقب الظروف والاحداث من حرب و استعمار او ثورة ، والامثلة كثيرة ، فهناك الاتحاد السوفيتى ، بعد الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧ ، وهناك مصر بعد الثورة الناصرية عام ١٩٥٢واليابان بعد الحرب العالمية الثانيـة .

الا أن الثقافة السياسية ان لحق بها تغيرات كثيرة سريعة ، فانما ينبىء ذلك عن عدم رسوخ ايمان الافراد بما يسودها من قيم ، مثـال ذلـك تلك التحولات التى كثيرا ما تطرأ على البلدان النامية او البلدان التى لم يستقر فيها النسق السياسى على شكل معين يرتضيه الافراد ، وذلك ما نعرفه ومـا نراه كثيرا فى الانقلابات والتمردات فى عده البلدان (٢) .

---

(١) محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص : ١٦٢ نقلا عن :

Y. Almond, Comparative Political Systems Journal of Politics (XVIII, 1956).

(٢) اقرأ فى ذلك المقدمة القيمة للكتاب .

Gabrial Almond and James Coleman (eds), The Politics of Developing Areas (Princeton University Press, 1970) pp. : 30 - 31.

ويبدو أن الاراء كما اختلفت حين تعرضت للثقافة العامة كمفهوم ، فانها سوف تتنوع كذلك بالنسبة للثقافة السياسية ، حيث ان جميع من تصدوا لعملية التعريف اشتركوا فى بيان بنودها بدون اختلافات كثيرة فيما بينهم ، الا اننا نجد مفكرا مثل دهل Dahl ينظر الى الثقافة السياسية على أنها العامل الذى يفسر أنماط السياسة (١) ولعله انما كان ينادى بذلك على اساس ضرورة تسلح المعارضة بكل ما من شأنه ان يؤدى الى الاطاحة بالنظام القائم ، الوثوب الى منصة الحكم ، وفى هذا وجدناه يحاول أن يصنف مشاعر الافراد أو اتجاهاتهم نحو النظام السياسى عما اذا كانت تتصف بالولاء والثقة وما الى ذلك من امور ، ام انها تقف على النقيض من ذلك مما يمكن تصنيفها بالمعارضة .

والى مثل هذا كله ذهب ماركس فى تعرضه لمفهوم الثقافة السياسية التى يرجعها كعادته دائما الى تفاعل العلاقات الطبقية والبناءات الاقتصادية ،وفى هذا وجدنا ماكس فيبر يتابع ماركس ، حين يفسر الظواهر السياسية تفسيرا نقافيا ماديا ، الا أنه لم يغفل فى نفس الوقت العوامل الاخرى التى يمكن أن تكون مؤثرة فعالة ، مثل العامل الاخلاقى او النفسى وكذلك درجة التوازن بين البناءات الرسمية وغير الرسمية فى المجتمع السياسى .

---

(1) Dahl, Political Oppisition in Western Democracies (N. Y. : New Haven, 1966) P. : 352.

ثانيـــــــــــــــا

نظريـة الصراع الســـــــياسى

مدخـــــل تعـــــــــــريفي :

ونصل اخيرا الى بيت القصيد من بحثنا هذا ، وهـــو موضـــوع الصراع السياسى ، وكما تعودنا عند لقائنا باى مصطلح جديد ، لابد من التعرف عليه والتعريف به قبل الحديث فيه او عنه ، والصراع هو اصطلاح يشيع تداوله فى كل مانرتاد من مجالات حديث هذه الايـــام ، من حيث هو سمة لكـــل المجتمعات البشرية ، سمة غالبة يفرضها واقع الحيـــاة المتغيرة ومن ثم فلن تجد مجتمعا يخلو من صراع ، بغض النظر عن طبيعة هذا المجتمع او نوع ذلك الصراع ، وهو خاصية ملازمة لكل تفاعل فى الحياة ، الى الحد الذى يجعلنـــا نقول انه ماوجد الصراع فهناك الحياة ، وللصراع مقوماته ودواعيه ، ولـــه مقدماته ونتائجه ، وله خططه واستراتيجياته ، وكلما كانت عملياته تـــدار طبقا لذلك بصورة علمية ، كلما كان له النصيب الاكبر من فرص النجـــاح ، ولكن قبل ذلك كله : ما هو الصراع ؟

ان من يصدى لتحليل الظواهر البشرية يلمس كيف تتباين عملية التعريف وتتنوع بصددها الاراء مما يوقعنا فى متاهة فى ايها ناخذ أو ايها نعتبر معبرا عن العملية او الظاهرة بصورة تقترب من واقعها ، وازاء ذلك لابد وان تكون هناك امثلة ممثلة لكافة الاتجاهات او المحاولات .

واول محاولة لتعريف الصراع والتى قد تكون اكثـــر شمولا ، تلك التـــى تعرضت الصراع على انه عملية سياسية لابد لها من اركان اربعـــة :

اولا : لابد وأن يكون هناك اكثر من طرف ضالع فى العملية .

ثانيا : ويتحتم أن تتعارض الانشطة التى يمارسها كل طـــرف .

ثالثا : ومن الطبيعى ان نتوقع من كل طرف ان يستخدم من الوسائل ما يكفل له تحقيق ما يريد ، سواء كانت هينة سلمية ام قهريـــة عنيفة سعيـــا وراء تحطيم أو التحكم فى الاطـــراف الاخـــرى .

رابعا : وهذه التفاعلات لابد وان تكون فى صورة يمكن ان يلمسها وان يدركها الملاحظ المحايد (١) .

واذا كان ماك وسنايدر قد ذهبا الى عدم اضفاء صفة معينة على الصورة الخارجية للصراع ، فهناك من يرى ضرورة أن يكون الصراع فى صورة علنية ومرئية ، وعليه فان الصراع لديه هو احد صور الكفاح المدائى التى يشترك فيها جهات مختلفة ، تتعارض فى مصالحها مما يولد سلوكا معاديا فى أكثر الاحيان (٢) .

ويستمر ماك وسنايدر فى عملية التعريف بمحاولة تمييزه عن التنافس حتى لا يختلط الامر على الدارسين ، فالوحدات الاجتماعية تحكمها القوانين أو الدوافع التى توجه التفاعل بين الافراد ، مما يثمر حالة من التنافس ، وحين يتخطى أعضاء هذه الوحدات الحدود والقواعد فى محاولة للنيل من جهات مناوئة أخرى بأى صورة من الصور ، حينئذ نستطيع أن نقول أن حالة من الصراع قد بدات .

وينطلق آخرون فى عملية التعريف من فكرة سيادة الصراع على اغلب الانشطة البشرية ؛ فيجعلونه مسيطرا على جميع عمليات الذهن الانسانى ، وذلك بالاضافة الى المفهوم العام السابق الاشارة اليه ، الا أن صاحب هذا الراى يجعل هذه السيطرة تاتى فى المرتبة الثانية بعد الله سبحانه وتعالى ، وكذلك يضع عاطفة الحب فى مرتبة اسمى من عملية الصراع (٣) .

---

(1) Mack and Snyder, The Analysis of Social Conflict : Toward an Overview and Synthesis, Journal of Conflict Resolution, 1957, I, P. : 218.

(2) Fink, Some Conceptual Difficulties in the Theory of Social Conflict, Journal of Conflict Resolution, 1968. 12, P. : 431.

(3) Anatol Rapoport, Fights Games and Debates (University of Michigan Press 1960) P. : 12.

والصراع تفاعل بيئى ، سواء على النطاق المحلى او الاقليمى أو العـــالمى ، ، فرجل الشرطة حين يواجه المتظاهرين ، والجمهور حين يتصـــدى لاحـــد الحكام المتسلطين ، والطبقة التى تتصارع مع طبقة اخرى ، كلها عمليـــات تنبع من الواقع البيئى وتتأثر بما يسود البيئة من عوامل مادية : اقتصادية واجتماعية،وكذلك العوامل البيولوجية والنفسية لان القوى العضلية والعقلية لدى الانسان تكون غالبا فى تفاعل مع القوى البيئية.ولاسيمامع العوامل الثقافية التى قد لا تتلاءم مع القوى الفكرية لدى الفـــرد .

ويبدو اننا ننساق سريعا الى الحديث عن الصراع السياسى ، واغلب الظن أن اكثر عملياته تقع في النطاق السياسى ، بل لقد وجد هناك من يذهب الى ان كلمة صراع ليست الا عملية سياسية ، مهما كانت صبغتها التى تبدا بها ، اذ لابد وأن ينتهى بها الامر الى أن تكون سياسية ، ومن ثم يكون الصراع هو خلاصة العمليات السياسية ، بل واحد المداخل للتعريف بالسياسة (١)، وفى هذا الصدد يرى هؤلاء ان القوة والصراع هما الوسيلة لفهم واستيعاب جميع انواع النشاط السياسى ، فالكائنات البشرية تتنوع اصولها الثقافيـــة وتختلف ميولها واهتماماتها نوعا وعمقا واتجاها ، ثم أن الثروات الطبيعيـــة والمادية التى يمتلكها المجتمع محدودة ومن ثم فهى غير كافية لسد حاجـــات القوى البشرية المتزايدة فى المجتمع ، ولذلك فمحاولة السيطرة على هـــذه الموارد أمر غالب الحدوث ، وهذه المحاولات هى التى تخلق هذا الصراع بين الافراد والجماعات والمنظمات والدول .

ولعلنا جميعا نعلم أن جميع اجهزة السلطة تعمل فى حدود اطار معين تفرضه الظروف البيئية الاجتماعية والطبيعية ، فالبيئة الطبيعية التى تنمو فيهـــا الوحدات الاجتماعية هى التى تحدد الحجم الكلى للامكانيات المتاحة والتـــى

---

(1) Raphael, Problems f Political Philosophy, op. cit, PP. : 31 - 32.

— وانظر كذلك :

— Maurice Duverger, Translated by Robert Wagoner, The Study of Politics (London : Nelson. 1976) PP . 109 111

تشمل اى شىء تتطلبه الكائنات البشرية لغرض زيادة معدل انتـاج وتغير الطاقة ، ثم ان هذه الامكانات ولاسيما موارد الطاقة ، ضرورية للنمو الـذى يحدث فى حجم السكان ورفاهيتهم ، الا ان هذه الامكانات والمـوارد تـزداد وتتناقص عبر الزمن نتيجة للتغيرات التى تحدث فى البيئة الطبيعية والتطـور التكنولوجى ومختلف الانشطة البشرية الاخرى ، لان قدر المواد المتاحة التى تسعى الى ضمانها السلطات السياسية ، وبصـورة غير مبـاشرة لادارة الصراع أو تدعيم الاستقرار ، تتارجح مع الزيادات والتقلصات ، وهنـاك من الدلائل التاريخية ما يثبت ان هذه التقلبات لها اثر عميق على الاستقـرار السياسى والحياة الطيبة سواء داخل الدولة او خارجها .

ويؤكد كل المفكرين الذين عالجوا هذا الموضوع الى الرأى الذى سبق ان اعلنه عالم الاجتماع البريطانى مالتوس خلال القرن التاسـع عشر وذلـك بصورة مباشرة أو غير مباشرة — والذى يذهب فيه الى أنه فى الوقت الذي تتزايد فيه الوحدات المادية بمتـوالية عددية (٢ — ٤—٦—٨—١٠—٠٠٠) فان الموارد السكانية تتزايد بمتوالية هندسية (٢—٤—٨—١٦—٣٢ ...) ممـا يوصلنا فى نهاية الامر بالقطع الى حالة من الندرة ، ومعضلة الندرة هذه هى اخطر ما يواجه الوحدات الاجتماعية او السياسية ، مما يسلمنا الى حالـة عنيفة من حالات الصراع (١) .

وكما يحدث الصراع بسبب معضلة الندرة هذه ، فانه يحدث كذلك نتيجة لدواعى اخرى منها مثلا تجاهل بعض المشكلات الاجتماعية الملحة مثل الاسكان والتعليم والاجور والحقوق والحريات العامة كما سوف يأتى الحديث .

والاختلافات بين الافراد والجماعات تتيح الفرصة لكثير من انواع الصراع فالبيض مثلا نراهم يفتشون عن كل وسيلة تدعم من سيادتهم على السود ، والسود يأتلفون فى عصابات تتصارع مع البيض فى محاولة لاستعادة حقوقهم

(1) Watt, K., Principles of Enviornmental Science (New York : McGraw Hill, 1973) P. 20.

الطبيعية : والفقراء غالبا ما يحقدون على الاغنياء وينخرطون فى جماعـــات تطالب باعادة توزيع الثروة ، والرجل قد يعمـــد الى التشبث بافضليته على المراة ، وتنوع الاديان ثم التعصب لها فى بلد ما قد يدعو الى الاحتكـــاك ، والمطامع الشخصية سبب قوى آخر للصراع السياسى مثلما حـدث مع هتلر حين أراد فرض سيطرته على جيرانه من الدول الاوربية .

الا ان ذلك لا يعنى أن كل الفروق تؤدى الى صراعات ، فما راينا مثـــلا أن هناك صراعا بين طوال القامة وقصارها ، ثم ان بعض الاختلافات التى تحدثنا عنها قد تكون مدعاة لصراع فى بلد ما ، وقد لا تكون كذلك فى بلدآخر . فالبياض والسواد — على سبيل المثال — فى الولايات المتحدة الامريكية مـــن اكبر اسباب الصراع السياسى ، ولكنه فى اى بلد عربى ليس كذلك علـــى الاطـــلاق .

ولفهم الصراع السياسى على اى مستوى ، لابد من تحليل الكائن البشرى وهو العامل العضوى أو العنصر الديناميكى فى معادلة الصراع ، حيـــث أن العامل البيئى وهو العامل الاستاتيكى فى تلك المعادلة يميل الى التأثير علـــى العنصر البشرى ، فى محاولة للحد من انشطته وذلك هو التحدى الذىتفرضه أو فرضته البيئة على الانسان منذ عصوره السحيقة وعلى اية حـــال فـــان البيئة فى حد ذاتها قد تكون غير مستقرة للاسباب التاليـــة :

أولا : بسبب التغيرات الطبيعية الخارجية التى يمكن ان تحدث بالبيئة مثل الوباء أو المرض او القحط او الحرب وما الى ذلك من عوامـــل .

ثانيا : وهناك كذلك التغيرات الداخلية فى طبيعة الكائن البشرى والتـــى يمكن أن تنعكس وتؤثر ديناميكيا على البيئة الطبيعية ، وكذلك على البيئـــة الثقافية الاجتماعية : فحاجات الانسان كلها تترجم الى نشاط بيئى فعال .

ثالثا : التفاعل الذى يتم بين الانسان المفكر النشط والبيئة المستجيبـــة والذى بهما تتكامل معادلة التغيير ، لهما اثر كبير على الانســـان وبناءاتـــه

البيولوجية والنفسية والبدنية ، لاسيما وان كانت انشطة مقصودة أو متعمدة ونعنى بها هذا السلوك الموجه الى تحقيق أهداف معينة ، فوفرة الطعام أو ندرته لو اتصفت بالفجائية تؤثر ايجابيا أو سلبيا على الصحة النفسية والجسدية للافراد .

رابعا : وبسبب التطور الكبير الذى لحق بوسائل الاتصال الحديثة الان ، اصبح العالم وحدة حضارية متكاملة ، يعكس الطرف منها ما ينجزه الطرف الاخر من تطور تكنولوجى يسير بسرعة صاروخية لاسيما خلال هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، مما يعتبر فى الحقيقة تغييرا جوهريا ينال البيئة بكل ابعادها (١) .

وطالما كانت العملية كلها تفاعلا ما بين انسان وبيئة ، فان المطالب الداخلية لتغيير البيئة هى فى حد ذاتها نتاجا للقوى العضوية ، ومحاولة كبت هذه المطالب وعدم الاستجابة لها يؤدى بالتالى الى توتر قد ينتج عنه انفجار وعنف ومن هنا تتضح أهمية النشاط السياسى المتمثل فى احتواء ذلك الصراع الذى ينتج عن تلك الاختلافات والمطالب ، حتى لا ينتهى به الامر الى هذا الانفجار وذلك العنف .

والصراع وليد التغير ، والمجتمع فى تغير مستمر ، فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية (كما سبقت الاشارة) ليست ثابتة ، وهى على الدوام فى تطور مستمر ، ونعيد الى الاذهان مرة اخرى استحالة تصور مجتمع يخلو من صور الصراع ، ومن المستحيل كذلك محاولة القضاء على جميع تلك الصور فى المجتمع ، ولذلك علينا أن نعايشها بطريقة تكفل لنا تحقيق الحياة التى تهدف اليها ، ولذلك كله فان معظم التعريفات الحديثة للسياسة تنحى نحو الاعتراف بأن السياسة ماهى سوى صراع حول طبيعة الحياة ، والعلاقة بين مصالح الجماعات ، ومرة ثانية نقول ان الصراع والقوة هما

(1) James Chowning Davies Biological Perspectives on Human Conflict, in : Ted Robert Gurr (ed.), Handbook of Political Conflict, Theory and Research (New York : The Free Press, 1980) P. ; 20.

العنصران الرئيسيان المكونان للعملية السياسية ، ومن ثم اكد الكثيرون على اهمية ان الفعل السياسي هو ذلك الذى يتم عن طريق القوة ، وان جوهر العمل السياسى هو تحقيق الانسجام بين الارادات المتصارعة (١) .

ونعود الى السياسة ومدى مساهمة الصراع فى تعريفها ،حيث تعرض الكثيرون لهذا الموضوع مابين مؤيد مدعم ومعارض ، فالافراد منذ ان فكروا فى السياسة يتارجحون بين تأويلين متعارضين ، اذ يرى البعض أن السياسة صراع وكفاح ، فالسلطة تتيح للافراد والفئات ان تؤمن سيطرتها على المجتمع وأن يستفيد من هذه السيطرة ، وبعضهم يرى أن السياسة جهد يبذل فى سبيل اقرار الامن والعدالة . فالسلطة تؤمن المصلحة العامة والخير المشترك وتحميها من ضغط المطامع الخاصة ، الاولون يرون أن وظيفة السياسة هى الابقاء على امتيازات تتمتع بها أقلية ، وتحرم منها الاكثرية ، والاخرون يرون أن السياسة وسيلة لتحقيق تكامل جميع الافراد فى الجماعة ، وخلق «المدينة العادلة» التى سبق أن تحدث عنها ارسطو .

والانتماء الى هذا الراى امذاك يحدده الوضع الاجتماعى . فافرادالطبقات المضطهدة المحرومة البائسة يرون ان السلطة لا يمكن أن تكفل الامن والنظام الا لصالح اصحاب الامتيازات فى المجتمع ومن ثم فانهم يرون فى السياسة احدى عمليات الصراع ، اما افراد الطبقات المترفة الغنية فترى أن المجتمع منسجم وان السلطة تحقق امنا ونظاما صادقين ، وعليه تكون السياسة عندها اندماجا وتكاملا ، وكثيرا مايستطيع أصحاب الرأى الاخير اقناع اصحاب الراى الاول بأن الصراعات السياسية لا تؤدى الى خير ، من حيث انها تلحق الضرر بكل المشاركين فيها . ومن ثم فمن المستحسن الخروج من المعركة . وهكذا يخلو لهم الميدان لانجاز مايريدون (٢) .

---

(١) عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٢ .

(٢) موريس ديفرجيه ، ترجمة سامى الدروبى وجمال الاتاسى ، مدخل الى علم السياسة (بيروت : دار الجبل ، ١٩٦٤) ص : ١١ .

ومن الضروري التعرف على الظروف التاريخية ونحن بصدد تحليل الصراع السياسي ، فهوبز — على سبيل المثال — عندما ذهب الى أن الافرادمفطورون على العنف والحقد والانانية ، فما كان ذلك الا لان عصره كان يشهد تطورا ضخما ، حل فيه الاقتصاد الراسمالى محل الاقتصاد الاقطاعى ، ونجح فيه النظام البرلمانى فى ازاحة الحكومة الملكية المطلقة ، وبدات فيه موجة كبيرةمن هجرة الافراد من الريف الى المدينة سعيا وراء فرص اكبر للرزق والحياة الرغدة ، وبذلت فيه الصفوة السياسية جهودا مضنية للاستحواذ علىالسلطة وإذا ما كان لنا أن نعتبر كل تلك الظروف شيئا طبيعيا ملائما لهذا العصر الانتقالى ، فان هوبز نظر اليها بدوره كأحد نتاجات الصراع وحب العدوان الكامن فى النفس البشرية .

ويحدث فى القرن العشرين الذى يمكن أن يتصف بنفس الدرجة من العنف التى عكسها القرنان السادس عشر والسابع عشر ، يحدث أن يصل بعض المفكرين الى نفس استنتاجات هوبز ، ففى ضوء السباق التاريخى لعمليات التطور التى استشعرها ماركس خلال القرن التاسع عشر يذهب كل من اينشتين وفرويد فى الثلاثينات ، وكذلك لورنز Lorenz فى الستينات من هذا القرن الى أن الانسان مفطور على العدوانية المؤدية الى الصراع ، الا انهم فى الحقيقة اغفلوا الى حد كبير — مثلما وقع فيه من قبلهم — القوى الاخرى التى كان لها الدور الاكبر فى اشعال الصراعات العنيفة التى تمثلت فى الثورات والحروب المختلفة ، ونعنى بها القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وفى مقابل هؤلاء المتشائمين يوجد رهط من المفكرين اكثر تفاؤلا مثل ويلسون Wilson وروسو الذى نادى بذلك المبدأ الذى اشتهر به ، والذى ورد فى بداية كتابه عن العقد الاجتماعى ، وفيه يذهب الى أن الانسان ولد حرا الا انه مكبل بالاغلال فى كل مكان ، وما ذلك الا بسبب الظروف الاجتماعية التى تسود مختلف البلدان والتى كان روسو يتحدث عنها كثيرا اثناء معاصرته فى محاولة لاصلاح مافسد من أمورها ، الا انه يعود ويحدد

قوى ثلاثة فى كتابه « اميل Emile » ، يمكن أن تحرر الانسان : اثنتان منها يرجعان الى عامل التنشئة الاجتماعية وهما الخبرة التى يكتسبها الانسان من محيطاته الخارجية ، بالاضافة الى عامل النشاة التى يتوافر عليها مختلف انشطة المجتمع ، والقوة الثالثة تكمن فى عامل الوراثة التى لا تحكم فيهـا الانسان .

وفى عالم الامس لم يكن فى استطاعة احد ان يفترض أن حدوث شىء مما يمكن ان ينبىء عن احتمال تكرار حدوثه فى المستقبل بصفة يقينية ، الا أن خطوات الاستدلال يمكن أن تعين الانسان فى تنبؤاته ، اذا ما استخدمت بصورة منطقية سليمة ، مما يساعد على زيادة الاحتمالات المستقبلية الصادقة ، ولقد كانت مساهمات جون بول سكوت John Paul Scott كبيرة فى مجال الاستدلال الذى يربط فيما بين القوى العضوية الكامنة والسلوك الظاهرى ، وهو فى ذلك يبين لنا مستويات خمس من الانظمة :

— النظام الوراثـى .
— النظام الفسيولوجـى .
— النظام السلوكى للفـرد .
— النظام الاجتماعـى .
— النظام البيئـى .

وفى هذا الصدد وجدناه يؤكد على أن اسباب الصراع لا يمكن أن تنحصر فى احد هذه النظم فقط ، حيث انها تتصل بها جميعا ، وارجاعها الى نمط واحد ليس سوى نكوص بالتحليل الى المأزق البيئى الوراثى القديم (١) .

---

(1) John Paul Scott, Violence and the Disaggregated Society, in Aggressive Bahaviour, 1975, I, pp : 235 - 260

الصراع والاستقرار السـياسى

قلنا فى مبدأ التعريف بالصراع أنه خاصية ملازمة للمجتمعات البشريـة ، دون أن يكون هناك تحديد لخصائص تلك المجتمعات ، ودون أن يكون هناك تشخيص لحالتها من حيث الاستقرار أو الحراك السياسى ؛ حيث أن المفهوم ينسحب عليها جميعا ، وعليه فلن يتواجد الصراع فى المجتمعات التى تتصف بالتوتر فحسب، بل فى تلك التى تتمتع بالقدر الكبير من الاستقرار والطمأنينة كذلك ، بيد ان هناك فارقا جوهريا فى هذا الصدد ، وهو انه خلال فتـرات الاستقرار السياسى كثيرا مـا يجد الصراع طريقـه الى الحـل فى مختلف التفاعلات التى لاتتصف بالعدوانية أو بالعنف . وخلال هذه الفترات يكـون التحليل الذى يركز على القوى البيئية مطلوبا لسببين :

— اولهما لان البيئة الاجتماعية والطبيعية هى عامـل مدعم الحاجـات العضوية والمطالب والامال ، التى يرنو اليها الكائن البشرى ؛ ومن ثم تهـىء نقل من التوترات التى تعكس الرغبات المكبوتة والمطالب التى لاتجد طريقها الى حيز التنفيذ ، ومن ثم فانها تنحى بالتفـاعلات البشرية تجاه الثبـات والطبيعيـة .

— وثانيهما لان الافراد غالبا ما يجدون المتعة فى هذه الطبيعيـة والارادة الطيبة فى تفاعلاتهم ، على الرغم من تصعيد تلك التوترات فى بعض الاحيـان الى حد الصراع ، الا أنه طالما بقى فى نطاق السلمية فلن يكون ضارا للمجتمع وذلك مالم تتسلط هذه التفاعلات والتوترات على مراحل التطور الفـردى أو الجماعى للافراد ، والتى يمكن أن ينتج عنها أن يتعادى الاصدقاء ويتحـارب المتآلفـون .

والعجيب ان مثل هذه التوترات — من الناحية الاخرى — هى التى تؤدى الى ايجاد الامة المتماسكة من هذا الشتات المتفرق من الافراد . لاسيما وان كانت على مستوى القطاع العريض من الشعب ، وان كانت وافدة غير نابعة من التفاعلات المحلية مما يوحد فى النهاية الاستجابات الفردية والجماعيـة . وتلك هى الخطوة الاساسيـة فى خلق هذا التماسك : والامثلة على هذا كثيرة

فى وقت الازمات الدولية التى توحد من مشاعر الوطنية بين مواطنى البلد الواحد .

الا اننا لا نستطيع ان ننكر بأن حالات الصراع العنيف عادة ما ترتبط بفترات عدم الاستقرار فى المجتمع ، فى صورة علاقة سببية ، وذلك حين لا تستجيب السلطات الحكومية للمطالب الشعبية ، لاسيما حين يتصف سلوكها بنوع من القهر والتعسف ، وتلك هى الفترات التى لابد من دراسة الكائن البشرى والنفاذ الى داخله ، لكى نرى كيف أن المطالب الجديدة — حين يتم كبتها مما يجلب الاحباط على صاحبها — تحول الشخص المحب الى انسان غضوب ، وصاحب عزيمة يضع فى مقدمة اهدافه — العاجلة — اعادة تنظيم وترتيب القيم واستخدام المهارات ، وكذلك البناءات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد كان جيفرسن Jefferson يعبر عن ذلك تماما حين نص فى الاعلان الامريكى للاستقلال عام ١٧٧٦ على أن البشرية تتعرض بصورة دائمة للمعاناة والمقاساة حين يحدث أى تغيير او تبديل بصيغ واشكال المؤسسات التى اعتاد عليها الافـراد .

واذا كان لنا أن نستعير المبدأ الطبى : الوقاية خير من العلاج ، فسوف نجد ان افضل طريقة لضمان الاستقرار السياسى هى معرفة اسباب ودوافع الصراع حتى يمكن تجنبها ، ومن الطبيعى أن نجد المجتمعات تسودها العلاقات بالاضافة الى عدم العدالة أو التكافؤ فى توزيع الموارد بين افراد الدولة الواحدة ، ثم ان توزيع حقوق الملكية والمراكز بين الاعضاء يتيح الفرصة الطبيعية للافراد بسبب الاختلافات البيولوجية والاجتماعية والثقافية . لظهور أنواع مختلفة من التحكم الذى يعتبر المدخل الطبيعى لعملية الصراع ولسنا فى حاجة الى بيان انه ليس بالضرورة أن تؤدى كل اوجه عدم الاتساق هذه الى صور من الصراع ، وبالمثل لايمكن لنا ان ندعى ان كل صور الصراع يمكن أن تخلص تماما للجانب السياسى حيث يشوب الكثير منها عوامل اخرى لو خضعت لها العملية لباعدت بينها وبين الصبغة السياسية .

وفى محاولة التعرف على أوجه عدم الاتساق السياسى التى يمكن أن تؤثر سلبيا على الاستقرار السياسى ، يحدد كل من اكشتاين Eckstein

وجر Gurr ثلاثة مقاييس تساعد الباحث فى هذا الصدد ، وذلك لانجاز الهدف الاكبر من وراء كل تلك العمليات وهو تدعيم الاستقرار السياسى فى الدولة ، لانها اذا ما تحقق لها ذلك ، انطلقت الى عالم البناء والتشييد ، مما يقربها من تحقيق الرفاهية والطمأنينة لشعبها : وتلك المقاييس يمكن تلخيصها فيما يلى :

— لا يمكن ان توجد علاقات عدم اتساق الإ بين افراد يؤدون أدوارهم بالفعل فى المجتمع — كاعضاء فى الوحدة الاجتماعية أو السياسية المعنية — ومن ثم فهم اعضاء أصحاب تأثير وفعالية ، ومن المتوقع منهم أن يتفق سلوكهم مع الارادة العامة للجماعة كلها ، بمعنى محاولة خلق التجانس فى النسق بين المبدأ والارادة ، وعادة ماتصدر سلطات الوحدة ، سواء كانت دولة أو التى يمكن ان تتناقض وأن تتصادم ، وذلك — كما اسلفنا — لتفاوت القدرات مؤسسة من بين مكوناتها — من القوانين والقواعد السلوكية ما يكفل لها تحقيق الترابط بين اعضائها ، أو بمعنى آخر تحقيق الاستقرار .

— ان تطور هذه الانماط والمعايير داخل الوحدة يمثل عاملا هاما من عوامل احراز النجاح فى عملية الصراع ، وقد ذهب ويلوايت Willhoite (1) الى أن تركيز السلطة السياسية والقوة والنفوذ انما هو جزء من الطبيعة البيولوجية البشرية ، مما يجعل عملية صناعة القرار أمرا سهلا ميسورا ، وذلك يمهد الطريق لاعطاء الوحدة قدرا أكبر من المرونة ، ويسمح باستجابات سريعة للتحديات الخارجية سواء كانت تلك التحديات من الوحدات الداخلة فى نطاق الوطن أو الوافدة من خارجه ، ونتيجة ذلك كله أن الوحدات قوية التنظيم حسنة الادارة هى التى سيقدر لها السيادة على بقية الوحدات التى تفتقر الى ذلك .

— وحيث أن السلطة السياسية يمكن أن نستشعر وجودها فى مكونات الوحدة الاجتماعية ، فان طبيعة العلاقات بين الانظمة الفرعية الرئاسية

---

(1) Willhoite, Primates and Political Authority : A Biobehavioral Perespective. American Political Science Review. 1976, 70 pp. 1110 - 1126

والانظمة التابعة الخاضعة لابد وان تقع في نطاق اهتمام البحث السياسي ، وعليه تكون الرغبة الكامنة في ضمان المعاملة الكريمة من قبل الاخرين هي العامل الحاسم في اى صراع داخل الوحدة أو الدولة ، تنظر فيه اى جماعة عرقية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية الى بعضها نظرة تعال ورفعة او نظرة تبعية وخضوع (١) ٠

وبصورة عامة فان الاستقرار السياسى لايتم الا اذا كان الصراع من أجل المراكز او الموارد يحدث طبقا للقواعد الراسخة التى تحدد ما يمكن لاى متنافس ان يقوم بادائه فى هذا المجال ، وللعلم فان التنافس ظاهرة صحية بل وحيوية لبقاء المجتمع وتطوره ، لاسيما وان بقى فى حدود ما تراه النظم الشرعية من قواعد ، ومن ثم فهو حالة مرغوب فيها ، فالليبراليون الكلاسيكيون على سبيل المثال ، يرون ان الصراع يؤدى الى التكامل وهو يتطور ويحدث آثاره فى المجتمع ، فالظاهرتان اذن متصاحبتان ، والتنافس فى ذلك كله يؤدى الى انتشار الانتاج وحسينه ؛ مما يدعم الاقتصاد الوطنى والتنافس السياسى يؤدى الى نتائج مماثلة ، فبفضل هذا التنافس يصل الى الحكم افضل الناس واكثرهم كفاءة ، فيحكمون لصالح المجموع ؛ وفى هذا يرى الماركسيون أن الصراع هو الذى يساعد على تطور المجتمعات ، وهو الذى يؤدى بالضرورة الى زوال واختفاء التعارضات والتناقضات ؛ ومن ثم الى قيام المجتمعات التى تخلو من النزاعات ، الا ان هذا التكامل لا يظهر الا بعد فترات طويلة من الزمن حيث ان كل فترة او حقبة لا تحقق الا تكاملا جزئيا فقط ، يتحقق فيه «مركب» ما يلبث ان يصبح مصدرا جديدا لتناقض وتعارض (وهم فى ذلك انما كانوا يستخدمون الجدل الهيجلى كما سبقت الاشارة) ، والانسجام السياسى عندهم يتطور على نحو ايقاعى الى أن يبلغ التاريخ خاتمة مطافه فيما يعبرون عنه بالمرحلة العليا ، وهى الشيوعية (٢) ٠

---

(1) Eckstein and Gurr, Patterns of Authority : A Structural Basis for Political Inquiry (New York : Wiley and Son, 1975) PP. : 15 - 23.

(٢) موريس دى فيرجيه ، مدخل الى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ١٣ ٠

وعلى الرغم من ذلك كله فهناك من السلوكيات مايشوب ذلك ، ممايمكن ان يتمثل فى احدى القواعد العامة فى السلوك السياسى ، والتى ثبتت مصداقيتها عبر الازمنة والثقافات المتغيرة ، أن من يمسك بالسلطة نادرا ما يعتزلها بصورة ارادية ، والدول الديكتاتورية افضل مثال يؤيد ذلك الادعاء ، الا أن الامر يختلف تماما مع تلك التى تؤمن بالديمقراطية الليبرالية ، حيث يقف القانون فى مواجهة مثل هذه الحالات ، ويتمثل القانون هنا فى نص مكتوب أو فى قاعدة عرفية أو فى اتفاق تحترمه كل الاطراف ، وعلى الرغم من ذلك فان السلوك الحزبى يميل الى اتاحة الفرصة أمام الاحزاب لتدعم من سيطرتها بحيث تكون المناصب دورية داخل البناء الهرمى للحزب ، وافضل امثلة لذلك نجدها فى كل من نستون تشرشل وشارل ديجول وفرانكلين روزفلت ، ومهما كانت طبيعة النظام التمثيلى النيابى ، ومهما كان نصيب دوافع القادة السياسيين من الخيرية ، فان معظم شاغلى هذه المناصب السياسية فى الحقيقة يستخدمون كل ما يقع تحت ايديهم من امكانات للتحكم فى هذه الصراعات التى يمكن أن نسميها بالرأسية ، بمعنى الضغوط التى تمثل تهديدا امام بقاء اصحاب المناصب فى مراكزهم (١) .

وادارة هذا الصراع الرأسى فيما يتصل بوضع المكانة داخل النظام الهرمى هو مظهر واحد فقط من الصراع الكلى ، حيث هناك صراع افقى آخر يتمثل فى صراع المواطنين للحصول على افضل المراكز فى المجتمع ، وقد ينقلب هذا الصراع الى ان يصبح صراعا ضد السلطة التى تذهب الى اختيار اساس معين لتلك المراكز ، ومما لاشك فيه انه لابد وأن يكون هؤلاء ممن يتمتعون بحب وثقة اهل السلطة ، ولايهم فى ذلك القدر الذى يصلون اليه من الخبرة او الدراية السياسية ، ومن هنا نبع المبدأ الذى ينادى باستخدام اهل الثقة قبل اهل الخبرة ، ويبدو ان العامل النفسى هو الذى يتحكم هنا ، وحقا ان السلطة مفسدة ، لانها تدفع الحاكمين ان يرضوا اهواءهم على حساب المحكومين ، وللسلطة اغراء دائم مما يجعل الكل يسعى للاستحواذ عليها .

---

(1) Gamson, W. A., Power and Discontent (New York : Dorsey, 1968) PP. : 111 - 113.

وما من انسان يملك السلطة المطلقة بمعنى التحرر من كل رقيب الا ويضحـي بالعدل والعدالة فى سبيل ارضاء اهوائه ومناصريه ، وتلك كلها عوامل تفتح باب الصراع على مصراعيه : مما يعتبر تهديدا مباشرا للاستقرار السياسي .

نقول أن تركيز السلطة أصبح أحد الدواعى الهامة لاثارة الصراع السياسي وذلك بعد أن فقد مبدأ الفصل بين السلطات بريقة ، بتدخل الحكومة فى كل مجالات الدولة ، ومن المعروف أن مونتسكيه حين كان يدعو الى هذا المبدأ : فانما كان يهدف الى ضمان الحرية الفردية وحمايتها ومنع طغيـان الحـاكم واستبداده ، وقد كان المبدأ وليد المبادىء الحرة والمذهب الفردى : الـذى أكد على خطورة تجميع السلطات كلها فى يد واحدة ، لما فى ذلك من منـافاة للحرية ، واتاحة لفرصة الصراع (١) ·

ومن المعروف ان هذا المبدأ كان يذهب الى تعدد الهيئات الحاكمة ، والى أن تمارس كل هيئة وظيفتها المخصصة لها بطريقة استقلالية ، وعلى نحـو يجعل من الهيئات الاخرى بمثابة ضابط لها يمنعهـا من الافراط فى ممارسة السلطـة .

وقد لعبت الديمقراطية دورا كبيرا فى تحقيق هـذه الغاية ، فقـد أدى الاعتراف للشعب بحقه فى السلطة الى قيام هيئات تمثل الشعب وتشـارك الحكام فى عملية الحكم ، وبذلك تعددت الهيئات الحاكمة ، وتوزعت السلطة بينها ، ثم عرف هذا المبدأ طريقه الى الدساتير التى أوردت النص عليـه . وبذلك اصبح من مقومات النظام السياسـي .

وقد بدا انهيار مبدأ الفصل بين السلطات بسبب التجديدات فى السياسة الاجتماعية والاقتصادية التى غيرت من مقومات النظام السياسى بصـورة عامة ، فما ان ولت تعاليم المذهب الفردى ، وأخلى السبيل أمام مذاهب تدخل السلطة ، الا وأخذت الانظمة السياسية الحديثة بمفهوم جديد للحقوق والحريات

---

(١) انظر فى ذلك بشىء من التفصيل :

ــ عثمان خليل ، المبادىء الدستورية العامة (القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٥٦) ص : ٢٩٤ ــ ٢٩٥ ·

العامة ، وابتعدت عن مبدأ الفصل بين السلطات ، وانتهى الامر الى عودة نظام تركيز السلطة (١) .

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة التى تبذلها السلطات لتدعيم الاستقرار وتثبيت دعائمه ، حيث فى ذلك بقاؤها متمسكة بمنصة الحكم ، فقد وجد هناك عامل آخر نجح فى زعزعة الاستقرار فى المجتمعات التقليدية ، تمثل فى أثر المخترعات التكنولوجية الحديثة ، التى هزت المجتمعات من الاعماق ، حيث استطاعت احداث ثورة فى أنماط واشكال السلطة وكذلك فى بناء القوالب الاجتماعية ، وقد ظهر ذلك الاثر واضحا فى التغيرات التى شهدتها وتشهدها بلدان الثورة الصناعية ، فقبلها كان هناك نمط شائع للاستقرار السياسى بين الوحدات السياسية فى العالم أجمع ، الا أن الامر لم يعد كذلك ، اذ أن استخدام التكنولوجيات الحديثة أوجد موارد جديدة على نطاق واسع ، صاحبتها مطالبة بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية غير تلك التى سمحت بها السلطات قديما ، مطالبة لايستطيعها الا اداة سياسية بسلطان متزايد يتناسب والتطور الصناعى ، بسبب وجود الرابطة بين الانماط المتغيرة للسلطة وادارة الصراع والاستقرار السياسى ، مما يمكن تسميته بالتطور السياسى الذى يمكن تعريفه على انه محاولة ايجاد أنماط جديدة للسلطة ، وتكامل قومى على اوسع نطاق ، ومشاركة سياسية متزايدة ، وسلوك منطقى منسق مع مؤسسات الدولة المختلفة (٢) .

---

(١) احمد عباس عبد البديع ، تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) ص : ٢٨١ .

(٢) يمكن الاستزادة عن ذلك فيما يلى :

— Packenham, H., Approaches to the Study of Political Development, World Politics, 1964, 17. pp : 108 - 120.

— Almond and Verba, The Civic Culture (Boston : Little Brown, 1963) PP : 88 - 105.

— Cutright, P., National Political Development : Measurement and Analysis, American Sociological Review, 1963, 28, PP. : 253 - 254.

وبعد ذلك كله نستطيع أن نصل اخيرا الى بعض المفهوم عن الاستقرار السياسى ، وقد حاول كثيرون القيام بذلك ، لعل من اولهم وافضلهم هو هيروتز Hurwitz صاحب التعريف الشامل والذى حدد فيه خمسة مضامين استنبطها من المحاولات المعاصرة ، يذهب اولها واكثرها وضوحا الى أن الاستقرار السياسى هو خلو المجتمع من الصراع المحلى وكذلك من اية تفاعلات يمكن أن تتصف بالعنف (١) ، الا أن هذا المدخل يلحقه الكثير من الاشكالات ، حيث من الصعوبة بمكان قياس الصراع ، ثم ان تخيل الاستقرار كغياب لظاهرة العنف امر يضيف الى رصيد التفكير النظرى الذى يمتنع عن الواقع .

وهناك مظهران آخران للاستقرار ، أحدهما اتفاقى ارادى عن طريق الرضا والقبول ، والاخر أوتوقراطى استبدادى مطلق ، فى الحالة الاولى يمكن التقليل من مظاهر الصراع والعنف الى أكبر حد ممكن عن طريق تقبل المواطنين — بكل طواعيه واختيار — لانماط السلطة الموجودة فى المجتمع ، وهنا يبرز دور الفكر الحر الذى يصل الى قراراته عن طريق المشاركة والاقناع ، وذلك فى الحقيقة هو أفضل سياج ضد التقلبات السياسية التى تعتبر المقدمة الطبيعية لعمليات الصراع ، بينما أنه فى الحالة الثانية يمكن انجاز ذلك عن طريق الممارسة المستمرة للاكراه والاجبار والقسر بالنسبة لهؤلاء الذين ينتظر منهم المقاومة ، مما لاشك فيه أن كل صوت يرتفع لابد وأن يقابل بالكبت ضمانا لتحقيق الاستقرار ، وفى سبيل ذلك يستخدم الحكام الاوتوقراطيون

---

(١) اقرا فى ذلك :

— Russett, B. M., Inequality and Instability . The Relation of Land Tenure to Politics, World Politics, 1964. 16 pp. : 425 - 442.

— Feierabend, I. K., Feierabend, R. L., and Litell, N. Y., Dimensions of Political Unrest : A Factor Analysis of Cross - National Data, Presented to the Annual Meeting of the Western Political Science Association, Reno, 1966.

ـس وسيلة ممكنة بدون استثناء للقوة التى يمكن اللجوء اليها فى بعض الاحيان وفى مجال المقارنة لابد وأن يكون الحكم لصالح المظهر الاول ، حيث انـــه فى حالة الاستقرار الاوتوقراطى المفروض أو المصنوع لابد وان نتوقع ما هو اكثر من حالة الصراع ونعنى به الانفجار الذى قد يتم بصورة فجائية عاصفة .

وهناك مدخل آخر للاستقرار السياسى وهو عن طريق الثبات بمعنـــى ثبات النظام واختفاء ظاهرة التحول أو التبدل فيه . وفى هذا الصدد يميـــز هيرويتز بين نمطين همـــا :

— عن طريق الحكومة المعمرة المتربعة فوق منصة الحكم لمدة طويلة ولعل هذا هو ما كان ماكس فيبر يقصده حين تحدث عن المصدر التقليدى للسلطة

ـ خلو المسرح الاجتماعى من التغيرات التى يمكن أن تحدث فى بنيته ويبدو أننا لن نذهب مع هذا المدخل حيث سيؤدى بالضرورة الى ظاهرتين خطيرتين : أولاهما زيادة اقبال أصحاب السلطة على التمسك بها ـ طبقـــا لما سبق أن تحدثنا عنه من مبدأ ـ ، مما يحولهم بالتالى الى النمط غير الديمقـــــراطى ، وثانيتهما : الخوف من تحول رجال الحكم الى « أصنام » سياسية لايستطيع أحد الاقتراب أو النيل منهـــا .

ويتصف النظام السياسى بالاستقرار ، اذا ما افلح فى تجنب الانهيـــارات والتقلبات الفجائية التى تطيح به وببنيته الاساسية ، مما يتحتم ازاءه اعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم (١) .

وعلى أية حال ، فما نستطيع ان نقوله هنا بعد ذلك العرض كله ، أن المقياس ليس فى هذا أو ذاك ولكن فى محاولة خلق نظام دستورى شرعـــى ، دستورى يعلو فيه القانون فوق شخصية الحاكم ، وشرعى بمعنى موافقـــة السلوك الواقعى للمبدا الذى تاخذ به الدولة نفسها — كما سبقت الاشارة — الا أن بعض الصعوبات تنشا هنا ، تتصل اولا بمفهوم كلمة دستورى اذ ان النظام الاوتوقراطى قد يضع لنفسه دستورا يتلاءم وما يراه بصورة شخصية ذاتية ، وتكون الشرعية تبعا لذلك هى تطبيق ذلك الدستور ، ولذلك فلابـــد

(1) Hurwitz, L., Contemporary Approaches to Political Stability, Comparative Politics, 1973, 5, PP. : 449 - 463

من تجديد مفهوم صحى لكلمة دستورى ، ولعل المقياس هنا هو ما سبق أن نادى به فلاسفة الديمقراطية من اعلاء لصوت الشعب على اى صورة كان ذلك ، طالما كان الجوهر سليما ، والضمان بعد ذلك بحماية الحقوق والحريات العامة المعترف بهما .

والصعوبة الاخرى التى تنشأ هنا تتصل بالشرعية ومدى الاتفاق حول مفهومها وكيفية قياسها مما يمكننا من سلامة تطبيقها فى نهاية الامر ، ويبدو أننا سوف نذهب ـ بالاضافة الى ما سبق أن قلناه فى هذا الصدد ـ مع ليبست Lipset ، حين يعرف الشرعية بأنها ظاهرة ايجابية مرغوبة اكثر منها الانتقال الى ظواهر سلبية ، ثم أن عدم الشرعية محطم السلطة ـ وإن كان آجلا ـ بالاضافة الى انه يمثل عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة (١) .

ويحاول دويتش أن يزيد الامر توضيحا ، بأن يضع نقاطا لابد من توافرها لتوفر الشرعية وبالتالى تحقيق الاستقرار فى الدولة ، وكان منطلقه هو المدى الذى يصل اليه المجتمع من اطاعة القوانين حين :

١ ـ تعترف الاحزاب والجماعات السياسية كلها بالقوانين .

٢ ـ تكون القوانين واضحة ليس بها غموض ، متناسقة ليس بها تناقض

٣ ـ يدرك الجميع أن القوانين ليس بها تحيز لفئة ما .

٤ ـ تتوفر الثقة لدى كل فرد بأن الجميع سوف يخضعون ويتمسكون بالقوانين .

٥ ـ يكون من السهل معرفة هؤلاء الذين يخرجون على القوانين .

٦ ـ يكون التمسك بالقانون مقبولا من وجهة النظر الاجتماعية .

٧ ـ يصبح التمسك بالقانون قيمة أو تقليدا يحمده ويكافؤه الجميع .

(I) Saymour Martin Lipset. Some Social Requisites of Democracy, Economic Development and Political Legitimacy, American Political Science Review, 1959, 53, p. : 69

٨ — يعترف المناوئون بنيتهم تطبيق القوانين فيما يستقبلون من أيام (١).

وقبل ان يصل حديثنا عن الاستقرار الى نهايته ، هنــاك رأى لابــد وان نسوقه فى هذا الصدد ، وان كان يبدو غريبا بعض الشىء ، حيث فى الوقت الذى يسـعى فيه الجميع الى محاولة القضاء على كل أنواع الصراع نجد هناك من يرى أن الشىء القليل من هذا الصراع ، يمكن أن يكــون عاملا مهدئــا ومســاعدا على الثبات والاستقرار . فالصراع الذى يحدث على فترات متباعدة هو فى الحقيقة بمثابة صمام الامان الذى يعمل على تصفية التوترات التــى تحتزنها المجتمعات وهى فى حالة تطورها ، وكما نعلم ان المجتمع كائن حــى يتطور ويتغير بصورة دائمة مما يؤدى بالقطع الى خلق بعض الصراعات ،التى لا تظهر على السطح السياسى الا حين تسنح الفرصة ، وتلك حالة صحية اذ لابد من ظهور المرض أو المرض الاجتماعى — على الجسم — بصــورة واضحة حتى نتمكن من علاجه ، بدلا من أن يستمر فى الخفاء ، يــؤدى دوره الهدام للصحة العامــة .

والصراع له حسنة اخرى ، اذ انه من أقوى الدوافع على تماسك الجبهة المتصارعة ، حيث عليها أن توحد من صفوفها ، وتتناسى من احقادها الذاتية فى مواجهة القوة الاخرى — المتصارعة معها — والصراع هنا وسيلة الــى معرفة وتأكيد الذات ، وذلك من أقوى الاسلحة النفسية لاحــراز النصر فى نهاية الامــر .

---

(1) Deutsch, M., The Resolution of Conflict : Constructive and Destructive Processes (New Haven : Yale University Press, 1973) PP. : 379 - 380.

(٢) اقرأ فى ذلك بصورة مستفيضـــة .

— Coser, L. A., The Functions of Social Conflict (New York : Free Press, 1956) PP. : 33 - 35.

— Ted Robert Gurr, Rogues, Rebels and Reformers : A Political History of Urban Crime and Conflict (Beverly Hill : Sage, 1976).

واذا ما طورنا مجال البحث ليشمل الصراع الخارجي بين الدولة والدول الاخرى ، وجدناه يحدث نفس الاثر السابق من حيث التغاضى عن الفوارق الداخلية وتوجيه الانشطة تجاه الهدف المحدد الذى لابد وان تضعه الدولة والمواطنين نصب اعينهم ، ولعل ما حدث فى مصر بل وفى العالم العربى عام ١٩٧٣ خير مثال لذلك ، ومن طريف مايروى فى هذا الصدد أن جماعة ـ النشالين ـ أوقفت نشاطاتها العدوانية خلال أيام الحرب .

وهكذا هل نستطيع القول اخيرا بأن الصراع ليس كله مظاهر عدوان واقتتال ، حيث انه يحمل فى بعض أحيانه بعض الصالح العام للمجتمع ، لاسيما حين يدرك الجميع انهم انما ينخرطون فى عمليات واحداث الصراع لتحقيق أفضل السبل لحياة الوطن وان اختلفت بهم الوسائل .

عوامل الصراع :

تطرقنا ونحن نتحدث عن عملية الصراع وظاهرة الاستقرار السياسى الى بعض العوامل التى تحدث اثرها فى اشعال تلك العملية أو فى شيوع هذه الظاهرة ، الا أن الحديث جاء بصورة عامة ، دون أن يكون هناك قدر من التعمق ، ونود أن نعالج هنا العوامل الهامة منها التى تؤثر فى العلاقات أو التفاعلات التى لابد وأن تقوم بين الافراد ، وأن كان من الطبيعى أن تمر هذه التفاعلات بصورة سليمة صحية ، الا انه يحدث فى كثير من الاحيان أن ترتفع حرارتها لتصل الى حالة من الاخذ والرد التى قد تتصف بالعنف فيما نسميه بالصراع .

وعوامل الصراع التى تسببه أو تساعد عليه كثيرة ، منها مايتصل بالفرد ذاته الذى يتطلع الى ما ليس له ، أو بالنظام الذى يريد أن يفرض مبادئه او بالبيئة التى تساعد خصائصها على التنافس ، ومنها ما هو اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى أو ثقافى ، الى غير ذلك ، ولعل من أهمها جميعا :

العامل البيئى :

وفى الحقيقة لم يحدث أن كان هناك ، حتى وقت قريب ، معالجات كثيرة لموضوع الاثر البيئى على الاستقرار السياسى أو على معطيات نظرية الصراع

على الرغم من وجود بعض الكتابات المتناثرة البسيطة عن العلاقات الدولية والتى تطرقت الى الاثر الجغرافي السياسي «الجيوبوليتكس» ، كواحد من المتغيرات المؤثرة فى العملية السياسية التى يحتل الصراع فيها مرتبة عالية وعلى اية حال نقد عالج بعض المفكرين حديثا اثر المنظور البيئى على الصراع سواء من وجهة النظر المحلية أم الدولية ، حيث درسوا العلاقة بين عدد السكان وظاهرة العنف ، ويبدو أنهم كانوا يعكسون ماذهب اليه افلاطون وارسطو من ان زيادة عدد السكان تؤدى الى اضطرابات سياسية ، وما ذهب اليه مفكرو عصر النهضة الذين كانوا يعللون الاضطرابات السياسية التى كان عالمهم يزخر بها بازدياد عدد السكان ، ويبدو كذلك ان هذه الفكرة هى التى أوحت لمالتوس باارائه عام ١٧٩٨ حيث كان يخشى أن يصبح تزايد السكان الفقراء ، الذى يؤدى بالتالى الى زيادة فقرهم ــ سببا فى طمعهم فى املاك الاغنياء وتمردهم عليهم ، مما يساعد على هدم أو تغيير البناء الاجتماعى (١) .

ويبدو ان زيادة عدد السكان وتاثيراتها السياسية قد استهوت عددا آخرا من المفكرين ليدرسوها من كل جوانبها . الى الدرجة انهم بداوا ينظرون الى التاريخ فى محاولة تفسيره بصورة أخرى تتلاءم مع ماينطلقون منه من أفكار ، نتضاعف عدد سكان أوربا فيما بين سنتى ١٨١٤ و ١٩١٤ هو السبب فى نشوب النزاعات الكبرى التى عرفها النصف الاول من القرن العشرين ، وفرنسا كانت فى نهاية القرن الثامن عشر مزدحمة بالسكان بالقياس الى الموارد الطبيعية ، فاذا بالثورة الفرنسية تنفجر سنة ١٧٨٩ ، ثم تعقبها الحروب التى تلاحقت من ١٧٩٢ الى سنة ١٨١٥ ، وفى البلاد المتخلفة الراهنة تترافق زيادة السكان بحركات ثورية كثيرة ، وبوقت تتالى فى كثير من الاحيان ، ولقد كانت المانيا واليابان بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ مزدحمتين بالسكان ازدحاما واضحا فجاء ميلهما الى التوسع ، وكان ما سببه هذا الميل من حروب تستهدف امدادهما بالمدى الحيوى الذى يعوزهما ، وعلى عكس ذلك نرى

---

(1) Choucri, N., Population Dynamies and International Violence (Lexington : Lexington Books, 1974) PP. · 16 46.

ان تخلخل السكان فى الولايات المتحدة الامريكية ابان القرن التاسع عشر اضعف التوترات الاجتماعية وقلل صراع الطبقات كثيرا (١) ، وقد استخدمت هذه الضغوط الجانبية للاشارة الى ديناميكيات الصراع الدولى الذى ينتج من زيادة عدد السكان فى البيئات الجغرافية المحددة والتى يصاحبها تطور فى الامكانات التكنولوجية (٢) .

وعلى الرغم من ذلك فان نظريات الضغط الديمجرافى فى صورتها البسيطة هذه لا ترتفع على مستوى النقد ، اذ ليس اكثر البلاد ازدحاما بالسكان هى اكثرها ميلا الى الحرب ، والا لكانت هولنده اكثر بلاد اوربا قتالا بسبب كثافة سكانها ، والصين المزدحمة بالسكان ظلت طوال قرون بلدا مسالما جدا ، على حين ان قبائل الهنود الحمر المنتشرة على رقاع واسعة من الارض فى أمريكا الشمالية ، كانت تخرط فى نزاعات لا تنقطع ، وان عوامل اخرى كثيرة غير كثرة السكان هى التى اطاحت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، أضف الى ذلك أن الثورتين الروسيتين فى سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ ، قد شبتا فى بلد متخلخل السكان يستحيل أن نتحدث بصدده عن ضغط جانبى أو ديمجرافى ، انفكرة الضغط الديمجرافى هذه تظل غامضة جدا ، ولايمكن ان نرجع اسبابها الى كثافة السكان وحدها ، وفى هذا الصدد راجت هناك بعض الافكار التى تحذر — على سبيل المثال — من «الخطر الاصفر» ، وكانوا يعنون به زحف الجحافل المنطلقة من الصين وما جاورها من بلدان ، على الشعوب البيضاء فى أوربا . وذلك فى الحقيقة لا تستند على التحليل العلمى لقوة الاسيويين ، بقدر ماتصدر من مفهوم غامض بسبب الخوف من الجنس الاصفر اذا ما حدث وسيطر . ويبدو ان ذلك كان منطلق تلك المقولة الشهيرة التى اطلقها احد القادة الامريكيين حين قال : ويل للدب الروسى اذا ما استيقظ التنين الاصفر .

---

(١) موريس ديفرجيه : مدخل الى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٥٦ .

(2) Choucri, N. and North, R. C., Nations in Conflict : National Growth and International Violence (San Francisco : Freeman, 1975) P. : 96.

واذا كان ذلك من وجهة النظر الخارجية بالنسبة للدولة ، فان الضغط السكانى يمثل خطورة كبيرة على البناء الاجتماعى للدولة داخليا ، ولاسيما فى البلدان المتخلفة التى تعتبر بيئة مثالية لاثبات فرضيات مالتوس ، حيث تزايد السكان بصورة كبيرة ، فى الوقت الذى تعجز فيه الموارد المادية عن مجاراة هذه الزيادة ، فتزداد الفرص لقيام الصراعات السياسية ، بخلاف الوضع الذى هو عليه البلدان المتقدمة صناعيا ، حيث تتوفر الامكانات الاقتصادية .

ثم أن تفاوت توزيع السكان على الرقعة الجغرافية المحددة كاقليم للدولة يولد الكثير من الصراعات السياسية ، فتخلخل السكان فى منطقة يحرمها من بعض المزايا الاقتصادية ، مما تحاول تعويضه عن طريق بعض صور العدوان والعكس صحيح ، فالحراك الديمجرافى تجاه المدن يخلق فى أكثر الاحيان مواقف قاتمة من وجهة النظر الاجتماعية بسبب التكدس الذى يصيب المدن التى لاتستطيع ملاحقة التضخم ومتطلباته ، وعلى سبيل المثال فان الهجرات الكبرى الى المدن فى أوربا الغربية خلال القرن التاسع عشر ، أدت الى تراكم أعداد كبيرة من السكان تعيش ظروفا قاسية ، تخلق بالضرورة بيئة مواتية لانواع من الصراع .

وبالاضافة الى ذلك هناك مبدأ سياسى معترف به — اذا ما كان التمثيل تبعا لاعداد المواطنين — أن الكثافة أو الخلخلة السكانية تؤدى بالتالى الى تفاوت فى التمثيل السياسى ، مما يساعد على خلق بعض الضغائن بين المناطق المختلفة للوطن الواحد ، وقد حاولت بعض الانظمة السياسية علاج هذه المعضلة بأن جعلت لنفسها مجلسين نيابيين أحدهما عن طريق التمثيل النسبى لعدد السكان فى كل قسم ادارى ؛ والاخر تتساوى فيه عدد الاعضاء الممثلين لكل قسم .

واذا كانت البيئة تضم ذلك العدد من الوحدات البشرية الذين اصطلحنا على تسميتهم بالسكان ، فانها تضم معهم العامل الجغرافى الذى يتمثل فى رقعة الارض التى يشغلها هؤلاء السكان ، وبالقطع فان لهذا العامل أكثر من تاثير على العملية السياسية ، وفى هذا يصدق نابليون بونابرت حين قال

يرى أن سياسة الدول تعتمد على جغرافيتها ، على الرغم أن جذور أوتاريخ هذه الفكرة يمتد الى عصور سبقت عصر نابليون بقرون عديدة ، فقد عبر عنها ابيقراط ومن بعده طبقها هيرودوت فى عمليات تاريخية ، وعرض لهـا ارسطو فى الجزء السابع من كتاب «السياسة» ، حين كان تحدث عن العلاقة بين المناخ والحرية ، ثم تطرق اليها بودان ومونتسكيه فى الجزءين الرابععشر والسابع عشر من كتابه «روح القوانين» .

وفى الحقيقة لا يستطيع احد ان ينكر الصلة القوية بين السياسة والبيئة الجغرافية ، فالمحافظون يعترفون بها وكذلك الفاشستيون ويؤيدها الفكر الليبرالى والفكر الماركسى ، على الرغم من عدم اتفاقهم على درجة قوة هذه الصلة ففلسفة اليمين بصورة عامة تذهب الى أن الانسان سجين الجبرية التى تفرضها الارض والبيئة ، اما اليسار فيرى أن الانسان حر وانه يستطيع الافلات من جبرية الطبيعة ، فتأثير الجغرافيا لا ينفصل عن تأثير الادوات التكنولوجية التى تتيح له أن يتغلب على عقبات الطبيعة ، وهكذا تكون العوامل الجغرافية جغرافية اجتماعية معا ، ويزداد العنصر الاول على حساب العنصر الثانى كلما تقدمت التكنولوجيا ، أن الصراعات السياسية فى المجتمعات القديمة تتوقف كثيرا على الجغرافيا ، اما فى المجتمعات الحديثة فهى لا تتوقف عليها الا قليلا (١) ومصداقا لذلك هل يمكن أن يتساوى الانسان المصرى المسالم الذى درج على ارض منبسطة لا تعوقها عقبات طبيعية ، لخرج على هذا النمط من سلاسة الحياة ، بالانسان الجزائرى الذى نشأ على ارض اكثرها مرتفعات تفرض تحديا على الوحدات البشرية التى تعايشها ومن ثم فلابد وأن تختلف طبيعته لكى تخلق منه البيئة انسانا مناضلا ، وفى هذا الصدد اثبت بولدنج Boulding بعد بعض الدراسات التى قام بها — ان العلاقات فيما بين المؤسسات السياسية والسلطة تتحدد فى تطورها بالحدود والتحديات التى تفرضها البيئة الاجتماعيةوالبيئةالطبيعية(٢)

---

(١) المرجع السابق ، ص : ٦٧—٦٨ .

(2) Boulding, K. E., Ecodynamics : A New Theory of Societal Evolution (Beverly Hills : Sage, 1978) Chapter I.

ومن الدراسات الهامة فى هذا المجال تلك التى لاحظ فيها سيجفريد ان المناطق التى يتبعثر سكانها اميل الى المحافظة ، وان المناطق التى يتجمع سكانها أميل الى التجديد ، وعلل سيجفريد هذه الظاهرة بقوله أن المواطنين فى المناطق الاولى منعزلون متمركزون حول انفسهم وتقاليدهم ، أما فى المناطق الثانية فان مابينهم من اتصالات كثيرة يسمح بانتشار الاراء الجديدة بصورة اسرع وأسهل (١) .

ويبدو أن هذا التحليل يصدق الى حد بعيد ، رغم ان الناس فى القرى يستجيب بعضهم لبعض ، والضغط الاجتماعى فى القرى هو احد العوامل التى تبعث على المحافظة ، فان كانت القرى مدنا صغيرة ، فان الجو فيها يختلف عن جو القرى الريفية الصغيرة ومهما يكن من أمر فان تشتت سكان الريف أو تجمعهم يتوقف كثيرا على هذه العوامل البيئية بمعناها الواسع ؛ مما يؤثر بالتالى على التوجهات السياسية لديهم .

ودليلنا على هذا التفاعل السياسى الذى يحدث فى المدن ذات الكثافة فى العدد السكانى ، أن الاشتراكية ما ظهرت الا فى مثل هذه المدن ، اذ هجر العمال قراهم اثر قيام الثورة الصناعية طمعا فى قدر من الرزق اوسع . فساءت احوالهم مما اثار اصوات كثير من رجال الاصلاح فكانت الاشتراكية التى تعنى بحل المشكلة الاجتماعية التى نجمت اثر قيام هذه الثورة الصناعية .

---

(١) ديفرجيه ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

العـــــامل الاجتمـــاعي

لا جدال فى أن العامل الاجتماعى بالاضافة الى ما سبق الحديث عنه من عامل اقتصادى هما محور عمليات الصراع جميعا ، ولذلك كثرت الكتابات عنهما سواء من قبل رجال الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة ، وذلك لارتباط الصراع بالانشطة الانسانية الهادفة أو الموجهة ، من حيث هو فى أغلب الاحيان كفاح حول القيم والاهداف والوسائل ، والمراكز والقوة والموارد المتاحة والتى لابد من تحييد اتجاهات الخصم ازاءها ، أو التقليل من حدة التنافس عليها والرغبة فيها من الجانب الاخـر (١) .

ومدخل القوة هنا — وبصورة أكثر تحديدا مدخل القوة الاجتماعية والقوة السياسية — هو الطريق السليم تجاه تحقيق الحل الذى تسعى اليـــه المجتمعات البشرية ، وفى الحقيقة ان الذى يؤدى الى ازدياد حرارة الصراع وتضاعف حدته — حسبما يذكر كل من رافن Raven وكروجلانسكى Kruglanski ليس هو مقـدار قـوة الاطـراف المتنازعـة فحسب ، وانما لابد كذلك من وضع طبيعة تلك القوة فى الحسبان ، لاسيما وأن الاستحواذ عليها هو الذى يغـرى ويشجع الاطـراف على المشاركة فى عمليات الصراع ، ويترتب على هذين العاملين — من وجهة النظر الاخـرى — ان مقدار القوة المستخدمة ونوعها يختلفان — عمقا وضحالة — باختلاف حدة الصراع ذاته ، وكذلك تباين خصائص الاطراف الداخلة والمتفاعلة فيه(٢)

ومن ثم نستطيع ان نستخلص ان الصراع بصورة عامة لن يكون قاصرا — من وجهة النظر الاجتماعية — على ذلك الذى يحدث بين الطبقات ، كما ذهبت

---

(1) Lewis Coser, The Functions of Social Conflict (New York : The Free Press, 1956) P. : 8.

(٢) عبد الحليم محمود السيد ، الاطار النفسى الاجتماعى لسلوك العنف الاجتماعى ، مذكرات غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاداب ، ١٩٧٤) ص : ٦٢ — ٦٣ .

الماركسية ، حسبما جاء فى مطلع البيان الشيوعى الصادر عام ١٨٤٨ بذمر الادعاء الشهير الذى ذهب فيه ماركس الى «أن تاريخ كل مجتمع حتى عصرنا الحاضر هو تاريخ الصراع بين الطبقات» ، حيث أن هناك الكثير من الدواعى والمسببات الاخرى ، فالفئات المتنازعة التى تتنازع السلطة لاتقـــوم على اساس طبقى ، وكذلك نجد ان العداءات القومية والخصومـات بين الاسر المالكة ، والنزاعات الايديولوجية أو الدينية ، والعـداوات بين القبائـل والمنافسات الشخصية ، كل ذلك لا يمكن أن يكون مجرد صراع بين الطبقات وهى وإن كانت ترتبط به فليس الا بصورة جزئية بحيث يكون من الخطأ إن يسحب الحكم عليها جميعا بصورة مطلقـــة .

واذا كان هذا هو بعض النقد الذى يمكن أن يوجه الى الماركسية ، فلعل اهم ما يقال فى هذا الصدد هو انها ذهبت بعيدا فى تقديرها لـدور الصراع الطبقى كسبب وحيد للنزاعات السياسية ، التى يمكن ان تحدث على مستوى المجتمع كوحدة كاملة ، ثم ان ماركس لم يكن هو مبتدع هذا الاتجاه الفكرى ، حيث سبقه اليه مفكرون آخرون بصورة تقترب من ذلك تماما ، الا انه على أية حال فان الفضـــل يرجع اليه فى التأكيـــــد على أن الحـــراك الاجتماعى . والنزاع الحتمى العنيف بين الطبقـــــات ، ومحـــاولة طبقة البروليتاريا انتزاع حقوقها المشروعـــة من براثن البورجوازية ، هـــى مـــن الاسباب الهامة الداعية الى اثارة الصراعات السياسية ؛ ونحن وإن كنـــا نذهب معهم فى بعض ذلك الحكم ، الا أننا سنواجه هنا بصعوبة اجرائيـــة تتصل بمفهوم الطبقة ، والقدرة على تحديدها ، والمقاييس المتبعة فى ذلك ، وعما اذا كان ـ على سبيل المثال ـ الدخل المالى أو الامكـــانات الماديـــة ، أو الاشتراك فى القيم ، أو الاستخدامات التكنولوجية . أو تزاور الزوجات ، كمـــا ذهب بعضهم ، هو العامل الفيصل فى الحكم على الطبقة .

وعلى أية حال ، فنحن لانستطيع أن ننكر أن هناك بعض التلازم وبعض العلاقة بين الاختيارات او التوجهات السياسية ومستوى المعيشة الذى عليه الشعب ؛ الا ان الامر ليس كذلك بصورة مطلقة ، وبشىء من التحليل نصدق الفرضية السابقة التى ذهب اليها راش وزميله . حيث يتم الصراع فى أحيان

كثيرة بين المطحونين والمغلوبين على امرهم ، والمضطهدين فى المجتمع ، فى مواجهة من يمسكون بالسلطة او يسيطرون على المناصب ، وذلك فى محاولة للاطاحة بهم والتنزى الى السلطة والى المراكز والمناصب التى يعتبرونها - بحق - وسيلة الى تحقيق الامتياز الاجتماعى ، الذى يمكن اعتباره أحد الدوافع الى الصراع ، وليس هو قدر الثراء المادى الذى يمكن أن يتحقق من وراء هذه الدوافع وبصورة غير معتمدة .

ويبدو أننا لابد وان نعايش ماركس فى عصره ، حتى يكون حكمنا موضوعيا ولعل ذلك هو أحد المداخل العلمية للدراسة - ، وفى ذلك سوف نرى أن الظروف الاجتماعية المتردية والتى املت عليه أفكاره - ومثلها فى أى مكان وفى أى زمان - هى البيئة الصالحة لكل عمليات الصراع . حيث فيها تنتشر الافكار المريضة ، والاخلاقيات الهابطة ، وتتغير مفاهيم القيم ، ويتحول الاهتمام من القضايا العامة الى الامور الشخصية ومن الحقائق المعترف بها ان المواطن الذى يعانى من فقر وجهل ومرض لا يصلح للاسهام فى بناء سياسى متكامل بقدر مايصبح وقودا صالحا لصراع وثورة .

واذا كان ماركس قد اعتبر الانسان المتفاعل هو المنطلق لدراسة المجتمع المتفاعل مع البناءات المختلفة فى أنشطة تقوى وتضعف حسبما يتاح له من امكانات مادية مما يثمر لنا بعض صور الصراع فى نهاية الامر ، فقد ذهب الى نوع آخر من الصراع الاجتماعى تمثل فى صراع الانسان مع بيئته التى يحاول أن يطوعها لصالحه ، وهى الزاخره بالعقبات والصعوبات المادية ، وذلك فيما يطلق عليه عملية الانتاج ، وعليه يكون هذا الانتاج ليس سوى احدى عمليات الصراع التى يقودها وينخرط فيها الانسان بصفة تكاد تكون دائمة طيلة حياته .

ان كل اسلوب من اساليب الانتاج ، وكل نظام من انظمة التملك - على حد ادعاء الماركسية - يولد أشكالا مختلفة من النظم السياسية ، وبمعنى آخر اشكالا مختلفة من الصراع بين الطبقات ، فدولة العبودية - على سبيل المثال - التى قامت فى العصور القديمة ، كانت تارة استبداد من نوع الحكم الاستبدادى الذى عرفته بلاد فارس ، وتارة طغيانا من نوع حكم الطغيان

الذى عرفته اليونان ، وتارة ديمقراطية من نوع الحكم الديمقراطى الذى عرفته اثينا ، وتارة الامبراطورية الرومانية ، ثم ان الدولة الاقطاعية تطورت من حالة اللامركزية القائمة على وجود اقطاعات مستقلة عن بعضها الى ملكية مركزية من نوع ملكية لويس الرابع عشر ، وكذلك فان الدولة البورجوازية هى تارة ديمقراطية غربية وتارة نظام فاشستى ، وفى الدولة القائمة على ديكتاتورية البروليتاريا نستطيع أن نميز النظام السوفيتى من الانظمة الديمقراطية الشعبية ، وبالمثل يفرق المعاصرون من الماركسيين بين «انواع الدولة» و «اشكال الدولة» ، فانواع الدول تقابل انظمة طبقية معينة وهى على اربعة انواع : دولة العبودية ، والدولة الاقطاعيسة ، والدولة البورجوازية ، والدولة الاشتراكية ، وفى داخل كل نوع من هذه الانواع يبقى دائما احد اشكال الدولة او انظمة الحكم أو الصور السياسية (١)

وعلى اية حال فان الصراع الاساسى فى نظر الماركسيين يظل هو نفسه فى داخل كل نوع من انواع الدول ، ففى دولة العصور القديمة ـ على سبيل المثال ـ كان الصراع الاساسى يقوم دائما بين اصحاب الاقطاع والارقاء ، وفى الدولة الراسمالية يقوم الصراع بين البورجوازيين والبروليتاريين ، وفى جميع الاحوال يقوم النزاع بين الذين يملكون أدوات الانتاج والامكانات الماديه وبين الذين لا يملكون للبقاء احياء الا سواعدهم وعضلاتهم وقدراتهم على العمل .

وكان هذا الصراع الاساسى يتخذ وجوها مختلفة باختلاف شكل الدولة فى داخل كل نوع من انواعها ، فقد كان الرقيق فى دولة العصور الوسطى يصارعون سادتهم دون سند فى غالب الاحيان ، وفى الدولة المركزية الملكية اعتمدوا احيانا فى مصارعتهم لسادتهم على بورجوازى المدينة ، فاذا ما انتقلنا الى الدول الراسمالية فسوف نجد أن اشكال الصراع التى تخوضها البروليتاريا ضد الطبقة البورجوازية ليست كلها على نمط واحد فى

---

(١) موريس ديفرجيه ، مرجع سابق ، ص : ٨٧ـ٨٨ .

الديمقراطيات الغربية ، حيث يتم النضال عن طريق انشاء الاحزاب وحيث يتسنى للعمال أن يوسعوا من تنظيماتهم ، ونجد أخيرا انه فى الانظمة الفاشية حيث تكون بناءات السلطة داخل الدولة قوية ضارية ، تتخذ المقاومة الشعبية اشكالا شتى ، من حيث السرية او العلانية ، وكذلك من حيث الحدوث المفاجىء أو التطور الطبيعى الذى قد يتم دون أن تستطيع السلطات ايقافه ولابد أن يكون هناك العديد من الضحايا فى هذه الحالة .

ان النزاعات السياسية الكبرى التى قامت فى القرن التاسع عشر ، يمكن ارجاعها الى صراع بين الطبقات بالمعنى الذى كان ماركس يقصده ، فالتعارض بين المحافظين والليبراليين هو تعارض بين الارستقراطية والبورجوازية . والتعارض بين الليبراليين من جهة أخرى والاشتراكيين هو تعارض بين البورجوازية ، التى تحالفت عندئذ مع الارستقراطية الاخذة فى الافول وبين البروليتاريا ، الا أننا لا نستطيع فى ذلك كله أن ننكر تدخل عوامل أخرى فى الصراعات مثل العوامل الدينية والقومية والعرقية وما الى ذلك ، على الرغم ان بعضها كان ثانويا اذا ماقيس بالعوامل الطبقية ،وكانت تلك العوامل الثانوية فى بعض الاحيان مجرد تغطية للمصالح الطبقية ، وعلى أية حال يمكننا القول اخيرا أن ماركس قد عبر تعبيرا صادقا عما كان يعتقد أنه الحركة الاساسية للصراعات السياسية ، الا أننا قد نوجه الى الماركسية نفس النقد السابق ، بأن ذلك كان مناسبا فقط لفترة تاريخية عايشها ماركس بكل حلجاته انتصافا لحق الطبقة المغلوبة على أمرها وكانت فى رايه هى الطبقة العمالية فى ذلك الوقت ، وبالطبع لا يمكن أن ينسحب ذلك على كل مراحل التاريخ السابق على ماركس او اللاحق به (١) ، بل لقد كانت هناك بعض المجتمعات المعاصرة له والتى خلت بعض الشىء مما تحدث عنه من صراعات طبقية ، بسبب التطور الطبيعى الذى كانت نتيجته تحقيق الحريات والحقوق الطبيعية للطبقات الاجتماعية كلها ومن بينها الطبقة العمالية ، مثل المجتمع البريطانى .

---

(١) المرجع السابق ، ص : ٨٩ — ٩٠ .

والمجتمع بالاضافة الى كونه علاقات ، هو أفراد متفاعلون ، لكل جماعة منهم أنساق فكرية يؤمنون بها ، تعتمد فى طبيعتها على القدر الذى يتمتعون به من مال وجاه وحسب ، واهم من ذلك كله على قدر ما وهبتهم الطبيعة من قوة عقل وعمق فكر ، ولا نتوقع أن يتساوى الناس فى انصبتهم من هذه العطايا مما يدع الفرصة لنشأة الاختلافات والخلافات ، التى ما ان تتعدى نطاق السيطرة الا وتحولت الى منابع قوية للصراع ، وهنا تثبت الايديولوجيا جدواها ، حيث يفرغ فيها الافراد والمؤمنون بالافكار المتعارضة الشحنة التى تدفعهم الى التصارع ، ومن ثم فان أحدى الوظائف الايجابية البناءة للايديولوجيا أنها تعمل على تجنب الصراع أو التخفيف منه ، وتكون بذلك عاملا مساعدا على تحقيق التكامل الاجتماعى ، الا اننا نبادر ونحذر انه اذا كانت تلك نظرة معينة تجاه بعض وظائف الايديولوجيا ، فهناك وجهة نظر اخرى مغايرة لذلك تماما ومناقضة ، مما سوف يأتى الحديث عنه ، حيث يمكن ان تكون الايديولوجيات وقودا لتأجيج نار الصراعات فى كثير من الاحيان .

العامل السياسي :

في بداية حديثنا عن الصراع قلنا ان الكثيرين من علماء السياسة يتخذونه مدخلا للتعريف بالسياسة ، لتسلطه وسيادته على العملية السياسية في كل مراحلها ، وذلك هو ماجعلنا نسبغ عليه الصبغة السياسية في كل حديثنا عنه ، وعليه فان الدولة .. باعتبارها الوحدة السياسية الكبرى في المجتمع — هي الهيئة المشرفة والمنظمة لمختلف عمليات الصراع التي تحدث دون اقليمها وخارجه ، وبعض التحليل للعملية السياسية يثبت لنا كيف أن معطيات الصراع ودواعيه هي التي تحرك جميع الاطراف المشتركة فيها،ومهمة الحكم ذاتها هي مجرد ضبط اجتماعي لجميع انشطة المجتمع ، بل انه ليقال بان نظام الحكم في بعض الاحيان هو نتيجة لبعض الازمات الداخلية كالثورات، أو الخارجية كالحروب ، وكلها صراعات . ولو سارت أمور الدولة بصورة سلمية طبيعية لكانت مهمة الحاكم سهلة هينة ، وواقع الحال يذهب الى غير ذلك،ولذلك كان لابد للحكومة من توافر بعض مصادر القوة التي تطيح بها [illegible]

[illegible]

ايطاليا الممزقة - آنئذ - لايمكن توحيدها الا عن طريق القوة والعنف ، وعليه فقد أعلى من شأن قوى الصراع فى مواجهة الاعتبارات الدينية والاخلاقية ٠

ومثل مكيافيلى تحدث هوبز عن حالات الصراع التى تسبق اقامة الدولة والتى تأتى الدولة نتيجة لها ، وذلك خلال حديثه عن فكرة العقد الاجتماعى التى ذهب اليها أيضا من بعده لوك وروسو ، الا أن تأكيد هوبز على الصراع كان اكبر ، وفى ذلك أيضا نجد هيوم يتحدث عن الوسائل السلمية التى تعقب عمليات الغزو العسكرى ، أما ماركس الذى سبق الحديث عنه كثيرا فقد أكد على أن الدولة خلقتها الطبقة المسيطرة على العمليات الاقتصادية والتى تستخدمها بالتالى كوسيلة لاستغلال الطبقات الكادحة لصالح هذه الطبقة المسيطرة ، وقد تأثر بهذا الرأى كذلك اصحاب نظرية الصراع ولاسيما أوبنهايمر ٠

واذا مانفذنا الى داخل بناء الدولة لنلمس عن قرب نوع الصراعات المتواجدة ومدى الصلة السببية بينها وبين مختلف الهياكل ، فسوف نجد أن الهيئات غير الرسمية فى الدولة مثل النقابات العمالية والمنظمات الدينية والجماعات العرقية وجماعات الضغط كثيرا ماتكون مصدر ازعاج للسلطة السياسية ، وتنبع هذه المشكلة أصلا من الخبرة التى تفتقر اليها القيادات فى معالجة الطبيعة الحساسة التى تتصف بها العلاقة بين الدولة وتلك الهيئات ، ومما لاشك فيه أن النظرة الذاتيه واختلاف الايديولوجيات والمصالح التى قد تتصادم ، قد تكون من الاسباب التى توجد مثل هذه الحساسية ، والنجاح فى احتواء ذلك كله يعتمد على الظروف المجتمعية المتاحة ، والمرونة التي يبديها الجميع ، بالاضافة الى النظرة الموضوعية والبصيرة وحسن الادراك مما ينبغى أن تتصف به القيادة السياسية ٠

ومن بين التنظيمات غير الرسمية التى تسيطر على الحياة السياسية وتسبب الصراعات العديده داخل نطاق الدولة هناك الاحزاب ، بل هى الفعالة باقتدار فى هذا المجال ومن ثم فانه يقع على عاتقها الكثير من العبء فى انجاز التكامل أو فى خلق الصراع والحرب بصورة عامة هو الجماعه من

الافراد الذين يتباينون في انتماءاتهم الاجتماعية ويشتركون في نفس العقيدة السياسية ومن المعترف به ان الحزب دائما مايخطط للاستيلاء على القــــوة السياسية ، ولاشك أن السعى الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة هو الذى يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العاملين ، وفى نفس الوقت هو الذى يخلق الفرصة لقيام الصراع بين مختلف الاحزاب ، فالحزب لايتمكن من تحقيق أهدافه الا عن طريق الاستيلاء على الحكم ، أو الاشتراك فيه مع غيره من الاحزاب ، أو عن طريق الحصول على قدر من التــــأييد الشعبى يسمــــح له بالضغط على السلطة الحاكمة (١) ٠

والاحزاب السياسية تقوم بدور ايجابى آخر ، لعله يناقض الــــرأى السابق ، حيث يدعو الى التكامل وليس الى التصارع ، فهى التى تمثل همــزة الوصل بين القطاعات العريضة من المواطنين والنظام السياسى الحاكم ، لانها تحمل رغبات الشعب الى السلطة الحكومية التى بيدها صناعة وتشكيل القرار، ومن الناحية الاخرى هى التى تمهد للجماهير الطريق نحو الاحساس بالتوحد مع السلطة السياسية ، ومن ثم فهى تضيف الى شرعية النظام ، وتزيــــد من قدرته على التصرف مما يقلل بالتالى من فرص وجود الصراع ، (٢) وفى الوقت الذى نجحت فيه بعض الاحزاب في أن تكون كذلك ، فشلت اكثريتها فى خلق ذلك الوعى بالمفهوم الحزبى السليم ، مما أتاح لفرصة الصراع بأن تهــب رياحها عنيفة على بناء الدولة ، وهكذا أصبحت الاحزاب مصدرا للصراعـــات السياسية من جهة وعونا عليها من جهة أخرى ٠

ثم اننا لو حاولنا تحليل بناءات تلك الاحزاب لوجدنا ان الكثير منهـــا يمسك بالسلطة الفعلية فيها فئة تلتف حول زعيم برلمانى يدعى الكارزمية ، فى اكثر الاحيان ، مما ينزل بالنظام الحزبى الى نوع من الاوتوقراطية ، وكان

---

(١) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة (القاهرة ٠ مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) ص : ٢٦٨ ٠

(2) CroHy, Freeman and Gatlin (editors), Political Parties and olitical Behaviour (Boston : Allyn and Bacon, 1973) p. : 3.

من المفروض أن يقوم على أساس سليم من تبادل الرأى والمشورة ، وهكـــذا تنحسر اهتمامات الاحزاب ازاء المشاكل السياسية والامور العامة ، ويتقلص دور الايديولوجيات والعقائد ليرتفع دور المصالح والمنافع الخاصة ، ومن ثـم تسنح الفرصة لسـيطرة الصراع والتطاحن للوصـول الى كرسى الحكم والاحتفاظ به ، وهى فى سبيل ذلك تحاول ارضاء سلطات بيدها مقاليـــد الامور مما يخرجها تماما عن الممارسة الحزبية الصحيحة .

واذا كان مفكرو الصراع قد ذهبوا الى اسباغ كل هذه الاهمية عليـه حين جعلوه السمة الغالبة على كل الانشطة البشرية ، وحين أقاموا الدولة على عملياته على النحو الذى رأيناه الان ، فقد رأينا بعضا اخرا من مفكرى الصراع وهم يعالجون الموضوع ولكن من وجهة نظر مغايرة ، حين يذهبون الى محاولة التخلص من مظـاهر الصراع التى تحدث داخـل اطار الدولة ، والتى قد تطيح ببنيانها ، وذلك عن طريق الحلول أو القوالب السياسية التى تخفف من هذه التوترات الداخلية ، والتى هى أولها خلق الكيان السياسى الموحد بين طبقات المجتمع عن طريق مانسميه بالمشاركة السياسية ، التى تهـدف الى اشتراك القطـاعات العريضة من الشعب في ادارة العملية مما يجعـل الحكم صورة صادقة لرأى المواطنين لاسيما وانها بهذا الشكل تتم فى جـو من الحرية والديمقراطية ، وقد تنوعت الاراء وهى تتحدث عن مفهوم تلـــك المشاركة ، وعلى سبيل المثال قصرها فربا ونورمان على أربعة أنماط تتمثل فى التصويت والحـملات الانتخابية ، ثم الانشـطة المحلية عن طريق الجماعات غير الرسمية وكذلك المنظمات الرسمية ، وأخـيرا المبادرات الفـردية التى يضطر اليها المواطن للتعبير عن رأى تجاه سلوك ما (١) .

وفى هذا الصدد ينبغى أن نعى تماما أن المشاركة السياسية تختلف من شخص لاخر ، بل ومن طبقة لاخرى ، ومن المعروف أن الاشخاص أصحـاب

---

(1) Sidney Verba and Norman Nie, Participation in America : Political Democracy and Social Equality (New York : Harper and Row, 1972) P. : 78.

المكانة الاجتماعية والاقتصادية الاعلى يميلـــون الى المشاركة بقدر اكبـــر من أصحاب المكانات الاقل ، وذلك بغض النظر عن المجتمعات التى يعيشون فى ظلها أو الانظمة السياسية التى ينضوون تحت لوائها (١) .

وفى الحقيقة لايستطيع أحد أن ينكـــر أن المشاركة السياســـية هى الوسيلة الى الاستقرار السياسى ، وشواهد التاريخ تؤكد لنا أنه ماتوافرت قنوات تلك المشاركة الا وتمتع الشعب بنظام مستقر تديره حكـومة شرعية ، اذ انـــه كلما كثرت وتدعمت هذه القنوات فى المجتمع ، كلما تضاءلت فرص الصراع فى الدولة . وعلى النقيض من ذلك نجد أنه مامنع حق المشاركة لاى سبب من الاسباب ، الا وكانت النتيجة هى تلك الصراعات التى نسمع عنهـا تحدث داخل وخارج نطاق الدولة ، بصورة تكـــاد أن تصبح مألوفة عنـــد المواطنين تمـــاما .

وقد ظهر هناك اتجاه جديد هذه الايام ، يتزعمه ارنولد توينبى ، يدعو فيه الى أن الممارسة الواقعية للعملية السياسية هى الضمـان للوصـــول الى الوضع الصالح الذى يســـعى اليه القائمون على ادارة العمليـــة ، مما يقلـل من وحدة وحرارة الصراعات ، ولذلك فقد كان يرفض ارجـــاع التطـــور الحضارى الى القدرات البيولوجية الخاصة للشعوب ، أو البيئات الجغرافيـــة المناسبة ولكن الى القوة الابداعية المحركة التى تخلقها الظروف المجتمعيـــة الصعبة (٢) .

وعلى أية حال فان المنبع الرئيسى لانشطة الصراع انما يكمن فى جمود النظام السياسى ، وعدم تكيفه مع الظروف المتغـــيرة . ونزوعه الى الاتجـــاه المحافظ الذى يدعو الى بقاء الوضع على ماهو عليه بدون تطوير ، أما اذا كـان النظام اكثر طواعية لتقبل الجديد والرضوخ للتغيير ، واكثر اتصالا بالعالم

---

(1) Van Dalen and Zeigler, Introduction to Political Science (New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs, 1977) P. · 130.

(2) Arnold Toynbee, A Study of History Abridgement of Vols. I-VI, by D. Somervell (Oxford : University Press, 1962) P : 750.

الخارجي ومشكلاته العالمية المعاصرة ، فانه ينزع بذلك الى سد المنافذ التى يمكن أن ينفتح بها الصراع على المجتمع •

وعلى العكس من كل ماسبق ، نجد ان موريس ديفرجيه يذهب الى أن المؤسسات السياسية تعين الاطار الذىيجرى ضمنه الصراع السياسى ، فالصورة والمضمون لاينفصلان،والاطار الذى تنشأ فيه الصراعات يؤثر فى هذه الصراعات ، فيقويها أو يضعفها ، ففى ظل النظام الديمقراطى مثلا ، حيث تتجلى الصراعات السياسية حرة صريحة من خلال الانتخابات والمناقشات البرلمانية والصحافة ، تقوى هذه الصراعات من جهة ، لان التحدث فى الامور وتكرار التحدث فيها يعطيها قوة . وتضعف من جهة اخرى لانها تستطيع أن تفصح عن نفسها ، فيكون لها ذلك بمثابة صمام الامان ، وعكس هذا تماما يحدث فى النظم الاستبدادية المعروفة (١) •

ونعود الى الاحزاب السياسية فنجد أن نظمها تقدم لنا مثالا جيدا على استقلال المؤسسات وتأثيرها فى الصراعات السياسية التى تختلف فى البلاد التى تأخذ بنظام الحزبين (الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة) عنها فى البلاد التى تتعدد فيها الاحزاب (فرنسا وايطاليا واكثر اقطار اوربا) ، فنظام الحزبين يزيل الصراعات الثانوية ، ويجبر جميع الفئات المعارضة على التعبير عن نفسها فى اطار معارضة رئيسية ، أما فى نظام تعدد الاحزاب فيسهل التعبير عن النزاعات الثانوية ، ويميل الى تجزئة التعبير عن الصراعات الكبرى ، مما يزيد فى عددها •

ويزيد ديفرجيه الامر تحليلا ، فيقول ان الحزبين فى بلاد المجموعة الاولى اى التى تطبق نظام الحزبين ، يميلان الى التشابه ، ومن السهل أن نرى العوامل التى تدفعهما الى التقارب ، لننظر مثلا فى المملكة المتحدة التى تضم حزبين أساسيين لنتساءل عن الاصوات التى تكفل النصر فى الانتخابات لاى من الحزبين : المحافظين أو العمال ؟ انها ليست أصوات الافراد المتعصبين الذين

---

(١) مرجع سابق ، ص : ١٠٦ ـ ١٠٧ •

سيقترعون لهما . وانما ستكفل لاحدهما النصر أصوات المليون أو المليونين من الانجليز المعتدلين الذين يقعون سياسيا فى الوسط ، فتارة يقترعون للمحافظين ، وتارة للعمال ، فمن أجل كسب أصوات هؤلاء يضطر الحزب المحافظ الى تخفيف محافظته ، وحزب العمال الى تخفيف اشتراكيته ، ويسعى الحزبان كلاهما الى اصطناع لهجة هادئة اتخاذ مظهر مطمئن ، ويضطر الحزبان كذلك الى تبنى سياسات متجهة نحو الوسط ، أى متشابهة تشابها عميقا ، وهكذا تميل الصراعات السياسية الى النقصان فى ظل نظام الحزبين .

أما بالنسبة لنظام تعدد الاحزاب فان النتائج تأتى على عكس ماسبق ، حيث ان كل حزب لايستطيع أن يزيد من عدد ممثليه الا على حساب جيرانه ، فنرا، يحاول أن يبرز الفروق التى تميزه عن أقرب خصومه اليه ، بدلا من أن يبرز مابينه وبينهم من مشابهات .

وبالاضافة الى ذلك هناك عامل اخر مسبب للصراع يتمثل فى العمر الزمنى للمؤسسة بعد أن اختفت الدواعى التى أوجدتها ، فالحزب الراديكالى الاشتراكى الفرنسى ، على سبيل المثال ، هو بقايا تاريخية ، لقد كان منذ بضعة عقود من السنين يقابل واقعا اجتماعيا محددا ، وكان يعبر عندئذ عن تعارض الليبراليين المتعصبين مع الليبراليين المعتدلين والمحافظين ، والركائز الاساسية لهذا النزاع زالت الان زوالا تاما ، ومع ذلك مايزال هناك تنظيمات راديكالية ، ومازال هناك شىء من الايديولوجيا الراديكالية ، فالمؤسسة الراديكالية مازالت قائمة مما يعتبر مسببا لبعض الصراعات فى المجتمع الفرنسى ، فالان لايوجد حزب راديكالى لوجود نزاعات سياسية ، بل توجد نزاعات سياسية لوجود حزب راديكالى ، فهناك اذن صراعات ليس لها الا اساس تاريخى ، ان المسافة بين تطور المؤسسات وتطور أسسها الاجتماعية يمكن أن تولد فى بعض الاحيان نزاعات سياسية عنيفة ، واذا لم يتم اصلاح المؤسسات فى حينه فسوف يولد هذا الاستمرار أو التواصل الاجتماعى انفجارات ثورية عنيفة (١) .

---

(١) المرجع السابق : ص ١٠٩ - ١١٠ .

العامل الايديولوجي

سبق بنا الحديث ونحن نتعرض لتعريف مصطلح الايديولوجيا ، أن افضنا بعض الشيء في بيان كيف أعلى البعض من شانه كنوع من القيم أو المثل التي يسعى الانسان الى تحقيقها ، في الوقت الذي أنكره البعض الاخر في فترات أخرى غير تلك التي ساد فيها ، فالقرن الماضي - على سبيل المثال - كان هو قرن الايديولوجيات ، على الرغم من نظرة ماركس اليها ، التي ربطها بالعلاقات الاجتماعية الطبقية ، مما يؤدي الى تضييق نطاقها ، ومن ثم النظر الى كل ماعدا تلك نظرة انكار ، فهي تعكس الاوضاع وتعبر عن المصالح الزائفة - كما سبق أن أشرنا - ، وسواء كانت تلك النظرة أو غيرها هي السائدة الآن أم تطورت الى مفهوم آخر كما تطورت الماركسية ذاتها ، فان التغير الذي يحدث للايديولوجيا هو الذي يتيح الفرصة لقيام الصراعات ، ومن المعترف به أن الايديولوجيا انما تنشأ في المجتمعات البشرية لتحل محل أخرى سابقة عليها ، واذا ما كان ادعاء ماركس صحيحا فان كل نمط انتاج يتطلب ايديولوجيات جديدة ، واذا لم يكن ذلك كذلك . ولعل هذا هو الاصوب - فان بعض الايديولوجيات المتصارعة قد تنشأ في الطبقة الواحدة ، مثل تلك التي تتصل بالمركزية أو البيروقراطية التي تعبر عن النزاعات بين الرؤساء والمرؤوسين .

ودور الايديولوجيات في اثارة الصراعات يأتي من ناحية أخرى كذلك وتتمثل هذه المرة في وجود الرائد أو الداعية الفكري ، فالنازية - على سبيل المثال ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك - لم يقدر لها نفس عمر الماركسية ، حيث افتقرت الى وجود الداعية متمثلا نجسد للماركسية في كارل ماركس ، ومما لاشك فيه أن مثل هؤلاء الدعاة أو الرواد لهم اثر كبير في نشأة الايديولوجيات في بداية أمرها ، بل وفي كيفية تشكيلها على الصورة التي لمسناها ، وعلى الرغم من احتمال نشأة الايديولوجيا بدون ذلك الرائد ، فانها بالقطع لن تكون على مثل هذه الصورة ، والمنكر مهما كان فكره مجردا غير

قابل للتطبيق العملي ، فانه لابد وان يحمل قدرا من الانعكاس لما يتفاعل داخل مجتمعه من مؤثرات ، حيث أن دوره في مثل هذه الحالة لن يكون مثل الحاكى أو المرآة التى تعكس كل مايحدث دون أن يستطيع تغييره ، بل ان دوره هو دور البانى أو المعمارى الذى يحسن استخدام الادوات والمعدات التى يتيحها له - المتجر - الثقافى أو الحضارى حوله ٠

واذا ما كان الحديث السابق قد سقناه بصورة عامة ، فلابد وأن يكون هناك بعض التحديد لدور الايديولوجيا فى اشعال الصراعات والذى يتمثل فى خطوتين : - من حيث أنها تجمع شتات الافكار فى صورة كلية لتعارض أو تؤيد ، فتصل بها فى النهاية الى أن تخلق منها مذهبا أو معتقدا يقع فى أحد الجوانب ، مما يجعل الجانب الآخر يستعد ويتسلح فيبدأ الصراع ٠

- ومن ناحية أخرى فان الايديولوجيات وهى فى دور تكونها أو وفودها الى مجتمع جديد قد يكون بها مايتعارض مع قيم ومبادىء سائدة ، مما يخلق بعض الصراع الذى يتعمق على اثر تمسك الافراد بقيمهم ومبادئهم ، ولاسيما فى بداية الامر ، وفى هذه الحالة عادة مايحدث هناك توافق من تطوير للقديم وتكيف للجديد ، مما قد يساعد على التخفيف من حدة التوتر والصراع ، الا أنه فى حالة المساس بالقيم فى الميدان الدينى أو السياسى أو الاخلاقى ، فغالبا ماتزداد حرارة الصراع ، لان الايديولوجيات اذا ما انتقلت من مستوى الفائدة أو الضرر ، ومن مستوى اللذة أو الالم ، الى مستوى العدل أو الظلم ، والى مستوى الخير أو الشر ، فانها تتحول بالتالى الى النوع الحاسم القاطع مما يؤدى الى قوة وعنف الصراع ٠

وفى هذا الصدد يمكن لنا أن نتذكر أن الكنيسة فى أوربا الاقطاعية كانت جهازا أيديولوجيا مركزيا ، لان الحاجة الى الدين كوسيلة لاحتواء الثورات الاجتماعية التى بدأت تطل برأسها كانت حيوية بالنسبة

للايديولوجيين الاقطاعيين ، الا أننا يجب أن نعترف أنه مابين نظرية عن النظام الاقطاعي والطبقات الاقطاعية يمكن أن تعلل العقيدة الدينية السائدة ، ثم ان الكنيسة في واقع الامر لعبت دورا هاما ، في تلك الفترة ، كمناوئة للثورات الاوربية وكهدف لها في نفس الوقت •

وعلى أية حال فان الايديولوجيات في حد ذاتها لم توجد بالضرورة كتبرير لشرعية الطبقة الحاكمة ، كالدولة مثلا ، حيث انها كانت تعبر عن المخرج التاريخي الذى انتهت اليه الصرعات داخل الدولة في أشكالها المتغيرة ، انها تعبير عن تجارب وذكريات الشعوب عبر الحقب الزمنية ، ولها بالتالى طابع مزدوج يعبر بالضرورة عن صراعات تاريخية ، وعن نتيجة هذه الصراعات ، النتيجة التى كانت عادة انتصارا للطبقة الحاكمة ، وفي مقابل ذلك يمكن اعتبار الايديولوجيا متنفسا لكفاح الشعوب من أجل تحقيق الحرية والاستقلال ومن جهة أخرى لاثبات الذات وتحقيق الشخصية الق
وبما أن القومية - على سبيل المثال - لعبت دورا حاسما فيصعودالبورجوازية الى السلطة فمن الطبيعي أن تكون القوميه ، بوصفها أيديولوجية معينة ، متضافرة مع الحكم البورجوازى ومتعاونة معه •

والايديولوجيا وهى تحقق التكامل من أوجه السلوك المختلفة في تصور كلى للسياسة ، تؤثر بالتالى فى هذا السلوك ، وتكون قوة هذا التأثير على قدر ماتكون الايديولوجيا أشد وضوحا وتماسكا . وعلى قدر ماتؤمن بها وتستوعبها القطاعات العريضة من المواطنين ، التى تشترك في حس معين تجاه المعارف السياسية فيما نسميه بالوعى السياسى الذى يعتمد فى درجة تأثيره على قدر نضجه ، ومن المعروف أن هذا الوعي السياسي يتألف من عوامل كثيرة أغلبها مكتسب من البيئة الاجتماعية التى يعايشها الانسان ، ومن الخبرات والتجارب التى تثرى وتعمق من هذا الوعى ، وقليل من التحليل فى هذا المجال يثبت لنا كم تحتل الايديولوجيا مقام الصدارة من بين هذه العوامل

حيث يقع على عاتقها عملية التنمية السياسية لـــدى المواطنين ، مما يؤثـــر بصورة ايجابية في الوعي السياسي الذي تختلف الآراء بصدده فيما يتصـــل بعملية الصراع ، فمن قائل ان الوعي بصورة عـــامة يساعد على التخفيف من التوترات ـ كما سبق أن الحنا ـ ومن قائل بأن الشعب تسلس قيادته اذا ما كان ضحلا من وجهة النظر السياسية (١) .

ان الصراع في حقيقة الامر هو توتر يحـدث بين كيانين اجتمـــاعيين ، ينتج عن تنافر الاستجابات الفعلية أو المطلوبة ، وكذلك عن تعارض الاهداف أو عدم الاشتراك فيها ، ولذلك فانه في ظل الايديولوجيات المتعارضة ، بغض النظر عن عمومية أو خصوصية الواحدة منها ، لابد وأن تتواجد صور الصراع التي تتنوع وتتباين في درجة الكثافة والاستمرارية والشمولية ونوع القضايا التي يثور حولها النزاع ، وفي هذ الصدد هل نستطيع ان ننكر أن الايديولوجية الالمانية هي التي صاغت العقلية السياسية التي انبثقت منها الحروب الكبرى ، وبالمثل يمكن أن يقال ذلك على الايديولوجية الفرنسية ـ كمثال للايديولوجية الغربية ـ ، ومن ثم فقد ذهب المحللون الى أن الحرب لم تكن مجرد حادث نجم عن أخطاء رجال الدوله والديبلوماسيين ، بل انها متأصلة الجذور في العـــداء القائم بين المثل العليا والمعتقدات التي تدين بها الشعوب والتي يتعلـــق بها الامر ، وقد تأكدت هذه الحجة في المانيا بصفة خاصة ، وهكذا أمكن تبريـــر الحرب بصورة عامة على أنها صدام بين عقليتين أو ثقافتين ـ أو بمعنى أوسع أيديولوجيتين ـ لاتتفقان ، واللتين في هذه الحالة يمكن تحديدها بالمثاليـــة الالمانية والمادية الغربية بصورة عامة ، على الرغم أننا لانستطيع أن ننكـــر أن هذا الجدل الذى يحدث بين ممثلي الامم المتعادية كان مصدره هو الانفعـــالات السياسية والتعصب والتحيز القومي ، ولايمكن أيضا بنفس القوة انكـــار الصلة بين الايديولوجية السياسية ومثل هذا السلوك العدواني ، وعلى أيـــه

---

(١) اقرأ في ذلك المرجع السابق ذكره ، ص ١١٤ .

حال لايمكن كذلك أن نطلق الحكم مؤكدا بصورة مطلقة ، حيث انه ان كان من الحقيقى أن بعض الفلسفات قامت بدور أكبر من غيرها فى صعود النزعة القومية العدوانية ، الا أنه من الناحية الاخرى من الخطأ أن نفترض أن نوعا من الفكر الفلسفى هو الذى شجع هذا التطور . فمن الحقائق الغريبة أن عددا كبيرا من التيارات الفكرية والمشاعر والمصالح اشتركت كل منها فى نمو النزعة القومية من ناحية وقاومت آثارها من ناحية أخرى ، فالمثالية والمادية ، والحتمية واللاحتمية ، والعقلانية واللاعقلية ، والتفاؤل والتشاؤم ، والفردية والجماعية والتدين واللادين - كلها شجعت الزيادة فى العداونية القومية ، وعارضتها من ناحية ، وتلك كلها عوامل فى البناء الايديولوجى ، وقد لاتكون ذات أثر فورى ، اذ أن الكثير من المدارس الفكرية تنطوى على اتجاهات وقدرات مختلفة فى النمو ، وكثيرا ماأيقظ بعض المفكرين أفكارا تم تفسيرها فيما بعد بواسطة أتباعهم بمعنى مختلف تماما عما كانوا يقصدون (١) .

---

(١) للاستزادة ، أنظر فى ذلك :

- فردريك هرتز ، ترجمه عبد الكريم احمد ، القومية فى التاريخ والسياسة (القاهرة دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨) ص ٣٢٢ - ٤٦٠ .

العــــامل الاقتصــــادى

اذا كانت العوامل السابقة كلها عوامل ذات فعالية فى نشأة الصراع ، فان العامل الاقتصادى بكل تأكيد هو السبب فى احماء وتأجيج نار ذلــــك الصراع ، حيث انه يعتبر الى حد بعيد العامل التحــــديدى لغيره من النظــــم الاجتماعية ، وحسبه أن يكون عامل تشكيل وتأثير فى المجالات العلمية الاخرى والاقتصاد بصورة عامة هو العلم الذى يعنى بدراســـة النشاط الانسانى فى سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده النادرة المحدودة (١) ، والقاء نظرة عابرة على هذا التعريف الذى يعتبر شاملا وأساسا لكل المحاولات التعريفية التى قام بها الاخرون ، تعطينا دليلا قاطعا على مدى عمق الصراعات التى يمكن أن يحدثها العامل الاقتصادى ، ولاسيما أن الاقتصاد يتداخل بصورة كبيرة مع العلوم الانسانية الاخرى والتى من أهمها علم السياســــة ، الــذى لايمكن للاقتصادى التغاضى عنه ، وبصفة خاصة لوجود صعوبة كبـــرى فى وضع خط فاصل بينه وبين علم الاقتصاد ، ولعل أفضل دليل على ذلك من أن علم الاقتصاد ظل يعرف ردحا طويلا من الزمن باسم الاقتصــــاد السياسى ، وبالاضافة الى ذلك فان لكل من علم الاجتمــاع وعلم النفس والتاريخ مكانــة هامة أيضا بالنسبة للاقتصاد ، وكذلك يعتمد علم الاقتصاد كثيرا على دراســـة بعض العلوم الاساسية ومن أهمها الاحصاء والرياضيات (٢) ٠

وأسباب وجود المشكلة الاقتصادية التى يترتب عليها عمليات الصراع المختلفة يمكن ارجاعها الى مايلى :

---

(1) Leonell Robbins, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science (London : Macmillan, 1952) P. : II.

(٢) محمد محروس اسماعيل وآخرين ، مقدمة فى الاقتصاد (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢) ص : ١٤ ٠

أولا . ان وسائل الانتاج قاصرة على سد واشباع جميع حاجات الانسان مع احتلاف في درجة القصور أو الندرة من مجتمع لآخر ، ومن زمن الى آخر في نفس المجتمع ·

وثانيا : انّ حاجات الانسان هذه متعددة متجددة متباينة متزايدة مع مرور الزمن ومما يعقد من مشكلة اشباع الحاجات ، ويصعب الوصول الى حل دائم ملائم لها ، حيث أن أهميتها وترتيبها يختلف عند الافراد باختلاف مستويات معيشتهم وأذواقهم وأعمارهم ومستوى ثقافتهم وتعليمهم وغيرها ·

ويزيد من حدة المشكلة الاقتصادية وبالتالي من عمق الصراع ان وسائل الانتاج وكذلك السلع والخدمات تصلح كل منها لاستعمالات كثيرة متباينة ، مما يستوجب المفاضلة بين الاستعمالات والحاجات المختلفة وتقديم بعضها على البعض الآخر (١) ·

وبالإضافة الى ماتقدم هناك صلة أخرى بين القوانين الاقتصادية وحالات الصراع ، حيث أن تلك القوانين تستلزم توافر عدة شروط لتحققها ، فقانون العرض والطلب ـ على سبيل المثال ـ لايصدق بشكل تام الا في سوق تسودها المنافسة الحرة ، أي لا أثر فيها لاى مظهر من مظاهر الاحتكار ، ويكون كل فرد من البائعين أو المشترين مسيرا بعامل المصلحة المادية الفردية (٢) ، ولامراء في ان المنافسة وخضوع الانسان لعامل المصلحة الفردية هذا انما هي مقدمات طبيعية لما يتبع ذلك من تصارع حول الفرص المحدودة التي تتيحها امكانات المجتمع ·

---

(١) المرجع السابق ، ص : ٤٩ ·

(٢) يوسف محمد رضا ، دراسات في الاقتصاد السياسي (بيروت : منشورات المكتبة العصرية ، بدون تاريخ) ص : ٤٠ ·

ومالتس - الذى سبق الحديث عنه - وهو يقرر فى نظريته الشهيرة على ضوء احصاءاته العلمية ، أن نمو البشر أسرع من نمو الموارد الاقتصـــادية ، فانما كان يود أن يحذر مما سوف يعقب ذلك فى نهاية الامر ، من مجــاعة تهدد مستقبل الانسانية وماينتج عن ذلك من صراعات ، ولعله من هذا المنطلق كان النداء العالمى بتحديد النسل،وقد تم وضع الاساليب السياسية والاقتصادية والاخلاقية لهذا النداء •

ولايمكن لاى حديث أن يساق عن أثر العامل الاقتصـــادى فى الصراع دون أن يكون للماركسية نصيب فيه ، حيث أن الاقتصاد الماركسى قام كله على عمليات صراع ، وان كان لنا ان نلخصه فى كلمات موجزة من بدايته ، يمكننا القول بأن ماركس وضع نظرية القيمة الفائضة على أساس قانونه الخاص فى القيمة ، وفسر فى ضوئها طبيعة الربح الرأسمالى ، وانتهى من ذلـــك الى أن التناقض الاساسى فى الرأسمالية يكمن فى الربح الرأسمالى ، بوصفه سرقة يقتطعها المالك من القيمة التى يخلقها العامل المأجور • وحين فرغ ماركس من فكرتيه الاساسيتى هاتين : قانون القيمة ، ونظرية القيمة الفائضة ، واطمـأن الى كشفهما عن التناقض الاساسى فى الرأسمالية بدأ يستنتج فى ضوئهمـــا قوانين هذا التناقض التى تسوق الرأسمالية الى حتفها المحتوم ، وأول هـــذه القوانين : قانون الصراع والكفاح الطبقى الذى يخوضه الاجراء ضـــد الطبقة الرأسمالية ، والفكرة فى هذا القانون ترتكز على التنـــاقض الاساسى الذى كشفت عنه نظرية القيمة الفائضة . بين مايدفعه الرأسمالى الى العـــامل من أجور ، ومايتسلمه من نتاج ، فحيث أن الرأسمالى يقتطع من العـامل جزءا من القيمة التى يخلقها ، ولايدفع الا جزءا منها ، فهو يقف من العامل موقـــف السارق ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال الى قيام صراع عنيف بين الطبقة المسروقة والطبقة السارقة • ويجى بعد ذلك دور قانون آخر ، ليعمل فى تشديد هـذا الصراع ومضاعفته ، وهو قانون انخفاض الربح أو بكلمة أخرى اتجاه معدل

الارباح دائما الى الهبوط (١) ٠

والاقتصاد وثيق الصلة بعلم الاجتماع ، ومن ثم كان التغير الاجتماعى هو العامل الاهم فى تشكيل النظم الاقتصادية ، وفى ذلك تحــدث الكثيرون من علماء الاجتماع ، فقد أبــرز سبنسر ــ على سبيل المثــال ــ دور النشــاط الاقتصادى للانسان فى تحليله للعلاقات الاجتماعية ، وبالمثل قام دوركايم وفيبر بدراسة المجتمع من خلال تنظيماته الاقتصادية التى يجعلونها محورا لتحليلاتهم

الا أن أخطر مايشوب تلك العلاقة التى تربط بين النظم الاجتمــاعية والاقتصادية ، هو الصراع بين الايديولوجيات الاقتصــادية والســياسية فى قروننا المعاصرة ، فالرأسمالية والاشتراكية والمدى الذى تحققاه من الحريــة الشخصية سواء منها الجوهرية أم الشكلية ، ثم المستوى المفروض الوصــول اليه بمعونة كافة امكانات المجتمع .

والمجتمع يزخر بمظاهر الثراء المادى لتى توحى بفوارق اقتصادية حادة ، مما يثير السخط فى نفوس الطبقات المطحونة ، واذا ماكان الاقتصاد فى أبسط تعريفاته هو مركب شمولى يقوم على التكاملية بين مكوناته العامة ، حتى يمكن أن يقوم على أساس سليم (٢) ، ومن الطبيعى أنه فى ظل هذه الظروف لــن نستطيع انجاز التكاملية التى يمكن أن تؤدى الى نوع من الرضا والسكينة التى تتناقص عوامل الصراع فى ظلها ، وانجاز التكاملية هذا ليس له الا طـــريق واحد هو التخطيط والتنمية فى صورة تخلو من أى تبعية ، الا أننــا لابد وأن ندرك مقدما أن التخطيط يجهضه الاقتصــاد المتخلف والنظام الاجتمــاعى

---

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، الطبعة الرابعة عشر (بيروت ، دار التعارف للمطبوعات ، ١٩٨١) ص : ٢١٨ ـ ٢١٩ ٠

(٢) عمرو محيى الدين ، التخلف والتنمية (القــاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) المقدمة ٠

التردى ، فالمشكلة مترابطة متشابكة تتزاوج فيها الاطراف بين المقدمات والنتائج ، ولابد وان يدرك القائمون على عمليتى التخطيط والتنمية أن التطور السريع يزيد التوترات والتطور البطىء ينقصها نسبيا . لان هذا التطور السريع يميل الى قلب الاطر التقليدية ، وبذلك يشعر كثير من الناس بأنهم قد اقتلعوا من جذورهم مما يوقعهم فى حيرة من أمرهم ، وذلك ليس فى صالح الاستقرار فى المجتمع ٠

ونصل أخيرا الى الوسائل الاقتصادية التقنية الحديثة ، وكيف أنها لاتجد طريقها فى المجتمع سهلا ميسرا فى بادىء الامر ، حيث يرتبط تطبيقها بزعزعة بعض القيم والمبادىء الحضارية السائدة ، وخير مثال لذلك مانجم اثر قيام الثورة الصناعية فى أوربا من أمراض اجتماعية خطيرة ، أتاحت الفرصة لقيام الحركات التى اتصفت بالتعصب فى الرأى والعنف فى السلوك ، ولذلك لابد من « مرحلة وسيطة » لمحاولة احتواء التوترات التى لابد وأن تحدث فى المجتمع وهو ينتقل من حالة أكثرها سلام وطمأنينة الى حالة بها الكثير من مقدمات وممهدات الصراع ٠

الصراع المحلى والصراع الدولى

حدث أن كتب جان بودان - صاحب الفضل فى الكتـــابة العلمية عن نظرية السيادة فى الدولة بصورة أصيلة - عام ١٥٧٦ ، بأن افضل وسيلـــة للحفاظ على الدولة وضمان سلامتها من الفتنة والعصيان والحـــرب الاهلية ، هو الحفاظ على الالفة بين الرعايا ، ولكى تحقق هذا الهدف عليها أن تجـد عدوا تخلق مواجهته قضية عامة (١) ، وفى فقرة أخرى يستشهد وليم جراهام سمنر William Graham Sumner بها كثيرا ليؤكد أن علاقة الزمالة والسلم في مجموعتنا وعلاقة العداء والحرب ضد مجموعات الآخرين بينهما صـــلات متبادلة ، فالحاجة الماسة الى الحرب ضد الخارجين هى التى تسبب الامن فى الداخل ، خشية أن يؤدى النزاع الداخلى الى اضعاف الجماعة فى الحرب (٢).

وذلك هو الذى يؤدى بنا الى الافتراض بوجود علاقة وثيقة بين الصراع القومى والصراع العالمى ، بحيث انه يمكننا القول بأن الاشتراك فى الصراع الخارجى فى أية صورة كانت - حربية أم سياسية باردة - يزيد من التماسك والتكامل فى داخل الدولة المنخرطة فيه ، وذلك اتجاه ذهـــب اليه كثير من المفكرين المعاصرين الى الدرجة التى أصبح فيها وكأنه قضية عامة مشتركـــة

---

(1) Jean Bodin, Abridged and Translated by M. S. Tooley, Six Books of the Commonwealth (Oxford University Press, 1975) p. :17.

وكذلك يمكن الرجوع فى ذلك الى :

— Mayer, A. J., Dynamics of Counter - revolution in Europe 1870 - 1956 : An Analytic Framework (New York : Harper and Row, 1971) pp. : 141 - 150

(2) W. G. Sumner, Flokways (Boston : Ginn, 1906) p. : 12.

بينهم جميعا (١) ·

وعلى الرغم من ذلك ظهر هناك اتجاه حديث آخر يربط بين الحرب وحدوث الثورات ، وذلك بعد أن استعرض أصحابه الوقائع التاريخية القديمة والحديثة ، فذهب هؤلاء الى أن الصراع والعنف الخارجيين يؤديان الى زيادة وليس الى نقصان في التوترات الداخلية وبالتالى الى زعزعة الاستقرار ، وفى هذا يقول تشارلز تيلى Charles Tilly : ان الحرب على علاقة حاسمة بالثورات ، ويستشهد فى ذلك برأى وولتر لاكير Walter Laqueur الذى يذهب فيه الى أن الحرب هى فى الحقيقة العامل الحاسم فى ظهور المواقف الثورية فى العصور الحديثة ، فمعظم الثورات العصرية سواء منها من قدر لها النجاح أم لا ، وقعت فى أعقاب بعض الحروب ، ويمكن حينئذ التمثيل ماحدث فى باريس عام ١٨٧١ (٢) ، والثورة الروسية عام ١٩٠٥ وعام ١٩١٧ م والثورات المختلفة بعد الحربين العالميتين ، مثل الثورة الصينية والكويتية والجزائرية والمصرية ، كلها حركات حدثت فى بلدان لم تكن بالضرورة منهزمة فى حرب ما ، الا أننا لانستطيع أن ننكر أن عدم الاستقرار العام الذى تسببه الحرب بالاضافة الى الخسائر المادية والتضحيات البشرية ، كلها تخلق مناخا يناسب لاحداث تغيير جذرى ، حيث انه فى مثل هذه الحالة كثيرا مايرى ان الجزء الاكبر من الشعب يحمل السلاح بالفعل فى الوقت الذى تقل فيه قيمة الحياة البشرية عما هى عليه وقت السلم ، وعادة ماتميل السلطة فى الدولة المنهزمة الى التحلل والتفكك ، فى الوقت الذى يتلقى فيه السخط الشعبى قوة دافعة

---

(١) أنظر فى ذلك :

— Huntington, S. P., Patterns of Violence in World Politics. In S. P. Huntington (ed.) Changing Patterns of Military Politics (New York : Free Press, 1962) p : 40.

(٢) أنظر فى ذلك :

— جلال يحيى ، أوربا الحديثة (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٨١) ص ٣٩٩ ـ ٤٠٢ ·

من الكرامة الوطنية المجروحة ، مثلما حدث للشباب التركي عام ١٩٠٨ ، وكذلك ماحدث على يدى الرئيسين السابقين نجيب وعبد الناصر عام ١٩٥٣ ، وهكذا تفقد القيادات القديمة مصداقيتها ، ومن ثم ترتفع الاصوات مطالبة بالتغيير ، وممثلة فى محاولة تأكيد الذات القومية (١) .

ومن ناحية أخرى وجد هناك من يزعم بأن الصراع الداخلى هو الذى ينعكس مسببا الصراع الخارجى ، وفى هذا يقول هاس Haas وهوايتنج Whiting ان الجماعات التى تسعى الى الحفاظ على كياناتها وبناءاتها يمكن أن تكون فى سعيها هذا عاملا مساعدا على حدوث الصراع الخارجى ، وذلك خلال دفاعهما عن نفسيهما ضد الاعداء المحليين ، ثم انه كثيرا مايحدث فى أوقات التوتر الداخلى بين علية القوم ، أن نجد أن سياسة التكامل والتآلف بين التشتتات المتفرق فى الدولة ، وهى تواجه أى تهديد خارجى سواء كان حقيقيا أو مزعوما ، هذه السياسة سوف تكون فى أغلب الاحيان ذات فائدة كبرى بالنسبة للسلطة الحاكمة (٢) .

وفى تصريح لسيسل رودس Cecil Rhodes أورده سمل Semmel يلخص فيه بكلمات موجزة الاتجاه الذى يجب أن يتخذه أصحاب السلطة فى الدولة الاوربية فى العصر الحديث ، والذى يعبر عن عقلية لايمكن أن تكون

---

(1) Walter Laqueur, Revolution In International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 13 (New York : Macmillan and Free Press, 1968) p. : 501.

Quoted in :

— Charles Tilly, From Mobilization to Revolution (Reading: Addison - Wesley, 1978) p. : 210.

(2) Haas and Whiting, Dynamics of International Relations (New York : McGraw - Hill, 1956) p. : 60.

متجاوبة مع معطيات الحرية فى هذه الازمنة ، ولك حين يقول بانـــك اذا ما أردت أن تتجنب حربا اهلية فى بلدك فعليك أن تكون استعماريا (١) ، بمعنى انك اذا ما أردت ضمان التكامل والاستقرار السياسى فى وطنك ، فما عليك الا أن توجه هذه الشحنة من الطاقة التى لو وجهت داخليا لأطاحت بالنظـــام القائم ، عليك أن توجهها خارجيا فى صورة استعمار ، أى عدوان على بلـــد آخر .

وعلى الرغم أن طبيعة العلاقة التقليدية بين الصراع الداخلى والخـــارجى تختلف وتتباين ، الا أن الدراسات العلمية فى هذا المجال تثبت لنا كيـــف يتشابكان عضويا فى كثير من الاحيان . على الرغم أن هؤلاء الدارسين لم يحرزوا قدرا كبيرا من النجاح فى بيان المقاييس التى تحكم هذه العلاقة ، ولا الشكل الذى يمكن أن تتحدد فى اطاره ، وعلى سبيل المثال لاتوجد هنـــاك عـــلاقة إحصائية جوهرية بين المقاييس المستخدمة فى ميادين كل من هذين النوعـــين من الصراع .

ويمكن لنا الان ــ بعد ذكر هذه الامثلة ــ أن نستعرض بعض الدراسات المنهجية التى تعرضت لدراسة الرابطة بين هذين النوعين بغرض اظهار نقاط ضعفها ونقاط قوتها ، على أنه من الافضل ألا تقتصر أى دراسة على أنشطـة دولة واحدة فى هذا المجال على الصعيدين الداخلى والخارجى ، وذلـــك من منطلقين أولهما أن دراسة حالة واحدة لن توصلنا الى القوانين الموضوعية التى تحكم العملية بصورة عامة ، وثانيهما أن الدراسات المقارنة ــ أفضـل أنواع الدراسات ــ هى التى يمكن أن تكشف لنا عن مدى جدوى ذلـك القيـاس ــ أى مقياس ــ وعلميته ، الا أننا ينبغى أن نضع فى الحسبان كذلك التأثيرات

---

(1) Semmel, B., Imperialism and Social Reform (Cambridge. Harvard University Press, 1960) p · 16

المذهبية المباشرة وغير المباشرة للصراع الخارجي على السلوك السياسي الداخلي للدولة ، وعلى سبيل المثال يمكن البحث في تأثير السيطرة والتبعية والتدخل والوساطة الدولية كمؤثرات خارجية على الصراع الداخلي ، وكلها عوامل ذات فعالية في مجال العلاقات الدولية ، ولعل القصد من وراء هذا الاستعراض ليس فقط الوصول الى مجموعة النتائج التي يمكن استخلاصها من الدراسات التجريبية ، ولكنه كذلك محاولة وضع خطة استراتيجية أو نظرية يمكن عن طريق تطبيقها تحسين الاسلوب المتبع ازاء مشكلة الصراع . لاسيما وقد اعتاد الدارسون أن يعزلوا أنفسهم في تخصصات ضيقة ، مثل دراسة الثورات وأعمال الشغب والتحركات الجماهيرية التي تتم على نطاق واسع وكذلك صور التمرد والانقلاب والاحتجاج العدواني ، وهم في ذلك انما يتجاهلون السلوك الخارجي للدول والحكومات والاستجابات التي تصدر منهم ازاء هذا أو ذاك من الاحداث العالمية ، واذا ماحاولنا استعراض العلاقات الخارجية والصور المختلفة التي تتخذها . فسوف نجد أن الدارسين الذين تطرقوا لبحثها ، بالمثل يقللون من قيمة الاحداث والظروف الداخلية ، ويضعونها في المرتبة الثالثة من الاهمية ، وطالما أن الصراع القومي على علاقة متبادلة منتظمة مع الصراع الدولي ، فان مآل تلك المحاولات التي يقوم بها هؤلاء الدارسين هو البعد عن الموضوعية ومجافاة العلمية ، مما يجعلنا لانعتمد على نتائج أبحاثهم للقدر الكبير الذي هي عليه من الذاتية ، وفي الحقيقة لابد للباحث أن يتجرد من كل النوازع الشخصية ، حتى تخرج دراسته ذات ثقل من وجهة النظر العلمية (١) .

---

(١) انظر في ذلك :

— Michael Stohl, The Nexus of Civil and International Conflict. In : Ted Robert Gurr (ed.) Handbook of Political Conflict, op. cit., pp. : 297 - 299.

دراسات تطبيقية على الصراع الداخلي والصراع الخارجي

لعل أهم دراسة تمت على مستوى عام شامل فى البحث عن الصلة بين الصراعين الداخلي والخارجي ، هى تلك التى قام بها بيتريم سوروكن Pitirim Sorokin حين توافر على بعض التحليلات ـ الطولية ـ التاريخية للامبراطوريات اليونانية والرومانية والبيزنطية القديمة ، وكذلك بالنسبة لعدد من الدول الاوربية على مدى اربعة عشر قرنا . (٥٢٥ ـ ١٩٢٧م) ، وذلك من خلال دراسة اجتماعية كان يقوم بها عن هذا الامتداد التاريخي ، وقد وجد هناك علاقة بين الاضطرابات الداخلية والحروب الخارجية ، بدون أن تكون متلازمة بالضرورة زمنيا ، حيث يمكن أن تحدث قلاقل داخل الدولة بمجرد أن تظهر هناك نذر الحرب . ويمكن أن تقع أيضا نتيجة للحروب التى تعيش الدولة على هامشها ، الا أنه على أية حال فقد كان النوعان ـ بغض النظر عن الحالات الفردية السابقة ـ مستقلان عن بعضهما فى أكثر الاحوال التى تمت دراستها ، ويبدو أن سوروكن قد وصل الى هذه النتائج عن طريق تقسيم هذا الامتداد الزمنى الطويل الى فترات من مائة سنة أو أقل ، وفى نفس الوقت لايغض الطرف عن الظواهر العامة التى يمكن أن تستغرق زمنا أطول من هذه التقسيمات القصيرة الامد نسبيا ، مثل تلك الصراعات التى استمرت قرابة القرنين والنصف بين الكنيسة والامبراطورية فى أوربا ابان العصور الوسطى ، ويبدو أنه لم يوفق الى نتائج حاسمة بعد ذلك ، ولعل السبب فى ذلك هو أنه اعتبر هذه التقسيمات وحدات مستقلة عن بعضها ، الا أننا لانستطيع ان نكر أنه تصدى لدراسة أو بالاحرى للكشف عن الاتجاهات العامة لانفجارات العنف الشديد فى الداخل والخارج (١) .

---

(1) Pitirim Sorokin, Social and Cultural Dynamics : Fluctuations of Social Relationships, War and Revolutions. Vol. 3 (New York . Bedminster, 1962) p. : 488

وعلى مستوى آخر من الدراسة قام ريموند كاتل Raymond Cattel بمحاولة لاكتشاف الملامح الرئيسية للنموذج الثقافى العام ، وفى هذا الصدد رأيناه يذهب الى تحليل العامل المشترك فى عدد من المتغيرات التى تمثـــل الخصائص القومية فى الفترة من ١٨٣٧ الى ١٩٣٧ ، لعدد من الدول بلـــغ تسعا وستين ، وقد توصل الى تحديد اثنى عشر عامـــلا تحكم هذه العملية ، ليخرج منها بنتيجة تماثل بعض ماتوصل اليه سوروكن من قبل ، فابعـــاد الصراع الداخلى والصراع الخارجى ظهر أنها مستقلة احداها عن الاخرى ، فيما عدا بعض العوامل التى احتوت معاهدات سرية تدعو الى اغتيالات وأعمـــال شغب معينة على أى قدر كانت ، ومنا لانستطيع الادعـــاء بفصل أو استقلال هـــذه عن تلك (١) .

وفى تعقيب على الدراسة السابقة قام كاتل أيضا بالاشتراك مع بريـــل Bruel ، وهارتمان Hartman ، بدراســـة أخرى أغفلـــوا فيها تسعا وعشرين دولة كانت المـــادة العلمية المتحصـــل عليها عنهم ضعيفـــة ، لتبقى بعد ذلك أربعون دولة ، وجد انها تتكون بصورة رئيسية من الـــدول الصناعية الحديثة ، لتعطى لنـــا التحليـــلات نتائج مختلفة تماما عما لمسناه فى الدراسات السابقة ، حيث أنه عن طريق تحديد عدد الافـــراد المتخذين كعينة للدراســـة ، اكتشف كاتل أن تلك العاملتـــين ليستا مستقلتين عن

---

(1) Raymond Cattel, The Dimensions of Culture Patterns by Factorization of National Characters Journal of Abnormal and Social Psychology, 1949, 44 : 443 - 469

وكذلك اقرأ له دراســة أخرى .

— ...., The Principal Culture Patterns Discoverable in the Syntal Dimensions of Existing Nations. Journal of Social Psychology, 1950, 31 : 215 - 253.

بعضهما هذا الاستقلال الذى أظهرته دراسته السابقة ، فقد وجد هناك أعمال شغب ، وتورطا فى حروب متكررة ، وعددا كبيرا من الصدامات الداخلية والخارجية . مما ينبىء عن وجود ارتباط ما بين ابعاد الصراع الداخلى والخارجى - لاسيما بين الدول المتشابهة الظروف ، والى مثل هذه النتيجة تماما وصل كاتل فى دراسة أخرى قام فيها بعقد مقارنات بين الدول ذات الحدود السياسية والمناطق الجغرافية التى يمكن أن تضيق أو تتسع لعدد من الدول (١) .

وعما يثير الدهشة أن الدراسة التى أولت الاهتمام الشديد بالبحث فى الصلة بين الصراع الداخلى والصرع لخارجى خلال الخمسة عشر سنة الاخيرة لم تكن موجهة بصفة رئيسية لبحث هذا الموضوع ، حيث - كما يقول صاحبها - بانه انما كان يقوم بدراسة استطلاعية لمشروع ما ، وكانت متغيرات الصراع التى أصبحت الاساس لعدد كبير من دارسى الصراع والعلاقة بين نوعيه فيما بعد ، كلها جاءت بدون قصد من هذه الدراسة الاستطلاعية ، وكان قد وصل عددها الى ٢٣٨ متغيرا (٢) . وفى الحقيقة كانت المستخلصات الناتجة كثيرة للغاية ، بحيث ان هؤلاء الدارسين اعتمدوا عليها فى تحديد سلوك الدول المشتركة فى الصراع داخليا وخارجيا والذى تم قياسه بالاستعانة بعدد من الاحداث الاتية :

- عدد الاغتيالات ضد رجال الدوله .

---

(1) Cattel, R. B., Bruel, H., and Hartman, H. P., An Attempt at More Refined Definition of the Cultural Dimensions of Syntality in Modern Nations. American Sociological Review, 1951, 17 : 408 - 421

(2) Rummel, R. J., In Search of Global Patterns (New York Free Press, 1976)

- عدد الاضرابات العامة التى تقوم بها مختلف القطاعات .
- وجود أو انعدام حرب العصابات .
- عدد الازمات الحكومية داخل البناء .
- عدد عمليات التطهير التى تتم فى أجهزة الدولة .
- عدد أعمال الشغب التى قامت داخل نطاق الدولة .
- عدد الثورات التى نشبت داخل الدولة .
- عدد المظاهرات المعادية للحكومة .
- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم فى كل صور العنف المحلى .

وهذه كلها عوامل داعية الى أشكال مختلفة للصراع الداخلى ، طالما أنها لا تتعدى حدود الكيان السياسى للدولة ، أما فيما يتصل بتلك التى عن طريقها نكون قد خرجنا الى مجال الصراع الخارجى ، بمعنى أنها تلك المقاييس التى تتصل بالعلاقات فيما بين الدول فى المجال العالمى ، فيمكن تلخيصها فيما يلى :

- عدد مرات العقوبات السلبية التى فرضت على الدولة .
- عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية .
- عدد مرات الاحتجاج ضد سياسة الدولة خارجيا .
- عدد الدول التى قطعت العلاقات الدبلوماسية معها .
- عدد المرات التى تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الاجانب فيها .
- عدد المرات التى تم فيها استدعاء أو طرد موظفين ديبلوماسيين بمراتب أقل من السفراء .
- عدد المرات التى صدرت فيها تهديدات ضد الدولة .
- عدد المرات التى التجىء فيها للعمل العسكرى كنوع من الحل للمعضلات التى تقابل الدولة خارجيا .

ـ عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة ٠

ـ عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل الى حد نشوب الحرب ٠

ـ عدد الاتهامات التي وجهت للدولة ٠

ـ عدد القتلى في جميع أشكال السلوك في الصراع الاجنبي ٠

وقد تم جمع البيانات فيما يتصل بكل هذه التساؤلات عن الدول التي يتراوح عدد سكانها حول المليون والذين يزيدون عن ذلك ، ومن ثم فقد شملت هذه الدراسة التي أجراها رامل عام ١٩٦٣ على بيانات لسبع وسبعين دولة في الفترة مابين ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، وتم جمع بيانات أخرى في الفترة بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ ، بغرض المقارنة وتحقيقا لمعاملات الثبات والموضوعية وهما الطريق الى العلمية وذلك بواسطة ريموند تانتر Raymond Tanter وقد ظهرت الدراسة عام ١٩٦٦ ، الا أنها شملت هذه المرة ثلاثا وثمانين دولة نتيجة لعاملين ، هما زيادة عدد السكان في الدول التي لم تكن قد وصلت الى الرقم السابق، والعامل الثاني هو التطور السياسي لعدد كبير من الكيانات السياسية والاجتماعية التي كانت محتلة ثم حصلت على استقلالها ، مما يدخلها في عداد الدول التي شملتها الدراسة (١) ٠

وقد استخدم رامل في دراسته ثلاثة طرق مختلفة في تحليل البيانات التي حصل عليها حول الصراع ، تمثلت فيما يلي :

ـ الاولى تم فيها استخدام التحليل العاملي على اثنين وعشرين متغيرا ، لمعرفة ما اذا كانت متغيرات كل من الصراع الاجنبي والصراع المحلي قد عبرت عن نفس العوامل ٠

(1) Raymond Tanter, Dimensions of Conflict Behaviour within and between Nations, 1958 - 1960. Journal of Conflict Resolution, 1966. 10 : 41 - 64.

- الثانية تم فيها استخدام التحليل العاملي كذلك لكل مجموعة على حدة من المتغيرات الخاصة بالصراع الاجنبي والصراع المحلي ، لتحـــديد ما إذا كان هنـــاك أبعاد مختلفة للصراع الاجنبي والصراع المحلي .

- وكانت الطريقة الثالثة تعمل على مطابقة ومقارنة الابعاد المختلفـــة للصراع المحلي والصراع الاجنبي والتي توصلت اليهـــا الطريقة الثانيـــة ، وذلك بهدف تحديد مدى قوة العلاقـــات بينها والاتجاهات التي تسير في الطريق اليهـــا .

وقد لقيت دراسة رامل بالنتائج التي حققتها الكثير من التقدير والتقييم، فقد وصفها نيكولسن Nicholson بأنها رائعة ومدهشة بكل ماأنجزت(١) .

وقد زعم كالهون Calhoun أن المؤرخ الخبير بأمور الدنيا لايستطيع الا أن يبدى اعجابه وتقديره للنتائج التي أثمرتها دراسة رامل التي توصـــل فيها الى أن السلوك الاجنبي للصراع لايرتبط بصورة عامة بالسلوك المحـــلي له (٢) ، الا أنه حينما قام تانتر بدراسته - التي سبقت الاشارة اليهـــا - بغرض المقارنة مع دراسة رامل ، توصل الى نتيجة مغايرة الى حد ما ، حيـــث وجد ارتباطا ايجابيا ضعيفا بين سلوك الصراع المحلي ، وأكثر أشكال السلوك الاجنبي للصراع عدوانية ، على الرغم أن قدرا كبيرا من الاستقلال قد تـــأكد بالنسبة للدورين ونتيجة لذلك فقد أعاد تشادويك Chadwick تحليـــل المادة التي حصلت عليها دراسة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ، ليصل الى نتائج اجمـــالية توحي بوجود بعد مشترك فيما يتصل بسلوك الاضطرابات والهياج الشـــعبي

---

(1) Nicholson, M., Conflict Analysis (London : English Universities Press, 1971) p. : 50.

(2) Calhoun, D., War and Domestic Political Violence Journal of Interdisciplinary History. 1978, 9 : 189 - 190.

الناتج عن المظاهرات وأحداث القتل ، وذلك فيما يتصل ببعض أشكال السلوك الاجنبى للصراع المتمثلة فى صور الدبلوماسية العدوانية مثل طرد أو استدعاء الموظفين الدبلوماسيين وكذلك فى المظاهرات التى تقوم للاحتجاج على النزعة الاجنبية داخل الدولة (١) ٠

وحين قارن تانتر نتائج دراسات فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ بالنتائج السابقة لفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ، وجد هناك زيادة طفيفة فى العلاقة ، ولكن بنسبة تتراوح بين ٥ر٨ الى ٧ر١١٪ من المتغيرات السابق دراستها ، مما جعله يتوصل الى حكم آخر مفاده انه قد لاتكون هناك علاقة بسيطة بين سلوك الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، الا أنه ربما تكون هناك علاقة عابرة مختفية وراء ظواهر أخرى (٢) ، وربما يكون اكثر أهمية من ذلك أن نقول أن دراسة تانتر هذه كشفت عن مجموعة مختلفة من أبعاد سلوك الصراع الداخلى لم يستطع رامل اكتشافها ، حيث أن هذا الاخير ذهب الى أن الصراع الداخلى يتنوع فيما بين أبعاد ثلاثة ليس بينها ترابط هى الهياج والثورة والتخريب ، وبالمثل تتنوع أبعاد الصراع الخارجى أو الاجنبى فيما بين ثلاثة لا رابطة بينها كذلك هى : الحرب والدبلوماسية والعدوان ٠

---

(1) Chadwick, R. W., An Analysis of the Relationship of Domestic to Foreign Conflict Behaviour over the Period 1955 - 1957. Department of Political Science, Northwestern University, 1963.

- وقد ورد ذكر لهذه الدراسة فى المرجع التالى :

— Rummel, R. J., Dimensions of Foreign and Domestic Conflict Behaviour : A Review of Empirical Findings. In Pruitt and Snyder (eds.), Theory and Research on the Causes of War (Englewood Cliffs, N. J. : Prentice - Hall 1969) pp. : 224 - 225.

(2) Tanter, op. cit., p. : 60.

وقد وجد تانتر أن البعدين الثورى والتخريبى يمكن أن ينضويا تحت نطاق الحرب الداخلية بينما أن الهياج وسلوك الصراع الخارجى تتشابه مع الأبعاد التى ذهب اليها رامل ٠

وتبقى كلمة بعد هذا العرض الموجز لبعض الدراسات التطبيقية ، من حيث انها وهى تستخدم بعض مناهج البحث العلمية ، فقد أفادت الدراسات السياسيه فى أنها — على سبيل المثال — وجهت الاهتمام الى جدوى استخدام التحليل العاملى كمنهج للبحث اذا كنا بصدد قياس بعض الظواهر السياسية ومدى تغلغلها فى المجتمع ، حيث ان هذا التحليل يبسط أمامنا انماطا شاسعة من البيانات ، قد تصلح لهذا أو ذاك من أغراض البحث ، ولذلك فقد أنجز لنا هذا التحليل — فيما نحن بصدده من دراسة — معرفة التغير المشترك الذى يمكن أن يوجد بين أنواع السلوك المختلفة فى ظاهرة الصراع السياسى فى قطاع عرضى من الدول ، ومن المؤكد أن هذا التغير ليس شيئا عرضيا ، مما يجعلنا بقليل من المقارنة بين المتغيرات والثوابت فى معطيات البحث نستطيع أن نتنبأ بالوجهة التى يمكن أن يتجه اليها السلوك ، ثم اننا اذا وضعنا أمام أعيننا أن المتغيرات المشتركة والصلات العرضية ليست بالضرورة متماثلة أو متطابقة فى فترة زمنية محددة كما هى فى أخرى ، فسوف نحرز بلا شك بعض التقدم فى الدراسة ٠

ومما يعتبر انجازا كذلك لهذه الدراسات التطبيقية ، أنها جعلت الباحثين أكثر حساسية للتنوع الذى لابد وأن يوجد فى أبعاد الصراع ازاء تطور عامل الزمن واختلاف عامل المكان ، وبما أن هذه الدراسات قاصرة كلها على أسس أمكن استنباطها من نظريات مختلفة ، فقد أمكن استخدام هذا المدخل فى الدراسة الاستطلاعية مما أدى الى توافق نتائجها مع تلك التى توصل اليها الباحثون من الدراسة الاصلية ، على الرغم أن الدراسات

الاستطلاعية لايمكن الاعتماد على نتائجها بصورة عامة انطلاقا ... مجرد عامل مساعد على توضيح الرؤية أمام الباحث لتوجيه الدراسة الاساسية بالصورة التى يمكن بها انجاز الغايات المرجوة ، وذلك عن طريق تفهم واستيعاب هذا القدر من المتغيرات التى تتحكم فى البيئة أو فى الظاهرة المراد بحثهـا •

ولذلك فقد كان المنهج الذى سار عليه تانتر فى تحليله نمطا احتذى به كثيرون ممن جاءوا بعده يريدون دراسة بعض الظواهر السياسية الاخـرى ، لأن التأملات توصلت الى بناء نظريات ، مما أدى الى اثراء الدراسات السياسية حول الصراع ، ولذلك فقد حدث تقدم كبير فى الخمسة عشر سنة الماضيـة ، وفى هذا الصدد يمكن تقسيم تلك التجارب التى تعرضت لدراسـة الصراع داخليا وخارجيا فيما يتصل بالعمليات والنتائج الى أربع مجموعات :

- الاولى وكانت حفنة من الدراسات أثبتت وجود علاقات موجبة بين الابعاد العامة لكل من الصراع الداخلى والخارجى •

- الثانية وتمتاز عن المجموعة الاولى عددا ، وهى تبين أن العلاقـات الموجبة محددة ببعض النواحى المعينة من الصراع ، وأن هذه العلاقـات تختلف طبقا للخصائص الشخصية ذات الصبغة السياسية للدول موضـع الدراسة •

- وتتمثل المجموعة الثالثة فى دراسة مفردة تتحدث عن وجود علاقـات سلبية بين نوعى الصراع •

- وهناك مجموعة رابعة كبيرة - تشتمل على الدراسات الرائدة لرامل وتانتر التى سبقت الاشارة اليها - وقد كانت نتائجها تعزز الافتراضـات بعدم وجود ترابط بين كل من النوعين •

العلاقة الايجابية بين الصراع الخارجي والصراع الداخلي

استطاع فيبرابند Feierabend أن يدرس البيانات التى حققها كل من رامل وتانتر فى دراستيهما عن سلوك الصراع ، ليحصل فى النهاية على صورة عامة على وسائل العدوان الخارجي لكل دولة على حدة طوال السنوات الست التى تمثل فترة الدراسة ، وليثبت وجود صلة متوسطة بين نوعى الصراع ، الا أن طريقة بناء المقياس بالاضافة الى شمول كل أنواع سلوك الصراع الخارجي ضمن مؤشر العداء الخارجي يجعل من الصعب تفسير النتائج ، وقد توصل كذلك الى أن الدول الكبيره معرضة فى الكثير من الاحيان الى عدد كبيرنسبيا من أحداث عدم الاستقرار . وكذلك الى عدد كبير من التفاعلات العدائية مع الدول الاخرى (١) ٠

ومن المعروف أن الدراسات التى تمت قبل عام ١٩٥٥ لم تكن تغطى غالبية دول أفريقيا ، حيث أنها لم تكن قد حققت استقلالها بعد ، ولقد استخدم كولينز Collins نفس الاستراتيجية العامة للبحث التى قدمها رامل ، وقام بدراسة العلاقة بين سلوك الصراع الخارجي ، والفوضى الداخلية فى أفريقيا ، خلال الفترة مابين ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ . وفى دراسته هذه عن العلاقة داخل منطقة جغرافية محددة ، أعلن أن هناك اختلافات هامة بين نتائجه ونتائج الدراسات السابقة ، وقد استخدم فيها سبعة من مقاييس سلوك الصراع الداخلي وكذلك ثمانية من مقاييس السلوك للصراع الخارجي ، وذلك بالاضافة الى القيام بتحليل قطاع عرضى من الدول الافريقية فى نفس

---

(1) Feierabend, R. L. and Feierabend. I. K Invitation to further research - designs, data and methods. In Feierabend, Feierabend and Gurr (eds.), Anger, Violence and Politics : Theories and Research, (Englewood Cliffs· Prentice - Hall, 1972) p. . 171

الفترة الزمنية السابقة بالنسبة الى ثلاث واثنين دولة إفريقية . وقد أظهرت الدراسة أساساً قويا لأحد التغيرات المشتركة بين مناطق السيطرة المحلية والخارجية (١) .

وقد زعم كولينز أن الدول الافريقية اكثر تعرضا لعوامل الصراع الخارجي بسبب الاضطرابات الداخلية ، وذلك بصورة اكبر مما عليه الامر بالنسبة للدول المتقدمة ، وعلى كل فان حجم الارتباطات جعلته يعتقد أن العنف الخارجي كان نتيجة لعوامل اخرى كذلك ، الا انه ليس هناك مايعزز الافتراض بأن العداء العسكرى الرسمى والعنف هما نتاج الفوضى المحلية فى السنوات السابقة ، وكذلك لم يكن هناك أى دليل على علاقة عرضية بين قسوة الصراع الخارجي وأى نمط من أنماط الفوضى الداخلية . وكانت الاهمية الواضحة للدراسة هى فى اكتشافها بأن « الاقليم أو المنطقة الجغرافية » كمتغير يمكن أن يؤثر على نمط العلاقة بين الصراع الداخلى والخارجي ، وقد أيد هذا الاكتشاف بعد ذلك ستوهل Stohl : فى أبحاثه التى قام بها عام ١٩٧٠ ، والتى حدد فيها ملامحا معينة للتجمعات السسيوثقافية الاقليمية .

وفى دراسة طولية تطرقت اساسا الى تاثير المساعدات العسكرية أوجد بوبرو Bobrow علاقة ما فيما يتصل بالصراع الداخلى الخارجي وظاهرة التماثل بينهما ، حيث أن العلاقة المتبادلة بين النزاع السياسى (بصوره المختلفة من المطالب وعدم الاستقرار والعنف الداخلى وما الى ذلك) بالصراع أو التعاون الدوليين ، وذلك بالنسبة لخمسة عشر دولة

---

(1) Collins, J. N., Foreign Conflict Behaviour and Domestic Disorders in Africa. In J Wilkenfeld (ed), Conflict and Linkage Potitics (New York : McKay, 1973) p : 286.

أسيوية من ١٩٥٥ الى ١٩٦٦ ، كانت عالية جدا فى مبع من الدول منهـــا ، ولكن بسبب ادخال كل من أحداث الصراع والتعاون فى المقياس ، أصبــح من غير الواضح اذا ما كان قياس النزاع السياسى تاثر بصورة مباشرة بالتعاون أم بالصراع (١) ٠

وقد قام ويلكنفلد Wilkenfeld بدراسة لبيان أثر نظام الحكم على العلاقة بين نوعى الصراع ، وذلك بعد ان قسم الدول الى مجموعات اكثرتجانسا على أساس من شخصياتها السياسية ، فكان أن جعلها معتدلة وشخصـــــية وجماهيرية ، وقد أثبت أن الدول المعتدلة أظهرت وجود رابطة قوية بين الصراع الداخلى والخــــــارجى ، وقد درس كمثال لذلك جمهـورية الصين الشعبية بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، باعتبارها تمثل الاعتدال فى السلوك السـياسى وذلك على الرغم من وجود دراسة سابقة عن الصين أيضا ولكن قبل قيـــام ثورتها عام ١٩٤٨ ، والتى أثبت فيها لى Lee عام ١٩٢١ أن العنـــف الداخلى فى الامبراطورية الصينية كان يحدث قبل وأثنـــاء وبعـد الحروب الخارجية ، بل انه توصل الى حكم فى هذا الصدد ، مفاده ان سلوك الصراع الخارجى يمكن أن يكون عاملا مساعدا على التنبؤ بحدوث الصراع الـداخلى ، وليس العكس بأن يصاحب هذا الاخير شيئا من الصراع الخارجى (٢) ٠

وفى الحقيقة لم تؤد تحليلات ، ويلكنفلد الى استنتاجات مثيرة ، حيث لم توجد هناك علاقة هامة معينة بين أى من الابعـــــــاد الخاصة بالصراع

---

(1) Bobrow et al., The Impact of Foreign Assistance on National Development and International Conflict Journal of Peace Science, 1973, 1 : 39 - 60.

(2) Lee, M. T., The Periodic Recurrence of Internecine Wars in China. The China Journal of Science and Art, 1931, 14: 111 - 116.

الداخلي والخارجي التى تغطي كل الانواع الثلاثة من الدول ، وعلى اية حال فقد اظهرت الدول المعتدلة ميلا الى ان ترتبط اشد انواع الصراع الداخلي قسوة باشد انواع الصراع الخارجي عنفا ، وقد افترض ويلكنفلد ان نمط الدولة وبناءها الحكومي وطبيعة الصراع في حد ذاته هي العوامل المحددة في العلاقة بين الصراع الداخلي والخارجي . وقد دل ذلك على أن تقسيم الدول أدى في النهاية الى تدعيم القضية الرئيسية بوجود الارتباط بين النوعين (١) .

وقد وجدت هناك علاقات قوية نوعا ما في الدول الجماهيرية بين التبادلات الدبلوماسية ، والنزاع السياسي العام ، وبين الحرب والازمات الداخلية ، وفي الدول الشخصية تبين ان الزيادات في سلوك الصراع الاجنبي تـرتبط بزيادات بسيطة في السلوك في الصراع الداخلي ، وقد افترض ولكنفلد ان العاملين الرئيسيين اللذين يفرقا بين مجموعات الدول الثلاث هما مستوى الادارة وحرية اتخاذ القرار من قبل علية القوم السياسيين ، وذلك مايفسر الاختلافات التي توجد بين الدول ، ومن ثم فكلما انخفضت درجة السيطرة التى ينبغى أن تكون كاملة في يد الادارة ، وكلما تضاءلت حرية اتخاذ القرار ، كلما زادت الروابط بين السلوك في الصراع الداخلي والخارجي .

العلاقة السلبية بين الصراع الداخلي والخارجي

وبعد هذا العرض للدراسات التى أثبتت وجود علاقة ايجابية بين نوعى الصراع ، ينبغى علينا الان أن نتطرق الى وجهة النظر المغايرة ، أى تلك التى تذهب الى تواجد علاقة سلبية بين كل من الصراع الخارجي والداخلي ، وتتصل

---

(1) Wilkenfeld, J., Conflict Linkages in the Domestic and Foreign Spheres. In S. Kirkpatric (ed.), Quantative Analysis of Political Data (Columbus : Merrill, 1974) p. 349.

هذه الاخيرة في دراسة واحدة قام بها كجلي Kegley وآخرون ، حيث انهم لم يجدوا أي علاقة تستحق الذكر بين نوعي الصراع ، ومن العجيب انهم على الرغم من ذلك زعموا أن ذلك يقوى ثقتهم في بياناتهم واعتقادهم بـــــأن اكتشافاتهم المبدأية ليست هي مجرد أشياء متل مجموعة البيانات الخاصة أو الاسلوب التكنيكي المستخدم في التحليـــل ، وقد قـــاموا بتقسيم الدول طبقا لدرجة التسلح العسكرى الى عالية ومتوسطة ومنخفضة ، ووجدوا أنه في الدول التي يمكن تصنيفها بأنها ذات عسكرية عالية - ظهرت العلاقات بـــين الصراع المحلي والاجنبي في صورة عكسية ، الا أن كجلي Kegley كان قد اعتبر ستا من هذه الدول ذات القوه العسكرية العالية دولا معتدلة ، وذلك في تحليله السابق والتي وجد فيها علاقة موجبـــة . وفي الوقت نفسه فان هذه الدول ذاتها كانت بين الدول التي لم يجد ستوعن فيها علاقة على الاطـــلاق ، ولعل هذا التناقض في النتائج هو الذى ينبغي أن يشجع على استمرار الدراسة والتحليـــــل (١) ٠

عدم الارتباط بين نوعي الصراع

يبدو أن منطقة الشرق الاوسط وماتزخر به من صراعات ، قد أوحـــت للكثيرين للقيام بالدراسات الميدانية فيها عن الصلة بين الصراع المحلي والصراع الدولي سواء بالنسبة للمنطقة ككل أم بالنسبة لكل دولة منفردة فيها ، فقـــد قام ويلكنفلد أيضا بالاشتراك مع آخرين عام ١٩٧٢ ، باجراء تحديد لمستويات الصراع المحلي ، والمستويات السابقة المشتركة في الصراع الاجنبي ، وكذلـــك السلوك الراهن بالصراع الخـــارجي السائد في الدولة ٠ وفي التحليـــلات التي تمت استخدم هؤلاء النفر بيانات عن الاحداث اليومية في الفترة فيمـــا

---

(1) Kegley, C. W., et al, Conflict at Home and Abroad. An Emperical Extension. Journal of Pilitics, 1978, 40 : 742 - 752.

بين ١٩٤٩ ، ١٩٦٧ ، فى فى كل من مصر والعراق واسرائيل والاردن وسوريا ولبنان ، وقد اظهر التحليل العاملى بالنسبة للدول الست كمجموعة ، وكذلك بالنسبة لكل دولة على حـــــدة ، نتائج مختلفة تماما مما يؤكد عـــدم استقرار العلاقات بين الانواع المختلفة لسلوك الصراع . وقد أشارت النتائج الرئيسية الى أن الصراع المحلى يلعب دورا ثـانويا نسـبيا فى عمليـات الصراع الخارجى لكل دولة ، وذلك من منطلق أن البلاد العربية بصـــورة عامة ترزح تحت خبرات كثيرة من الصراع المحلى الراهن والسابق ، وذلك فى صورة اكبر مما هو عليه الوضع بالنسـبة لاسرائيل . وباستخـدام نفس البيانات بحث ويلكنفلد فى العلاقه بين الصراع الخارجى الذى تصـدره الدولة ، والصراع الخارجى الذى تستقبله الدولة ، وقد وجد أن تأثـير سلوك الصراع الداخلى على سلوك الصراع الخارجى ضعيف للغاية ، باستثناء الاردن الذى وجـــد فيه أثرا جوهريا لمستويات الصراع الداخلى ، بينما كان التأثير بالنسبة لمصر صغـيرا ، وأما بالنسبة لسوريا واسرائيـل فلم يظهر هناك تأثير على الاطـلاق (١) .

وتتابعت الدراسات على هذه المنطقة الساخنة فى العـالم - الشرق الاوسط - التى تمثل بيئة خصبة لاجراء كافة أنواع الابحاث ، حيث قام كل من باروز Burrowes وسبكتر Spector بدراسة أخرجاها عام ١٩٧٣ ، وكذلك سلون Sloan عام ١٩٧٨ ، الا انهم اتبعوا نمطا مغـايرا هذه المرة ، حيث قاموا بدراسة سوريا كحالة منفصلة لبحث المبادىء العامة التى تحكم عملكات الصراع الداخلى والخارجى ، ودســيما خلال الفترة التى شهدت انهيار الجمهورية العربية المتحدة عـام ١٩٦١ ، وحتى حرب الايـام

---

(1) Wilkenfeld, A Time Series Perspective on Conflict Behaviour in the Middle East. In McGowan (ed.), Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies, Vol : 3. Beverly Hills : Sage, 1975, p. : 205.

الستة فى يونية ١٩٦٧ ، وأظهرت النتائج عدم وجود صلة بين نوعى الصراع وكذلك عدم قدرة الصراع الداخلى على التنبؤ بعمليات الصراع الخارجى ، الا أن سلون وجد علاقة معينة بين سلوك الصراع الداخلى وسلوك التعاون الخارجى بالنسبة لسوريا ، ولاسيما خلال الفترة التى كان السلوك الداخلى يقع فيها فى نطاق العلاقات الطبيعية (١) ٠

ويمكن لنا أن نختتم هذه السلسلة من الدراسات التطبيقية ، بعد أن طال بنا المقام معها ، بتلك الدراسة التى قام بها ايروين Eberwein . بالاشتراك مع بعض زملائه على ١٢٥ دولة خلال السنتين ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، وقد حلل العلاقات المشتركة عن طريق معامل الانحدار ، وقد أثبتت الارتباطات الجزئية أن العلاقات يمكن أن تعزى الى التأثير المشترك لكل من عدد السكان وحجم الدولة على أبعاد الصراعين وبصورة عامة أثبتت هذه الدراسة أنها تعود بنا مرة أخرى الى نقطة البداية التى تفترض أن أبعاد السلوك الداخلى والخارجى للصراع ليس بينها أى ارتباطات (٢) ٠

---

(1) Burrowes and Spector, The Strength and Direction of Relationships between Domestic and External Conflict and Cooperation : Syria 1961 - 67. In Wilkenfeld, Conflict Behaviour and Linkage Politics (New York · McKav, 1973)

وأنظر كذلك :

— Sloan, T. J., The Association between Domestic and International Conflict Hypothesis International Interaction. 1978 4: 3 - 32

(2) Eberwein et. al., Internai and External Conflict among Nations, 1966 - 67 , Journal of Sociology, 1978, 7 · 21 38.

تعليق على الدراســـات التطبيقية

يمكن لنا أن نتساءل بعد ذلك عما يمكن أن نستنتج من هذه الدراسات العامة للارتباط بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، ولعل أول وأهم شىء يمكن للملاحظ العادى أن يلمسه هو ان نتائج هذه الدراسات كلها ينقصهـــا الثبات حيث لم تكتشف أى علاقة عامة مشتركة ، من أى نوع ، بالنسبة لكل الدول موضوع الدراسة ، ثم ان المألوف بصورة عامة هو أن سلوك الصراع الاجنبى يجب ان يكون مرتبطـــا ارتباطا عكسيا مع سلوك الصراع الداخلى ، اى أن الزيادات فى سلوك الصراع الخارجى ينبغى أن تؤدى الى تنـــاقص فى سلوك الصراع المحلى ، وعلى الرغم من ذلـك لم تكتشـــف أى من هـــذه الدراسات وجود أى دليل على مثل هذه العلاقة ، ولكن ما الذى جعل خمســـة عشر سنة من الابحاث العديدة لاتقدم اى دليل على علاقة أعتاد النـــاس على افتراض وجودها : لعـــل الاجـــابة الوحيدة التى يمكن أن يقتنع بهـــا الانسان ــ طالما أن تلك الدراسات كلها تم اجراؤها بصورة علميـــة ــ هى أن هذا المألوف بافتراضاته هو الخطأ فى المعادلة ، هذا بالاضافة الى ما سبق أن أشار اليه شتاين Stein من أن مجموعة الافتراضات الخـــاصة بالتماسك بالنسبة للجماعة لم يتم تحديدها واختبارها عن طريـــق هـــذه الدراسات العامة ، بالاضافة الى أن استخدام مؤشرات افضل كان مطلـــوبا لاختبار الافتراضات بصورة أكثر اقناعا ، ثم ان الدقة النظرية لم تكن نموذجا معياريا فى بعض الدراسات مثل دراسة رامل وتانتر ، لدرجـــة أن أحـــد النقاد وهو أندرو ماك Andrew Mack أشار الى أن هذه الدراسات كلها كانت مضيعة للوقت ، قائلا انها مليئة بالعيـــوب من كل الزوايـــا العملية ، فالبيانات يحوم حولها الشك ، والمنهج العلمى المتبع استخدم فى الحصول على استنتاجات لم يسبق الاشارة اليهـــا ، وذلك لتطويعهـــا للوصـــول الى غير

ما تذهب الفـــــروض (١) . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كـــانت الاستجابات الايجابية لهجوم ماك قليلة للغاية على قدر ما كانت القضايا التى أثارها هامة ، ولكن يبدو أن هجومه كان مبالغا فيه وعدوانيا ، لدرجة انه لم يسترع انتباه الدارسين الملتزمين بالتحليل المنهجى لرابطة الصراع .

وفى الحقيقة ان المطلوب هو منهج نظرى محدد بعناية ، حيث كان الكثير من المشكلات التى واجهت الدارسين فى هذا المجال ، ولعل من أولها مصـــادر المعلومات وتغطية الاحداث ، ومدى قابلية المتغيرات للمقارنة واختيـــــار الوحدات الزمنية المناسبة ، وبناء المؤشرات على أساس من الاحداث الواقعية ، واختيار الوسائل والمستويات المناسبة للتحليل ، ويمكن أن يتلخص الحل فى كل ذلك فى الخطوتين التاليتين :

ــ التحديد النظرى الدقيق لمظـــاهر الصراع الداخـــلى التى يمكـــن أن تؤثر أو تتأثر بأى من مظاهر الصراع الخارجى بصورة محددة .

ــ وتتمثل الخطوة الثانية فى استخدام خطط الابحاث المناسبة وكذلـــك طرق التحليل عن طريق المؤشرات الصحيحة والفتـــرات الزمنية التى يمكن أن تحقق المطلوب من وراء الابحاث .

ولعله اذا ما تم ذلك ، فلن تكون هناك أبحاث مستقبلية يمكن أن يقـــال عن نتائجها بأنها متناقضـــة ، لاتؤدى الى بنـــاء علاقات علميـــة ، ولن تتهم الدراسات بأنها لاتثمر سوى نتائج مصطنعة من مجرد بيانات محددة تستخدم وسائل تكنيكية وادوات احصائية للوصول الى تحقيق نتائج معروفة مسبقا .

(1) Andrew Mack, Numbers are not enough : A Critique of Internal and External Behaviour Research. Comparative Politics, 1975, I, p. : 615.

الحــرب والصراع السـياسى

من المعروف ان لكل علم وسائله ومناهجه التى عن طريقها يحـــاول اثبات وجوده ومعالجة قضاياه ، وانطلاقا من هذا يكون لعلم السياسة وسائل ومناهج خاصـــة به ، سواء فى مجالاته النظرية أم التطبيقية ، فـــاذا ما نزلنا الى المجال التطبيقى وجدنا للسياسة كثرة من الوســائل والاساليب ، التى تستخدمها لتحقيق أهدافها ، ويتفق جميع علماء السياسة وخبراؤها ان الحرب هى احدى هذه الوسائل الفعالة ، الا انها وسيلة تختلف فى خططهـــا وأسلحتهـــا التى تكفل لها انجاز ماتريد ، حيث تستخدم قوة السلاح فى حل النزاعات بين الدول والهيئات ، وفى هذا المعنى كتب أحد خبراء الاستراتيجية فى العالم الامريكى « كلوسوويتز Clausewitz " يقول أن الحرب ليست عملا سياسيا فحسب ، بل انها وسيلة سياسية حقيقية ، واستمرار للتفـــاعل الســياسى (١) .

وغالبا مايكون اللجوء الى الحرب من قبيل الاضطرار ، لما لها من نتائج مدمرة على الاطراف المشتركة فيها ، وان كان هذا يصـــدق فيما مضى من حروب ، فسوف يكون اكثر تأكيدا فى المستقبل ، لاسيما وان استخـــدمت الذرة ومضاعفاتها سلاحا فى عملياتها المختلفة ، الا أن الانسان قد يدخـــل الحرب عن رغبة طلبا لتحقيق مصلحة ، مع اختلاف تلك المصلحة من دولـــة الى أخرى ، ويصدق هتلر كثيرا ــ فى هذا الصــــدد ــ حيث كان يعلـــن أنه لايحارب الا من أجل مايحب ، ولا يحـــب الا مايحترم ، ولايحتـــرم الا ما

---

(1) War is not merely a political act, but a real political instrument, a continuation of political intercourse, a carrying out of the same by other means.

ــ أنظر فى ذلك

--- James Combs and Dan Nimmo, op. cit. p. 242.

بعرفة (١)،ولايقف الامر عند هذا الحد ، بل وجد هناك من يذهب الى ابعد من ذلك ، حين يعتبر ماوتسى تونج ـ رائـد الصين الحديثـة ـ ان الحرب ماهى الا وسـيلة لاحراز القـوة السياسـية (٢) .

واذ كان ذلك هو حديث عن علاقة الحرب بالسياسة ، فما هو الوضـع بالنسبة لموضوعنا عن علاقة الحر ببالصراع السياسى ؟

ان خير اجابة على هذا التساؤل هى قولة رايت Wright فى هـذا الصدد الذى يعتبر فيها أن العلاقة المباشرة بين الحرب والصراع السياسى ـ الداخلى بلاشك ـ سواء كسبب أو كنتيجـة ، هى فى الحقيقـة شىء عادى تاريخى لا يحتاج الى معالجة متوسعة (٣) .

لقد استحوذت أسباب الحرب على قدر من البحث والدراسة اكثـر مما اتيح لنتائجها وذلك شىء طبيعى ، فمما لاشك فيه أن محاولة منع الحـروب اكثر اثارة من ازالة آثارها ، وتبذل الديبلوماسية ـ احـدى الوسائـل السياسية ـ فى هذا الصدد ، جهودا كبيرة لمحاولة الحيلولة دون نشـوب الحروب ، الا أن طغيان الدوافع يكون أقوى فى اكثر الاحيان .

ولكن هل تحسم الحرب النزاع والصراع الخارجى ، ان وقائع التـاريخ تذهب الى غير ذلك ، حيث ان شهوة الانتقام ، واستثارة النزعـة القومية كثيرا ماتلعبان دورا فى رد الفعل سواء منه العاجل أم الآجل ، ولايهم أن يكون فى نفس المجال العسكرى ، اذ عادة ماتنفتح كل المجالات المدنية الاخـرى أمـام

---

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ٨٦ ـ ٨٧ .

(2) Political power grows from the barrel of a gun.

ـ المرجع السابق ، ص : ٢٤٢ .

(3) Wright, Q., A Study of War (Chicago : University of Chicago Press, 1965) p. : 257

هذين العاملين فى محاولة لتعويض مافشلت فيه القوة العسكرية ، لاسيما ان كان هذا الخصم اشد قوة ومنعة ؛ ولعل فى خبرة اليابان والمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذا القدر الذى وصلتا اليه من العملقة الاقتصادية بعدما كانتا محطمتين تماما ، مايؤيد هذا الرأى ، وكأنهما كانتا تريدان أن تثبتا وجودهما فى مجال آخر غير هذا الذى فشلتا فيه ٠

واذا ما كانت الحرب صورة للصراع الخارجى ، فهل يمكن أن تكون ذات صلة مع صور الصراع الداخلى ، ولاسيما تلك التى تتصف بنفس القدر من العنف والحرارة ، ويبدو أنه على الرغم من الدراسات المنهجية العديدة التى بحثت العلاقات العامة بين نوعى الصراع ، فلم يكن هناك سوى القليل من دراسات القطاع الافقى للعلاقة المحددة بين الحرب كصراع خارجى ، والعنف الداخلى الواسع النطاق ، الا أن هذا القليل أثبت ميلا عاما نحو الربط بين أعلى درجات الحروب الاهلية وأعلى درجات الحروب العامة ، وذلك هو ماتوصل اليه دنتون Denton ، بعد أن قام بتحليل البيانات التى تغطى الفترة فيما بين ١٨٢٠ و ١٩٤٩ ، ليصل الى النتيجة التى تؤكد أن الفترات التى تشهد الحروب ، هى نفس الفترات التى تتميز بظهور عدد كبير نسبيا من الحروب الاهلية ، مما يوحى بوجود علاقة ايجابية بين الصراع الداخلى والخارجى فى هذا المقام (١) ٠

الا أن هناك من الدراسات مايذهب الى غير ذلك ، حيث توصل كل من فلانيجان Flanigan وفوجلمان Fogelman . بعد تحليلهما لتاريخ خمس وستين دولة في الفترة ما بين ١٨٠٠ و ١٩٦٠ . الى أنه لايوجد هناك نمط

---

(1) Denton, F. H., Some Regularities in International Conflict, 1820 - 1949. Background, 1966 9 . p. 294.

عام لعلاقات موجبة أو سالبة بين الحرب والصراع الداخلي الذي يتصف بالعنف ، ومن ثم نعتقد فشلت في تكوين اي نظرية في هذا الصدد (١) .

وفي مقابل أولئك وهؤلاء ، حاولت مجموعة أخرى من الباحثين اثبات الفرضية التي تذهب الى أن الحرب على صلة عكسية بالصراع الداخلي ، الا أن المعطيات التاريخية تؤكد لنا أن للحرب تأثيرات معينة تسبب بعض عدم الاستقرار في المجتمع،فالتعبئة العامة التي تلازم هذه الحالة سواء من وجهة النظر المادية أو المعنوية ، والانعكاسات الشعورية التي تصاحب ذلك ، كلها تحدث هزة للاستقرار الداخلي بأقدار تتسع وتتضاءل طبقا للامكانات التي تتيحها ظروف الحياة في المجتمع .

---

(1) Flangiman, W. H., and Fogelman, E. Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective. Comparative Politics, 1970, 3 : p. : 5.

الحرب والاستقرار الداخلى

واذا كنا قد وصلنا ـ طبقا لنتائج الابحاث ـ الى عدم وجود علاقة معينة بين الحرب والصراع الداخلى ، واذا كنا قد افترضنا احتمال وجود نوع من عدم الاستقرار يصاحب نشوب الحرب بما تستلزمه من أنشطة مدعمة داخليا ، فلابد من العودة اذن فى ذلك الى ماسبق أن افترضه بودان من أن صراع الجماعة مع غيرها ، يقلل الى درجة كبيرة من احتمالات قيام الصراع الداخلى ، مما يعتبر تناقضا مع مستخلصات الفقرة السابقة ، الامر الذى يلزمنا بالرجوع الى الدراسات التى حاول أصحابها تحديد نمط لهذه العلاقة لنرى الى أى مدى حالفهم الحظ فى ذلك ، وقد توصل آرثر شتين Arthur Stein فى استعراض ممتاز الى أنه على الرغم ان الافتراضات السابقة كان ينظر اليها على أنها صحيحة حقيقية ، مما يمكن شرحها بسهولة ، فان الدراسات التجريبية ذهبت الى وجود عدد من المتغيرات الوسيطة ، وأن الافتراضات ليست كلها حقيقية بصورة موحدة (١) وفى هذا كان شتين يستعرض كثيرا من الكتابات السيكولوجية والاجتماعية والسياسية والانثروبولوجية ، ليوضح بعد ذلك أن العمل التجريبى القائم على الافتراضات نادر جدا ، ويبدو أننا سوف نتفق مع ماتوصل اليه شتين من أن كثيرا من الدارسين يذهب الى افتراضات داخل وخارج المجموعة اكثر من دراستها بطريقة منهجية منسقة •

وفى دراسة أخرى أجراها أوتربين Otterbein على عينة من خمسين دولة عبر امتداد تاريخى طويل من بداية عام ١٢٥٠ قبل الميلاد وحتى عام ١٩٥٠ من الميلاد ، مستخدما فى ذلك علم الأجناس البشرية ومناطق الأنماط

---

(1) Stein, Conflict and Cohesion : A Review of the Literature Journal of Conflict Resolution, 1976, 20 : p. 143

المختلفه للعلاقات الانسانية ، في محاولة لتقييم مشاعر العداء وأنشطـة الحرب ، وعما اذا ماكان لها من انعكاسات داخلية ؛ فانه يستطيع التوصل الى دليل يمكن أن يؤيد افتراضاته ، ويبدو أنه لم يقتنع بهذه النتيجة فكان أن أجرى دراسة أخرى عام ١٩٦٨ ، متخذا فيها معامل الاشكالات السياسية التى يمكن أن تواجهها الدولة داخليا كمتغير وسيط ، الا أن نفس النتيجة تأكدت مرة أخرى ، حيث لم يجد أى صلة هناك بين الحروب الخارجية والدخلية ، بالنسبة للانظمة السياسية المختلفة ، ومن أولها الانظمة شديدة المركزية ، ولم تنل هذه النتيجة ، على الرغم من تأكيدها بدراستين مختلفتين ، اعجاب الباحث السابق آرثر شتين . حيث انتقدها بأنها تقدم فرصة محدودة فقط لاختبار الافتراضات لتركيزها على العنف الجسدى ، وليس على النطاق الواسع للصراع (١) .

ونتابع المسيرة مع هؤلاء الذين يحاولون ايجاد علاقة ايجابية بين أوجه الصراع الخارجى والداخلى ، لنجد هناك دراسه عملاقة فى هذا المجال ، قام بها عالم الاجتماع الفرنسى دوركايم Durkheim ، حيث كان أحد القلائل الذين ساهموا بتقديم دليل على صحة الافتراضات ، داخل وخارج الجماعة الاجتماعية . وكان كذلك أحد الأوائل الذين استخدموا التحليلات الامبريقية المنظمة بالطريقة الوضعية ، التى كان دوركايم أحد دعاتها ، ففى دراسته الكلاسيكية عن الانتحار ، التى صدرت عام ١٨٩٧ ، وجد أن للحروب تأثيرا فعالا فى الاقلال من معدل جرائم الانتحار . وكذلك تحدث نفس الاثر على السرقات والتزوير والخيانات بصورها المختلفة ، وفى هذا الصدد أيضا ذكر فى تقريره كيف حدثت هناك زياده فى معدل جرائم القتل فى كل من

---

(1) Otterbein, An eye for an eye, a tooth for a tooth b A Cross cultural Study of Feuding American Anthropologist, 1965, 67 : 1470 - 1482.

فرنسا وبروسيا ، وذلك فى أعقاب الحرب التى قامت بينهما عام ١٨٧٠ (١) ، وقد كانت نتائج دراسة دوركايم هذه - فيما يتصل بجريمة القتل - موضوع بحث لكثير من العلماء بعد ذلك ، كان من بينهم آرتشر Archer وجارتنر Gartner ، اللذان درسا تاريخ ١١٠ دولة خلال القرن العشرين ، وبمقارنة معدلات الجرائم بعد خمسين من الحروب بالتغيرات التى تمت فى ثلاثين دولة كمجموعة ضابطة ، وجدا أن معظم الحروب موضع الدراسة صاحبتها زيادة كبيرة فى معدلات جرائم القتل بعد الحروب ، ويدللان على ذلك بما يأتى :

أولا : أن تفسير عرفية القتل الذى يتمثل فى زيادة الجرائم بعد الحروب ، كنتيجة لوجود أعمال من القتل ، التى يعتبرها البعض شرعية ، خلال وقت الحرب ، والتى تنسحب على الحالة التى تعقب وضع الحرب لأوزارها ، كنوع من التقليد - أو الاستمرار - لما كان متبعا .

ثانيا : ان الأدلة المتاحة تدحض الافتراض بتماسك الجماعة داخليا وخارجيا ، وهكذا فليس هناك الا دليل جزئى فقط ، يمكن أن يؤكد على أن الحرب - بمعنى الصراع الخارجى - تزيد من التماسك الداخلى ، وعلى الرغم من وجود بعض العاملات المعينة مثل التوتر الاجتماعى والانعزال الشخصى تتناقص أثناء زمن الحرب ، فان جريمة القتل - وهى مؤشر هام على هبوط معدل التماسك - تزداد من الناحية العددية (٢) .

---

(1) Durkheim, E., Suicide, A Study in Sociology (New York : Free Press, 1951) p : 352.

(2) Archer D., and Gartner, R., Violent Acts and Violent Times: A Comparative Approach to Postwar Homicide Rates, American Sociological Review. 1976, 41 : 937 - 963.

وفى دراسة أخرى من هذا القبيل حاول هاس Haas عام ١٩٦٨ ، عن طريق دراسته لعشرة دول أوربية فى الفترة من ١٩٠٠ وحتى ١٩٦٠ ، من منظور مسببات ودواعى الحرب ، حاول أن يحدد العلاقة بين التوتر داخل الدولة ، والعداءات العسكرية ، وعلى الرغم أن الافتراضات التى تتصل بالاسباب ، لم يكن هناك مايدعمها ، فقد وجد هاس أن المؤشرات الثلاثة للتوتر ـ جرائم القتل والانتحار ، والمشروبات الكحولية ـ كانت عالية بين الدول المتحاربة (١) •

وعلى أية حال فقد وجدت دراسات كثيرة تؤيد وجهة النظر التقليدية بأن الصراع الخارجى يزيد من التماسك الداخلى فى ظل ظروف معينة ، وهذه الاخيرة هى التى تعمل كمتغيرات متداخلة ، وتتضمن كما يتوقع المحللون طبيعة الصراع الخارجى ، وطبيعة العلاقات داخل الجماعة ، ويبدو أنه لكى يتم هذا التماسك لابد من عامل مساعد يستطيع الاثارة أو التهديد للجماعة ، والتى لابد لها فى مثل هذه الأحوال من قيادة حكيمة تستطيع الابقاء على التماسك بين صفوف الجماعة ، بحيث تكون قادرة على التعامل مع الصراع الخارجى كوحدة ، ومن ثم ينصهر الجميع فى مشاعر متآلفة ، مما يتيح لهم طمأنينة وهدوءا ، وتلك كلها عوامل فعالة فى احراز النصر •

الا أننا لايمكن أن ننكر بصورة مطلقة ، أى أثر للحرب أو الصراع الخارجى على الجبهة الداخلية ، حيث لابد لها من تأثيرات على المدى الطويل على التطور الاقتصادى القومى ، والقدرات والامكانات المحلية ونمط الاستهلاك الاجتماعى ، لاسيما وان حدثت الحرب بصورة فجائية ، بحيث لايوجد هناك الوقت لفرض التماسك ، ومن ثم تسنح الفرصة للتشتت والتفرق •

---

(1) Haas, M., Social Change and National Aggressiveness 1900 - 1960 In J. D. Singer (ed.) Quantitative International Politics : Insights and Evidence (New York : Free Press, 1968).

والحرب لها اهميتها أيضا ولكن من وجهة نظر مختلفة ، حيث أنها على وجه العموم تتيح الفرصة للدولة لكى تزيد من مواردها بالتحصيل من المواطنين ، ولكى تتوى من نفسها عن طريق التجميد الاجبارى ، وهناك الضرائب الاضافية ، والقروض الاجبارية ، والاستيلاء بالقوة على الوسائل المعاونة ، ولكننا نعودة مرة أخرى ونقول أن تلك الانشطة كلها لاتتم عن رضى وطواعية ، حيث هناك البعض من الرعايا الذين لاينصاعون للأوامر . مما يتيح الفرصة لبعض صور العصيان ، الأمر الذى لابد من مقابلته بالشدة والقوة من جانب السلطات المحلية ، ومن ثم توجد هناك علاقة ايجابية بين مظاهر الصراع الخارجى والداخلى .

واذا كانت هذه الاحكام تنسحب على الدول ذات الامكانات المتصورة ، فان الامر قد يختلف من وجهة النظر التفصيلية ، بالنسبة للدول الكبرى صاحبة القدرات الضخمة ، لاسيما وان كان الصراع الخارجى مع دولة لاتدانيها قوة وامكانات ، وخير مثال لذلك تلك الحرب التى شنتها الولايات المتحدة الامريكية ضد فيتنام ، وقد تولى تانتر عدء الدراسة ليحلل العلاقة بين حرب فيتنام والاضطراب الداخلى فى الولايات المتحدة ، ولذلك قام بتقييم أثر تصاعد مستويات القوة الامريكية فى فيتنام لمقارنتها بعدة مؤشرات منها معدلات التغير في السياسة وعدد مراته ، وضخامة الاشتراك فى الاحتجاج ضد الحرب ، والمشاركة فى المظاهرات لمطالبة بالحقوق المدنية ، وكذلك أثر الحرب على الاضرابات المدنية العمالية بالاضافة الى معدلات جرائم العنف . وقد توصل الى نتيجة محددة ، مفادها أن تصاعد الحرب وطول مدة المساهمة الامريكية فيها ، لم تكن مرتبطة بالاضطرابات ، كذلك لم يكن لها تأثير على المظاهرات المطالبة بالحقوق المدنية ولا الاضرابات العمالية ولاجرائم العنف ، على الرغم أن تانتر كان قد وضع افتراضات مسبقة للدراسة بأن التصعيد فى حرب فيتنام يمكن أن يكون هو السبب الرئيسى فى بعض الانهيارات التى

تصيب النظام الاجتماعي (١) ، وان كنا نعلم أنه قد حدثت هناك اعتراضات كثيرة من جانب الطلبة على استمرار الحرب ضد فيتنام ، ولديهم مايبرر ذلك تماما ولايمكن اطلاقا أن نتحدث أن مثل هذا العمل يمكن أن يؤثر في البناء الاجتماعي الداخلي للولايات المتحدة الامريكية ٠

وقد قامت جريدة نيويورك تايمز بدراسة في هذا الصدد شملت الفترة الزمنية من سنة ١٨٩٠ الى ١٩٧٠ ، لتحدد هناك ٢٨٦١ حادثة خلال هذه الفترة التى شملت الحرب الاسبانية الامريكية . والحربين العالميتين وحرب كوريا وحرب فيتنام ، وقد استخدمت الجريدة طريقة دراسة الفترات المتقطعة ، لتحديد ما اذا كان هناك بعض التغيرات الطارئة بالنسبة للمؤشرات الخاصة بالعنف الداخلي سواء في بداية هذه الحروب أو خلالها أو بعدها ٠

وأخيرا واذا كانت لنا كلمة فيما يتصل بموضوع هذه الدراسات كلها ، فلعله من المستحسن ان نذهب الى بعض الافتراضات ، لاسيما وان استطعنا استخدام الصراع الجماعي كمدخل الى السياسة :

أولا : أن الحراك الاقتصادى خلال الحرب يفتح الطريق أمام جماعات جديدة لتدخل فى عمليات للانتاج مختلفة ، ومن ثم فانها تتيح لنفسها الفرصة كى تنافس المجموعات المسيطرة أساسا ، وهكذا تزداد عمليات الصراع الاقتصادى كما وكيفا ٠

ثانيا : والافتراض الثانى يتعلق بالناحية الاجتماعية ، حيث ان الحراك الاجتماعى أثناء الحرب يرفع من مكانة الجماعات الاجتماعية قليلة الشأن

(1) Tanter, R., International War and Domestic Turmoil : Some Contemporary evidence. In H. D. Graham and T. R. Gurr (eds.), Violence in America : Historical and Comparative Perspective (New York : Praeger, 1969) p. : 539.

سابقا ، مما يتيح الفرصة لنشأة أنواع أخرى من الصراع ، مع الأنســـاق الاجتماعية الضاربة بقوة فى أعماق المجتمع ٠

ثالثا : وهذه التغيرات التى تحدث فى البناءات الاجتماعية والاقتصادية تستلزم اعادة ترتيب أوضاع القوة السياسية فى المجتمع ، وذلك بلا شـــك يزيد ويكثف بين الصراعات فيما بين القمة والقاعدة ٠

وهل نستطيع بذلك أن ندعى وجود نوع من العلاقة بين الحرب كصراع خارجى وبين العمليات المجتمعية فى الداخل ، فاذا ما أردنا تطبيق هـــذه الافتراضات على حالات الحرب السابقة لامكننا القول بأن المادة المعرفية المتوافرة قبل اجراء البحث كانت تؤيد الزعم بأن الحرب عادة مايصاحبها زيادة فى العنـــف السياسى المحلى بدرجات مختلفة ، وقد ثبت أن الحرب العالمية الاولى كان لها آثار ديناميكية على متغيرات الصراع المحلى ، وبصفة عامة فان العنف السياسى المعبر عن الحالة الراهنة كان هو المتغير الذى يظهر الزيادة الملموسة فى مظـــاهر الصراع ، ويتمثل ذلك فى الفتن العنصرية التى أعقبت الحرب العالمية الاولى والتى هاجم البيض فيها السود ، وكذلك حدثت بعض أعمـــال العنف ذات الصبغة الاقتصادية ، حين هاجم الحرس الوطنى فى الولايات المتحدة العمـــال المضربين عن العمل ، ويبدو أن مثل هذه المظاهر لم تلق القـــدر الكافى من التحليل والدراسة ، حيث أن الدراسات السابقة للعلاقة بين الصراع الخارجى والصراع الداخلى لم تكن تتضمن العنف الذى كان يعترفه رجال الدولة أو من يؤيدونهم الا نـــادرا ٠

ومازال الحديث موصولا عن مظاهر الصراع فى اكبر أقطار العـــالم عسكريا واقتصاديا حيث أن نتائج البحث والدراسة تؤيد بعضها بعضـــا ، ولذلك فقد اتفقت جميعها فى أن مظاهرات الحقوق المدنية والاضطرابـــات العنصرية يبدو أنها ليست انعكاسا لحرب فيتنام ، حيث وجـــد أن العنف

الاجتماعى الذى حدث بعد بدء الحرب الفيتنامية لم يكن متاثرا بصورة ايجابية أو سلبية بالحرب ، وعلى الرغم من ذلك فقد لاحظ مورای Murray انه من بين ٢٧٧ فتنة عنصرية تم رصدها فى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٧٥ ، وجد أن ٦٦٪ منها حدثت أثناء سنوات الحرب ، و ١٢٪ منها خلال سنتين من انتهاء الحرب مع الدول الاجنبية ، وهو اختلاف له أهميته الاحصـــائية اذ كانت الاضطرابات موزعة بالتساوى على كل الاعمال ، وقد وجد أحد الدارسين أن الزيادة التى لاحظها بالنسبة للعنف فى المظاهرات المعادية للحرب حتى عـــام ١٩٦٧ ، كانت قد بدأت بصورة كبيرة بواسطة رجال يؤيدون النظام ولذلك حدثت هناك زيادات فى العنف الاجتماعى خلال الفترة التالية لبداية الحرب ٠

التدخل العسكرى والتبعية الاقتصادية والصراع الداخلى

لعلنا بمتابعتنا لكل هذه الدراسات السابقة ، نكون قد استعرضنا بصورة عامة جميع مظاهر العلاقات بين سلوكيات الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، ويمكن لنا الآن أن نتجه بالتفكير الى انعكاسات التدخل الخارجى فى حالات الصراع الداخلى لأمة أخرى ، سواء فى الجانب السلوكى أم الجانب البنائى لعمليات التدخل ، التى يمكن أن تأخذ صورا عدة ، منها ماهو مباشر عن طريق تعزيز القوات المتمردة ضد النظام المحلى ، كما تفعل الولايات المتحدة الان فى مساعداتها لقوات ثورا الكونترا المناوئين لحكومة نيكاراجوا ، وهناك مظهر مباشر آخر ، ويتمثل فى تحريك القوات عبر الحدود الدولية للدولة الاخرى ، وغالبا مايقع ذلك فى صورة سافرة معلنة ، مثلما حدث من جانب الاتحاد السوفيتى تجاه احد جيرانه الضعفاء أفغانستان مع نهايةعام١٩٧٩ ، وقد يكون التدخل فى صورة مستترة ، مثل اسقاط النظم القائمة عن طريق مايسمى سياسيا « بالحيل القذرة Dirty tricks » ، التى تلعب فيها أجهزة المخابرات الدور الاكبر ، كما حدث فى تشيلى حين أطاحت المخابرات الامريكية بالنظام اليسارى المنتخب بصورة شرعية ٠ والى جانب ذلك كله هناك طرق أخرى ذات فعالية قوية فى هذا المجال ، ومثال ذلك استخدام وسائل الاعلام المختلفة وتوجيهها الى تحقيق الأهداف التى غالبا ماتحاك بصورة ذكية ماهرة ، وقد يكون التدخل فى بعض الصور المدمرة ، مثل تعطيل أو تدمير وسائل الخدمات الحيوية فى المجتمع : أجهزة الطاقة أو المياه على سبيل المثال ، وقد تلتجىء الدولة الى مايسمونه بالعمل التنفيذى وهو التصفية الجسدية لزعماء الدولة الاخرى ٠

ومن الناحية البنائية يمكن أن يكون التدخل فى صورة القيود التى تفرض على امكانيات السلوك بالنسبة للدول التابعة أو المستقلة ، وهذه القيود التى تبنى كيان التدخل ، يمكن ألا تكون بالضرورة نتيجة قرارات

سياسية متعمدة ، اذ أنها فى أغلب الاحيان تكون نتيجة العلاقات الطبيعية بين الدول من خلال التباين الكبير بين القوى ، وازاء هذا يتفق معظم المحللـــين للعلاقات الدولية الى أن التدخلات ليست سوى نتائج تفاعل بين الظـروف الداخلية والخارجية لتلك الدول ، ويبدو أن تلك الدراســـات التى سبق الحديث عنها ، تتعرض لذكر العوامل الداخلية والخارجية ، الا أنه شـــاب معظمها أوجه نقص خطيرة ، حيث انها تجاهلت موضوع الوقت أو الكيفيـــة التى بها تتفاعل مجموعات العوامل ، التى يناط بها تحديد امكانيات التدخل، وكم يكون الحادث العرضى فى مثل هذه الاحوال ، متغيرا يمكن ادخالـه فى حساب الافتراضات ، وبالاضافة الى ذلك ، فانه غالبا ماتحاول التوجهـــات السياسية المحافظة قيادة المجتمعات لاعــــادة ترتيب الموارد المحلية لخـــدمة الأغراض الخارجية ، لاسيما عندما تفشل هذه الموارد فى ايجاد الحل العملى للمشكلة التى تتمثل فى تخطى الحدود فى محاولة لتحقيق أهداف التدخل(١)

وفى الحقيقة أن كل الذين بحثوا فى هذا المجال ركزوا على العوامـــل الحاسمة الخارجية المسببة للتدخل ، وكان اهتمامهم الرئيسى كذلك ينصب على الظروف داخل الهدف ، بمعنى داخل الدولة المعرضة للتدخل ، ثم ان قرار الحرب ليس سهلا اتخاذه ، اذ تحكمه عدة عوامل وعدة اتجاهات ، فقـرار الحرب ـ على سبيل المثال ـ تتولى اتخاذه الهيئات المختصة ، الا أنه غالبـــا ماتكون هذه على نطاق ضيق ، وليس على المستوى العريض ، وكلما كان متخذ القرار صغير السن كلما كان أكثر ميلا الى السلم منه الى الحـــــــرب ، وعادة ماتنخرط الدول فى صراع عنيف اذا ما اختلفت خلفياتها الثقافيـة ،

---

(١) أنظر فى ذلك :

— Rosenau, J. N Foreign Intervention as Adaptive Behaviour In J N. Moore (ed) Law and Civil War in the Modern World (Baltimore Johns Hopkins University Press, 1974) pp 151 - 156

لأن التوحد أو الاشتراك فى ثقافة معينة هو أحد العوامل المبددة لظـــروف العدوان .

ويلخص ميشيل هاس بعض النقاط التي يسميها افتراضات مجتمعية فى هذا الصدد ، فيما يلى :

١ ـ تمحى الدول الديمقراطية نحو السلم أكثر من الدول الاوتوقراطية.

٢ ـ كلما تطورت الدولة من وجهة النظر الاقتصادية ، كلما كانت اكثر مسالمة .

٣ ـ عدم التوازن التجارى هو أحد المؤشرات لقيام الحرب .

٤ ـ الدول التى تفتقر الى التجانس الدينى بين مواطنيها ، تكون اكثـر ميلا الى دخول الحرب .

٥ ـ كلما خصصت الدولة الجزء الاكبر من ميزانيتها للنواحى العسكرية، كلما تزايدت احتمالات دخولها الحرب .

والى جانب ذلك نجده يحدد خمسة عوامل اخرى يعلل بها المعـــدلات المتفاوتة للصراع العسكرى الدولى فى الازمنة والمناطق المختلفة فى العالم :

١ ـ كلما كانت هناك تحالفات بين الدول ، كلما زادت فرص الحرب .

٢ ـ كلما كانت القوة موزعة بين الدول بصورة متساوية ، كلمـا كانت الحرب اكثر احتمـــالا .

٣ ـ عادة ماتميل الحرب الى التقهقر . مع قوة ونمو المنظمات الدولية .

٤ ـ تتوافق فترات النزاع المحلى ، مع فترات كثافة الصراع الدولى .

٥ ـ كلما كانت الدولة اكثر استقلالا ، كلما كانت فرص الحرب اكثـر احتمـــالا (١) .

---

(1) Michael Haas, International Conflict (Indianapolis, Bobbs - Merrill, 1974) p. : 21.

وهنا تبرز أهمية الدراسة التى قام بها بيرسون Pearson لتحليل البيانات التى حصل عليها عن ظاهرة التدخل العسكرى بين الدول خلال الفترة الزمنية ، من عام ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ ، وفيما يتعلق بالصلة بين هذه الظاهرة وبين مظاهر الصراع الداخلى ، افترض بيرسون سؤالين :

أولهما عما اذا كان الصراع العنيف أكثر احتمالا من الصراع الخالى من العنف في اجتذاب التدخل العسكرى الاجنبى ؟

وثانيهما عما اذا كانت الحروب « البنائية » اكثر احتمالا لاجتذاب التدخل العسكرى الاجنبى من الحروب غير « البنائية » ؟

ولم يتركنا بيرسون دون تحديد مفهوم معين لهذه المصطلحات الجديدة حتى يضعنا على المعنى السليم لها ، فيقول ان الحروب البنائية هى الصراعات المدنية فيما يتصل بالبناءات الفرعية فى المجتمع ، والحروب غير البنائية هى التى كان يقصد بها عمليات محددة مثل الانقلابات ، والصراعات المتركزة حول السلطة (١) .

وقد وصل بيرسون الى نتائج ، تقاربت مع نتائج باحثين آخرين منها سليفان (٢) J D Sullivan ، فى الدراسة التى قام بها عام ١٩٦٩ ، حيث وجد أن الحروب البنائية كانت فى الحقيقة اكثر احتمالا فى اجتذاب التدخل عن الحروب اللابنائية ، وكانت هذه التدخلات بصورة عامة فى صالح

---

(1) Pearson, F. S., Geographic Proximity and Foreign Military Intervention. Journal of Conflict Resolution, 1974, 18 : p : 265.

(2) Sullivan, J. D, International Consequence of Domestic Violence. Paper Presented to the American Political Science Association, New York, September, 1969.

القوات الحكومية فى اكثر أحيانا ، ولكن الصراع العنيف _ الداخلى _ كذلك اكثر احتمالا لاجتذاب التدخل من الصراع ذى المستويات المنخفضة ، وقد تعرضت نتائجه كذلك الى أن الدول التى تتفاعل فيها صراعات داخلية هى التى تتعرض للعدوان الخارجى بصورة اكبر • الا أن أكثر النتائج اثارة ، كانت تلك التى تذهب الى أن التدخل الخارجى يزيد الامر سوءا بالنسبة للصراع الداخلى فى الدولة المعتدى عليها ، فالحكومات التى ترحب بالتدخل الخارجى تميل الى الضغط على الجماعات المعارضة ، التى بدورها تزيد من هجومها المسلح على رجال الحكومة وقوات التدخل ، وعليه تزداد عمليات الصراع الداخلى حرارة وعنفا كلما كان هناك عدوان خارجى ، وخير مثال متزامن الان ، هو تدخل القوات السوفيتية فى أفغانستان وماتصادفه من مقاومة عسكرية شديدة من قبل المواطنين الافغان •

وقد توصل بيرسون كذلك الى أن التدخل الذى تقوم به احدى الدول الكبرى تحكمه عدة عوامل منها وجود منشات اقتصادية أو ديبلوماسية أو عسكرية ، أو بصورة عامة وجود مصالح لهذه الدولة الكبرى فى الدولة المعرضة للتدخل ، وكذلك يتأثر التدخل بتقييم الدولة الكبرى للانظمة الصديقة أو التابعة ، ثم هناك احتمالات وجود مقاومة من طرف الدولة الاخرى، وتلك كلها قضايا ينالها الكثير من الشك فى صدقها المطلق ، حيث انها اذا ماثبتت فى فترة ما لدولة معينة ، فلن تصدق بالضرورة لكل الدول فى جميع الاحوال • الا انه على أية حال يمكن لنا أن نفترض أن التدخل يكون أكثر احتمالا وأكثر منطقية . اذا ماتعرضت الحكومة فى الدولة الاخرى للاطاحة ، أو اذا ماتعرض النظام كله للانهيار وذلك فى حالة وجود تقارب فى السياسات العامة أو روابط اقتصادية أو عسكرية •

الا أن دراسة أخرى قام بها أوديل Odell على ١١٩ دولة فى الفترة ما بين ١٩٠٨ و ١٩٦٩ . توصل فيها الى أن عدم الاستقرار الداخلى [illegible]

الاهم بالنسبة للتدخل العسكرى اكثر من وجود المصالح الامريكية فى الدول المعرضة للتدخل العسكرى، على الرغم من هذه النتيجة التى تتصف بالحيوية فان أوديل لم يكن قادرا على تحديد الصفة المباشرة للعلاقة بين التدخل وعدم الاستقرار (١) ٠

ولعل أحدث دراسة تعرضت لهذا الموضوع ، هى تلك التى قام بها ويدى Weede ، والتى افترض فيها سلسلة عشوائية من المظاهر التى قد تدعو الى التدخل ، تبدأ من الضعف العام الذى يصاب به المجتمع ، الى الاضطراب الداخلى الى بعض صور التمرد أو العصيان ، الى المشاركة فى الصراع السلبى ، بمعنى أن تصبح الدولة بذلك هدفا للتدخل ، وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وجد أن الظاهرة الاعم الادعى الى التدخل الامريكى فى الدول التى تقع داخل نطاق النفوذ الامريكى ، هى الاضطراب الداخلى الذى يحدث فى صفوف الدولة الهدف . وتلك هى نفس النتيجة تقريبا التى توصل اليها الباحث السابق أوديل (٢) ٠

وهناك دراسة أخيرة اختلفت بعض الشيء عن الدراسات السابقة فى موضوع التركيز ، حيث كانت تعرض لتحليل الاثار غير المباشرة للنظام الدولى على أنماط الاستقرار الداخلى ، وهى تلك التى قام بها دوران Doran عام ١٩٧٦ ، وقد درس فيها دولة الجماعة الاقتصادية الاوربية European Economic Community ، وكذلك دول السوق المشتركة لامريكا

---

(١) Odell, J. S., Correlates of U. S. Military Assistance and Military Intervention. In Rosen and Kurth (eds.), Testing Theories of Economic Imperialism. Lexington : Health, 1974.

(2) Weede, E., U S. Support for Foreign Governments or Domestic Disorder and Imperial Intervention, 1958 - 1965. Comparative Political Studies, 1978, 10 : p. 497.

الوسطى Central American Common Market ، وذلك خلال الفترة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٧ ، كان دوران يعمل على تحديد تأثير تكوين وتطور الاسواق الاقتصادية المشتركة على عدم الاستقرار الداخلي ، ولدهشته وجد أن تكون تلك الاسواق صاحبة قدر من عدم الاستقرار ، الا أنه سرعان ما انخفضت مستويات النزاع مع تطور الاسواق الى درجة تقل عما كان سابقا قبل نشأتها ، وبصورة اكثر تحديدا كانت هناك اختلافات فيما تعرضت له كل سوق على حدة • فالسوق الاوربية المشتركة تعرضت لزيادات فى كل انماط عدم الاستقرار ، بما فى ذلك عدم الاستقرار بين علية القوم من السياسيين ، بينما تعرضت السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى الى زيادة فى عدم الاستقرار بين علية القوم فقط دون المظاهر الاخرى ، وقد ادى ذلك بالباحث الى أن يستنتج انه لكى نجيب على سؤال ما اذا كان التكامل مرتبطا بعدم الاستقرار ، يجب علينا أن نفكر فى مستوى التغير الحضارى ، والمرحلة المؤقتة من عملية التكامل ، والاساس الطبقى لعدم الاستقرار (١) ؛ وربما ينبغى علينا أيضا أن ندرس مستوى التبعية الموجود داخل السوق بدوله المختلفة ، أو على ضوء دراسة دوران هذه أن ندرس أيضا موقع السوق داخل منطقة النفوذ المعينة •

وعلى أية حال ، فلابد وأن يثور السؤال مرة أخرى عن المدى الذى يمكن أن يصل اليه تأثير التبعية الاقتصادية على أنماط عدم الاستقرار الداخلى ، وعلى الصراع بصورة خاصة ، اذ انه بينما لاتعطينا هذه الدراسات السابقة أية مؤشرات عن وجود علاقات ثابتة بين جوانب مختلفة من التبعية والصراع الداخلى ، فمن الواضح تماما أن نمط عدم الاستقرار الداخلى يتأثر بدرجة ملحوظة بتبعية الدولة أو المنطقة •

---

(1) Duran, C. F., Regional Integration and Domestic Unrest, A Comparative Study in Europe and Central America International Interactions, 1976, 2 : p · 77.

تعليــق

يبدو أننا ـ بعد كل هذا العرض السابق للابحاث التى تطــرقت الى دراسة العلاقة بين الصراع الداخلى والخارجى ـ لن نصل الا الى نتيجتــين ، كلتاهما سلبية ، اذ أنه لايمكن أن نستنتج وجود علاقة واضحة مؤكـدة بين نوعى الصراع تستطيع أن تصمد عبر الزمان أو المكان ، والنتيجة الثانية أن الفروض السابقة والتى تذهب الى وجود رابطة مابين الصراعين ، لاتزال غير مؤكدة ، بل وتتناقض مع نتائج الابحاث التجريبية المنهجية التى تمــت حتى الان . على الرغم انه تم ادخال تعديلات كثيرة على قوعد البيانات المستخدمة ، وعينات الدول والفترات الزمنية ، وتصميمات البحوث ، ووسائل التحليلات ، وبينما أدت هذه التجديدات والتعديلات فى بعض الاحيــان الى اكتشــاف علاقات مشتركة لها أهميتها فى البعض من الدراسات الخاصة ، الا ان استمرار نقص الاساس النظرى عرقل تجميع الادلة ، بحيث أن ماينتج ليس ســوى بعض التراكم لأجزاء متفرقة من المعلومات لاتعــزز المناقشة النظــرية ولا الافتراضات التقليدية .

وماذا نستطيع أن نفعله ازاء ذلك ، لكى نحقق لأنفسنا مدخلا معينــا لدراسة الصلة بين مايقع داخل الدولة من صراع ومايقع خارجها ، مدخــلا يضمن لنا الوصول الى قواعد متكاملة تحكم العملية كلها ، بحيث لو اردنــا تطبيقها على كل حالة على حدة لانطبقت ، ومن الواضح أننا نحتاج كخطــوة أولى الى مدخل قائم على نظرية علمية ، مناسبة لصلة الصراع وتعتمــد على ان ذلك منهج فى البحث ليس سليما ، وبالتالى كان يقف عقبة فى طــريق التطور لنظرية الصراع ، اذ لابد من الاستعانة بكل الابحاث التى تعرضت لكل التطور المتبادل لمعطيات الصراع السياسى والعنف بصورة عامة ، بعــد أن تبين لنا أن النظريين بالنسبة للصراع الداخلى والصراع الخارجى كانوا يتجنبون التفكير فى صراع خارج البؤرة الخاصة عند بناء نظرياتهم ، ومما لاشك فيــه

الجوانب ، حتى يكون لدينا تصور كامل لجميع الابعاد فى داخل وخارج تلك البؤرة ، ولابأس من وضع نموذج عشوائى ، وتبنى عدد كاف من المتغيرات داخل النموذج، عدد كاف لتغطية جميع خصائص الظاهرة . ويمكن أن يحدث ذلك بالنسبة للصراع الداخلى وكذلك الخارجى •

وازاء ذلك ظهرت بعض الخطوات المبدأية المبشرة بالنجاح ، فهناك بحث سابق جعلنا اكثر حساسية بالنسبة لحقيقة ان روابط الصراع هى علاقات جارئه غير متوقعة ، وسواء كان هناك صراع خارجى يؤثر على الصراع الداخلى ، أو العكس وبأى كيفية يتم ذلك ، فان كل هذا يعتمد على ظروف كثيرة متباينة ، منها على سبيل المثال الموقع الجغرافى ، والمميزات السياسية وموضع الدول فى النظام الدولى ، وقد كانت التحليلات المختلفه تميل الى تجاهل هذه العوامل وقد رأينا فى الابحاث السابقة أن الدول التابعة تتأثر بصورة أكبر بالاحداث الخارجية ، وتكون عرضة للتدخل الخارجى فى شئونها أكثر من الدول المسيطرة ، ولذلك فمن المتوقع أن تكون العلاقات بين الصراع الداخلى والخارجى واضحة جلية فى الدول التابعة ومن المتوقع كذلك أن تكون أنماط الصراع فى الدول التابعة مختلفة اختلافا جوهريا عن أنماطه فى الدول المسيطرة ، وبينما تكون الدول التابعة اكثر احتمالا لان تكون هدفا للتدخل ، فانها أقل احتمالا بأن تكون صاحبة مبادرات للتدخل فى شئون الدول الاخرى . فالتدخل ، كشكل من اشكال الصراع الخارجى ، من المحتمل أن يكون له علاقات مختلفة قبل وبعد العنف المدنى فى كل من الدول المسيطرة والدول التابعة •

وبالاضافة الى ذلك يمكن أن تتأثر نماذج الصراع الداخلى بالموقف الخارجى بالطرق الاخرى ، فالجماعات المخالفة أو المنشقة فى الدول المسيطرة مثل الولايات المتحدة الامريكية من غير المحتمل أن يلتجئوا الى استمداد الدعم الخارجى أو التدخل ، اذا سمح لهم بالتعبير عن رأيهم ولو بالتظاهر أو بالطرق

الاسلمية الاخرى . وبالمثل فانه على الرغم من ان السلطات في الدول المسيطرة تقيم وزنا للرأى العام العالمي ، فإنها لاتخش بأسا من التدخل الاجنبي ، ولابد لهذه الجماعات وهذه السلطات من أن تدرك تماما تلك الحقائق الاستراتيجية .

ولقد كانت هناك دراسات حول الحرب وكيف أنها تؤثر على النظـــام الطبقي داخل الدولة ، مما يتيح الفرصة لصراعات عميقة بين الطبقات التي كانت قائمة ، وكذلك رأينا دراسات أخرى تفترض أن التدخل يزيد التوتـــر داخل المجتمع ، وغير ذلك كثير ، مما يجعلنا نقول بـــأن هذه الدراســـات وماتستخدم من مناهج بحث قدمت لنا طرقا لدراسة الصراع بنوعيه وكذلـــك الصلة بينهما ، واذا كان لنا أن نمضي قدما في بناء نظرية في هذا الصـــدد ، فان النقطة الهامة هي أنه لابد وأن يحدد الانسان ما اذا كان افتراض متغيرات كثيرة ، يمكن أن يساعد في عملية البحث والتحليل ، ومن الممكن كذلـــك أن نرى أى نظرية تثبت قوتها وجدواها في السياق المحدد ، لان المنهـــج الـــذى نراه مناسبا يمكن أن يكون صعب التطبيق في المجتمع أو الحقبة التاريخيـــة المعينة .

وبصورة عامة يمكن صياغة الافتراض فيما يتصل بالصلة بين نـــوعى الصراع فيما يلي : أن الصراع الخارجي الذى يحدث لدولة ماخلال وقت معين يسبب صراعا معينا داخليا لنفس الدولة ، الا أن هذا الاخير عادة ما يتميـــز بفترة زمنية أطـــول مما يستغرقها السابق ، وفي نفس الوقـــت يمكن الافتراض بأن ضخامة وكثافة الصراع ، والمتغيرات المتصلة به ، تؤثر على قوة الارتباط بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي ، ومع ذلك فان كثـــيرا من الابحاث السابقة قد قامت لتدريس حوادث معينة ، أو تغيرات في الســـلوك ، وبعد ذلك تربطها برباط مشترك بحدوث أحداث أخرى ، وفي هذا الصـــدد رأينا دوركايم - كما سبق أن أشرنا - يذكر كيف كان للحروب الاهليـــة من تأثير كبير على أعداد حوادث الانتحار في كل من فرنسا وألمانيا ، هـــذا في

الوقت الذى كانت فيه حروب الامم الحاكمة فى ايطاليا وشبه جزيرة القرم غير ذات اثر كبير ، حيث أنها لم تحرك جموع السكان بمثل العنف فى الحالة السابقة (١) ، وذلك يوحى بأننا نحسن صنعا ، عندما ندرس الحــــرب اذا وضعنا فى اعتبارنا خواص مثل طول المدة والمجال الذى تشمله ، والخســـائر التى تحدثها ، والشعبية الداخلية للنظام ، والبعد الاجتماعى للعداء ، وبالمثل من المفيد أن نستخدم مقاييس منوعة لجوانب أخرى للصراع الخارجى .

وبالاضافة الى قياس خصائص أحداث الصراع الداخلى ، ينبغى تطـــوير مؤشرات الدور الذى تلعبه الدولة فى العنف الداخلى ، على الرغم أن الانمـــاط المتنافسة يمكن أن تعتبر سلوك الدولة فى مثل هذه الحــــــالات مؤشرا على الانهيار والديكتاتورية والتسلط ، فان الدليل هو أن العلاقات الخارجية أثرت فى الدور الذى تلعبه الحكومة فى الصراع الداخلى ، وسيكون من المفيـــــد أن يحدد اذا كان الدور الذى تلعبه الحكومات متوقعا أم غير محتمل عند وجــود متغيرات خارجية معينة .

ان قيمة هذه الاقتراحات يمكن أن تتحدد فقط بالتحليل الذى ينبغى أن يتم بعد ذلك ، ومهما كانت الاختيارات المتاحة بالنسبة لجميع البيـــــانات ، وبناء المؤشرات ، والمنهج المستخدم لاختبار الافتراضات ، ويجب أن ندرك أننا سوف نجنى أعظم الفوائد اذا كانت بدايات كل دراسة تجرى فى تطـــــور نظرى سليم (٢) .

---

(1) Darkheim, op. cit., pp. : 206 - 207

(2) Michael Stohl, The Nexus of Civil and International Conflict, op cit., pp. . 325 326.

الصـــراع والثـــورة

رأينا فيما سبق كيف أن الصراع السياسى يتخذ صورا وأشكـــالا عدة ، تتنوع فيما بين الهين البسيط والشديد العنيف ، وذلك شىء منطقى طالما أن تلك الظاهرة تتصل بالنشاط البشرى الذى تتحكم فيه العـــواطف والمشاعر قبل العقل والمنطق ، ومن ثم فلابد وأن يتنوع الصراع ، والا لســـار المجتمع الى نوع من الجمود ، واذا ماكانت الحرب هى أحد مظاهر الصـــراع الخارجى العنيف ، فان الثورة تقع على القمة من أشكال الصراع الداخلى الذى يتصف بالعنف كذلك .

والثورة فى حقيقة الامر هى تغير يتم فى توزيع القوة السياسية والمكانة الاجتماعية والقدرة الاقتصادية داخل المجتمع ؛ وذلك فى صورة عنف على نطاق واسع نتيجة للحراك الاجتماعى والصراع الايديولوجى ، ولقد أصبح من المعترف به أن هناك حقيقة مسلم بها ، وهى أن الثورة الناجحة تعد المســـرح لتغيير يحدث داخل الدولة ، وقد يكون هذا التغيير فى حد ذاته هو المقـــدمة الطبيعية لحدوث الثورة .

ويستخدم قاموس علم الاجتماع مصطلح الثورة للاشارة الى التغـــيرات الجذرية « الفجائية » التى تحدث فى الظروف الاجتمـــاعية والسياسية ، وبخاصة حينما يتغير فيها نظام حكومى أو سياسى معين ، ويحل محل نظـــام آخـــر (١) .

ويزيد الدكتور العمرى الامر توضيحا ، فيرى فى الثورة قلبا للاوضاع القائمة الى أوضاع جديدة يعتقد قادتها انها تسير بالامة الى طـــريق أفضل ،

---

(١) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابـــــــق ، ص . ٣٨٧ .

والى التخلص من الشوائب والامراض السياسية والاجتماعية التى تثقل كاهل المواطنين ، وهى ليست مجرد تطور وتغيير جزئى وعلاج لبعض العيوب ، بل هى موزار وبركان وقوة لا قبل للحكام على الوقوف فى وجهها ، وهى من أهم قوانين العلوم السياسية من حيث الحركة والنشاط (١) ٠

والثورة فى الاصطلاح الدولى عمل من اعمال العنف ، تتخذ صورة صراع مسلح يقوم به جانب من الشعب فى وجه حكومتهم ، خروجا على قوانينها مما يعرقل ممارستها لسيادتها ، والثورة وضع قانونى يعتبر وسطا بين الانقلاب والعصيان والتمرد من ناحية ، والحرب الاهلية من ناحية أخرى ، ففى الحالة الاولى يقوم بالانقلاب لفيف من رجال الحكومة أو الجيش ، وقد ينتهى آثاره الى طبقات الشعب ، أما الثورة فيقوم بها قطاع من الشعب يمثل فى كثير من الاحيان طبقة شعبية ، أو مقاطعة من أقاليم الدولة ترغب فى التخلص من الولاء والطاعة للحكومة الشرعية ، واذا امتد هذا النضال المسلح واتسع مداه حتى أصبحت قوات الطرفين متكافئة ، تحولت الثورة الى مايعرف باسم الحرب الاهلية ٠

وتختلف الثورة عن الانقلاب أو التمرد كذلك ، من حيث أن المتمرد يعتبر مجرما وخائنا ، أما فى حالة الثورة اذا استكملت عناصرها وتم الاعتراف بها على أساس الوضع الراهن ، فان الثوار يعاملون طبقا لقواعد الحرب ، وتعتبر الثورة مستكملة لعناصرها اذا كانت فى حوزتها رقعة من اقليم الدولة ، ولها حكومة يدين لها جانب من الشعب بالولاء مع استعدادها للوفاء بالتزاماتها الدولية ، كالديون الخارجية مثلا ٠

ويكون الاعتراف بحكومة الثورة على أسس الامر الواقع ، ويترك لكل

---

(١) احمد سويلم العمرى ، معجم العلوم السياسية الميسر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥) ص ٧٣ ٠

ـولة أن تحدد موقفها بالنسبة للاعتراف بالحكومة الجديدة ، فقد تسحب الدولة اعترافها بحكومة الثورة بسبب تطور الاحداث ، أو قد ينتهى الاعتراف المؤقت باعتراف قانونى ، والاعتراف بحكومة الثوار لايلزم سوى الدولة التى تعلن هذا الاعتراف ، فمن ثم تلتزم بقوانين الحياد ، وليس لها أن تبحث عن كيفية وصول حكومة الثورة الى الحكم مادام لايتنافى ذلك مع مبادىء الاخلاق الدوليـــة ٠

وقد يصدر الاعتراف بحكومة الثورة من ذات الدولة التى قامت الثـورة ضد حكومتها الشرعية ، ويكون ذلك عادة لكى ترفع عنها مسئولية أعمـــال الثوار ضد أرواح الاجانب أو ممتلكاتهم ، مما يؤدى الى نزاع بينها وبين بعض الدول الاجنبية ، فبهذا الاعتراف من شأنه أن ييسر طريق حكومة الثـــورة للاعتراف بها فى الصعيد الدولى (١) ٠

ولعل أفضل من كتب عن الثورة هو كرين برنتون Crane Brinton فى كتابه الشامل عن « علم تشريح الثورة » (٢) ، الذى يقوم فيه بالدراســة التحليلية لاربع ثورات كبرى فى العصور الحديثة هى :

ـ الثورة الانجليزية : ١٦٤٠ ـ ١٦٨٨
ـ الثورة الامريكية : ١٧٧٦
ـ الثورة الفرنسية : ١٧٨٩
ـ الثورة السوفيتية : ١٩١٧

ويحاول أن يستخرج من المقارنة أطوار الثورة وخصائصها ونتائجهـــا كنمط من أنماط الصراع العنيف على المستوى الداخلى ، الا أنه يبادر ويعترف

---

(١) احمد عطية الله ، القاموس السياسى ، الطبعة الرابعة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠) ص : ٤٢٦ ٠

(2) Crane Brinton, The Anatomy of Revolution (New York : Vintage Books, 1952)

أنه لايستطيع أن يعتبر بحثه للثورة علم اجتماع للثورة الا اذا شمل جميـــع الثورات فى الماضى والحاضر (١) ٠

وفى معرض تدليله عن سبب اختياره لهذه الثورات دون سواها ، يذكر مابينها من ظروف متشابهة فى كثير من المتغيرات مما يعتبر بيئة صالحـــة للدراسة المقارنة ، فهى ثورات وقعت كلها فى الازمنة الحديثـة (وان كانت السوفيتية منها معاصرة) ، وكلها كانت فى العالم الغربى ، وقد اتخـــذت جميعها طابعا شعبيا ، وقد أعلنت كلها طلبا للحرية ، وقامت بها الاكثرية فى صراع ضد الاقلية المستأثرة بالامتيازات داخل نسق السلطة ، ونجحت كلهـا فى أن تطيح بالانظمة التى كانت مسيطرة آنئذ لكى يحتل رجالها منصـــة الحكم بعدها ٠

ومن ثم يصل برنتون ـ بعد بعض التحليل ـ الى أن الثورة هى شكــل من أشكال الصراع الداخلى ، الذى تسعى فيه فئة من الافراد الى السيطرة على الحكم بعد الاطاحة بفئة أخرى ، وذلك بوسائل تتميز بالعنف ٠

ويبدو أن برنتون كان متأثرا ، وهو يسوق هذه الدراسة ، بنظـــرية التعاون الاجتماعى التى وضعها بارينو Paretto (٢) ، وهى نظــرية يدين بها علم الاجتماع لعلم الميكانيكا ، لانها تشبه توازن الجسم الاجتماعى أو الجسد السياسى بتوازن الجسم الطبيعى ، وعلى الرغم مابينهمـــا من بعض

---

(١) حيث هناك ثورات لا حصر لها منذ التاريخ القديم وحتى الثـورة الانجليزية ، وكذلك نشأت هناك ثورات أخرى خلال هذه الفتــرة التاريخية (١٦٤٠ ـ ١٩١٧) ، وأعقبها عدد كبير آخر من الثورات القومية فى بلـــدان أوربا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ثم هناك الثورة الصينية الكبـــرى التى تلاقت فيها الايديولوجية الماركسة والقومية الصينية ، والثورة النازيـة والثورة الفاشية ٠

(٢) وذلك فى كتابه The Mind and Society

الفروق مما يجعل التماثل المطلق غير ممكن ، فانها تساعدنا على فهم الصراعات الاجتماعية والسياسية داخل الدولة ، ويحاول برنتون أن يعرف الجسم الاجتماعى المتوازن بأنه المجتمع الذى ينال كل عضو فيه ، فى وقت ما ، كل مايحتاج اليه فيكون فى حالة رضى مطلق ، أو هو مجتمع كمجتمع النحل أو التوازن قائما فى المجتمع مادامت الحوافز الجديدة تؤدى الى استجابات جديدة فاذا قائما فى المجتمع مادامت الحوافز الجديدة تؤدى الى استجابات جديدة ، فاذا نشأت حاجات أو ظهرت رغبات جديدة تكيفت العادات والمؤسسات معها ، وأما اذا عجزت العادات والمؤسسات عن التجاوب مع الحاجات الجديدة ، اختل توازن المجتمع وانفجرت الثورة وتفجر الصراع (١) •

واذا كانت الثورة هى تغير يتم فى نظام الحكم الراهن ، وطالما أنها احدى عمليات الصراع التى يصاحبها العنف ، فان منطق الامور يستلزم وجود بعض النتائج التى تظهر على المسرح السياسى فى صورة أنظمة جديدة ودساتير جديدة ، حيث ان الفقه الثورى يذهب الى سقوط الدستور بمجرد نجاح الثورة ، وذلك بالاضافة الى مايستلزمه ذلك من اعلانات جديدة للحقوق المدنية ، ومجالس جديدة للحكم الشعبى •

وأهم من ذلك كله يأتى صراع الافكار ، حيث أن الثورة تبتدع لنفسها شعارات ومثل عليا جديدة ، تحاول تطبيقها فى بيئة تؤمن بغيرها ، ومن ثم فلابد من نشأة الصراع ، الا أنه من المعترف به أنه بمجرد نجاح الثورة ، فلابد وأن تسود بالضرورة قيمها ، ومبادؤها التى نادت بها ، لاسيما وأن هذه الاخيرة لن تكون الا متمشية مع مطالب ومتطلبات الشعب ، مثلما حدث بالنسبة للمبادىء التى أعلنت من شأنها الثورة الفرنسية من حرية واخاء ومساواة •

---

(١) أنظر فى ذلك :
ـ حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٣٤٠ ـ ٣٥١ •

ولايقتصر الصراع على كونه نتيجة للثورة فحسب ، بل ان أغلبه يحدث قبل الثورة كذلك ، الا أننا لانستطيع أن ندعى انه صراع الطبقة البورجوازية ضد الطبقة الارستقراطية فقط ، بل اننا نجد أيضا صراع النبلاء والارستقراطيين ضد بعضهم البعض ، كما أننا لانجد فى الثورة السوفيتية صراع البروليتاريا ضد البورجوازية ، بل نجد أيضا صراع البورجوازيين بين بعضهم ، بل وربما أن حالات الصراع القبلى للثورة ، هى الممهدة والمساعدة لنشأة وقيام الثورة ، ولكن طبيعة هذه تختلف عن طبيعة تلك ، حيث أن الصراع قبل الثورة كان صراعا فى سبيل الحياة الكريمة وتحقيق الحريات الحقيقية للانسان ، أما الصراع فيما بعد الثورة فهو ضد الثورة المضادة أو ضد التقاليد التى كانت سائدة ، الصراع القبلى هو صراع عزم وعزيمة ، والصراع البعدى هو انتظام أو محاولة انتظام فى الصف الثائر .

الا أن هناك نوعا آخرا من الصراع البعدى والذى يتمثل فى الخلافات التى تظهر بين الثوار ، الذين اتحدوا فى صراعهم ضد النظام القديم ، والذين فرقت بينهم الايديولوجيات المختلفة والمصالح الشخصية والضغوط الداقمة ، مما يكون من نتيجته أن يتصارع المؤتلفون سابقا ، وتأكل الثورة رجالها ، مما يهيىء الفرصة للمتطرفين أن يمسكوا بأزمة الموقف ، وغالبا مايتمثل هذا التطرف فى فرد تتجمع بيده كل السلطة ، يعرف باسم « الرجل القوى » ، مثل كرومول فى انجلترا ولينين فى روسيا ، وروبسبير فى فرنسا .

ولعل ذلك هو مايجعلنا نطلق على الثورة مصطلح البيضاء أو الحمراء ، فهى حمراء ان أطاحت برؤس كثيرة ، مثل الثورة الفرنسية التى أعدمت وقتلت الالاف ومن أولهم الملك والملكة ، بل ان بعض رجال الثورة أنفسهم لم ينجوا من المقصلة كذلك ، ومثلها كانت الثورة البلشفية فى الاتحاد السوفيتى ، الا أن الثورات البريطانية خلال القرن التاسع عشر والقرن السابع عشر والقرن الثالث عشر كانت أقرب الى البيضاء منها الى الحمراء ، بمعنى أن الصراع كان يتم سلميا دون اراقة دماء كثيرة ، ويحدث التطور وانتقال السلطة دون ضحايا كثيرين .

ونعود الى دراسة برنتن حيث توصل الى عدة حقائق يلخصها حسن صعب في هذه النقاط الاربع ٠

أولا : ان بين الثورات الاربع اختلافات شديدة ، ولكن بينها أيضـــا تشابهات تجعل مفهوم « الحمى الثورية » ينطبق عليها كلها ٠

ثانيا : تدل هذه الثورات على وجوب دراسة أقوال الناس وأعمالهم بدون البحث عن علاقة منطقية بين الاثنين ، لان الناس في فترات الازمات يقــولون مالايفعلون ، أو يفعلون مالايقولون ٠

ثالثا : وتدل هذه الثورات على أنه لايمكن تغيير الناس تغييرا سريعـــا ومباغتا تحت وطأة الارهاب أو بتغيير القوانين ، والشرائع ، وغلاة المتطرفــين الذين يحاولون هذا يخطئون . لان فترة المعافاة التي تعقب الازمة تظهـــر أن الثورة لم تغير الناس تغيرا عميقا ٠

رابعا : ان الثورات الاربع التي شملتها الدراسة المقارنة تعد « الانسان المستضعف » بحياة أفضل ، وتعزز أمله بالسعادة . وتقوي رجاءه بتحقيــق حاجاته المادية ، وتتبنى الشيوعية هذا الامل اليوم أكثر مما يتبناه أبنـــاء الثورات الثلاث الاخرى ، ولكن الثورات الاربع لم تتوصل بعد لانجـــاز هذا الوعد نجازا صحيحا ، ولكن هذا يمنع شعوب الصين وشرقي آسيا والشــرق الادنى من التعلق بهذا الوعد تعلقا حماسيا بالغا ، ولايسوغ لنا الاكتفـــاء بالقول بأن هذا الوعد مستحيل الانجاز ، لأن الاخفاق في انجازه سيكـــون مصدرا لثورات جديدة ، فتصبح الثورية بذلك أشبه شيء بسرطان يتعـــذر اشفاؤه ولو الى حين ، ولذلك فان الاولى بنا أن نولي هذا الوعـــد مايمكن من عنايتنا ، وأن نبذل أقصى جهد لوضعه موضع الانجاز (١) ٠

الا أن بعض الاحكام التي يسوقها برنتون ، بعد ذلك كله ، يشوبهـــا

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠ ٠

بعض القصور أو بعض التناقض ، حين نراه يذهب الى أن الثورات قد ساعدت على تكامل البلدان التى تقع فيها ، دون أن يذكر كيف يتم ذلك ، أو دون أن يشير الى الفترة الزمنية التى تستغرقها هذه العملية ، والتى لابد منها للقضاء على الصراعات الاخرى المتولدة عن قيام الثورة ، ثم انه لم يوضح لنا ما يمكن ان يحدثه هذا التكامل فى خلق « الشخصية القومية » الجديدة للأمة التى قامت بها الثورة . وذلك امر حتمى بتوافر على ايجاده هذا النوع من الصراع

وعلى الرغم من ذلك ، فلانستطيع أن ننكر أن الثورة بصورة عامة تحدث الكثير من التغييرات فى طبيعة السلوك الفردى ، حيث يميل الى أن يصبح قوميا جماعيا بعد أن كان فرديا نفعيا .

ولعلنا اذا ما أردنا دراسة الثورات لكى نخرج بأيديولوجية معينة ، وجب علينا أن نتجاوز ذاتية المضمون لكل ثورة على حدة الى الشكل العام الذى يتخذه فالمضمون يختلف من ثورة الى اخرى تبعا للظروف التاريخية ، والاوضاع الاجتماعية المختلفة فلايمكن الاستناد الى شىء متغير مختلف فى اعطاء تحديد عام ثابت ، ان الايديولوجيات الثورية الكبرى تختلف فى المبدأ الثورى أو المضمون الايديولوجى الذى تنطلق منه ، ولكن تلتقى جميعها فى بعض الخصائص الاساسية التى تشكل منها كل ايديولوجيا ثورية ، ان الاختلافات من ناحية المضمون لايمكن حصرها ، فكل أيديولوجية ثورية تحاول أن تعبر عن ذاتها فى ميادين ونظم خاصة تحاول أن تجسدها فى واقع حى .

والثورة تتعدد تفسيراتها تبعا للمدارس التى تحاول التفسير وخلفياتها الفكرية ، فهناك على سبيل المثال ــ كما يذكر قاموس علم الاجتماع ــ التفسير الذى ساد القرن التاسع عشر والذى طوره الماركسيون والمفكرون اليساريون، والذى ــ وفقا له ــ تصبح الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى هى الوسائل الضرورية لتحقيق تقدم الانسانية نحو مجتمع تسوده الحرية والعدالة ، والحكم الذاتى والمساواة والانسجام الاجتماعى ، وفى مقابل هذا الاتجاه

هناك اتجاه آخر محافظ يمثله مفكرون من أمثال نيتشه ولوبون ، ويرون أن الثورات انما تعبر عن عواطف جامحة غير رشيدة ، تحطم النظم القائمة ، ويستندون الى تفسيرات سيكولوجية ، فالثورة سلوك يصدر عن سيكولوجية الغوغاء وهي سيكولوجية تشبه في تكوينها العقلية البدائية ٠

أما أصحاب الاتجاهات العلمية السوسيولوجية والوضعية فيعتبرون مصطلح الثورة مصطلحا وضعيا ، وليست له دلالة قيمية ، فكافة التغيرات الجذرية التى تحدث للنظام السياسي أو الحكومة في المجتمع هي ثورات الى المدى الذى تستند فيه هذه التغيرات الى قاعدة شعبية عريضة (١) ٠

وكم هو جميل أن نرى الفكر الكلاسيكي كذلك يتطرق الى تحليل الثورات بصورة تكاد تكون عصرية تماما ، حيث أفرد أرسطو الكتاب الثامن من مؤلفه « السياسة » للبحث في نظرية عامة للثورات ، مستعرضا أسبابها وعللها في جميع أشكال الحكم في شيء من الاسهاب ليصل الى فرضية عامة ، مؤداها أن عدم المساواة هو دائما ركيزة اية ثورة (٢) ، ولعله بذلك كان يبحث في الدواعي المؤدية للصراع ، فعدم المساواة هذا بالاضافة الى عدم الرضا ، والاختلاف في وجهات النظر ، وتباين القدرات هي الأسباب التى تدعو الى قيام مثل هذا النوع من الصراع العنيف ، وهي التى تطرق اليها أرسطو في بحثه عن نظرية عامة للثورات ، التى تناولها بنظرة واقعية موضحا أن المذاهب السياسية المختلفة تعترف بحقوق الافراد في المساواة ، الا أن الواقع يوضح أنه عند التطبيق فانها تحيد عن هذه المساواة (٣) ، فهو يرى أن

---

(١) محمد عاطف غيث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٧ ٠

(٢) على أحمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ ٠

(٣) أرسطو ، ترجمة احمد لطفي السيد ، السياسة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) ص : ٣٨٦ ٠

الطبقة الادنى قد تثور في محاولة للحصول على مساواتها بالطبقة الاعلى ، وهذه الاخيرة قد تثور في محاولة للمحافظة على تفوقها وتميزها .

واذا كانت تلك هي أسباب رئيسية لقيام الثورات ، فان ارسطو يسرد أسبابا اخرى - ثانوية بالنسبة لهذه - منها الاحتقار والاهانة والخوف والتمادي في السيطرة او الزيادة الكبيرة في بعض اجزاء الدولة ، وقد تكون الثورات مرجعها الى التزوير في الانتخابات والكيد والاهمال أو اختلاف الاصول (١) . وتعد كلها عوامل فعالة في اثارة الحقد والضغينة مما ينشر نقمات واضطرابات في أنظمة الحكم ، ومن ثم توجد البيئة الصالحة لنشوء مسببات الصراع .

ويبدو أن ارسطو كان أسبق من ماركس حين ارجع الثورة الى بعض الاسباب الاقتصادية ، حيث أن هذه الاخيرة اذا ماحدث بها اختلال ، واذا لم تتوافق مع المعطيات السياسية في المجتمع ، او اذا وجدت هناك حالات لعدم التطابق للظروف الاقتصادية والسياسية ، او اذا ما انفصلت القوة السياسية عن القوة الاقتصادية ، فسوف تكون النتيجة بالضرورة صراعات سياسية قد تودى بنظام الحكم اذا ما اشتدت وعنفت .

ويزيد ارسطو الامر تحليلا حين يدخل عوامل جديدة في عملية الصراع او الثورة ، حيث يرد الاسباب الى العوامل التالية :

- الاستعداد النفسي للثائرين ، بمعنى أن الثورة لاتقوم الا اذا بلغت

---

(١) أنظر في ذلك :
- حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون الى محمد عبده (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦) ص ١٠٠ - ١٠٣ .
- أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦) ص ٥٠ - ٥١ .

الشحنة ضد النظام القائم مداها ، ومن ثم فلا حل الا الاطاحة به والثـــورة عليه .

ـ الاغراض والاهداف التى تقوم الثورة من أجلها ، ولابد وأن تكـون عظيمة سامية ، حيث ان الشعب (ومصطلح الثورة لاينسحب الا اذا قـامت بها الطبقات العريضة من الشعب) لايثور للامور التافهة البسيطة .

ـ وبالاضافة الى هذين العاملين يذكر أرسطو ان الظروف والاحـوال السائدة غير المتكافئة ـ كما سبق أو وضحنا ـ هى التى تفرض على الشعب ان يثـــور (١) .

وكم يصدق هذا التحليل ، حيث ان الثورة فى حقيقة الامر تحتـاج الى تحول وجدانى ، وتجربة باطنية ، لان التأمل الفكرى لايحقق ثوريته،فالفرد الذى يفهم المشكلة ، يحقق الخطوة الاولى فى معاناتها ، ومن يريد معاناتهـا يحاول أن يحياها ، ومن يحياها يجب أن يحمل عبئها ، وخصـوصا عـبء التعبير عنها والتبشير بها ، وان كان وحيدا فريدا فى الميدان .

والثورة تقوم على صعيدين متماسكين ، صعيد النقد والتدمير ، وصعيد البناء باسم مبدأ جديد ، وبمعنى آخر ان الثورة أصبحت تعنى علاقة حديثة

---

(١) أنظر فى ذلك

ـ ارسطو ، السياسة ، مرجع سابق ، ص . ٣٨٦ ـ ٤١٤ .

وكذلـــك

ـ محمد عبد المعز نصر ، فى النظريات والنظم السياسية (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٣) ص : ٥٩ ـ ٦٤ .

— James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, Contending Theories of International Relations (New York : Harper & Row, 1981) pp. : 181 - 206.

بمفهوم جديد ، هذا المفهوم أو هذه الايديولوجية تكون ثورية عندما تنكر الوجود التقليدي القائم ، بما ينطوي عليه من نظم وقيم ٠

وفي تعليق آخر على نظرية أرسطو ، يعترف الدكتور عبد الستار قاسم بأن تحليلات ارسطو حول الثورة تلتقي في كثير من الاحيان مع أفكار المناظرين المعاصرين في الحركات الثورية ، وقد زاد هذا الالتقاء من حدة الاهتمام بتفسيرات ارسطو من قبل منتقديه ومؤيديه ، ولذلك يذهب الدكتور الى ان ارسطو كان يعمل على تطوير نظرية ديناميكية في الثورة بناء على عيوب تركيبية وعرضية تتميز بها الانظمة السياسية المختلفة ، ولهذا فانه ينفي امكانية اشتراك الثورات المختلفة بأسباب متطابقة او امكانية تطابق ثورتين في تطورهما وسببابهما ويقول أن كل صنف من أصناف الانظمة السياسية يرتبط بصنف معين من أصناف الثورة (١)

---

(١) عبد الستار قاسم . الفلسفة السياسية التقليدية ، افلاطون وأرسطو (عمان المطبعة الاردنية ، ١٩٧٩) ص ١٧٢ ٠

الصراع والمعـــرفة السياسية

يجدر بنا ، بعد أن طال بنا العرض التطبيقى السابق ، أن نبحث الان الموضوع من الجانب الاخر ، جانب المعرفة السياسية ، لنرى الى أى مدى كان التوفيق مواتيا لهؤلاء الذين تصدوا لعملية البحث والدراسة ، وان كان أساس التوفيق هذه المرة يقوم على مبدأ السلوك القائم على المعرفة والادراك قبـــل التصرف العملى ٠

ويعترف رجال السياسة بوجود قضيتين متناقضتين ، بعد كل قراءاتهم فى مجال العلم ، أولاهما أن علم السياسة سار شوطا بعيدا فى طريق التطور ، فى فترة قصيرة نسبيا ، بزيادة مطردة فى كل من أعداد الباحثين والمبـــدعين وكذلك فى قدر المعلومات المتوفرة لدى علمـــائه ، أما القضية الثانيـــة فهى مثبطة للآمال بقدر ماكانت الاولى مشجعة ، وهى أن احتمال تطبيق هذا الكم المتزايد من المعرفة فى اصلاح وحل المشكلات السياسية التى تعترض طـــريق الدول ، ولاسيما مشاكل الصراع والعنف السياسى ، يظل منخفضا بدرجـــة كبيرة ، وهذا التشاؤم هو بالطبع جزء من رد الفعل لحقيقة مفادها ان كثيرا من هذه المشاكل لها جذور راسخة عميقة لدرجة أن المعرفة بمفردها لن تكون كافية ، وبالمثل فانه يرجع جزئيا الى أن علية القوم من السياسيين نادرا ماتكون لديهم الكفاءة اللازمة لفهم وتقييم وتطبيق اكتشافات العلوم الاجتماعيـــة ، ونفس الشىء ينطبق على علية القوم من المعارضة ، ونعنى بهم هؤلاء الـــذين لديهم تقريبا نفس الخبرة ونفس الاهتمامات ، الا أنهم ليسوا فى مراكز لهـــا تأثير سياسى كبير ، وان كان لهم دور ما فى عملية صناعة القرار السياسى ، التى تعتمد فى شأنها على كل من يأخذ بقدر من المعرفة السياسية ، ولايغيب عن بالنـــــا أن المعارضة فى الدول الليبرالية تقف على قدم المساواة مع رجـــال الحكم فى المشـــاركة فى عملية تشكيل القـــرار السيـــاسى .

وبالاضافة الى الاعتبارين السابقين يوجد عد ثالث ، وهو الفشل النسبى للباحثين أنفسهم فى الفهم الكامل لعلاقة بين المعرفة والعمل ، حيث أن اكتساب المعرفة وتنظيرها يجب أن يسبق بالضرورة عملية التطبيق ، ثم ان المشكلة لاتتصل اتصالا وثيقا باكتشافات الباحثين فقط ، بل انها تكمن أيضا بصورة جزئية فى اعمال توصيل تلك الاكتشافات الى هؤلاء الذين ليس لديهم الا معلومات غير متكاملة ، ولعل هذه القضية الاخيرة هى الاخطر فى أيامنا الراهنة حيث أن مدعى المعرفة كثيرون ، ويكمن الخطورة هنا هو فى تآمر هؤلاء على عملية الحل والتحليل ، ومن ثم كان نصف المعرفة خطر كما يقـولون .

ان الذين ينادون بالاصلاح يمسكون بوجهة نظر العلم الاجتماعى التطبيقى ، الا أن الباحثين فى موضوع السلام - على سبيل المثال - يكرسون جهودهم للمحافظة على القانون والنظام على حساب العدالة الاجتماعية ، أو المحافظة على النظام بدلا من تغيير النظام ، وعليه ينبغى أن يكون الهدف ليس فى القضاء على مظاهر الصراع بصورة تامة ، حيث أن ذلك لن يكون متاحا ، ولكن فى احتوائه فى محاولة للتقليل من حدته ، وزيادة الفرص لتطويع نتائجه حتى تكون بناءة يمكن الاستفادة منها .

وقبل أن نتحدث عن عملية اكتساب وتقنين المعرفة حتى تصلح للتطبيق ، نرى البحث أولا فى مدى أهمية المعرفة ، ومن القدر الذى يمكن أن تلعبه الافكار فى تعديل وتنفيذ مواصفات النظام الاجتماعى والنظم السلوكية ، التى تتأثر بالظواهر المتشابكة مثل الثروة والموارد والموقع من السلطة،وفى الحقيقة أن سلوك الافراد فى المجتمع هو نتيجة عدة عوامل منها ماهو خارجى مثلما ذكرنا ، وماهو داخلى فيما يتصل بالشخصية ومايمكن أن تتمتع به من بصيرة وحسن ادراك ، وتفضيل اختيارات معينة مما ينتج عنه هذا السلوك المحدد الذى يمكن أن يدعم من الظروف الاجتماعية القائمة أو يعمـل على

تعديلها ، وفي الحقيقة فان أى ظرف اجتماعى أو حدث انسانى هو نتيجة تفاعل معقد بين ثلاث مجموعات من الظواهر الارادية والقدرية والبيئية ، بل ان الظاهرة الارادية فى حد ذاتها هى نفسها نتيجة لكل من القدرية والبيئية بالاضافة الى ظاهرة ارادية سابقة .

وهناك قضية أخرى ترتبط تماما بكل ماسبق ، وتنطلق من التساؤل عما اذا كان التأثير الذى تحدثه الافكار على سلوك الافراد سواء منهم العاديون من المواطنين ، أم رجال السياسة ممن بيدهم مقاليد الامور . يمكن أن يؤثر بالتالى على علم الظواهر الاجتماعية . ولعله من هذا المنطلق يبدو أن كارل ماركس وكارل مانهايم كانا على حق تماما ، عندما كانا يناديان بأن أفكار كل فرد تتأثر بالزمان والمكان والدور الذى يلعبه وكذلك مركزه الاجتماعى ، الا أننا لابد وأن نضيف الى هذه القائمة عوامل أخرى مثل الميراث الثقافى والخلفية الاجتماعية والخبرات والتجارب التى يمر بها الانسان ، وكل ذلك لابد وأن يؤخذ فى الحسبان عند شرح أفكار أو مدركات أو تفضيلات الفرد ما والمغزى هنا هام جدا لانه يجعل توليد المعرفة العلمية والموضوعية المناسبة للظروف الاجتماعية ممكنا ، الا اننا لابد وان ندرك وكما سبق أن ألمحنا ، أن الاسلوب العلمى لايخلق وحده معرفة اجتماعية مفيدة ، فهو ضرورى ولكنه لايكفى لكى يقدم معرفة ذات مستوى رفيع يمكن أن تطبق فى حل الصراع السياسى ، اذ لابد وان تكون هناك مقاييس وملاحظات وسجلات للظواهر المراد شرحها أو وصفها ، وكذلك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس مدى تواجد وقوة واتجاهات مثل هذه الظواهر ، وغنى عن البيان أن تلك المؤشرات لابد وان تكون صالحة ، ونعنى بذلك المدى الذى تصل اليه مؤشراتنا فى تقديم نموذج دقيق للظواهر التى ندعى ان قياسها ، علما بأنه لايوجد هناك اختبار نهائى وحاسم لصلاحية أى مقياس ، ولذلك فعلينا أن نختبر وأن نحسن بصورة دائمة من صلاحية مؤشراتنا ، ضمانا لعلمية النتائج .

ومن المعروف أن المعاملات الضرورية للبحث الموضوعي هي العلم والمعرفة والنظرية ، ونعني بالعلم هنا مجموعة الاجراءات والافتراضات التي تعتمد عليها ، التي ثبت انها افضل من مجموعة اخرى في اكتساب المعرفة وتنظيمها وتقييمها ، اما النظرية فهي مجموعة من المعلومات المقننة ، أو هي خليط من الادلة المعملية والتأملات المنظمة والمنطق السليم ، وفي واقع الامر لن يكون عندنا نظرية علمية مالم توضع هذه التأملات في صورة منظمة قابلة للتنفيذ وتثبت صحتها عن طريق الادلة المعملية ، وباختصار فان اى نظرية علمية يجب أن تكون تجريبية معملية ، الا اننا لا نستطيع أن ندعي أن مشاكل ونماذج واستراتيجيات البحث في العلوم الاجتماعية تطابق مثيلاتها في العلوم الفيزيائية والبيولوجية ·

ولعل كل ماسبق ذكره هو بعض الصعوبات التي تقف عقبة أمام مجموعة المعلومات التي تتطور بانتظام فيما يتصل بالصراع السياسي ، وذلك بالاضافة الى بعض المشكلات التي تتعلق بتطبيق بعض الاكتشافات التي ظهرت من الابحاث عن الصراع ، وتتمثل احداها في اختيار وتحديد الاهداف بواسطة رجال السياسة ، وكذلك العوامل التي تؤثر على تحقيق هذه الاهداف ، سواء كان ذلك التأثير بالسلب أو بالايجاب ، ومن المعروف ان المنهج العلمي يعتبر أن التحديد السليم للاهداف هو نصف الطريق ، والنصف الاخر هو ضمان الوسائل غير المعوقة للتحقيق ·

وعلى اية حال فهناك بعض النتائج الثانوية ذات القيمة التي توجد في الاكتشافات التي تبين تحت اى ظروف ، أو طبقا لأى أحداث يمكن لبعض أنماط الصراع أن تتحول الى عنف سياسي ، وعلى سبيل المثال ، اذا اكتشفنا ان ٧٥٪ من ٢٢٥ من المواجهات بين القوى العظمى التي حدثت منذ سنة ١٨١٦ ، انتهت بالحرب تحت ظروف من التكافؤ المسلح ، والزيادة الكبيرة في الانفاق العسكري ، نستطيع أن نفترض توصيتين · احداهما أنه من الاهمية

بمكان ضرورة تجنب المواجهة فى مثل هذه الظروف التى عادة ما تساعد على الاسراع بها . والثانية أن أى محاولة للانتقال من حالة التكافؤ المسلح الى حالة التفوق هى عملية تحمل الكثير من الخطورة ، حيث انها تدفع المنـــافس الى ارتكاب الحماقات العسكرية فى محاولة لتحجيم القوة الاخرى ، ودليلنـــا على ذلك استعراض التاريخ الذى يزخر بمثل هذه الحالات (١) .

ويجرنا هذا الى الحديث عن علماء السياسة والمهمة الملقـاة على كاهلهم وكذلك الابعاد التى يتحركون فى نطاقها ، واذا كان أينشتين قد ذهب الى وجود العالم الموضوعى ، الذى تختلف الصورة والتصورات عنه تبعا لاختــــلاف الموقع ، فان نفس الشىء يحدث لعالم السياسة ، الذى يمكن أن يراه الانسان موضوعيا من خلال منظور واحد فقط ، ورجل السياسة تحكمه أبعــاد معينة لايستطيع أن يتعداها سواء فى حياته العامة أو فى أبحاثه الموضوعية ، منها :

ـ البعد الايديولوجى أو العقائدى وهو الذى يفرض عليه سلوكـــا محددا ازاء كل القضايا التى قد يكون طرفا فيها ، ومثال ذلك مايعبر عنه الان بالشرق أو بالغرب ، وأحيانا باليسار أو باليمين .

ـ بعد التقدم أو التخلف وهو بعد يغل يد الانسان أو يبسطها تبعا للامكانات التى يتيحها تواجده فى بيئة معينة ، واظننا لسنا فى حاجة الى بيان كيف أن الموارد المحدودة تضع رجال السياسة والاقتصاد أمام مسئولية ليست بالهينة وهم يحاولون علاج مشكلات التخلف فى الوطن .

ـ بعد الهوية سواء منها المحلية أو القومية أو الطائفية أو العرقيـــة واحيانا الدينية وهى مايلتجىء اليها رجل السياسة كطوق نجاة فى عـــالم

---

(1) David Singer, Conflict Research, Political Action and Epistemology. In Ted Robert Gurr (ed.), op. cit., p. 498.

اصبح مصدر قلق واضطراب نفسي بسبب مايطرأ عليه من تغيرات سريعة ، يلهث الانسان وهو يحاول اللحاق بها ، الا أن الاتجاه الحديث الان ينحى نحو تأصيل هوية عالمية انطلاقا الى ايجاد الحل المناسب لكل المشكلات الدولية ٠

ـ واذا ماكان أينشتين قد ذهب الى بعد رابع فى الفزياء يعبر عنــــه باختزال الزمان ، فلابأس ان نستعير وجهة النظر ، لنحاول تطبيقها فى عالم السياسة ، فنوجد بعدا رابعا يتصل بالمكان والقدرة على اختزاله كذلك ، حيث انه فى ظل هذا التطور التكنولوجى المذهل أصبح العالم ازاء وحدة متقاربة لاتفصل بين أجزائها حواجز جغرافية او ثقافية . ومن ثم كان على صاحــــب الفكر أن يتعامل مع هذه الحقيقة ،على الرغم من وجهة النظر الاخـــرى التى تذهب الى ازدياد الهجرة بين الشمال والجنوب ، أو بين الدول الغنية والدول النــــامية ٠

وبعد ، فهل نستطيع ان ندعى أن رجل السياسة الذى يقدم على دراسة الصراع السياسى ، او الذى يريد ان ينخرط فى احدى عمليات الصـــراع عليه أن يحيط بهذه الابعاد جميعا ، لان المعرفة كل متكامل ، اذا ما افتقدت جزءا جاءت النتائج منقوصة معيبة ٠

ولعل كل ماسبق الحديث عنه هو الاساس الذى انطلق منه التجديد الذى ينال علم السياسة هذه الايام ، فيما يعرف باسم الثورة السلوكية ـ كما سبق أن أشرنا ـ التى تحاول أن تدمج النظرية والوسيلة والمجال فى دراسة الظاهرة ، دون ان يقتصر ذلك على الميدان السياسى فقط ، انطــــلاقا من أن الانسان كائن اجتماعى ، لايصفو بصورة تامة لنوع واحد من النشاط فحسب٠

الباب الثالث

الماركسية

تمهيـد

سبق لنا بعض الحـديث عن الماركسية كايديولوجية كانت سائـدة مسيطرة خلال قرن مضى مما أتاح الفرصـة لردود وانعكاسات متباينـة ظلت تتجاوب عبر مختلف الاقطار حتى الازمنة الحالية ،ويبقى لنـا الان أن نتعرف على الابعاد السياسية فى النظرية الماركسية التى قامت ـ كما سبق أن اوضحنا ـ على عمليات القوة والصراع ، ولعله من هذا المنطلق كان اختيارنا لها نموذجا من الفكر الانسانى الذى يمكن ان يحـدث انقلابا فى المفـاهيم وتغيرا فى السلوك متخذا فى ذلك وسائل اقل مايمكن ان تتصف بالسلمية .

والماركسية هى المذهب الذى نـادى به ماركس ورفيقـه انجلز ثم تابعهما لينين وتروتسكى وستالين من بعدهما بصورة قد تختلف فى بعض التفصيلات دون أن تمس الجوهر كثيرا ، وهى نظـرية متعددة الجـوانب تقوم عند معتنقيها مقام العقيدة ، التى لاتترك مجالا من مجالات الحيـاة الا وتحاول أن يكون لها دور فيه ، عن طريق اعادة تنسيق معطياته الفكـرية بصورة تكاد ان تكون كلية ، ومن ثم فهى دعـوة الى التفكير والفهم لكل مايدور حولنا فى المجتمع وعلينا ان نعتـرف أن الماركسية ليست عقيـدة جامـدة ميتة ، حيث اثبتت أنها متطـورة ، تقبل تحديات الظـروف التى تفرض عليها قدرا من التغيير ثم انها المبـدأ الرئيسى الذى يسـتقى منه مايقارب نصف السكان فلسفتهم فى عالمنا المعاصر .

والماركسية مذهب ذو نزعة نقدية . حيث انتقدت هيجل على الرغم انها اخذت منه . وتصـدت للمثالية الالمانيـة بصورة عامة ، وانكـرت الاشتراكيات السابقة بمذاهبها المختلفة مدعية انها مجرد آراء خيـالية ، واعترضت على الاقتصاديين الكلاسيكيين ، وعادت الطبقات البورجوازية المالكة لراس المال . وكان ماركس يعلن فى صراحة بأنه اذا انتقد فبلا هوادة غير هياب ولا خجل من أية نتائج يمكن حدوثها ، طالما ان ذلـك ينطلق من موقفه الفكـرى .

والماركسية هي مذهب الحتمية ، حتمية لتطور والتغير الاجتماعى لكي يصل المجتمع الى المرحلة الشيوعية ، وحتمية ديكتاتورية الطبقة العاملة ، والحكومة العمالية العالمية ، وحتمية تواجد المجتمع الانسانى الخالى من النظام الطبقى ، وحتمية الوصول الى نظام الدولة التى لاتعرف السلطة ووسائلها أو بالاحرى نظام الكيان الاجتماعى الذى لا يعرف الدولة .

والماركسية مذهب اقتصادى لم يبتدع جديدا ذا اصالة يمكن ان ننسب اليه ، وانما استقى من اسلاف عديدين ، حيث اخذ ماركس عن آدم سميث ، وديفيد ريكاردو وجون لوك المبادىء التى سبق أن نادوا بها من ان العمل هو اساس القيمة ، وانه المصدر الرئيسى لثروة المجتمع ، ولعله انطلاقا من هذا جاء الادعاء بتحكم القوانين الاقتصادية فى حياة المجتمع ، وبصورة عامة يتفق الكثير من المؤرخين المحللين ان المصادر الفكرية للماركسية وجدت فى الاقتصاد السياسى الانجليزى والاشتراكية الفرنسية الالمانية .

والماركسية هى مذهب المادية ، حيث لم تكن تؤمن الا بما هو موجود وملموس ، والمادة لديها هى اساس الوجود ومصدر الحياة ، ومن ثم فهى التى تشكل الفكر وليس العكس ، وهى الباعث لكل حركات التاريخ ، ولعله من هنا جاءت التسمية التى عرفت بها الماركسية وهى التفسير المادى للتاريخ ، وطالما انه لايوجد فى الوجود سوى المادة ، فلا مكان هناك للروحانيات التى انكرها ماركس تماما ، وانطلاقا من ذلك جاء عدم اعترافه بالدين ، ولابد وان تتحرر منه الدولة والفرد ، ولكن اذا ما كان ذلك ممكنا بالنسبة للدولة فانه يصعب تماما بالنسبة للفرد — كما اعترف ماركس نفسه — ، ومن هنا جاءت دعوة الرأسمالية الى محاولة وضع حل لذلك التناقض بين الدولة والرعايا ، او بصورة اخرى — بين المواطنين والاستعمار .

والماركسية هى مذهب الثورية ، فحيثما كان ماركس يحل كان ينادى بالثورة ، ثورة الطبقة العاملة المطحونة ضد الطبقة البورجوازية المستغلة ، ولذلك لم يكن يقر له قـرار فى بلد واحد ؛ بعـد أن تضيق به السـلطات المحافظة فتأمره بالرحيل ؛ الى ان يستقر به المقام أخيرا فى لندن ، البلـد الذى لم يسـتطع المناداة بالثورية فيه ؛ لحصول مواطنيه على الحقـوق الديمقراطية والاجتماعية ، ولكن بالتشريعات السلمية ، ومن ثم فلم يكن هناك داع لتلك الثورة ، كما سوف يأتى الحديث .

موجز تاريخي

لم يعد التاريخ يعيش على هامش العملية السياسية ، بعد أن بدا ينظر الى الوقائع التاريخية على انها ظواهر سياسية ، تبعا لاحدث مناهج البحث فى علم السياسة فيما يعرف بالمنهج السلوكى — وقد اشرنا اليه الان — الذى احدث انقلابا كبيرا فى مناهج البحث فى علم السياسة ، بسبب استخدامه لكل معطيات العلوم المختلفة من اقتصادية واجتماعية ونفسية وتاريخية ، وهو بصدد عملية التحليل السياسى ، وبناء على ذلك اصبح من الضرورى التطرق الى الخلفية التاريخية للفيلسوف او العالم لمحاولة الكشف عن الدوافع التى جعلته يسوق هذا الراى او ذاك ، وذلك اتجاه سليم من وجهة النظر العلمية ، بل انه هو الذى اثرى المعارف السياسية ، حيث ان الكثير من الابحاث والدراسات الاصيلة فى علم السياسة لم يتم انجازها الا خلال أزمات تاريخية معينة ، واذا ماكان المؤرخ يسرد ويرتب الوقائع ، فان عالم السياسة يستخدم ذلك كله كمادة اولية فى دراساته وتحليلاته ولعله من هذا المنطلق كان لابد من التعرض لبعض التاريخ البسيط لحياة كارل ماركس .

وكان ماركس قد ولد فى المانيا (بروسيا الريتانية) مع بداية القرن التاسع عشر (٥ مايو ١٨١٨) فى عالم يموج بالارهاصات الليبرالية الاجتماعية والسياسية انعكاسا لانتشار المبادىء التى روجتها الثورة الفرنسية ، والدعوات التى نادى بها لوك فى انجلترا وروسو وفولتير من قبل فى فرنسا ، وكان ابوه المحامى يهوديا اعتنق المذهب البروتستانتى ، بعد مولد ماركس الابن بست سنوات ، سعيا وراء استواء الحياة بين صفوف الشعب الالمانى ؛ والعجيب أن عائلة ماركس المثقفة الميسورة الحال لم تكن ذات طابع ثورى اذ كانت تركن الى نوع من الدعة والطمأنينة، وفى عام ١٨٤١ انجز دراسته بتقديم اطروحة اجامعية حول فلسفة الطبيعة بين ديمقريطس وأبيقور .

وفى عام ١٨٤٢ افلح البورجوازيون الراديكاليون فى اصدار جريدة معارضة فى مدينة كولونيا ، عمل فيها ماركس محررا ثم اصبح بعد فترة رئيسا لتحريرها ؛ وفى ظله اخذ اتجاه الجريدة الديمقراطى الثورى يزداد وضوحا ، مما حمل الحكومة على ايقافها فى نهاية الامر .

ومع حلول عام ١٨٤٣ انتقل ماركس الى باريس ليصدر فى الخارج مجلة راديكالية . ولكن لم يقدر لها أن تواصل الصدور بعد العدد الاول وذلك بسبب بعض الصعوبات الادارية والشخصية التى اعاقت استمراريتها . الا أن كتابات ماركس فيهما اثبتت ثوريته التى تنتقد كل شىء بلا هوادة فى مجتمعه الراهن .

وفى سبتمبر ١٨٤٤ وخلال اقامة ماركس فى باريس يحدث أن يصل بها فريدريك انجلز فى زيارة سريعة ، فيلتقى بكارل ماركس ، ومنذ ذلك الوقت يرتبط المفكران بصداقة وطيدة استمرت طيلة حياتهما واثمرت نتاجا فكريا غزيرا فى كثير من العلوم الانسانية ، وقد خاضا سويا نضالا حادا ضد مختلف نظريات الاشتراكية البورجوازية ، وصاغا نظرية وتكتيك الاشتراكية البروليتارية الثورية ، أو مايسمى بالشيوعية الماركسية .

وتتكون هناك جمعية شيوعية سرية عام ١٨٤٧ ، سرعان ما ينضم اليها كل من ماركس وانجلز ، حيث يجدان فيها وسيلة الى بسط افكارهما وممارسة انشطتهما ، فيكلفهما المؤتمر الثانى لها — والذى تم انعقاده فى لندن فى سبتمبر من نفس العام — بوضع خطة عمل للشيوعية الدولية بالاضافة الى شرح وتوضيح كل المفاهيم المتصلة بها ، وحدث أن قاما بذلك فيما سمياه بالبيان الشيوعى Communist Manifesto ، تعرضا فيه للفكر المادى الذى اتصفت به نظرياتهما ، والديالكتيك الذى اخذاه عن هيجل وعدلا فيه لكى يصبح العلم الاوسع والاعمق للتطور — حسبما كانا يسميانه — ، وكذلك نظرية النضال الطبقى والدور الثورى الذى تضطلع

البروليتاريا العمالية فى العمليات الاجتماعية لتصبح المحور الذى تدور حوله وتتركز عليه كل أنشطة المجتمع .

ويبدو ان فرنسا التى قاست كثيرا من دموية ثورتها ، وبدأت تدعو نوعا من السلام الاجتماعى . ضاقت ذرعا بدعوات ماركس الثورية الهادمة للنظام الطبقى القائم فى المجتمع ، وخشيت على نفسها ، فكانت قد استجابت لطلب الحكومة البروسية . وطردته من باريس فالتجىء الى بلجيكا واقام لفترة من الوقت فى بروكسل . الا ان حبه الشديد لوطنه والانتصاف للطبقة العاملة فيه جعلاه يعود الى المانيا ليدعو الى ثوريته مرة اخرى . ويبدأ رحلة طويلة مع السلطة المحافظة ، يواجه فيها خطر الحكم عليه اثر محاكمته بسبب اتهام وجه اليه باثارة الطبقة العاملة ، الا أن المحكمة تبرأ ساحته فيضطر ازاء ذلك الى مغادرة المانيا بصورة نهائية ، ويتجه هذه المرة الى انجلترا فيصلها مع منتصف عام ١٨٤٩ ، ليقضى فيها بقية حياته ؛ ويبدو ان ماكانت انجلترا قد حققته فى مجال الحقوق الديمقراطية بالنسبة للمواطنين بصورة عامة ، على اثر اصدار ثالثة الوثائق التى تحدد المسيرة الديمقراطية فى انجلترا ، والتى تكون الجزء المدون من الدستور البريطانى ، اقول ان انجلترا وقد فعلت ذلك فقد استهوته الاقامة فيها ؛ الا انه ركن الى نوع من الهدوء والسكينة ، حيث انه لم يكن هناك داع للدعوة الى الثورة طالما ان الطبقة العاملة قد حصلت على اكثر ماكان ترنو اليه فى تلك الاونة ، وهكذا اتيحت الفرصة لماركس بالاشتراك مع انجلز ان يخرجا افضل ماكتباه على الاطلاق ، ونعنى به كتاب « رأس المال » . الذى خرج الجزء الاول منه خلال حياة ماركس . والجزآن الاخران توافر على اصدارها انجلز بعد وفاة ماركس عام ١٨٨٣ . وفى هذا يعترف انجلز — ولعله من قبيل الوفاء لاستاذه وزميله — ان ماتم انجازه بالاشتراك مع ماركس لم يكن فى قدرته ان ينجزه وحده . وانه لولا ماركس لما كانت هناك نظرية للمادية الديالكتيكية . على

الدائم من جهود انجلز فى تطبيقها فى مجال العلول الطبيعية والرياضية (١).

---

(١) ولمزيد من المعلومات عن حياة كارل ماركس ، يمكن الاستعانة بالمراجع التالية :

— David Mclellan, The Thought of Karl Marx, 2 nd edition (London : Macmillan, 1980) pp. : 3 - 17.

— Frederick Engels, Karl Marx in Marx and Engels, Selected Works, Vol. II, pp. : 156 - 166.

— لينين ، « ماركس ، انجلز ، الماركسية » ، مرجع سابق ، ص : ٥ — ١٢ .

مكانة السياسة في النظرية الماركسية

حظيت السياسة بمكانة سامية بين مختلف العلوم الاجتماعية ، منذ ان نادى ارسطو بانها العلم السيد المسيطر . ومن ثم لابد وان يكون لهـــا السبق على كل ماعداها من علوم ، انطلاقا من دراستها للانسان وهو في تمام نضجه ونكره في حالة كونه مواطنا في دولة ، وتبقى الســياسة محتلة لتلك المنزلة العالية التي رفعها اليها الاغريق القدماء . ويجيء فــلاسفة آخرون يأخذون بوجهة النظــر هذه بعد ذلــك . لعل من اولهم فلاســفة الاسلام : ويكفينا دليلا على ذلك تقدير الامام الغزالي لها حين جعلهــا في مرتبـــة تلي مرتبة النبـــوة .

الا ان البعض الاخر من المفكرين والفلاسفة لم يشاركوا هؤلاء تلك النظرة ــ المحتة ــ الى السياسة ، ولعل منطلقهم في ذلك انما كان يتعلق بالسياسة كسلوك عملي ، وليس كعلم نظري ، حيث ان التطبيق تتحكم فيه متغيرات اخرى غير تلك التي تواجه الفكر النظري ، لاسيما وان شاب التطبيق نزعة الى الذاتية ، ولذلــك فقد نظروا اليها نظــرة مغايرة حين جردوها من اللمسة الاخلاقية ، فذهبوا الى انهــا شر ، حيث لابد لهــا من قوة ، والقوة مفسدة ــ كما يقول اللورد اكتون ــ (١) ولكنهم لم يــدروا وهم يسوقون هذه الاحكام ان تلك هي مجرد احكام اخلاقية ولايعني ذلك انتفاء وجود السياسة كحاجة اساسية حيوية في المجتمع ، وعليه فلابـــد وان تكون لها مكانة عالية ــ مهما كان قدر مجافاتها أو بعدها عن العـــامل الأخلاقي ــ ، بل ان مكيافيللي صاحب الســـمعة غير الطيبة من وجهـــة النظر السياسية ، لايمكن استثناؤه من شمولية هذا القـــول ، على الرغم انه انزل السياســة من سماء المثل التي كانت تحلق فيها منذ أن رفعها اليها الفكر الاغريقي ، الى أرض الواقع والضرورة ، اقــول لايمكن استثناؤه وذلك لان حديثه في كل ماكان يكتب جاء سياسيا خالصا .

---

(١) انظر في ذلك صفحتي ٦٠ ، ٦١ فيما سبق من هذا الكتاب .

ولكن ما أن بدأ ماركس يصدر فكرا ، الا وتغيرت النظرة الى السياسية لديه بصورة تكاد أن تكون مناقضة للغاية لكل من سبقه من مفكرين ، حيث أنكر طبيعتها التى خصها بها كل من تحدث عنها من سبقوه وكذلك من جاءوا بعده ، من حيث أنها الخاصية الحيوية لكل اشكال المجتمعات ، ولذلك كانت الماركسية على قدر ماتعتبر نفسها برنامجا عمليا ، بمثل ماهى مجموعة من التحليلات النظرية ، فانها تسعى فى نهاية الامر الى تجاهل السياسة واهمال بنونها والاستغناء عنها ، حينما تتحقق المرحلة الخامسة من مراحل تطور المجتمع البشرى — حسب ادعائها — وهى المرحلة الاشتراكية العليا أو الشيوعية ، والتى يتم فيها الغاء رواسب الرأسمالية ، والقضاء على العقلية البورجوازية ، وينمو الانتاج القومى ، ويرتفع مستوى المعيشة ، وتضمحل الدولة ثم تزول ، ويختفى الحكام ، وينتفى وجود السلطة السياسية (١) .

والعجيب انه فى الوقت الذى تذهب الماركسية الى ذلك نجدها تصر فى الوقت نفسه على أن السياسة لايمكن دراستها فى معزل عن بقية انساق المجتمع ، ولاسيما النسق الاقتصادي ، او كما يطلقون عليه البناء التحتى أو الاساسى ، وذلك اعتراف كامل منها بوجود السياسة كاحدى ضرورات المجتمع ، الا انه يمكن القول أن الماركسية تتحدى — بصورة عامة — الافتراض الاساسي الذى يذهب الى وجود ملمح رئيسى فى انشطة المجتمع ، يمكن ان يطلق عليه مصطلح السياسة .

ولعلنا لسنا فى حاجة الى بيان كيف أن تلك النظرة فيهما الكثير من الشطط حيث أن طبيعة وشكل وصبغة المجتمع هى من الامور التى لابد لعلم أن يدرسها ، وهو الذى يتمثل فى علم السياسة ، وذلك بالاضافة

---

(١) يمكن الرجوع فى ذلك الى :
— سعاد الشرقاوى ، النظم السياسية فى العالم المعاصر (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣) ص : ٢٩٨ — ٢٩٩ .

الى موضوعات أخرى مثل حقوق وواجبات المواطن ، وعلاقة ذلك كله بالسلطة ونظامها .

ثم ان المناهج التى تستخدمها السياسة هى تلك التى تتعمق بالتحليل الادراكي للمبادىء الاولية الاساسية ، وهناك افتراض بوجود مجموعة من المشكلات السياسية العامة التى يمكن أن تشترك فيهما كل المجتمعات البشرية على اختلاف مذاهبها الفكرية ومعتقداتها الدينية ، بحيث يمكن ان تدور حولها النظرية السياسية بدون حاجة الى ابحاث امبيريقية للظاهرة المعينة فى المجتمع المعين وذلك ماجعل المفكرين السياسيين يعالجون المشكلات السائدة فى بيئاتهم وعصورهم على أنها مشكلات كل الازمنة وكل العصور .

وإذا ما كان علم السياسة يركز على المؤسسات السياسية المجتمعية ، فانه قبل كل شيء يحاول أن يكشف عن توزيع القوة داخل الانساق السياسية الراهنة فى المجتمع بغض النظر عن حجمها وقدر اهميتها ، وذلك يعنى أن توزيع القوة لايرتبط فقط بالانساق الكبيرة الاجتماعية أو الاقتصادية .

ومن الطبيعى النظر الى السياسة على أنها تلك الصورة من النشاط الذى تمارسه مؤسسات مثل المجالس التشريعية على مختلف مسمياتها ، والسلطة التنفيذية الممثلة فى الحكومة ورجال الادارة ، والسلطة الرابعة التى تتبع فى الصحافة والرأى العام ، وذلك بالاضافة الى الاحزاب وجماعات الضغط ، وتلك كلها مؤسسات أهم مايميزها هى استقلالهما الذاتى النسبى — بقدر قد يتسع وقد يضيق — عن بقية المؤسسات الاخرى فى المجتمع ، الا انها كلها تحمل الصبغة السياسية .

وبالنسبة لايجاد القوة الواقعى لدى فلاسفة مثل هوبز وميكيافيللى ، كان ماركس يرى دائما أن السياسة لاتتصل بالحقوق كما تتصل بالنسبة

للقوة ؛ وفي احد التعليقات على عدد من الفيلسوفين وكذلك فلاسفة العصور الحديثة من امثال بودان وسبينوزا وروسو وغيرهم ، كتب ماركس يقول ان القوة في كثير من الاحيان ينظر اليهما على انهما اساس للحق ، فاذا ماكان الامر كذلك ، فسوف يصبح الحق والقانون مجرد مظاهر او مجرد تعبير عن العلاقات الاخرى التي تقوم عليها قوة الدولة .

ولذلك فقد كان ماركس يعلن بصورة دائمة عدم تجاوبه مع النظرية السياسية كما كانت تمارس في ايامه وكما هي تمارس اليوم ، حيث أن مهمتها — على حد قوله — ليست في محاولة ايجاد تبرير شرعي او اخلاقي لممارسة القوة السياسية ، ولكن في فهم العمليات الاجتماعية التي تتولد عنها المؤسسات والممارسات السياسية ، واى تفرقة بين النظرية السياسية وعلم السياسة ، و بين التنظير المسبق والابحاث الامبيريقية ، هو امر مرفوض تماما ، حيث ان دراسة السياسة انما تتطور بنفس الطريقة التي تحدث بها العلوم الاخرى ، وذلك عن طريق اكتشاف الانماط السببية على الرغم أن ماركس يعترف بأنه لايمكن لاى علم أن يدرس قضاياه بدون افتراض مسبق عما يحتمل أن يكتشف بصددها ، لان دور النظرية هو أن تضع مؤشرات يسترشد بها في عمليات البحث الامبيريقي ، وكذلك أن تقترح الاتجاهات التي يحتمل أن يكون البحث فيها مثمرا (١) .

وانطلاقا من هذا جاء التاكيد الذى دعت اليه الماركسية من استحالة دراسة السياسة منفردة على اساس انهما نسق مستقل عن بقية انساق المجتمع ـ كما سبقت الاشارة ـ وذلك في حدود مايسميه ماركس « بالقالب الموحد للعلاقات الاجتماعية » ، ولذلك فان المجتمع يمكن تفهمه

---

(١) انظر في ذلك :

Alex Callinicos, Marxism and Politics, in Adrian Leftwich, What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford : Basic Blackwell, 1984) pp 124 - 138

ودراسته على اساس انه كل مركب أو جماع واحد لانشطة متعددة ، الذى تكون فيه الصور المختلفة للحياة الاجتماعية ، بما فيها السياسة ، مجرد مظاهر مختلفة لهذا الكل ، ولعل الدور الذى تلعبه السياسة فى داخل هذا الكل الاجتماعى هو الذى يحدد طبيعتها ووسائلها والاهداف التى تسعى الى تحقيقها .

واستطرادا من ذلك فان السلوك السياسى — حسبما تدعى الماركسية — لايمكن دراسته وفهمه وتحليله واستنباط قواعده واحكامه ، الا عن التطرق الى علوم اخرى مثل الاقتصاد والاجتماع والتاريخ والانثروبولوجيا ، بل انها تؤكد على انه ليس هناك سوى علم اجتماعى واحد ، يحتوى ويتضمن بين جنباته كل هذه العلوم المختلفة ، وهذا العلم الموحد هو مايسميه الماركسيون « المادية التاريخية » ، او هو الدراسة المنسقة للتكوينات الاجتماعية المختلفة ، ومثل تلك العمومية او الشمولية لاتسمح بوجود التخصصات المعينة ، ويبدو أن ماركس قد احس انه قد ذهب بعيدا فى هذا الاتجاه فى انكار منجزات تلك العلوم وافضالها على المسيرة البشرية طوال الحقب التاريخية العديدة ، والتى اثمرت فيها تراثا ضخما لايمكن التغاضى عنه اذا ما ارادت الانسانية استواء للمسيرة وانجازا للمزيد من المكاسب العلمية ، نقول انه بعد ان احس ماركس بذلك ، عاد واكد بأن هذه الدراسات المحددة لابد وان تستمر فى وضع أبحاثها وتحديد بواعث سلوكها فى داخل اطار هذا الكل الاجتماعى الموحد ، وهكذا يمكن تلخيص دعوة الماركسية فى ذلك بانها دعوة الى تجميع هذا الشتات المتناثر للعلوم الاجتماعية الراهنة ، مما يجعل الماركسيين يذهبون الى أن محاولة ايجاد علوم متمايزة هى محاولة لخلق تقسيمات تعسفية مصطنعة .

وعلى سبيل المثال لايمكن فهم السياسة بدون دراسة عميقة للتاريخ الاجتماعى والاقتصادى . وهذا يعنى تخطى الحدود للوصول الى علوم الاقتصاد

والاجتماع والتاريخ ، ونفس الشيء ينطبق على العلوم الاخرى ، ومن ثم فان للماركسية تعود فتنظر الى السياسة على أنها مظهر واحد فقط لهذا الكل الاجتماعى ، لكى تتم دراستها كجزء من التحليل المتكامل لهذا الكل ، وبصورة اكثر تحديدا يقول لينين فى هذا الصدد ، معبرا عن العلاقة بين علمى السياسة والاقتصاد فى كلمته بأن السياسة هى بعض التعبير المركز عن الاقتصاد (١) .

وفى معرض التحليل تدعى الماركسية ان الصراعات السياسية انما تنشأ من الصراعات الرئيسية داخل هذا الكل ، ولايمكن فهم تلك الا فى ضوء هذه ، والتى يسميها ماركس بعلاقات الانتاج ، وقد كتب عام ١٨٥٩ يتحدث عن كيف ان الافراد ينخرطون ، وهم بصدد عملية الانتاج الاجتماعى ، فى علاقات محددة لايمكن الاستغناء عنها ، وتستقل تماما عن ارادتهم ، علاقات انتاج تتلاءم والمرحلة المعينة لتطور قوى الانتاج المادية لديهم ، ثم ان القدر الكلى لهذه العلاقات الانتاجية هو الذى يكون البناء الاقتصادى للمجتمع ، او الاساس الحقيقى الذى يقوم عليه البناء العلوى السياسى والقانونى ، والذى لايتعارض مع الصور المحددة للوعى الاجتماعى ، وهكذا تستمر الماركسية لتعلن ان نمط الانتاج للحياة المادية هو الذى يشكل عمليات الحياة العقلية والسياسية والاجتماعية بصورة تكاد ان تكون تامة ، ومن ثم فان وعى الافراد ليس هو الذى يحدد كيانهم ولكن العكس هو الصحيح ، حيث أن كيانهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم .

ويساير موريس ديفيرجيه ماركس فى بعض هذه الاراء ، حيث يذهب الى ان الانفصال بين السلطتين السياسية والاقتصادية انفصال وهمى الى حد ما ، لان السلطة الاقتصادية تملك أدوات قوية من أدوات الضغط

(1) Marx and Engels, Selected Works (Moscow : Progress Publishing House, 1973) I. p. : 503.

على السلطة السياسية ، وهذه الاخيرة فى حقيقة الامر ليس لها وجـود مسيطر فى الانظمة الراسمالية ، حيث انها فى مثل هذه الحالة ليست الا انعكاسا للسلطة الاقتصادية ، ولايكتسب الانفصال بين السلطتين وجودا الا فى الانظمة المختلطة ، ومن جهة اخرى فان تمركز السلطة الاقتصادية فى ايدى عدد قليل من الاحتكاريين يجعل صورة مراكز التقرير السياسى المتعددة صورة خداعة كاذبة . ان الارتباط بين نظام التملك الخاص والنظام السياسى التعددى ليس بديهيا الى الدرجة التى يدعونها ، ومثال الديكتاتورية النازية برهان واضح على ان الاوتوقراطية الاستبدادية المسرنة يمكن ان تنشا فى نظام راسمالى ، ثم ان الفاشية مرتبطة بتطور الراسمالية . ومرتبطة بمقاومة الراسمالية لقيام اقتصاد اشتراكى (١) .

والحياة السياسية الحديثة هى التعبير المدرسى — السكولاستى — للحياة الشعبية ، وتلك حالة من الاغتراب تكون الملكية هى قمة التعبير عنها ، والسياسة هى الجانب السلبى لها ، ولن نتمكن من التغلب على هذا الاغتراب حسبما يرى ماركس طالما كان هناك مجالان متميزان هما المجال الاجتماعى والمجال السياسى ، واعتقد اننا لسنا فى حاجة الى التاكيد مرة اخرى ، على اننا لانستطيع ان ندرك المغزى الحقيقى للنظرية السياسية [illegible] ! [illegible] نستطيع ان نستوعب [illegible] اتاتها الاجتماعية

ويتعرض ماركس للسياسة مرة اخرى . ويبدو انه ينساق الى الحديث عنها مرغما على الرغم من نظرته غير السلبية اليها ، ولعل ذلك كان مرجعه الى معايشته لاجواء تغمرها السياسة من كل الجوانب ، وكانت التنمية هذه المرة تتخلص فى عدم اعترافه بوجود تعريف اجرائى محدد للسياسة ، وفى ذلك كان يقول ان جو المجتمع يصبح سياسيا حين

---

(١) موريس دفيرجيه ، مدخل الى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٤٠ — ١٤١ .

يتوقف العاملون فيه عن النظر اليه كمعطيات لاتقبل التغيير ، ويبداون فى تحليل وتحدى ظروفه القائمة ، ولانجاز ذلك لابد من الانتقال من العزلة الفردية الى الارتباط الجماعى ثم الى التنظيم الشعبى على المستوى القومى ، والرأسمالى لايسعى الى شىء من ذلك ، اذ ان دافعه الاساسى المزيد من المكاسب ناظرا بعين الاعتبار الى شيئين هامين فقط هما :

— مستوى الاجور ، وذلك ما يحدد التكاليف التى يتطلبها العمل ويتحملها صاحب العمل .

— ساعات العمل اليومى التى ينجزها العامل والتى تحدد قيمة فائض القيمة .

وبعد ذلك نستطيع ان ندعى ان الانسان ، بعد قراءة الافكار السياسية الماركسية ، يمكن ان يتوصل الى نظرية الفعل لديه ، والتى يتساءل بصددها عما اذا كانت الدوافع مادية أم اقتصادية ، أم هى مجرد عرض لجوهر اقتصادى ، ولعل افضل مثال لذلك هو تفسير ماركس لولاء البورجوازيين الريفيين فى فرنسا للجماعة الشرعية ، وولاء البورجوازيين الحضريين لجماعة الاورليانز (١) ، اذ يدعى ماركس انه ليست المبادىء هى التى فرضت هذا التقسيم ، ولكنها الظروف الاقتصادية الناتجة عن نوعين متمايزين من الملكية ، او هو العداء التقليدى بين المدينة والريف ، او هى المنافسة القديمة بين راس المال فى المدن والملكية الزراعية فى الريف ، ويذهب ماركس الى ابعد من ذلك ليعتبر ان الدوافع ليست سوى مؤشرات لاهتمامات اقتصادية كامنة لاتدركها هذه الدوافع او انها لاتريد ان تعترف بها ، ليصل اخيرا الى نفس النتيجة السابقة — بصدد السياسة —

---

(١) هو الجناح الصغير المنشعب من الاسرة المالكة الفرنسية فى تلك الاونة ، وقد كان من المتبع انه حينما كان يخلو لقب « دوق اورليانز » بوفاة شاغله ، فان الذى كان يرثه ويرث معه الضيعات الموقوفة عليه ، هو الابن الثانى ، او الاخ الاكبر للملك .

فيقول ان الفعل السياسي يصدر ايضا عن الدوافع الاقتصادية .

واذا ما كانت السياسة توجد حيثما يستطيع الافراد اتخاذ القرارات ، — كما سوف يأتي الحديث — فيما يتصل باستخدام وتوزيع الموارد ، فانما يعنى ذلك ان السياسة توجد فى كل مجتمع ، بل انها توجد كذلك على المستوى الضيق ، مثل العائلة او المجتمع المحلى ، مثل وجودها على المستوى العريض لمؤسسات الدولة ، الا ان هذه النظرة الى السياسة تناقضت تماما مع ما ذهبت اليه الماركسية فى هذا الصدد .

وبصدد ارجاع السياسة الى القرارات التى يتخذها كل مجتمع حول استخدام وتوزيع الموارد يتحدث ليفتويتش عن نمط للعمل الاجتماعى مشابه لهذا الموجود فى الاقتصاد الطبقى الجديد الذى تعامل فيه الوحدات البشرية كمؤسسات اقتصادية عقلانية توجهها دوافع استخداماتها بغض النظر عن موقعها النوعى فى المجتمع ، وكانت الماركسية قد اعترضت على النمط مدعية ان مصالح الافراد متضاربة ؛ حيث انها تتولد وتنتج من الاستغلال الطبقى ، الذى يعتمد على قدرة كل فرد فى انجاز وتحقيق مطالبه التى تعتمد بالتالى على المركز الذى يشغله الفرد فى الطبقة ، واى دراسة لعمليات صناعة القرار فى المجتمع لابد وان تبدأ انطلاقا من بناءات القوة وعلاقات الانتاج السائدة فى هذا المجتمع (١)

واذا ما كانت الماركسية تصر على الوضع الذى ينبغى ان تحتله أو تشغله السياسة ، والذى لابد وأن يكون داخل سياق الكل الاجتماعى — كما كانت تدعى دائما — ، فسوف نجد ان ذلك يتناقض مع منطق الامر بالنسبة لعمليات الصراع السياسى ، الذى ليس له بيئة تحتويه داخل نطاق الدولة

---

(١) انظر فى ذلك :

— Adrian Leftwich, Politics : People, Resources and Power, in A. Leftwich, op. cit, pp. : 62 - 84.

سوى التفاعلات القائمة بين مؤسسات القوة فيها ؛ ولعله من هذا المنطلق وجد هناك رأى حديث ؛ يذهب صاحبه الى تسمية الدولة بأنها التركيز المادى النوعى لعلاقات القوى بين الطبقات (١) . وبمعنى آخر فانه اذا كانت الدولة غير مستقلة ذاتيا عن القوى الاجتماعية العريضة ، فلابد وان تتركز فى بناءاتها مختلف انواع العداءات التى تصل الى قمتها فى المجتمع الطبقى . واذا ما كانت السياسة تدرس الدولة : بناء وتكوينا وتركيبا . فلعل السبب الاوحد فى ذلك هو أن الضمان النهائى لاستخدام قوة القهر والعنف يقبع بين ايديها . وأى دراسة للسياسة تستبعد اجهزة القوة فى الدولة او تعزلها عن دورها الحقيقى فى بناء قوى وعلاقات الانتاج . انما تقدم حلولا جزئية ونظرات غير متكاملة من حيث انها انما تعالج جانبا واحدا فقط ، أما الدراسة التى تتجاهل ذلك — الاجهزة وعلاقاتها — فسوف تتنكب الطريق ولن يتاح لها تحقيق الهدف المرجو منها .

فالماركسية اذن هى نظرية القضاء على السياسة ، لانها تحاول اقامة مجتمع شيوعى يمتنع فيه وجود الدولة أو الطبقات ، ولعله مما يدعو الى العجب والتساؤل ان محاولة القضاء على السياسة هذه انما تتم بوسائل سياسية ، لان الشرط المفروض توافره لخلق مجتمع لا طبقى هو قيام الطبقة العاملة بالاستيلاء على القوة السياسية ، واذا ماكانت تلك القضية تحمل بعض التناقض فلابد من ايجاد حل ، وقد حاول لينين ذلك فعلا : حينما ادعى ان تلك الدولة التى تنشؤها ديكتاتورية البروليتاريا ، ليست دولة بالمعنى السليم والمألوف لدينا (٢) ، الا انه يقف عند هذا الحد لايتعداه الى قدر من الوصف او التفصيل الذى يمكن ان يضع أيدينا على

---

(1) Nicos Poulantzas, State, Power. Socialism (London Macmillan, 1978) p. : 129.

(٢) انظر فى ذلك :

— Lenin. Collected Works. op. cit, xxxv, p. . 468.

تخيل أو تصور محدد لطبيعة ومهام وسلطات تلك الدولة ، الا ان ماركس كان أقرب الى التخيل — الواقعي — حين بحث عن نمط لهذه الدولة توجده في الكومونات الفرنسية (١) ، والتي فيها تنحل الهيئات الخاصة من الافراد المسلحين والمتمثلة في لقوات المسلحة والشرطة ،

وعلى أية حال لايسعنا الا ان نقول ان النظرة الماركسية تجـاه السياسة كانت نظرة تتسم بالتناقض لايشاركها فيها أحد من الممارسين السياسيين ، الى الدرجة التي جعلت كثيرا منهم من المعاصرين لماركس والمتأخرين يرفضونها باعتبارها شيئا غير منطقى ، والى جانب هؤلاء وجد بعض آخرون حاولوا التخفيف من غلوائها وقسوة أحكامها ، فكانوا ان قاموا بتعديل بعض آرائها حتى تتمكن من معايشة المجتمعات المعاصرة .

ومن الناحية الاخرى نعلم جميعا أن النظرية الماركسية السياسية

---

(١) كان من المألوف اطلاق هذا المصطلح على اى مدينة تحصل على حريتها من الملك او السيد الاقطاعى ، خلال العصور الوسطى ولاسيما المتأخرة منها ، وكانت اقامة التحصينات ، وتنظيم التجارة وترويجها ، وجمع الضرائب والمحافظة على النظام ، تجعل التنظيم أمرا ضروريا ، وتضمنت أقدم محاولات اهل المدن للقيام بعمل موحد ان يؤدوا قسما يربطهم جميعا برباط شخصى ، وما ان جاء القرن الثالث عشر ، حتى كانت المدن قد رسخت نظمها وكيانها ، واصبح على من يختارها دار اقامة أن يقسم اليمين على احترام الكومون الذى كان له مجلس منتخب ، ولكن عندما اصبحت الدول الاوربية وخاصة فرنسا واسبانيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ذات حكم مركزى ، الغت الحكومات تدريجيا امتيازات الكومونات .

— انظر في ذلك :

— الموسوعة العربية باشراف محمد شفيق غربال (القاهرة : دار القلم ، ١٩٦٥) ص : ١٥١٦ .

تقوم أساسا على نظرية فلسفية تجمع بين المادية والجدلية ، وهي المادية الجدلية :

— فالمادية تشرح كل الظواهر في العالم انطلاقا من مبدأ واحد هو المادة .

— والجدلية تبحث عن الحقيقة عن طريق اكتشاف المتناقضات وعن طريق تجاوزها .

ولقد اخذ ماركس الطريقة الجدلية — كما سبق القول — من استاذه هيجل ، الذي تبنى فكرة التطور الذي يحدث نتيجة تناقضات متعاقبة : ايجابيات ، فسلبيات ، فسلبيات السلبيات ، ولقد ادت الجدلية بماركس الى اكتشاف أن الحاضر غير المستقر يؤدي الى مستقبل مناقض للحاضر ، بمثل ما أن الحاضر هو مناقض للماضي .

والى المادية ايضا يرجع اصل التفاوت الاجتماعي ، حيث هو اقتصادي في اساسه ، ولذلك فان اي اصلاح سياسي لن يؤتي ثماره ، مالم يعالج الناحية المادية ، واذا كنا نهدف إلى احداث اي تغيير في المجتمع ، فعلينا ان نعمل على الغاء الملكية الخاصة اولا (١) .

ويبقى بعد ذلك نقطة اخيرة نفذت عن طريقها الماركسية الى بعض النحليل السياسي او بالاحرى نفذت اليها السياسة ، وفي هذا الصدد يمكن القول بان التقاليد المجتمعية لايمكن ان تستمر الا اذا مورست بصورة دائمة . ولن يتم لها ذلك الا اذا نالها بعض التجديد والتطوير ، اللذين

(١) انظر في ذلك :
— مارسيل بريلو وجورج ليسكييه . تاريخ الافكار السياسية (بيروت : الاهلية للنشر والتوزيع . ١٩٨٦) ص : ٣٤٩ — ٣٥٢ .

يستلزمها المجتمع — وهو كائن حي متطور — ومن ثم فاذا جمدت تلك التقاليد فسوف تندثر وتتحلل ، ولذلك فانها تحاول أن تستفيد من الانجازات الماضية عن طريق اقامة ابنية جديدة تستدعم وتتخطى بناءاتها السابقة .

وتثبت لنا عمليات التحليل التاريخى أن النصف الاول من القرن العشرين شهد بعض الانتصارات التى حققتها الفاشية والستالينية ، هذا فى الوقت الذى اصبحت فيه الرأسمالية بؤرة الجمود ، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الماركسية الكلاسيكية حبيسة الحياة الفكرية والسياسية لم تستطع أن تتعداهما ، ولكن حين بدأت الازمات الاقتصادية تلحق دول العالم بقسوة ، مما أثر الكثير من الصراعات السياسية والاجتماعية ، حدث أن تمتعت الماركسية بصحوة جديدة واجهتها فيها تحديات جديدة انحصرت فى عملية تطوير مدخل جديد للسياسة من المنظور التاريخى بمعنى دراسة المؤسسات والعمليات السياسية فى اطار خصوصيتها التاريخية ، ومحاولة ربطها بالكل الاجتماعى — السابق الحديث عنه — ، وكذلك التناقضات المختلفة المتواجدة فى بناءاتها .

وعلى أية حال فلا يمكن الاكتفاء بذلك ، حيث أن سقطة الماركسية فى نظرتها الى السياسة لاتقبع فى فروضها النظرية ، لان الماركسية ليست مجرد منهج بحث علمى بل حركة عملية تهدف الى ثورة اشتراكية كمقدمة لايجاد مجتمع يخلو من الطبقات ، وفى ذلك تدعى الماركسية انها تتحدى الفصل بين النظرية والتطبيق فى الفكر البورجوازى ، ولقد كتب ماركس عن ذلك فى البحث الحادى عشر عن فيورباخ كيف أن الفلاسفة أفلحوا فى تفسير العالم بطرق عدة ، الا ان المشكلة تكمن فى القدرة على تغييره (١) ، وهكذا تنكر الماركسية على السياسة ان يكون لها أساس معرفى ، ومن ثم فانها تحاول اقتلاعها من المجتمع عن طريق القضاء على العداوات الطبقية التى هى السبب فى نشأتها ، وعلى الرغم من ذلك كله ، فان خلفاء الماركسية وحواريى ماركس نفسه من انجلز ولينين وتروتسكى

الى لوكمسريدج وجريمس كانوا دارسين وممارسين للعمليات السياسية ؟ وطالما كانت السياسة موجودة ، وطالما أن الجميع يمارسونها سواء كانوا يعلمون أم لا ، وطالما انها تكون جزءا من الفطرة البشرية ، فلن نستطيع استئصالها من المجتمع ، ولن نفلح في تجاهلها بصورة تامة ؛ الا بمثل هذا الذى يضع يديه على عينيه ، فلا يتمكن من رؤية الشمس فيظن أنها غير موجودة .

نظرية الصراع فى الفكر الماركسى

لا يستطيع المؤرخ السياسى الا أن يعترف أن الفكر الهيجلى كان له اثر كبير فى النظرية السياسية خلال القرن التاسع عشر ، قبل ان يحاول ماركس ان يهزه عنيفا فى بعض معطياته ، التى تضمنت الفكرتين الرئيستين وهما :

— ان المجتمع فى حقيقته أمره هو مجرد توازن متحرك بين قوى متضمنه مولد التغير الاجتماعى عن طريق توتراتها وصراعاتها المتداخلة .

— ان التاريخ الاجتماعى هو تطور داخلى منطقى وحتمى يطرأ على هذه القوى فيحدث بها حراكا وتغيرا ، مما يعبر عنه بهذا التطور .

ويظهر ماركس فى الافق ، ويقرا ويدرس ويحلل كثيرا من اصحاب الفكر قبله ، وكان من بينهم معلمه هيجل الذى يقول عنه ماركس انه عدل من فكره ليتسنى له ان يستخدم قدماه فى المشى بدلا من راسه .

وقد عارض ماركس ذلك كله واستبعد من نظرية هيجل الادعاء بأن الشعوب هى وحدات التاريخ الاجتماعى ذات الاثر الفعال ، واحل صراع الطبقات الاجتماعية محل صراع الشعوب ، وهكذا انتزع من الهيجلية صفاتها التى تميزها بوصفها نظرية سياسية — بمعنى القومية التى كانت تنادى بها ، وكذلك نزعتها المحافظة ، وطابعها المضاد للثورة — وحولها الى طراز قوى وجديد من الراديكالية الثورية .

وكانت العوامل المساعدة على التغير الاجتماعى ، عند كل من هيجل وماركس هى الصراع الذى لابد له من قوة ، حيث هى العامل المحدد للنتيجة النهائية ؛ الا ان الصراع كان بين طبقات اجتماعية ، والقوة الاقتصادية اصبحت بديلة للقوة السياسية ، التى تعتمد فى حقيقة امرها على الوضع الاقتصادى . وفى هذا الصدد لابد وأن نعى تماما ان الصراع من اجل القوة لم يكن عند ماركس او هيجل بالذى يؤدى الى تسوية سلمية لمصالح كل

الطرفين المتنــازعين (١) .

ثم ان ماركس كان حينما يسوق حديثه عن الثــورة البروليتاريـــة ، التى شغلت فكره طوال حياته فيما قبل الفترة البريطانية منها ، كان دائما يتكلم عن اطماع البورجوازية ، وكيف انها تكشــف وتظهر نفسهـــا على المسرح الاجتماعى مما ادى الى حتمية وجود الصراع ، وكان لابد وان تنشا البروليتاريا انعكاسا لذلك ؛ لتتخذ طريقها الثورى — فى احدى عمليـــات الصراع — وتلك هى النتيجة الحتمية ، ومن ثم تصبح الثــورة الضرورة الحتمية كذلك على اساس انها حركة اجتماعية سياسية ، ويحذرنا ماركس هنا من انه ينبغى أن نعتقد ان الحركة الاجتماعية تهدف الى القضـــاء على الغاية السياسية ! حيث انهما متلازمان فلا يوجد هناك حركة بروليتارية سياسية الا وتصاحبها حركة اجتماعية فى نفس الوقت ، والثــورة عنده ، وهى التى تقوم بها الطبقة العاملـــة ، تهدف فى النهـــاية الى أن وجـــود الطبقات مرتبط بتطور الانتاج فى المراحل التاريخية المختلفة ، ولابـــد وأن يصل المجتمع الى اللاطبقية — احدى الحتميات الاخـــرى لديه — حيث لن تكون هناك سوى طبقة واحدة هى البـــروليتاريا ، التى يعتبرهـــا ذروة التطور الاجتماعى — وهنا ينتفى وجود الصراع — ، وكم تطلع الى زحف تلك الطبقة لتشغل مكانا مسيطرا فى المجتمع الحديث .

وفى بيان ماهية الصراع ، يذهب ماركس فى مقدمة البيان الشيـــوعى الى أن تاريخ كل المجتمعات الراهنة انما هو تاريخ صراع الطبقات الذى هو فى الحقيقة القوة الدافعة المحركة للتاريخ ، وعلى حد قول مـــاركس انه السبيل الى الفهم العميق لكل العمليات السياسية ، ويعـــود ماركس ليؤكد انه لفهم السياســة لابد من العودة الى أصولها الاولى التابعة فى ذلك الصراع بين الطبقات ، وقد لاحظ مـــاركس هذا الترابط ، وعبـــر عنه فى كتاباته التى صدرت عنه اثناء تواجده فى فرنسا ، والتى تعتبر من وجهـــة

---

(١) جورج سباين ، ترجمة راشد البراوى ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الخامس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ص : ٩٩١ — ٩٩٢

ر العملية تحليلا سياسيا تاريخيا فى كتابه The Eighteenth Brumaire of Louis Bonapar ، ولان السياسة تنبع من هذا الصراع ، فانه يمكن نظر اليها على اساس انها ظاهرة تاريخية موقوتة بعصر معين .

والسياسة بصورة عامة هى عملية اختيار جماعى ، كما يحدث فى اوجه النشاط التى يتآلف فيها الافراد لاصدار قرار ما (١) ؛ الا ان هذا التعريف ليس جامعا شاملا لكل اوجه العملية السياسية ، حيث انه اذا كان اتخاذ القرار هو احد الملامح السياسية ، فبالقطع هناك ملامح اخرى اكثر وابعد واعمق . منها على سبيل المثال — وما نحن بصدده الان — الصراع فيما بين الافراد والجماعات ، والذى كما اتفقنا مسبقا هو السمة الغالبة على كل العمليات السياسية ، وعلى اية حال فانه يمكن ان يشتمل التعريف السابق على هذا الملمح الاخير ، حيث أن عملية صناعة القرار يشوبها بعض الصراع المسبق .

وهناك ملمح اخر يذهب اليه بيتر نيكولسن (٢) ؛ وهو ملمح القوة والقهر ، وحسبما يدعى صاحبه انه المميز لكل نشاط اجتماعى داخل اطار الدولة ، ولعل هذا هو احد اتجاهات بحثنا هذا منذ البداية .

واستخدام القوة والقهر يؤدى بنا الى ظاهرة هامة أخرى ، هى عدم وجود التكافؤ — ولانقول المساواة — فى توزيع القوة بين الافراد والجماعات فى المجتمع ؛ فبدون القوة لن يكون هناك قهر او تعسف أو صراع ؛ ولاحاجة بنا الى التأكيد على ان تلك الملامح كلها انما تعود

---

(١) انظر فى ذلك :

— Albert Weale, Politics as a Collective Choice, in Adrian Leftwich (ed.), op. cit. pp : 46 - 61.

(٢) انظر فى ذلك ايضا :

— Peter Nicholson, Politics and Force, in Adrian Leftwich (ed.), op. cit. pp. : 33 - 45.

لتنعكس على الدولة فى نهاية الامر ، واذا ما كانت الدولة فى حد ذاتها هى جهاز قمع — كما يرى ماكس فيبر — منطلقـا فى ذلك من ظاهرة احتكـار القوة المطلقة فى حدود نطاق جغرافى معـين ، اذا ما كان الامر كـذلك ، فلن يكون الصراع سوى تفاعلات الاجهزة او الهيئـات المختلفة فى الدولة لمحاولة الاستيلاء او السيطرة على تلك القوة ومراكز ادارتها ، او محاولة التأثير على الابنيات التى يناط بها عمليات ممارسة القوة ، فيمـا يعرف سياسيا بالمشاركة فى عملية صناعة القرار .

والسياسة اذن مرتبطة بالدولة بصورة عضوية انطلاقا من ان الدولة هى الوعاء الذى تمارس فيه السياسة نشطيها . واذا ما كـانت الدولة يتسنى تصورها كجهاز متخصص فى القمـع ، « بناء على وجـود بعض الهيئات المختصة من حملة السـلاح » (كمـا كان لينين يسمى القـوات المسلحة فى الدولة) ، فان ذلك يمكن تشبيهه بوجود الطبقات الاجتماعية . وهى ظاهرة حديثة نسبيا فى حياة وتاريخ المجتمعات البشرية ، ولـذلك يدعى الماركسيون أن تكوين الدول او تواجدها ، انما هو جـزء من نفس العملية ، مثل تلك التى يتقسم المجتمع ازاءهـا الى طبقات ، وكما يـدعى فهناك الكثـير من الادلة التاريخية والانثروبولوجيـة مايدعم ذلك الـرأى

وبناء على هذا التماثل بين تكون الدولة ونشأة الطبقات ، وطالما أن الدولة تزخر بالصراعات المختلفة نوعـا وعمقا واتجـاها ، فلابـد وأن ينسحب ذلك بالتالى على الطبقات ، فتوجد هناك الصراعات المنوعة بين الطبقات وابنيتها المختلفة .

لقد كتب انجلز فى كتابه الصغير — والذى نال شهرة واسعة — عن اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، كتب يقول ان الدولة هى احـدى نتاجات المجتمع فى احدى مراحل تطوره ، وذلك هو الدليل على ان المجتمع اصبح منخرطا فى تناقض شـديد مع ذاته ، مما يجعله ينقسم الى عداءات غير قابلة للتساهل . وتلك هى البداية الحقيقية لنشاط الصراع فى المجتمع

وهنا يتبادر الى الذهن ذلك الاستنتاج التالى ، ويتعلق باستحالة وجود الصراع فى البيئات البدائية طالما انها لم تشهد النظام الطبقى ، الذى قلنا عنه انه حديث النشأة نسبيا ، ثم أن أى مجتمع يمكن ان يلتجىء الى القوة ، اذا لم يراع الافراد القوانين والقواعد السارية ، ولتى توصلت اليها الجماعة كلها ، الا ان العنف أو القهر يتخذ معانى وصورا مختلفة ، اذا ما وجدت هناك اجهزة متخصصة ومنعزلة عن بقية هيئات المجتمع ، موحدة بذلك الاستخدام الشرعى للقوة التى تؤدى بالتالى وبالضرورة الى خلق الصراع بين هذه الاجهزة وتلك الهيئات وكانت الماركسية تذهب — وهى بصدد ذلك كله — الى أن مجتمعات Communities الدولة هى مجتمعات طبقية ، أو بالاحرى هى مجتمعات دولة لانها مجتمعات طبقية ، وتبعا لذلك لن تكون هناك مشكلات سياسية عالمية ، ومن ثم فسوف تقل فرص الصراع الى حد كبير ، وتلك وجهة نظر تتخيلها الماركسية وتحاول تأصيلها فكريا فى نظرياتها عن الصراع .

- واذا كانت الماركسية تحاول أن تضع لنفسها نظرية محددة عن السياسة والصراع السياسى ، تذهب فيها الى أن السياسة هى العملية التى تتصارع ازاءها الطبقات ذات المصالح المتعارضة،للاستحواذ على قوة الدولة والاحتفاظ بها ومحاولة التأثير فيها ، فهى ليست وحدها فى هذا المجال ، بمعنى أن هناك بعض النظريات الاخرى التى ترى ان أصول السياسة انما تكمن فى عمليات الصراع الاجتماعى ، الا أن الماركسية تختلف عنها — فى هذا الصدد — فى مظهرين هامين :

اولا : لقد أصبح من المألوف النظر الى السياسة على أنها العملية التى عن طريقها يمكن الوصول الى حل الصراعات حول المصالح ، ومن ثم يمكن الحفاظ على التوازن الاجتماعى ، وتلك هى النظرة التى نلمسها بصورة متكررة فى كتابات تالكوت بارسونز ، وكذلك عند اندرو دنسماير

Andrew Dunsire (١) ، الا ان الماركسية تنكر ان السياسة تستطيع ان تجد الحل للصراعات التى يؤدى تفاعلها الى وجود السياسة ، لانها — حسب قول انجلز الذى سبقت الاشارة اليه — تتضمن الاعتراف بأن المجتمع قد انخرط فى تناقضات مع نفسه ، لن تجد الطريق الى الحل ، الا باعادة تركيب وتغيير المجتمع فيما يعرف باسم التطور الاجتماعى .

ثانيا : تميل تلك الاتجاهات ، التى ترجع اصول السياسة الى عمليات الصراع الاجتماعى ، الى اعتبار هذه الصراعات كظاهر دائمة متاصلة — لايمكن انتزاعها — من الحياة البشرية ، الا ان القيادة السياسية الحكيمة ، التى تتقن فن الحكم ، هى التى تتمكن من استيعاب واحتواء تلك الصراعات ، وليس بمحاولة التخلص منها نهائيا . وذلك لسبب بسيط واحد وهو انها لن يتسنى لها ذلك . فالصراع ، كأحد صور الكفاح بين الجماعات المتنافسة ، هو شىء فطرى غريزى فى المجتمعات البشرية ، ومن ثم فسوف يستمر فى خلق وايجاد السياسة وعملياتها ، مهما كان هناك من تحولات مجتمعية ، تتوافر على انجازها التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فى المجتمع .

ومثل هذه النظرة الى الحياة الاجتماعية يذهب اليها كل من توماس هوبز وفريدريك نيتشه وماكس فيبر ، الا انها مناقضة تماما لكل ماتنادى به الماركسية ، لانه اذا ما كانت السياسة هى نتاج العداء الطبقى ، فلابد وأن تكون محدودة من وجهة النظر التاريخية ، وذلك يتناقض تماما مع الواقع من منطلق ين :

— الاول أن السياسة ذات اصول قديمة للغاية .

— والثانى انها تستطيع الا أن تعايش تلك العداءات الطبقية .

---

(١) يمكن الرجوع فى ذلك الى :

— Andrew Dunsire, The Levels of Politics in Adrian Leftwich (ed.), op. cit., pp. 85 - 105

وعلى الرغم من ذلـك كله ، فان مـاركس يستمر فى الافـلان بأن اسـهامه الاصيل انما يكمن فى مناداته بأن المجتمع الطبقى ليس سوى ظاهرة وقتية ، ويعلق على ذلك فى النقاط التالية :

١ — ان وجود الطبقات مرتبط ببعض المراحل التـاريخية بالنسبة لتطـــور الانتـــاج .

٢ — ان الصراع الطبقى يؤدى بالضرورة الى ديكتاتورية البروليتاريا

٣ ان الديكتاتورية فى حد ذاتها ليست سوى فترة انتقالية تجـــاه التخلص من الطبقات والوصول الى مجتمع لا طبقى ، الذى يخلو بالتـالى من كل اوجه الصراع (١) »

ومازلنا نسير مع الماركسية ونظريتها فيما يتصل بالنظـام الطبقى فى المجتمع ، والتى تطرق اليها ماركس فى اكثر من موضـع وفى اكثر من كتاب ، بل ان كتابه الرئيسى « راس المـال » ، يبدو أنه ماصدر الا لكى يثبـت ان الراسـمالية تتميز من الصور الاخرى فى المجتمع الطبقى فى أنها تخلـق الظـروف المادية والاجتمـاعية التى يمكن أن تؤدى الى مجتمـع شيوعى لاطبقى ، ومن وجهة النظر المادية يمكن انجاز ذلك عن طريق القضاء على ظاهرة الندرة التى تسبب مختلف أنواع الصراعات ، وذلك لان وجـــود الطبقات انما يعتمد بصورة كلية على القدرة الانتاجية الضعيفة للعمل مما يدع الفرصة للاقلية ان تعيش على حساب عمل الاكثرية ، والنـدرة التى بسببها يتضور مايزيد على مليون نسمة جوعا ، هى ندرة اصطناعية ، كما ترى الماركسية ، ندرة ساعدت على ايجادها علاقات الانتاج الراسـماليـة التى تنظر الى اطعام الفقير كشىء لا طائل من ورائه .

والراسمالية هى التى تستغل العمال بصورة جماعية ، حسبما ترى

---

(١) انظـــر فى ذلـــك :
— Complete Works, op. cit., xxxix, pp. : 62 - 65.

الماركسية ، حين تحشدهم فى وحدات كبيرة للانتاج ، حيث ينخرطون فى عمليات اجتماعية ، ولابد وان نتوقع ان يقوم العمال نتيجة لذلك بمقاومة الاستغلال ، مكونين لانجاز ذلك تنظيمات مختلفة — مثل النقابات والهيئات العمالية — تعتمد على قوتهم التى تتمثل فى مشاركتهم فى عملية الانتاج ، ولا نستطيع أن نتوقع شيئا غير الصراع الذى لابد وان يحدث بصدد هذه المقاومة العمالية ضد اصحاب العمل او الراسماليين . ولقد آمن ماركس بصورة يقينية ان الصراع الطبقى بين العمل وراس المال ينشأ ساسا من هذه المقاومة السابقة ، لكى يتطور بعد ذلك فياخذ الصبغة السياسية لكى ينعكس على الدولة فى آخر الامر ، مما ننتج عنه الاطاحة بها وتاسيس مؤسسات القوة العمالية ، التى تمارس فيها الاغلبية السيطرة السياسة المباشرة لاول مرة ، الا ان هذه الصورة الراديكالية للدولة ، والتى يسميها ماركس ديكتاتورية البروليتاريا ، سوف تكون ظاهرة مؤقتة ، حيث انه فى المرحلة العليا للشيوعية التى يختفى فيها تطور القوى المنتجة بصورة نهائية على كل مظاهر الصراع والعداءات الاجتماعية ، ومن ثم تذبل الدولة — على حد قول فريدريك انجلز — .

ومن المعروف أن الكثير من الماركسيين رفضوا آراء مؤسسها الاول لشدتها ومعارضتها لمنطق الامور ، فى حين رأى البعض الاخر منهم محاولة الوصول الى حل وسط ، وجدوه فى التعديل من تلك الحتميات التى ذهبت اليها الماركسية ، حتى تنفس امامها عملية التطبيق فى المجتمعات الحديثة ، ولعل ، السبب الذى دعى هولاء واولئك الى اتخاذ هذا الموقف من الماركسة هو ارجاع كل صور الصراع فى المجتمع وعدم المساواة الى العداء الطبقى ، وبالاضافة الى ذلك هناك بعض اوجه النقد الاخرى ، وعلى سبيل المثال :

— ماذا عن المجتمعات الراهنة ، التى ليس لها حكومات أو دول ، هل امتنعت الصراعات فيها ؟ بكل تاكيد انها تزخر بالصراعات مثل أى مجتمعات بشرية اخرى .

— هل حدث أن ذبلت الدولة فى الدول الاشتراكية المتطرفة فى الكتلة الشرقية الان ؟ بالطبع لا ، نقد وجدت هناك حكومات ودول أشد مليكون مركزية من الدول فى الكتل الاخرى .

— هل يمكن ارجاع الصراعات العنصرية او الجنسية جميعها الى الاستغلال الطبقى ؟ واظن اننا لسنا فى حاجة الى جهد كبير لمعرفة الاجابة

— وهل الدول الليبرالية الديمقراطية الحديثة مجرد مؤسسات طبقية تعسفية ؟ ولابد وان نؤكد هنا على أن المقصود هو الدول التى تتخذ من الديمقراطية فكرا وتطبيقا فعليا لا مظهريا فحسب ، واذا ما كان الامر كذلك . فالشواهد امامنا ناطقة بحرية الانسان فيها وتمتعه بكل الحقوق الطبيعية والديمقراطية .

ولسنا ندرى ما الذى دعا الماركسية الى هذا الشطط ، لقد كانت غير مضطرة الى أن تعلن ان المجتمع اللاطبقى فى حالة غياب الدولة هو الذى يخلو من كل الصراعات ، ولم تكن فى حاجة الى هذا التطرف فى الحتمية النظرية لاسيما وان بها بعض المبادىء العملية ، ولذلك تصدى بعض مفكريها الى محاولة ايجاد نوع من التكيف بين المبدأ والامكانات المتاحة ولاضير انه فى سبيل ذلك يلتجئون الى بعض التغيير والتعديل ؛ ويبدو أن تروتسكى كان احد هؤلاء المحاولين حيث يعترف بضرورة وجود صراعات معينة مثل تلك التى تدور حول الرأى الشخصى أو حول مشروعات الانسان أو حول مشاعره وذوقه واحاسيسه — بمعنى تلك التى تتصل بالكائن البشرى فى حد ذاته — ، اما اذا ماتعلق الامر بالصراعات السياسية ، فانه يعود الى حتمية الماركسية فى ذلك ، التى تذهب الى انه لابد من القضاء عليها ، وسوف يتم انجاز ذلك فى المجتمعات اللاطبقية ، مما يحول الطموحات السياسية الى عوامل بناء لقوة الدولة الفنية والتقنية : ولاباس ان ينقسم المواطنون الى جماعات تتنافس على سبيل المثال — حول مصلحة الدولة ، أو كيفية الاستفادة من الاراضى

الصحراوية ، أو الوسيلة الى اكبر استفادة من الظروف المناخية ، أو بناء مسرح جديد ، أو حول الافتراضات العلمية ، أو حول الاتجاهات الحديثة فى الموسيقى ، أو حول افضل السبل لاحراز البطولات الرياضية (١) .

ولذلك فان القضية لن تصبح رفضا مجردا أو الغاء لوجود الصراع فى المجتمع الشيوعى ، بقدر ماهى اعتراف بوجود صراعات غير نابعة من العداءات التى يسببها الاستغلال الطبقى ، ومن ثم فلن تتطلب وجود جهاز متخصص فى الكبت أو القهر لتنظيم نتاجات تلك الانشطة جميعا .

ولقد ذهب بعض الماركسيين المتشددين بعيدا حين ادعوا ان المجتمع الشيوعى هو الاول والوحيد الذى يسمح للفردية بالتعبير عن ذاتها ، أو هو المجتمع الذى يختلف فيه الافراد مع بعضهم ولكن خشية لمغبة ذلك الاختلاف (٢)

ثم ان هناك نقطة اخرى لابد من بسطها حتى يكون السياق موضوعيا، ولابأس فى ذلك طالما ان المنطلق علمى ، ولنعترف انه فى الوقت الذى لاتدعى الماركسية — تبعا لهذا الراى الاخير الذى ذهب اليه تروتسكي — ان كل الصراعات تنبع من العداءات الطبقية ، فانها تحاول فى الوقت ذاته تفسير التناقضات التى يتصف بها المجتمع الحديث ، وذلك بالتطرق الى مقامها وفاعليتها فى عملية الاستغلال الطبقى ، على الرغم ان الكثير منها لايمكن ارجاعه الى العامل الطبقى ، مثل التناقضات العنصرية أو الجنسية .

ولقد تأيدت وجهات النظر المعادية والمعدلة للماركسية ، بالحراك

---

(١) انظر فى ذلك

— L. Trotsky, Literature and Revolution (N. Y. : Ann Arbor, 1971) pp. : 230 - 231.

(٢) يمكن الرجوع فى ذلك الى :

— Theodor W. Adorno, Minima Moralis (London : Macmillan, 1974) p. : 103.

الاجتماعى الحديث الذى تمثل فى الحركات النسائية والقوميات التى يقوم بناؤها على اللون مثل القومية الزنجيـــة ، والتى ترفض هذا الاتجـــاه الماركسى فى هدم النظام الطبقى ، ولعـــل اصرار الماركسية على تعايـــل التناقضات الاجتماعية والصراع السياسى (متضمنا فى ذلك تلك التى توجد بين الدول القومية) وذلك فى نطاق المفـــاهيم الاســـاسية لقوى وعـــلاقات الانتاج ، مما يجعلها تتخذ صورة الانتراض العلمى ، ومن المعترف به ان اى نظرية علمية لابد وان تلتى متناقضـــة مع بعض الحدس الفطرى ، ولقـــد نادى بعض المفكرين خلال القرن السابع عشر بما ذهب اليه برتراند وليامز فيما أطلق عليه التصور المطلق للحقيقة ، والتى كانوا يوضحون فيهـــا ان خصائص الظاهرة الطبيعية والتى تتصل بالخبرة اليومية للكائنات البشرية من حيث الموقع والخواص المرئية وفرص الاستفادة منهـــا ، على ســـبيل المثال ـــ كلها كانت أمورا ثانوية بالنسبة لفهم السلوك المرتبط بهذه الخبرة، وهذا التحليل لا يمد الماركسية باى قدر من المصداقية ، الا انه يذكرنـــا فى الوقت ذاته ، بأن اختبار ادعاءات الماركســـية ، مثل اختبار اى فرضيـــة علمية ، انما يكمن فى درجة نجاحها فى تفسير واستيعاب الاحداث البشريـــة العالمية ، والماركسية ـــ كما نعلم جميعا ـــ هى نظرية امبيريقية ولابد من معاملتها والنظر اليها من هذا المنطلق ، فاذا ما استطعنا انجاز ذلك الفهـــم فسوف يتبين لنا المـــدى الذى وصلت اليه الماركســـية فى مجال التحليـــل السياسى ، فكتابات ماركس عن فرنسا ، والحديث عن الثورة الالمانيـــة لعام ١٨٤٨ ، والقدر الكبير من كتابات لينين الذى انطلق اليها من البحث المجرد للمواقف المجردة ، وتحليـــلات تروتسكى للقوى الدافعة للثـــورة الروسية واسباب تدهورها . وقيام النظام الفاشى الالمانى ، ودراســـات جريمس عن القوة السياسية وكيفية الاحتفاظ او الاحاطة بها ، وقد اثمرت تلك الدراســـات كلها كثيرا من النتائج التى ازاحت من طريق النـــور كـــل

ما استطاع علماء السياسة التقليديون تحقيقه فى مجال العلوم السياسية (١) .

---

(١) انظر فى ذلك :

— Bertrand Williams. Descartes (N. Y. . Harmondsworth, 1978).

ثورات عام ١٨٤٨ والاستجابات الماركسية

يبدو أن الانتفاضات الاوربية لعام ١٨٤٨ هى التى أوحت لماركس ببعض المبادىء السياسية التى نادى بها ، وكان قد بدأت فى ايطاليا فى يناير لتنتقل الى فرنسا لتحدث اثرها ، وتخترق الحدود بعد ذلك الى المقاطعات الالمانية التى عايش ماركس فيها الاحداث عن كثب ، والتى رأى فيها انحسار قوات الملكية امام قوات الشعب ، وبناء على هذه الخبرة التى عايشها فى المانيا توصل ماركس الى مفهوم التغير الاجتماعى الذى ينتج عن عدم التوازن بين قوى وعلاقات الانتاج ، والذى أدى به الى افتراض وقوع الصراع من جانب القوى ضد العلاقات التى تحد وتعوق من تقدمها .

ومن الغريب أن نجد ماركس الثورى ، الذى ينادى بالاطاحة بكل الانظمة التقليدية فى المجتمع ، يذهب الى الايمان بمبدأ الدساتير على اساس ان الدستور هو الوثيقة التى تنظم العلاقة بين مختلف المؤسسات السياسية وذلك هو الطريق الى بناء الدولة الصالحة ، علما بأن المبدأ السياسى السليم المفروض اتباعه هو اعتبار الشعب الاساس الذى يقوم عليه الدستور ، والذى تنطلق منه ارادة التغيير لو استلزم الامر ، وبناء على ذلك يمكن اعتبار الوضع الذى كان قائما فى المانيا عام ١٨٤٣ ، وضعا ديمقراطيا راديكاليا ، ثم ان الدستور المستقر ينشأ فقط حين تصبح السياسة هى الوظيفة الحيوية للمجتمع ، وليس مجرد قوى تعكس نقائص المجتمع وعيوبه ، وهنا تبدو بعض الحنكة السياسية لماركس حين تصدر منه بعض التنبؤات فيما يختص بالوضع فى المانيا ، وتصدق تلك التنبؤات ، وان كانت تجىء متأخرة بعض الوقت ، وعلى سبيل المثال ذلك الانقلاب الذى قام به فردريك وليم الرابع فى برلين ، وذلك بعد ان اوشك عام ١٨٤٨ على الرحيل .

وعلى غير ما كان يتوقع ماركس وانجلز ظهر هناك عامل جديد على المسرح السياسى تمثل فى الشعور بالقومية ، التى اثبتت انها اقوى من

الانتماءات الطبقية ، والتى وقفت فى طريقهما مما اعاق وضع نظرياتهما موضع التنفيذ وكان من أول انعكاسات هذا الشعور أن بدأت الوحدة الالمانية تظهر الى الوجود ، ويبدو أن كلا من ماركس وانجلز ذهبا فى تفاؤلهما الى حد بعيد مخالف للواقع حين ادعيا فى البيان الشيوعى أن القومية شىء ينتسب الى الماضى ولم يعد له وجود فى حاضرها ، حيث أن أحداث المانيا عام ١٨٤٨ اثبتت الخطأ الذى انزلق اليه البيان ، حين ذهب الى ان الشعور بالقومية يتناقص اذا ماحدث وتطور المجتمع البورجوازى

وبالمثل يتصدى ماركس بالتحليل للاحداث الفرنسية فى الفترة فيما بين ثورة فبراير ١٨٤٨ وانقلاب لويس نابليون بونابرت فى ديسمبر ١٨٥١، وان كان ماركس قد اكد على الدستور وهو يعالج أحداث المانيا ، فانه فى فرنسا اهتم بعمليات الثورة وتطورها بعد ذلك ، ولعل من أهم مامهد لثورة ١٨٤٨ — على حد اعتقاد ماركس — الازمة الاقتصادية التى طحنت الطبقات الدنيا ، اذ على الرغم من تحسن الاوضاع قليلا ، فقد قامت الثورة فعلا فى فبراير ١٨٤٨ ، وذلك بسبب القلق الاقتصادى الذى صاحب تلك الازمنة ، وحين يتعرض ماركس لبعض التحليل نجده يرفض ماذهب اليه الديمقراطيون من ارجاع الموقف السياسى ، عبر القارة كله ، الى عامل واحد فقط ، يتلخص فى كلمة واحدة هى الفعل ورد الفعل الذى ردته الجنبات الاوربية ، وهو فى ذلك يتهمهم بالقصور حين يرجعون ذلك التطور المعقد الى سبب واحد فقط!

وخلاصة القول ان ماركس كان يرى فى فرنسا وضعا مختلفا بالنسبة للبورجوازية ، اذ كان يعتقد فى عدم وجود ثورة بورجوازية بل مجتمع بورجوازى يمر بتحول سياسى (١) .

---

(١) انظـر فى ذلـك :
جون ماجوير ، النظرية الماركسية السياسية ، عـرض وتحليل عبد الرحمن خليفة ، عالم الفكر ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ، يناير وفبراير ومارس ١٩٨١ .

وبالنسبة الى الوضع فى المانيا نستطيع القول بأن احداث عام ١٨٤٨ ، قد خيبت آمال ماركس ، واجبرته على تغيير ذكره بعد ذلك ، حيث ان الامور جاءت ، بصورة عامة ، على غير ما توقع ماركس ، من حيث ان البورجوازية تستطيع ان تستحوذ على القوة السياسية ، ويبدو انه حدث نفس الشىء فى فرنسا ، حين اعتقد ماركس ان البورجوازية كان فى امكانها الاحتفاظ بالقوة السياسية ، ويمكن لنا أن نعود الى ماقبل سنة الثورات حين ذهب ماركس الى ان البورجوازيات الانجليزية والفرنسية احرزت انتصاراتها السياسية الحاسمة على الانظمة التقليدية خلال عامى ١٨٣٠ و ١٨٣٢ ، الا ان الاحداث لم تجر على ماكان يهوى بعد ذلك .

وازاء ذلك كله نستطيع ان ندعى بحق ان مجريات الامور هى التى تحدد الخط الفكرى الذى يتبعه الانسان ، ولاسيما ان كان ذا عقلية مستجيبة متفاعلة ، وذلك هو ماحدث بالنسبة لماركس ، حيث انه بدأ يطور من فكره مدخلا جديدا لتفسير الحدث السياسى ، اذ يبدو انه اخفق ان يدرك — او انه تجاهل ذلك تماما — وجود توترات وصراعات بين البورجوازية وحلفائها الثوريين ، حيث انه ظل حبيس افتراضات ثابتة ، الى ان اجبرته احداث ١٨٤٨ على تغييرها ، بمعنى أنه بدأ يغير من مفاهيمه عن نوع المشكلات التى يواجهها الشعب ، والطريقة التى ينجز بها الحل ، فالشعب عند ماركس يسعى الى تحقيق مايعتقد ان فيه صالحه بالنسبة للموقف الراهن ، وعليه فانه يذهب الى أن الاطراف الصراع فى فرنسا فشلت لانها لم تكن على يقين من قدرتها على انجاز ماتريد ، وذلك فلم تكن على استعداد لتحمل المخاطر المفروض وجودها .

وكان ماركس قد توصل الى حكم معين بصدد البروليتاريا ، بانها فى المجتمع الاقتصادى الراسمالى الناضج ، ليست سوى طبقة ترعى مصلحتها الخاصة بدون أى تردد أو احجام ، وذلك خلال تعرضه للبحث

الوجيز الذي كتبه انجلز عام ١٨٦٥ عن القضية العسكرية البروسية وحزب العمال الالمانى ، وذلك فى غضون الصراع الدستورى الذى نشب بين البورجوازية التقدمية الالمانية وبسمارك ، وهكذا يتاصل التغير الذى طرأ علي فكر ماركس وانجلز فى فترة مابعد ١٨٤٨ ، والذى يمكن التعبير منه بانه فقدان للثقة فى البورجوازية التى فشلت فى دورها التاريخى ، فالالمان لم يستطيعوا المحافظة على سيطرة البورجوازية وكذلك الفرنسيون ، وكم كان يامل ان يجد العوض فى البورجوازية البريطانية ، الا انها فشلت ايضا فى اقامة نظام متكامل لها فى مواجهة حزبى التورى ، والهويج ، الحزبين الرئيسين فى بريطانيا فى تلك الاونة (وحزب التورى هو اساس حزب المحافظين مثلما ان الهويج هو اصل حزب الاحرار) .

ويبدو ان عام ١٨٤٨ هو عام التحول الذى ينصف بالعمق فى الفكر الماركسى ، وذلك مانظهره كتابات الفترة اللاحقة لهذا العام — بالاضافة الي كل ماسبق — والتى وصل فيها وبها الي أغوار النظام الراسمالى ليضع يده علي أوجه الضعف التى كانت تعتبر مدخلا لمن يريد أن ينتقد ، ومن اهم تلك الكتابات كلي هناك انتقاده للاقتصاد السياسي عام ١٨٥٩ ، ونظرية فائض القيمة عام ١٨٦١ ، وراس المال عام ١٨٦٣ ، وفيها كلها يتعرض ماركس للمشكلة الرئيسية فى فكره السياسي المتاخر ، والتي يتساءل فيها عن السبب فى بقاء الراسمالية علي الرغم من قيامها على الاستغلال ودوافعه ، بيل ويشتد تعجبه انطلاقا من ان هذه الراسمالية ، تقوم فى بنائها ليس علي اساس فرض قوانين ، ولكن بناء على المواقف السلبية للعاملين .

وقد كان ماركس يعتقد ان الدول الثلاث التى كان يتحدث عنها دائما ، وهى بريطانيا وفرنسا والمانيا ، سوف تضطر الى تصنيع نفسها ، الا أن بريطانيا بما انها بدات المسيرة الصناعية بالفعل ، فسوف تكون السابقة فى هذا المجال ، وانها سوف تلقى الكثير من العنت اذا لم تظل

بحتنفه بيت بنسبيه . الا أن ذلك سوف يؤدى الى الاهمية الاجتماعيـة المتزايدة للبورجوازية ، التى سوف تصبح هى الطبقة الحاكمة ، وقد تمثل هذا التنبؤ ايضا بصورة جزئية . حيث سيطرت البورجوازية فى بريطانيا عام ١٨٧٠ بصورة تقريبية ؛ ولم يكن ذلك نتيجة لقوانين الاصــلاح التى صدرت عام ١٨٣٢ ؛ كما كان ماركس يــدعى .

أما عن البورجوازية الفرنسية فقد ظلت متواجدة لمدة عقدين كاملين فى ظل الامبراطورية التى تحولت الى جمهورية بسبب الهزيمة الخارجيــة التى أصابت فرنسا ، والبورجوازية الالمانية نالها الكثير من التســاؤل كذلــك ، عما اذا كانت قد احــرزت قدرا من القوة بعد ذلــك فى بــداية القـــرن العشريــن .

وعلى اية حال يمكن لنا ان ننفذ الى اساس الادعاءات المــاركسية : اذا ما توصلنا الى تقسيمها الى قسـمين ، يتصل اولهمــا بالشخصيات السياســية ، وينتهى الى أنه لان البورجوازية ســوف تصبح مســيطرة اجتماعيا ، فسوف تسعى الى التحكم فى العملية السياسية لصــالحهــا الشخصى ، والجزء الثانى يذهب الى انه مهما كانت الشخصيات السياسية، فان النظام السياسى سوف يخدم المصالح البورجوازية بسبب مطــالب الأقســـــام التــــالية :

وقد سبق بنا بعض الحديث عن المادية الماركسية ، الا أن مايهمنــا هنا هو كيف استخدم ماركس هذه المادية للتمهيد للثورية ــ متابعــا فى ذلك أصوله الفكرية المسيطرة ــ ؛ ومن المعروف أنه كان يقسم المــــادية الى الاقســـام التــــالية :

ــ المادية الانطولوجية التى تذهــب الى ان المادة هى اصــل كــل حقيقة .

ــ المادية المنهجية وترفض القبلية فى البحث العلمى .

— المادية السسيولوجية وترفض امكان تفسير المجتمع عن طريق افكار الناس عن أنفسهم .

وقد كان ماركس يؤمن بالمفهوم الاول بصورة اكبر ، والذى كان يعتقد ازاءه أن التطور الاجتماعى يتوقف على تطور قوى الانتاج المادى أو الاقتصادى ، بل انه كان يذهب فى اعتقاده بالمادية الى مساواتها بالعلمية ، ومن ثم فهى صيغة يمكن تطبيقها على أى فترة من فترات التاريخ ، وكان اعتقاده فى المادية هو الذى أوحى اليه بامكان قيام ثورة جديدة اكثر عمقا ، وابعد مدى من الثورات السابقة .

والى المادية أيضا يرجع اصل التفاوت الاجتماعى حيث هو اقتصادى فى اساسه ، ولذلك فان اى اصلاح لن يؤتى ثماره مالم يعالج الناحية المادية ، واذا كنا نهدف الى احداث اى تغيير فى المجتمع فعلينا ان نعمل على الغاء الملكية الخاصة اولا .

واذا كانت المادية بصورة عامة ، والجدلية بصورة خاصة ، هى العلم النظرى الذى يتوصل حسبما تدعى الماركسية الى اطلاق القوانين العامة التى تحكم تطور المجتمع الانسانى ، فان المادية التاريخية هى العلم الذى يضطلع بتطبيق مبادىء وقوانين المادية الجدلية على المجتمع ، بمعنى أن المادية التاريخية انما هى علم تطبيقى لتلك الجوانب النظرية التى ترسيها المادية الجدلية لاسس علم الاجتماع الماركسى ، الذى هو علم الثورة ، علم ثورة الكتلة البروليتارية ، كما انه علم بناء المجتمع البروليتاري (١) .

---

(١) قبارى محمد اسماعيل . قضايا علم الاجتماع الماركسى (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٧) ص : ١٢٩ .

الدولــة عنــد مــاركس

حظيت الدولة بالقدر الكبير من دراسات علم السياســة فى مختلف عصور التاريخ ، بل لقد وجد هنــاك من يعرف علم السياســة بانه علم الدولة واحيانا علم حكم الدولة الذى يتضمن دراســة المبادىء التى تقــوم عليها الحكومات ، والتى تحدد عــلاقاتها بالمواطنين وبالدول الاخــرى ، ولعلنا لا نعدو الحقيقة ان ادعينا ان الدولة اصبحت المحور الذى تــدور حوله كل الانشطة السياسية الحديثة والمعاصرة . ولذلك لم يكن لمفكر مثل ماركس الا يكون له دور فى البحث والتحليل فى كل مايتصل بأمور الدولة ، وان كان ذلك كله جاء مغلفا فى سياق نظريته عن المجتمع والتــاريخ ، وقد انطلق فى هذا ، كما هو معروف ، من نقد لفلســفة هيجل ، اذ تتأرجح الفكرة لديه ، وهو يعالج العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى ، بين القــول بأن الدولة تتحكم فى المجتمع ، وانهــا فى نفس الوقت ليســت سوى مجــرد انعكاســات للظروف السائدة التى لو تحررت من قيود البيروقراطية لتطور المجتمــع فى الاتجــاه الصحيــح .

وفى عام ١٨٤٥ كتــب ماركس « خطــة لعمل الدولة الجديثــــة » ليسجل فيها شعور الدولة بالسمو والتعالى ازاء المؤسسات الاخرى التى تؤلف المجتمع ، وما الدولة فى حقيقة امرها الا الوحدة السياسية الكبــرى فى المجتمع ولذلك يجعلها ماركس الشمس التى تستمد منها تلك المؤسسات اشعاع الحياة ، ومن ثم فهى تقع فى المركز ، ويــدور الجميع فى فلكهــا ؛ وتلك نظرة نعجب منها غاية العجب ، اذ ان الدولة عند الماركســية هى مجرد ظاهرة تستلزمها بعض الظروف المجتمعية ، وسرعان ما تتغــير وتتبدل الظروف مما يستدعى زوال تلك الظاهرة ، ويبدو ان ماركس انما كان يذهب الى هذه التشبيهات كى يثبت تحكم الدولة وسيطرتها ، مما يصبح دليلا فى يده يبرر به مذهبه فى الاطاحة بها ، وغنى عن البيــــان ان ذلك هو ماحدث فعلا ، بالنسبة لمستقبل الدولة فى الفكر الماركسى ، الذى

يعمل على الاطاحة بها بالوسائل الثورية ؛ ولعله من هذا المنطلق كان ماركس يسخر دائما من رجال مثل روبسبير Robespierre وسان جست Saint Juste حيث فى الوقت الذى يحاولان فيه اقامة مجتمع جديد متحرر من سيطرة الدولة ، فانهما سارا على نهج الاقدمين فى ذلك ، وفى مقابل هذين المفكرين ، نجد ماركس يعتبر نابليون الاول مرحلة من مراحل الكفاح الثورى ضد المجتمع البورجوازى ، حيث كان يدرك بالفعل جوهر الدولة الحديثة التى تقوم على التطور المستمر لهذا المجتمع ، بيد أنه كان يعتبر الدولة هدفا فى حد ذاتها ، ومثلما أطاح بحرية هذا المجتمع البورجوازى ، فانه لم يكن يبدى أى اهتمام بمصالحه المادية الاساسية اذا ماحدث وتعارضت مع اهدافه السياسية الخاصة به.

واصطلاح المجتمع المدنى عند ماركس لم ينشأ الا خلال القرن الثامن عشر فقط ، حينما تخلصت علاقات الملكية — على حد قوله — من المجتمعات القديمة ومجتمعات العصور الوسطى ، وتلك هى الفكرة لتحليل ماركس للظروف الاقتصادية الحديثة .

ولانستطيع ، ونحن فى معرض التحدث عن الفكر الماركسى ونظرته الى الدولة أن نغفل اثر الثورات الاوربية لعام ١٨٤٨ وانعكاساتها على ماركس ، ولاسيما الفرنسية والالمانية منها — كما فصلنا القول سابقا — وكيف توصلت البورجوازية الى مراكز القوة والسيطرة والتحكم فى الدولة؛ والبورجوازيون هم سلالة المواطنين الذين كانوا يتمتعون ببعض المزايا ، ومن بينها قدر من التحكم الذاتى ، وكانوا عادة من سكان الطبقات الوسطى التى لعبت دورا فى القضاء على النظام الاقطاعى ، ومقاومة فكرة الحق الالهى للملوك وارساء اقامة الحكم على اساس من الدستورية والمساواة بين الافراد ، والبورجوازية عند ماركس هى من خلق الانسان الذى لم يعد يستطيع السيطرة عليها ، وطالما كان الحديث عن نشأة البورجوازية فاننا لن نستطيع اغفال اثر ثورة سنة ١٧٨٩ فى فرنسا ، ويجدر بالذكر هنا ان ماركس حين كان يتعرض للتاريخ ، فانه كان يستخدمه كعامل مساعد

لتفسير نظرياته والتدليل على آرائه ، هـذا فى الوقت الذى كـانت فيه كتابات انجلز تاريخية بالمعنى الدقيق للكلمة .

ومن المعروف كما اسلفنا أن ماركس اخذ الكثير من هيجل ، وعدل فى كثير من هذا الذى اخذه ، وكانت فلسفته عن الدولة هى انعكاس ايجابى احيانا وسلبى احيانا اخرى لوجهة نظر هيجل عن الدولة ،ولعل اهمهاكانت تدور (نظرية هذا الاخير) حوله من نقاط هو انه على الرغم من اعتـرافه بحاجة الدولة الى القوة لتحقيق اغراضها والحفـاظ على كيانها ، فانـه لم يعتبر القوة هدفا فى حـد ذاتهـا . ولم يكن لديه اهتمام خاص بتيـام وحدة سياسية وثيقة لالمانيا او بقوتها . ولكنه آمن بان رسالة الشـعب الالمانى هى قيادة العالم فى الفكـر والفلسـفة .

ولقد كانت الدولة فى فكر هيجل كائنا عضويا روحيا وتعبيرا عن ذكاء العالم ، ومن ثم فان لها سلطة وجلالا وقدسية ، وهى لاتخضع لقـواعد الاخلاق البورجوازية الملونة ، ولكن اهدافها تكمن فى تجسـيد الـروح الاخلاقية وحرية الافراد وارادتهم الاسـاسية ، فغرض الفرد هو أن يعيش حياة كونية ، اى أن يعيش فى اتصال عضوى مع جيرانه ، ثم ان مجـرد القوة لا فعالية لها على المـدى الطويل ، وليست ارادة اغلبية الشـعب بالضرورة هى الارادة العامة الحقيقية ، فالشعب بدون تنظيم الدولة هـو جماع لعدد من الافراد الذين لا يستطيعون التعبير عن ارادتهم الحقيقيـة ، وتلك بالضرورة هى مهمة ممثليه الذين ينبغى أن يكونوا احكم الناس فيه ، والجمعية النيابية يجب ان تتألف من مندوبـين عن الطبقات الاجتماعيـة المنظمة ، وينبغى أن يكون لهم نصيب فى تكوين الارادة القومية ، وان كان ذلك لايتم الا عن طريق المناقشات العامة ، وتتمثل وحدة الارادة فى العاهل الذى تكون لديه سلطة مطلقة ، اما الجهاز الرئيسى المتـأكد من الارادة العامة وصياغتها عند هيجل ، فهو « الحكـومة » المؤلفة من اشخـاص مختارين بعناية ولديهم شعور ضخم بالواجب والمسئولية ، ومؤهلات عامية

وعملية واسعة ، انها صورة حديثة من تصور افلاطون لحكم الرجال ذوى الحكمة (١) .

الا ان الماركسية حين نظرت الى الدولة ، فقد كان عن طريق آخر ، حيث انها انطلقت من التأثيرات التى كان لها اثر كبير على طبيعة الدولة ، ثم انها لم تكن تنظر الى السلطة السياسية الا مجرد تعبير رسمى لتضارب المصالح فى المجتمع البورجوازى . ولقد عبر الاعلان الشيوعى عن ذلك تعبيرا دقيقا حيث انه كان ينص على ان السلطه السياسية هى السلطة التى تنظمها طبقة معينة تقصد اكراه طبقه اخرى ولقد كان الهدف الرئيسى للماركسية هو ان يحل المجتمع اللاطبقى محل المجتمع البورجوازى بطبقاته المتصارعة ، مما يعنى الوصول حتما الى مجتمع بلا دولة . وطالما ان الدولة ليست الا ظاهرة لتضارب المصالح الطبقية . فهى لاتقوم الا فى مجتمع طبقى . ان الدولة لم توجد الا فى مرحلة معينة من مراحل التطور الاقتصادى للمجتمع ، انها لم توجد الا حين انقسم هذا المجتمع على نفسه فى شكل طبقات متعارضة متضاربة متصارعة من اجل تملك ادوات الانتاج ، حينئذ ظهرت الدولة لا لتكون من فوق المجتمع كحكم عدل وانما للتحيز للطبقة الغالبة المستغلة .

وموجز القول ان الدولة عند الماركسية هى تلك القوة المنظمة التى تكره الطبقة المستغلة على الامتثال والاذعان وتجريدها من الوسائل التى تمكنها من مقاومة مستغليها ومضطهديها ، والتغلب عليهم مع تزويد الطبقة الغالبة بما يلزمها من وسائل تمكنها من الاستمرار فى فرض ارادتها ، ومجموع الوسائل التى تمكن الطبقة المستغلة من فرض ارادتها على

---

(١) فردريك هيرتز ، ترجمة عبد الكريم احمد ، القومية فى التاريخ والسياسة (القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨) ص : ٣٩٦ — ٣٩٧ .

الطبقة المغلوبة على أمرها هي جبر سلطة الدولة (١) .

واذا كان لنا أن نتتبع النظرة الماركسية الى الدولة ، لدى القائمين على الفكر الماركسي بعد وفاة ماركس ، لاسيما لدى هؤلاء الذين حاولوا نقل ذلك الفكر الى حيز التطبيق الواقعي ، حينما قامت دول تأخذ به مذهبا وسلوكا ، ولعل من أول وأهم هذا الرعيل لينين الذى كان رائدا للدولة السوفيتية التى تمخضت عنها ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ .

ولابد وان نتوقع أن يكون الفكر اللينيني عن الدولة امتدادا للفكر الماركسي عنها ، الا ان النظرة التحليلية تبين كيف انه كان يتميز عنه بالصورة الاكثر تحديدا . حيث تحدث عن الدولة فى اكثر من موضع فى اكثر من كتاب ، وقد جاء ذلك بوضوح فى كتاب الدولة والثورة الذى صدر عام ١٩١٧ ، والذى نراه فيه يعكس وجهة النظر الماركسية بصورة تكاد ان تكون تامة ، وقد انطلق فيها من نفس المنطلق الذى ذهبت اليه الماركسية فيما يتصل بعمليات التحكم والاستغلال والصراع ، حيث يؤكد مرة اخرى ان جهاز الدولة هو جهاز اكراه فى يد الطبقة البورجوازية تكره به طبقة البروليتاريا ، وذلك بصرف النظر عن شكل الحكومة القائم ، فالدولة هى جهاز القمع سواء كان ذلك فى ظل جمهورية ديمقراطية أو فى ظل نظام ملكى ، فالدولة فى ظل الجمهورية الديمقراطية تظل دولة ، اذ انها تظل محتفظة رغم هذا الشكل من اشكال الحكومة بخاصيتها الرئيسية المميزة لها ، والتى تنحصر فى جعل الموظفين ، الذين من المفروض ان يكونوا خدما للمجتمع سادته ، واذا كانت الجمهورية الديمقراطية عند لينين هى الطريق الاقصر الى ديكتاتورية البروليتاريا ، فان ذلك لايسقط عنها ان الدولة فيها هى الدولة على اية حال (٢) .

---

(١) محمد طه بدوى ، اصول علوم السياسة (الاسكندرية : المكتب المصرى للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) ص : ٤٣٢ — ٤٣٣ .

(٢) محمد طه بدوى : المرجع السابق ، ص : ٤٣٣ .

وانطلاقا من ذلك كله يقول لينين ان الدولة هى النتاج والتعبير من عدم امكانية المصالحة بين الصراعات الطبقية ، والدولة تنشأ فى الوقت وفى المكان ، والى المدى الذى لايمكن فيه التوفيق موضوعيا بين الصراعات الطبقية ، ومن ثم فان وجود الدولة يثبت أن الصراعات الطبقية لايمكن المصالحة بينها ، لانه لو كان من الممكن حل ذلك الصراع سلميا لما كان لوجود الدولة باجهزتها المتعددة دواعى بناء على مايراه الفقه الماركسى(١)

وفى معرض اخر نجد لينين يتحدث عن الدولة مؤصلا اياها من وجهة النظر التاريخية ، حيث يعود الى كتاب انجلز عن « اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ليستمد منه — كما يقول صاحبا السياسة بين النظرية والتطبيق — زادا تاريخيا وسياسيا غزيرا ، فيرى أن ظهور الدولة يواكب ظهور استغلال الانسان للانسان ، وانقسام المجتمع الى طبقات يسيطر بعضها على بعض ، ويزيد لينين الامر تحليلا فيقول انه قد مر عهد لم يكن للدولة فيه وجود ، وكانت العلاقات العامة فيه تستند على المجتمع نفسه ، والنظام وتقسيم العمل على قوة العادات والتقاليد .

وهكذا يثبت التاريخ — على حد قول لينين — ان الدولة بوصفها — الذى تحدثت عنه الماركسية كثيرا — جهازا لقسر الناس ، وحدث حين ظهر هناك مبدأ انقسام المجتمع الى جماعات من الناس يستطيع بعضهما ان يتملك على الدوام عمل الاخرين ونتاجهم (٢) .

وكان لينين يؤكد بصورة مستمرة — كما كان ماركس ينادى دائما — على الفكرة التى كانت تذهب الى ذبول الدولة فى نهاية الامر ، وقد اتهم الانتهازيين بأنهم أفسدوا محواها ، حينما ادعوا أن الاشتراكية يمكن أن

---

(١) لينين ، الاعمال المختارة ، الجزء الثانى (موسكو ، ١٩٦٠) ص : ٣٠٦

(٢) محمد على وعلى عبد المعطى ، السياسة بين النظرية والتطبيق مرجع سابق ، ص : ٢٤٨ .

تتحقق من طريق التطور السلمى الذى تمر به الدولة البورجوازية ، ولقد نادت الماركسية كثيرا بأن الصراع الطبقى فطرى فى المجتمع الذى تكون فيه وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة ، ويجب ان تنشب الثورة البروليتارية لتنقل السيطرة على الانتاج الى ايدى الطبقة الوحيدة التى يمكن ان تمثل المجتمع كله : وبالقضاء التدريجى على الطبقات المتعارضة . سوف تذبل الدولة فى نهاية الامر .

وقد بقى لنا بعض الحديث عن محاولة الماركسية التكيف مع الواقع الجديد املا فى قدرة القابلية للتطبيق ، ويبدو ان مثالا لتلك المحاولة لن يكون اصدق من نظرة ماوتسى تونج الى الماركسية اللينية ، وكيف انه احدث بها بعض التعديل حتى تتواءم مع الوضع فى الصين الى الحد الذى جعل البعض يرون فيها ازاء ذلك علما جديدا لا ينتسب الى اصوله القديمة ، ولقد كتب ماو عام ١٩٣٨ من ضرورة ان تتخذ الماركسية شكلا وطنيا — قوميا — قبل امكانية تطبيقها ، اذ ليس ثمة شىء اسمه الماركسية المجردة، وقد اوضح فى ذلك بأن هناك ماركسية ملموسة فقط ، عرفها بأنها تلك التى تتخذ طابعا وطنيا ، اى تلك التى يمكن تطبيقها على الصراع الملموس فى الظروف الملموسة السائدة فى الصين ، ومن ثم فليست الماركسية مصطلحا معنويا تجريديا ، ولعل ذلك هو نفس منطلق تيتو فى يوغسلافيا حين اختط لنفسه خطا ماركسيا مستقلا عما كانت تؤمن به موسكو فى وقته . ويستطرد ماو فى الاشارة الى تطبيق ذلك المبدا قائلا انه اذا كان الشيوعى الصينى مرتبط بشعبه لحما ودما ، ويتحدث عن الماركسية نائيا بها عن الخصائص الصينية ، فان ماركسيته هذه تعتبر تجريدا أجوفا (١) .

واذ بقى لنا ان نلخص كل ماسبق ان قيل فى شأن الدولة ، فانه القول بأن الماركسية تذهب الى ان الجمع بين نظام الدولة والحرية

---

(١) محمد نصر مهنا — مدخل الى النظرية السياسية الحديثة (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ص : ٢٤٨ .

نشأ بتصعيد التسلط على الغالبية العظمى فى مجتمع لحساب قلة صغيرة ، وهذا المنطق ذاته هو الذى دعا انجلز الى القول بان طبقة البروليتاريا ليست فى حاجة الى الدولة من أجل الحرية ، وانما لقمع اعدائها ، وان يوما نستطيع أن نتحدث فيه عن الحرية ، لايأتى الا بعد ان يكون المجتمع قد خلا منها (من الدولة) (١ .

الا ان هناك من المفكرين من يتخذ مدخلا مغايرا للحديث عن هذه الحرية ، وهو بصدد التعليق على دعوة الماركسية للتفكير والنقد سعيا وراء فهم ما يدور حولنا من افكار وتحركات ، وانطلاقا من ذلك فانه يتعين — كما يذهب ماركس — أن يتم انجاز الامور التالية :

— تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكفالة الحرية .
— أن يكون للدولة دور ايجابى .
— اعطاء الاولوية للحريات الاقتصادية والاجتماعية .

واذا ماكان ماركس ينظر الى الحريات نظرة ديالكتيكية تمشيا مع مذهبه فى كل آرائه ، فانه حاول تحديد ثلاث مراحل زمنية لتحقيق تلك الحريات :

أولا : فى ظل الدولة الرأسمالية البورجوازية تكون الحريات وهمية وشكلية ، غير أن هذه المرحلة لاتخلو من فائدة ، تتمثل فى تدعيم مراكز الاحزاب العمالية ، واعطائها فرصة القيام بالدعاية اللازمة للتعجيل بالثورة والقضاء على النظام الرأسمالى .

ثانيا : بمجرد انهيار الدولة البورجوازية تبدأ المرحلة الثانية ، وهى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ، التى توجه جهاز الحكم للقضاء على الاستغلال الرأسمالى بجميع صوره ، وفى سبيل تحقيق القضاء على

---

(١) محمد طه بدوى ، اصول علوم السياسة ، مرجع سابق ، ص ٤٣٥ .

استغلال الانسان للانسان يتم الغاء جميع القيود التى تحد نشاط الحكام ، ويتحدد مفهوم الحرية بمدى اسهام كل مواطن فى السلطة الثورية ، وكل من يقاوم نظام الحكم فلا حرية له ، تطبيقا لشعار لاحرية لاعداء الشعب ؛ اى ان النظرية الماركسية تقلب المفاهيم التقليدية ، على الاقل فى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ، فالحريات ليست وسيلة لمقاومة الحكام وطغيانهم ، واما باسم الحرية يكون للحكام حرية العمل ، حتى يتمكنوا من خلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتمكين المواطنين من ممارسة الحرية فعليا : فالدولة هى وسيلة تحرير الفرد .

ثالثا : وفى هذه المرحلة الثالثة التى لايتم الوصول اليها الا بالغاء رواسب الراسمالية ، والقضاء على العقلية البورجوازية ، وبالوصول الى تنمية الانتاج القومى ورفع مستوى المعيشة تنتهى ديكتاتورية البروليتاريا وتبدأ مرحلة الاشتراكية العليا ، وتضمحل الدولة ثم تزول ويختفى الحكام والسلطة السياسية ويمكن فى هذه المرحلة تحقيق الحريات بجميع مفاهيمها اى الحريات التقليدية والحريات الجديدة الاقتصادية والاجتماعية (١) ، وهكذا نكون قد عدنا مرة اخرى ، على الرغم من الحديث — ذى الشجون — عن الحرية ، ومايستتبع ذلك من اهتمام واهية ، كنا نتوقعها من الفكر الماركسى فى ميدانها العلم او من مؤيديه ومحاوريه ، نقول عدنا الى ماسبق ان ساقه ماركس فى كل حديثه حول المحور المركزى الوحيد الذى دارت حوله كل انشطته الفكرية ، من الغاء للدولة فى نهاية الامر .

(١) سعاد الشرقاوى ، النظم السياسية فى عالمنا المعاصر ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٨ — ٢٩٩ .

نقــد وتعليــق

حاولنا فيما سبق اعطاء لمحة موضوعية من الماركسيـة كمذهب وضعى ، أحدث كثيرا من البلبلة فى أجواء الفكر ، بما ترك من آثار خطيرة ، فكانت له تلك البصمات ، التي لايمكن انكارها على الفكر المعاصـر ، فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكن تثور هناك تساؤلات فى هذا الصدد ، اثر ذلك التزمت — الهستيرى — للماركسية ، من قبـل هؤلاء المتعصبين — بلا عقل ولا منطق — للمبدأ ، مما يجعلنا نسائلهم عما اذا كان هذا الضرب من الفكر يجل عن النقـد والمساءلة ، وهل لنـا أن نتوقف عند حقائقه التى يسميها نهائية ، لانتعـداها بالمناقشة والبحث والتحليل ، مما قد يؤدى بنا الى رفضها او رفض بعضها ، وهل يمكـن أن نسايره فى حتمياته واحكامه المطلقة ، لاسيما وقد اصبح كل شىء فى هذا العالم نسبيا غير نهـائى ، اللهم الا اذا تعلق الامر بالـذات الالهية . فى الحقيقة تلك اسئلة لاتحتاج لوقفة تفكير طويلة لصياغة الاجـابة عليها ، فماركس انسان كبقية البشر ، تنسحب عليه معايلات الخطأ والصواب ، وماسمعنا انه نبى جاء بكتاب مقدس يتعين علينا الاخذ به كوسيلية لاتقبل الشك ، وعلى سبيل المثال كيف يقوم فكر على الجـدل — ذى الصيغـة الديناميكية ، جدل الفكر وجدل الواقع — ثم ينادى بعد بحقائق نهائيـة مطلقة ، يسميها حتميات ، ويذهب الى فلسفة قوامها التعصب والتزمت ، وقالبها جامد متجمد لايرضخ لعوامل تغيير أو تغير .

الجـــدل والمـــادة :

ومن المعروف ان ماركس اخذ فكرة الجـدل هذه — كما سبـق أن اسلفنا — عن هيجل ، مع فارق جوهرى بينهمـا ، حيث انه فى الوقـت الذى تحدث فيه هيجـل عن الديالكتيك او الجـدل ، وانتهي الي جعلـه مثالا مطلقا ، فان ماركس ذهب معاكسا ومناقضا اياه ، حين اسبغ عليه الصبغة المادية المطلقة عليه ، ولا عجـب فى ذلك ، فالمحور الـذى دارت

حوله فلسفته كلها هي « المادة » ، بل انه طالب بالعودة الى العالم المادي ، بوصفه الحقيقة الوحيدة ، وفي ذلك كان يقول ان الفكر الانساني ماهو الا نتاج عضو جسدي هو « المخ » ، وتلك هي المادية في بداياتها !! منطق لايمكن قبوله ، والا لاعتبرنا الصوت — بناء على ذلك — الحكم — الذي يصدر من اعضاء ملموسة في فم الانسان ، صورة من صور المادة .

وهكذا يكون ماركس — وان رفض الجانب المثالي المطلق في العملية الجدلية — فقد احتفظ به في صورته المادية التي استخدمها منهاجا في الدراسة والاستقصاء والمعرفة ؛ فصارت تعرف باسم المادية الجدلية .

ولابد وان تكون لنا هنا كلمة ، لانه اذا كانت المادة عند الماركسية هي الاساس الذي تنطلق منه كل الانشطة البشرية ، فكيف تكون المادة المادة جدلية؛والمادة جامدة لا عقل لها ولاادراك فيها،وليس الجدل ماديا ، لانه احد خصائص العقل الذي تخلو منه المادة ، والجدل مثل كل شيء هو حركة ديناميكية متطورة ، فكيف تدعي الماركسية انه يوجد في المادة حركة وهي تخلو من كل ملامح الحياة (١) .

واذا لم يكن للعقل مثل هذه المكانة التي يضفيها الماركسيون على المادة فكيف نقيم العمليات التي لاغناء من العقل فيها ، كيف نقيم عمليات النقد ، ونتحدث عن الفكر البورجوازي والفكر البروليتاري ، وكيف يكون هناك صراع وتطور وتعديل في الطبقات ومابينها ، وكيف يمكن أن ترتقي عملية الانتاج وطرقه ، ان لم يكن العقل وسيلتها جميعا الى ذلك ؟

---

(١) انظر في ذلك :

— Fredrick Watkins, The Age of Ideology, The Political Thought: 1750 to the Present (New Jersey, Englewood Cliffs : Prentice - Hall, 1964) pp : 48 - 49.

ان الديالكتيك المادى الماركسى — فى واقع الامر — هو كليشة لا معنى له من الالفاظ التى نفترض الفكر فى ديالكتيك المادة ، واغلب الظن ان ماركس قد اخطأ فى فهمه للديالكتيك ، حين يريد « تعقيل » العنصر اللامعقول فى المادة ، حيث كان يظن أن للعملية الديالكتيكية فكرها ونشاطها الحر وهذا وهم وخطأ ، وادعاء باطل لايستند الى منطق او علم ، وهذا هو السبب الذى من اجله وصف كونت — عالم الاجتماع الكبير — سائر الماديين والماركسيين ، بأنهم « عقول لا علمية » (١) .

والى ماذا تدعو الماركسية ، أو كما تدعو نفسها الاشتراكية العلمية ، أليس الى اقامة المجتمع الذى يخلو من النظام الطبقى ، وكيف يتسنى انجاز ذلك ، والمجتمعات البشرية تسير نحو التخصص والتخصص الدقيق للنشاط الفردى ، مما يركز ويؤصل الانتماءات المهنية ، التى هى الاساس الذى تنطلق منه الطبقات ، الامر الذى يجعلنا ننعت الماركسية — كما نعتت هى بالنسبة للاشتراكيات الاخرى السابقة عليها — بالمثالية وعدم الواقعية ، أو القابلية للتطبيق ، ومن ثم فانه يمكن الحاقها بقائمة المدن الخيالية صعبة التحقيق ومستحيلة المنال ، ومن هم على شاكلتها ، مثل جمهورية افلاطون ، ومدينة الفارابى الفاضلة ، ويوتوبيا توماس مور ، مدينة الشمس لتوماسو كامبانلا ، حيث أنها جميعا لم تقترن ببرنامج تنفيذى أو وسائل تطبيق ، ولذلك فلم تتعد كونها مجرد صيحات أو تطلعات أو آمال للاصلاح ، وكم حاولت بعض هذه الاشتراكيات أن تجد لها نصيبا فى التطبيق العملى ، الا ان التوفيق لم يحالفها فى كثير أو قليل .

وهكذا يتضح لنا كيف يتارجح ماركس بين المادية والمثالية ، مما

(١) ميرى محمد اسماعيل ، ... علم الاجتماع الماركسى ، مرجع سابق ، ص : ٢٣٥ ، نقلا عن بترويى ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ، مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة (القاهرة : الادارة العامة للثقافة ، ١٩٧٥) .

جعل بعض المفكرين يتهمونه انه انما يقوم بعملية تلفيق وترقيع بين المثالية والمادية ، وفى بيان ذلك يقول عملاق الفكر المصرى عباس العقاد : انه من قبيل الترقيع ان تستعار فلسفة هيجل من المثالية الى المادية ، وتستعار معها مصطلحاتها وادوارها ، ثم يمضى فى شرحه فيتحدث من الفلسفة النظرية — وهى عبارة عن تصورات الذهن التى قد يصل فيها صاحبها الى غاية مايصبو اليه لتقريب الحقيقة الى الادراك الانسانى — فكيف يدعى ماركس ان هذه التصورية باطلة فى النظر عند هيجل ، وصادقة فى الواقع على يديه (١) .

ولاشك ان هذا الترقيع عرض الماركسية الى كثير من التعديل والتغيير الجذريين فى اصولها المنهجية والفكرية فى اقل من ربع قرن ، والحق ان الفكر الشيوعى منذ ولد كان فى وضع لايسمح له بالحياة والإستمرار الا بمقدار القوة التى يملكها اصحابه ، والفارق كبير بين هذه القوة وتلك التى يمتلكها الفكر فى حد ذاته ، والتى تتيح له ان ينطلق الى التخطيط والتشكيل ومن ثم فالبقاء والاستمرار عبر الاجيال مكونا اتباعا آخرين ، ولعلنا لاندعى جديد ان قلنا ان الفكر الذى يفتقر الى الاصالة لاتقدر له مثل هذه الاستمرارية ، حتى وان استطاع ان يلملم اعوانا يمثلون ارقاما ولكن لن يكون الا بصورة وقتية فقط .

ويضيف الدكتور مصطفى حلمى انتقادات اخرى الى ماسبق الحديث عنها ، فيقول ان بطلان المذهب فى اساسه المادى يظهر فى محاولة استخراج الموجودات على اختلاف انواعها من المادة البحتة ، واذا كانت

---

(١) مصطفى حلمى ، الاسلام والمذاهب الفلسفية المعاصرة ، الطبعة الثالثة (الاسكندرية : دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) ص : ١٤٥ . نقلا عن : عباس العقاد ، الشيوعية والانسانية ، ص : ١١٢ .

وانظر كذلك :

— جان توشار ، مرجع سابق ، ص : ٥٧٠ — ٥٧١ .

الظروف المادية والاقتصادية تؤثر على حياة الانسان ، فان هذا الاثـــر لايعدو ان يكون تكييفا لهذه الحياة ، وتوجيها لبعض اعمال الانسان ، الا انه لابد وان ندرك اخيرا ان القوى تبقى ابدا ، وان الوجدان البشرى لن ينعدم طالما ان المصدر الذى يستقى منه روافده عوامل البقاء ، لايـزال تتصل به مظـــاهر الحيـــاة .

من وجهـة النظـر الفلسـفية والعلمية

ومما يؤخذ على التطبيق الفلسفى لمبدأ النقيض فى الفلسفة الماركسية انها تقف لتترقب تحول المجتمع الراسمالى الى النقيض او المقابل له وهـو المجتمع الشيوعى ، ولكنها لاتترقب انهيار المجتمع الشيوعى ، على الرغم مما تدعيه الماركسية من احتواء كل شىء على نقيضه ، مما يجعلنا نتوقع سقوط هذا الاخير ، والا فان تكون الفلسفة الماركسية الا مجرد آراء ليس لها من نصيب يعول عليه فى واقع الامر .

ونستطيع ان نضيف الى ماتقدم مايعرف عن محاولة ماركس تعـديل مهمة الفلسفة ، بحيث يجعلها قاصرة على التغيير ، كمنهج يرسم طـريقا للتفكير والعمل فقط ، ومن هنا لم تنجح هذه الفلسفة فى تفسير التحـولات الرئيسية عن الانسان والعالم والمصير ، ومن هنا ايضا جاء مقتل الفلسفة المادية ، حيث انتهت الى شىء غريب ، لا هو بقوانين العلم ولا بالفلسفة المثالية الخالصة لتفوق الاخيرة بنقطة بدء صحيحة ، هى وجود الله وجودا مجردا ، كذلك انهار سلطان التفسير المادى تحت ضربات العلم حيث اصبح العلم يعنى بجزئيات فروعه كالنبـات والحيوان والطبيعـة والكيميا الى آخره ، اصبح لكل نوع ولكل فرع من نوع قوانينه وعلمه الخـاص وظهر بذلك عجز المادية عن تقديم التعليل الصحيح المتفق مع نتائج العلم (١) .

---

(١) مصطفى حلمى ، المرجع السابق ، ص : ١٤٥ — ١٤٦ .

واذا ما كان العلم ثابتا فى كل زمان ومكـــان ، متوحــدا فى لغتـــه ؛ عالميا فى مصطلحـــاته وادواته ، فكيف يكون هناك علم بروليتـــارى وعلم بورجوازى ، مما يؤدى الى خلق نوع من الذاتية فى المنهج العلمى ، وهل يمكن ان يتقوقع البروليتاريون حول انفســـهم، رافضـين الاخـــذ بمنجزات العلم البورجوازى ، اذا ماحدث وتطـــور هذا عن ذلـــك ، ان العكس هو الصحيح تماما حيث نجد ان الدول التى تدعى انها تطبق الماركسية تسعى الى الدول الراسمالية تخطب ودها عسى أن تفيض عليها مـــا اتاه الله لها من علم متقدم ، وتكنولوجيا متطـــورة ، بل لقد وجدنا ان الـــــدول الماركسية تتخذ طريقا لا اخلاقيا فى بعض الاحيـــان ، فى سبيل تحقيق ذلك سواء فى عمليات التجسس ام فى عمليات الاختطـــاف — كما يتم بالنســـبة للطائرات — للاطلاع على اسرارها التكنولوجية ، الى غير ذلك من وسـائل غير شرعية .

وفى الحقيقة ان ذلك نكوص بالعلم وموضوعيته ، فما سمعنـــا عن علم طبقى أو طائفى ، تمارسه فئة دون اخرى ، أو شعب دون آخـــر اذا ماتوافر لهما كل متطلبات الاخذ به ، ومن المعترف به من الجميـــع أن العلم عالمى غير بيئى لا وطن له ولا جنسية ، فاذا ماحدث به تقدم هنا عكسته البيئات الاخرى هناك ، والا لما كانت كل هذه الاجهزة التكنولوجية المعقدة قد انتشرت فى مختلف البلدان بما فيها الدول التى لم تحظ بمـــد بقدر كبير من التطور التكنولوجى ، اللهم الا اذا كان ذلك التقدم ذا صلـــة بأمن البلد وأمنه ، فلا لوم عليه آنئذ فى الاحتفاظ به سرا غير معلن .

وبالاضافة الى كل ماتقدم هناك اهتزاز الاسس العلمية للمادية بعد ظهور « نسبية آينشتين » ، وقانون « عدم الحســـم عند هايزنبرج » فى الفزياء الحديثة وحساب الاحتمالات والاعداد العظمى فى الرياضيـــات وتعميمها فى العلل الانسانية ، والحرب الساخنة والباردة ، العسكريـــة والسياسية والايديولوجية فى قلب العالم الماركسى ، والمتمثلة فى التناقض

الموجود بين هذين القطبين اللذين ينتميان الى طبقة واحدة والى عقيدة واحدة ، وكلاهما فى يده قيادة الطبقة العمالية ، ذلك التناقض هو فى الحقيقة اشد واعمق من التناقض الموجود بين كل منهما مع اقطاب العالم الراسمالى ، الى درجة ان الشيوعية الروسية تقوم من ناحية بالسعى الى التعاون مع الراسمالية الاوربية ، لوضع المشروع العسكرى لأمن اوربا ضد الخطر الشيوعى الصينى ، اى ان قضية الأمن والمنفعة الاقليمية ابدى من مصالح الايديولوجية والدوافع الطبقية ، ومن ناحية اخرى تقوم الصين الشيوعية الثورية بعقد معاهدة ضد الهند مع احدى الدول الاعضاء فى الحلف المركزى ، وتلك كلها امور تتناقض قطعيا مع الجدلية والاشتراكية العلمية والحتمية التاريخية ، فهى دفاع عن السلام العالمى ، وماهو اهم هناك « التعايش السلمى » بين الراسمالية والامبريالية العالمية وبين الشوعية والبروليتاريا الثورية ، والعجيب ان ذلك يحدث فى احد اقطاب الماركسية الكبار فى العالم الان .

وقد ظهرت فكرة الحتمية ، حين توصل بعض العلماء الى مبدأ حتمية القانون العلمى القائم على مفهوم السببية التجريبية ، حيث تراءت لجاليليو ونيوتن قوانين الفلك والمادة فى حتمية لا فكاك منها ، وليتها وقفت عند هذا الحد فى تفسير الحركات الطبيعية — ولو فعلت لكان لها عذرها بسبب قصور المنهج التجريبى فى وقتها — انما امتد طغيانها بفعل غرور الاخرين بها ونفوذهم وشهرتهم العلمية لكى تشمل من العلوم والمعارف مالَيس للتجربة فيه نصيب كعلوم الانسان من اخلاق ونفس واجتماع وتاريخ (٢) .

---

(١) على شريعتى ، ترجمة ابراهيم الدسوقى شتا ، العودة الى الذات (القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦) ص : ٩٢ .

(٢) احمد ابراهيم الشريف ، الحكم والحرية فى القانون العلمى (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤) ص : ٢٢ ، ٢٣ .

ولكن ثبت فى ضوء التقدم العلمى الحديث خطا فكرة الحتمية ، وحل محلها الاحتمال والظن والتخمين . فالعلم اذن هو تصورات ذهنية ناشئة عن الملاحظة والتجريب من شانها ان تثمر الجديد من الملاحظة والجديد من التجريب ، وبناء على هذا التصور فالعلم ليس مطلقا يبحث عن اليقين غاية ، ولكنه على الاصح مطلب نجاحه يتوقف على درجة استمراره واضطراده واتصاله .

واذا كان لنا ان نستعرض بعض آراء الماركسيين الذين وقفوا وقفة موضوعية ازاء الفكر الماركسى . فلعل من اولهم المواطن الالمانى العالم برنشتين الذى آمن بماركس وعاصره ، ولكن حين وجده يذهب بعيدا فى مناداته بسيادة العامل الاقتصادى فقط وتحكمه فى التطور الاجتماعى ، وحين وجده ينكر وجود العوامل الاخرى فى عمليات الحياة فيما يعتبر تحيزا غير موضوعى ، لعدم الاعتراف بواقع اجتماعى يفرض نفسه بغض النظر عن الاراء الشخصية ، اقول حين وجده يذهب الى ذلك عارضه بشدة وتصدى للرد عليه وتفنيد رايه فى هذا الشان ، وكان هناك كذلك كل من كاوتسكى ولورنز فون شتين اللذين اخذا على ماركس اهماله للناحية الاخلاقية ، وقد استبعدوا جميعا أن يقوم العمال بالثورة على حكومة تبذل جهدها لصالحهم باصدار التشريعات اللازمة لعلاج المساوىء الاجتماعية ، ثم انهم ذهبوا كذلك الى أن الوسيلة الوحيدة لسيطرة البروليتاريا على شئون الدولة كانت فى تثقيف وتعليم الطبقة العمالية نفسها حتى تكون قادرة على التصرف السليم فى الانطلاق نحو الاهداف التى حددها ماركس .

ومثال آخر نجده فى كارل مانهايم — عالم الاجتماع الالمانى الشهير ، واحد الرواد الاوائل فى علم الافكار : الايديولوجيا — وهو الماركسى الذى لم يكن ماركسيا خالصا . حيث رفض بعض احكام الماركسية ، وذهب الى ان التغير الاجتماعى الذى عاصرته الماركسية . هو العلة الخلفية المباشرة

التى ادت الى التركيز على « الاساس السفلى » فى دراسة التغير الاجتماعى الكامن فى بنية المجتمعات ، بمعنى أن ماركس قد انشغل فقط بوظيفة الاقتصاد فى البناء الاجتماعى (وكأنه كان بذلك يسترد ماسبق أن اعترض عليه «واطلقوه السابقون) ، ولم يلتفت فى نفس الوقت الى تلك الوظائف والادوار التى تقوم بها سائر الانساق الاجتماعية الاخرى ، فلقد اغفل — على سبيل المثال — وظيفة النسق السياسى ، بمثل مـا اغفل دور الموقف العسكرى ومنجزات تكنولوجيا الحرب ، وان كان ماركس فى ذلك يخضع لبعض معطيات عصره ، حين يجعل الاقتصاد يضع حجر الأساس فى بناء المجتمع الصناعى ، وحين يبرز النسق الاقتصادى ملامح التغير الاجتماعى التى تطرا على معالم التطور فى بناء المجتمع الجديد، ويرد مانهايم على ذلك كله بالتأكيد على وجود عناصر اخرى جوهرية ، تعمل على تحديد مسار المجتمعات ، وتشكيل انساقها وبرامجها ونظمها ، تلك هى عوامل التكنيك السياسى ، حيث ان اى تغير يطرا على هذه السمات ، كما ان اى اختراع تتوصل اليه فى ميدان التكنيك الحربى ، او اى اكتشاف فى ميدان التنظيم الجماعى او الدعاية لابد وأن يؤدى فى النهاية الى تغير واضح على سمات ثقافة المجتمع ، والى تحول اكيد فى شتى انساقه ونظمه (١) .

الرد على الماركسية فى موضوع الدولة :

ونعود الى موضوع الدولة الذى تذهب الماركسية الى حتمية انتقالها من مرحلة الدولة البورجوازية الى مرحلة دولة البروليتاريا ، وذلك عن طريق الثورة العنيفة ، بينما أن الغاء هذه الاخيرة — دولة البروليتاريا — فى نهاية فترة الانتقال الى المجتمع اللاطبقى ، لا يكون الا عن طريق استسلام هذه الدولة بذاتها « لادارة الاشياء » الجديدة شيئا فشيئا ، وتلك هى التسمية التى يطلقها ماركس على جهاز الحكم الذى

---

(١) قبارى محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص : ٢٤٠ .

يقوم فى الرقعة الجغـرافية المحددة ، بعـد فـل الدولة البورجـوازية وانقضاء الدولة البروليتارية ، الا أن هذا الاستسلام أو التحول الاخير يتم تلقائيا وفى صورة سلبية ، وعليه فانه لايحتاج الى عمل عنيـف من جانب المجتمـع الجديد ، وانما تسلم دولة البروليتاريا — فى نهاية فترة الانتقال — الروح تلقائيا فتموت موتا طبيعيا لتظهر « ادارة الاشياء » مكانها شيئا فشـيئا حتى اذا ما استقرت ووضحـت معالمها فقـدت الدولة صفتهـا السياسية لتصبح مجرد ادارة للاشياء المشتركة فى المجتمع الشـيوعى ، الجديد ، الذى يستطيع أن يخط حينئذ على علمه عبارة « من كل حسـب قدرته ولكل وفق حاجته » .

ومنطق الماركسية هذا فى شأن الدولة لابد وان يؤدى الى القول بأن الجمع بين نظام الدولة و الحرية امر مستحيل ، اذ كيف تتصـور الحرية فى ظل جهاز « الدولة » ، الذى نشأ بقصد التسلط على الغالبية العظمى فى مجتمع لحساب القلة الصغيرة ، وهذا المنطلق ذاته هو الذى دعا انجلـز الى القول بأن طبقة البروليتـاريا ليست فى حاجـة الى الدولة من اجـل الحرية ، وانما لقمع اعدائها وان يوما نستطيع أن نتحدث فيه من الحريـة لاياتى الا بعد أن يكون المجتمع قد خلا منها «من الدولة» (١) .

ولكن كيف يمكن أن تتحقق حريـة الانسان داخل نطـاق الضرورة المادية ، ان الماركسية فلسفة تؤمن بالمادة وحدها دون العقل ، فهى بهذا المعنى فلسفة مضادة للعقل ، وهو المصــــدر الوحيـد الذى يعبر عن حرية الانسان المتمثلة فى حرية الفكـر الفردية التى نادت الماركسـية بوجوب توافرها فى ظل الحرية الاجتماعية ، والتىليسلهاوجودعلىالاطلاق امام سيادة الدولة وسيطرتها ؛ وقد يشار فى نظام الحكم القائم على هذه الفلسفة الى توفر ذلك الضرب من الحرية فيمن يتولون قيادة الـدولة أو الحـزب فقـط .

---

(١) محمد طه بدوى ، اصول علـوم السياسة ، مرجع سـابق ، ص : ٤٣٥ .

وكيف يمكن أن تسقط من الدولة صفتها السياسية لتحل محلهـــا ادارة الاشياء فى مجتمع لا طبقى ، يقوم كيانه على مشروع اقتصادى ضخم وقوامه : « من لايعمل لاياكل ، ومن كل حسب قدرته ، ولكل وفق حاجته » ، الا يتطلب هذا الكيان اكراهـا سياسيا اشد بطشا من ذلـك الذى يتقضيه المجتمع البورجوازى ، ولابد أن تقوم فى ذلك المجتمع الشيوعى علاقات وتفاعلات مختلفة مما يحتم قيام سلطة لتنظيمها ، التى لو افتقدت لوقع المجتمع فى فوضى لايستقيم معها اى نظام سواء كان اجتماعيـا ام اقتصاديا ، وكيف يمكن أن نتخيل انسانا مواطنـا عاديا يستطيع ان يعيش بـلا دولة تحميه ، وبلا سلطة قويـة تحفظ له أمنه وتوفر له امـانه (١) .

---

(١) أنظــر فى ذلــك :

— ثروت بدوى ، النظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٥) ص : ٢٣٠ — ٢٣١ .

من وجهة نظر الصراع والثورة :

وبالاضافة الى مذهب المادية ومذهب الحتمية وغيرها ، اصطلحنا سابقا على تسمية الماركسية بمذهب الصراع ، وقد ذهبت ازاءه الى الحكم السابق الاشارة اليه ، بان تاريخ اى مجتمع ماهو الا تاريخ صراع الطبقات فيه . وهذا الصراع الطبقى هو القوة المحركة التى تعمل فى داخل النظام الاجتماعى . وتنقل التاريخ من نظام الى آخر ، وفى هذا كله كان ماركس يدعو — كما هو معروف — الى ثورة الطبقة العاملة ضد الطبقات الاخرى ، ومن ثم يكون صراع الطبقات هو شعار العمال الذى يجب رفعه بصورة دائمة ، والذى ينبغى عليهم ان يعملوا على اساسه بلا هوادة ، حتى يصلوا الى الاطاحة بالطبقات الاخرى المناوئة لها . ولن يتم انجاز ذلك الا بالوسيلة الحاسمة والسريعة الا وهى الثورة .

والصراع عند ماركس ينطلق من عدة مصادر اساسية هى :

— عدم توزيع وسائل الانتاج بشكل عادل ومتساو على اعضاء المجتمع .

— ونتيجة لذلك ، يتكون هناك نوعان من الافراد ، الاول مالك لوسائل الانتاج وهم الاقلية ، والثانى فاقد لوسائل الانتاج وهم الاغلبية .

— ويترتب على ذلك توزيع السلطة بشكل غير متساو ايضا بين فئتين من الافراد ، الاولى مالكة للسلطة والنفوذ والثانية فاقدة لها .

— وهذا بدوره ادى الى بلورة شعور فكرى وحسى لهذا التميز الاقتصادى والسلطوى ، الذى بدوره اثر تنظيمات اجتماعية متباينة فى اهدافها ومصالحها الاقتصادية والفكرية .

— ثبوت فى علاقات الانتاج وتطور سريع هائل فى قوى الانتاج (١) .

---

(١) معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعى المعاصر (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٨٢) ص : ٢٠ — ٢١ .

الا أنه يمكن الرد على ذلك كله ، بما حدث من تطور فى احـــوال العمال الاجتماعية والصحية والمهنية ، خـلال تلك الحقب الزمنيـة التى نعيشها فى أزمنتنا المعاصرة ، التى حقق العمال فيها عن طريق التشريع كل ما كان ماركس يصبو الى تحقيقه عن طريق الصراع والثورة ، ممـا نتج عنه ان خفت حدة تلك التوترات التى سيطرت على العلاقة بين العمـال واصحاب العمل ، ويكفينا دليلا على ذلك ماحققته الطبقة العاملة فى مصر الان — وهو مؤشر لما يحدث فى العالم اجمع — من مكاسب فى الميـادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما يعتبر قلبا للهـرم السكانى ، ولعل التحسن الذى طرا على معدل الدخول للطبقة العمـالية ، والزيادة التى حدثت فى نسبة الاستهلاك ، مايدعم هذا الراى تماما .

واذا كان ماركس يعتبر بذلك من الصراعيين الماديين طبقا للمفاهيـم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لانه ينظـر الى العلاقات المجتمعية على انها قائمة على معطيات وافرازات العامل المادى الذى يولد شعورا انسانيا للفرد ، وتركيبا حضاريا للمجتمع ، فاننـا لايمكن أن نذهب معـه ونغض الطـرف عن معطيـات وحاجات واهـداف الحكومة والاحـزاب السياسـية والقانون والتنظيمات الاخرى التى بها تستقيم حيـاة الدولة ، وذلك بالاضافة الى البناءات الاخرى من آداب وفلسفة واخلاق وفن ودين وما الى ذلك من قيم واعراف وتقاليد (١) .

واذا كان ذلك عن الصراع فماذا عن الثـورة ، الوسيلة الوحيـدة لتغيير واجهة المجتمع عند ماركس ، التى لن يتم انجازها الا اذا ما لحـق بالبنية ذاتها مثل هذا التغيير ، واذا ماكـانت الثورة ظاهرة مشروعـة فى حد ذاتها — طبقا لما تذهب اليه الانظمة الديمقراطية فى عصورنا الحالية — واذا ماكان الصراع كظاهرة اجتماعية هى السمة الغالبة المسـيطرة على المجتمعات البشرية — كما تحدثنا كثيرا من قبل — فهل لنا أن نقيم المجتمع

(1) Enrich From, Marx : Concept of Man (New York : Unger Publishing House, 1961) p. : 3.

على علاقة صراع أبدية وثورة دائمة ؟ وهل يتحتم أن يكون المجتمع فى حالة حرب دائمة مع نفسه ؟ حقيقة أن المجتمع لايمكن أن يخلو فى أى وقت من الاوقات من حالة من حالات الصراع ، الا أنها حالات عابرة محتملة فى أغلبها لاتتحول الى عنف وثورة وقتل وقتال . الا فيما ندر ، وسرعان مـا يحتويها النظام ، ومن ثم تكون عوامل تطور وبناء ، والا لتحول المجتمع الى حالة الطبيعة التى افترضها هوبز ، حين كان الانسان متربصا ابد لأخيه الانســان ، ثم ان كل من كتب فى هذا الموضوع من رجال الاجتماع ، مثل دوركايم وكارل مانهايم وجورج سيمل ، ذهبوا الى استحالة وجود مجتمع تسيطر عليه مظاهر العنف والعدوان بصورة دائمة ، ممـا لاتتحقق معه عوامل الامن والاستقرار والطمأنينة ، وهى عناصر جوهرية حيوية فى اقامة المجتمع السوى الذى لن تقوم العلاقات بين مكوناته على عنف وحرب .

وفى ضوء التطورات الطبيعية فى المجتمعات الصناعية ، يتبين لنا انه لم يكن بالضرورة عن طريق العنف أن حدثت تلك التطورات ، بل كـــان هناك البديل للصراع الطبقى ، وقد تمثل فى أفكـار أخرى لاتمـت الى الماركسية بصلة ، مثل التكامل والتكافل الاجتماعى ، والتعاون والمشاركة الوجدانية ، والاحساس العميق بالقومية ، واعتقد ان قيام حزب العمال البريطانى لم يكن نتيجة لاى من تفاعلات الماركسية ، وهل قامت الثـورة السوفيتية الا فى مجتمع زراعى عانى فيه الفلاحون والعمال من وطأة الفقر والجوع والحرمان ، ولم تقم الثورة فى المجتمع الصناعى فى حوض الراين بالمانيا ، كما كان يتنبأ القائمون على الثـورة الصنـاعية ، على الرغم من توافر الشروط لقيام الثورة فيه وانطباقها عليه (١) .

لقد ضحى ماركس بالحقيقة فى سبيل الثورة والصراع اللذين يجـد فيهما الحل لكل التناقضات التى يزخر بها المجتمع ، مما يثمر فى نهاية الامر

---

(١) انظـــــر فى ذلـــــك :
— جان توشار ، مرجع سابق : ص : ٥٧٤

استئصال اسباب التوتر الذى يفرضه الاختلاف الكبير فى دخول الافراد فى المجتمع الواحد ، ولكن هل لابد من نشوب الثورة لمعالجة الاعراض المرضية التى تطرأ على البنيان الاجتماعى ، وهل لابد من الاطاحة بالعنف بكل المظاهر الاقطاعية ، الا يمكن ان يعمل المجتمع على التغيير والتطوير بدون هزات قد تعصف بكيانه ، فى الحقيقة ما من انسان هناك يمكن أن يحرم الطبقات المطحونة من ان تعبر عن سخطها وتذمرها ، وان تصرخ مطالبة بالعدل ، اللهم الا اذا كان ديكتاتورا يفرض مايشاء من نظام ، ومعطيات التاريخ تثبت لنا فى اكثر من حالة ان مثل هؤلاء الحكام لن يطول بهم الامد طويلا مهما هيأت لهم الظروف قدرا من الاستمرارية الزمنية (١).

ويبدو ان سيل المنتقدين لفكرة الصراع عند ماركس لن ينقطع ، طالما وجد هناك مفكرون يعايشون منطق الحياة بفكر سليم غير منحاز ، ولاسيما لدى رجال الفكر الاجتماعى الذين اسهموا بقدر وافر فى محاولة حل مشكلات مجتمعاتهم ، ولكن بغير ذلك الطريق الذى ارتضاه ماركس وقد آثرت ان نتطرق لوجهات نظرهم الكلية فى هذا الصدد — على الرغم ان بعض اجزائها تعرضنا اليها سابقا — حتى تكتمل الصورة الموضوعية ، ودفعا لما يمكن ان يوجه الى احدهم بالاتهام بالذاتية .

ومن اول هؤلاء المفكرين نجد رايت ملز الذى انتقد الفكر الماركسى عن الصراع فى النقاط التالية :

١ — صور لنا ماركس ان الصراع الاجتماعى يستقطب جميع اجزاء المجتمع الانسانى وهذا يحدث نادرا ، انما يحدث فقط فى المجتمعات الراسمالية ، ولايحدث فى المجتمعات الاشتراكية ، فلا يمكن ان يعمم هذه النتيجة على كافة انواع المجتمعات الانسانية ، وكان من الاجدر بماركس ،

---

(1) Karl Mannheim, Man and Society in an Age of Reconstruction (London : Kegan Paul, 1942) pp. : 240 : 245.

ان يتناول فى دراسته للصراع الظواهر الاجتماعية الاكثر حدوثا ، كصراع المجتمعات الراسمالية مع الاشتراكية مثلا . وهنا اعطى ملز (وحدة تحليلية لنقد ماركس) حيث استخدم ماركس الطبقة الاجتماعية كوحدة تحليلية للصراع ، بينما اقترح ملز وحدة اوسع منه وهى صراع المجتمع الراسمالى مع الاشتراكى ، الذى يحدث بشكل دائم فى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وذات فعالية اكثر من الصراع الطبقى .

٢ — ارجع ماركس الصراع الاجتماعى للعامل الاقتصادى ونظام الملكية ، وهذا ليس بكاف لتحديد مصدر الصراعات الاجتماعية فهناك مصادر حضارية ودينية واجتماعية وشخصية لم يذكرها ماركس . وهنا يربط ملز مصادر الصراعات الاجتماعية بمكونات البناء الاجتماعى العام وليس بمصدرين كما ذكرهما ماركس ، وقد توسع ملز فى اقتراحه هذا وهو ضرورة ربط المصادر البنيوية مع الطبقة فى احداث الصراعات الاجتماعية ، فنظام الملكية والعامل الاقتصادى الاجتماعى العام تسهم فيه العناصر البنيوية من حضارية ودينية واجتماعية وشخصية) .

٣ — اكد ماركس على نواة الصراع الاجتماعى الطبقى القائمة دائما على المصالح الطبقية . ولايمكن ان يعمم هذا ، فقد تكون هناك مصالح غير طبقية لم يذكرها ماركس . لقد اراد ملز ان يبرز المصالح السلطوية الكائنة فى البناء الاجتماعى كمصدر آخر فى احداث الصراع الطبقى ، بمعنى تمسك اصحاب المراكز المتسلطة بمصالحهم التسلطية ، ومحاولة حصول افراد المراكز الضعيفة على بعض مراكز القوى ، وجمود الحراك الاجتماعى الذى لايسمح لابناء الطبقة العاملة بالصعود الى اعلى السلم الاجتماعى ، ويحافظ على ابناء الطبقة الغنية بالبقاء فى مراكزهم العليا .

٤ — ارجع ماركس التغيرات الاجتماعية الى الصراع الاجتماعى ، ولايحدث هذا دائما ، فهناك تغيرات اجتماعية مصدرها الاحتكاك الحضارى ، والحرب والتاثيرات التقنية وتاثيرات الصفوة المختارة التى

لم يذكرها ماركس وقد اراد ملز ان يربط التغيير الاجتماعى باكثر من عامل واحد على عكس ماذكره ماركس ، حيث ربط التغيير الاجتماعى بالمجتمعات التى تحدث فيها صراعات طبقية،بينما اراد ملز ان يتوسع فى مفهوم التغيير الاجتماعى حيث هناك مجتمعات خالية من الصراعات الطبقية ، كالمجتمعات الاشتراكية ، وعلى الرغم من ذلك ، هنـــاك تغيرات اجتماعية تحدث فيها بسبب الاحتكاك الحضارى ، اى تفاعل حضارة المجتمع الاشتراكى مع حضارة مجتمعات اخـرى غير اشتراكية ، او بسبب تطـور تقنيات واختراعات جديدة ، او عن طريق الصفوة المختارة (كالقادة الحزبيين ، وقادة المجتمع المنتخبين ، العسكريين والمفكرين والعلماء والادبـــاء) فى تغيير مجتمعهم ودفع عملية التقدم الى الامام وهذا يبين ان الصراع الطبقى ليس هو كل شىء فى احداث التغيرات الاجتمـــاعية ، فهنـــاك مجتمعات لا طبقية ، ولايعنى هذا انها لاتتغير ولاتـوجد هناك عوامل أخرى غـير الصراع الطبقى فى احداث تغيرها (١) .

ان محاولة ملز هذه تستهدف توسيع وتعميق احتمالات وتوقعـات ماركس فى دراسـته للصراع الطبقى فى المجتمع الانسانى ، فلا يمكن دراسة ظاهرة اجتماعية فى مجتمع راسمالى وتعميمها على المجتمعات الاشتراكية ولقد اضـاف ملز مصـادر اخرى الى مصـادر ماركس (وهى المصادر البنيوية، ووسع من دائرة الصراع — من طبقى الى مجتمعى — وقلل من تعميمـات ماركس النظـرية ، وبهذا اضاف ملز حقـائق جديدة للفكـر المـاركسى الصراعى لم ينتبه اليها ماركس (٢) .

وبعد ذلك يمكن ان نتعرض لوجهة نظر اخرى تلك الذى ذهب اليها عالم الاجتماع فاندن برج ، والتى تطرق فيها الى معارضة ماركس تماما فيمـا

---

(1) Wright Mills. The Marxist Class Conflict in Industrial Society (Stanford : University Press. 1959) pp. : 36 - 71.

(٢) معن خليل عمر ، مرجع سابق ، ص : ٦٦ .

نادى به من معطيات الصراع ، وبالمثل لابد من ذكرها بالكامل حتى ولو جاء بعضها تكرارا لما سبق أن تحدث عنه ملز ، انطلاقا من محاولة احباك الحلقة حول ماركس بهدف اسقاط الفكر الصراعى لديه ، وتتلخص وجهة النظر هذه فى النقاط التالية :

(١) كان فكر ماركس عن الصراع مركزا على المجتمعات الانسانية بصورة عامة ، مهملا للصراعات الاجتماعية التى تحدث بين الجماعات وانساق النظم الاجتماعية ، فالمجتمع — فى نظره — يتكون من عدة جماعات مختلفة فى الجنس والعمر والمهنة والاقامة والثقافة وعلاقة الانتاج والقوة والنفوذ والسلطة والسمعة الاجتماعية والميراث والدخل ... وماشابه . وهذه الاختلافات تؤدى الى ممارسة ادوار مختلفة داخل انساق المجتمع ، ولهم مصالح خاصة بهم ، ومن المحتمل جدا ، ان تتصارع هذه المصالح فيما بينها بسبب تضارب اهدافها وطرق ممارستها على الصعيد الواقعى، بمعنى وجود اكثر من جماعتين متضادتين داخل المجتمع ، ولايوجد تداخل فيما بينها ، وليس من المعقول ان ننظر الى المجتمع بانه متصارع من خلال طبقتين متضادتين فى مصالحها الاقتصادية ، وهناك مصالح اخرى انسانية ، ذاتية ، سياسية ، حضارية ، سلطوية ، عقائدية ، جغرافية ، مهنية ، عمرية ، وماشابه ذلك ، متضاربة تعمل على تقسيم المجتمع الى عدة اقسام متنازعة ومتصارعة ، واختصارها الى قسمين فقط ، ان ذلك يبعد عن الواقع الاجتماعى .

٢ — ان الفلسفة الديالكتيكية التى استخدمها ماركس لتفسير الصراع الاجتماعى ، كانت مقتصرة على ثنائية عناصرها ، حيث تسمها المجتمع الى طبقتين متمايزتين ومتضاربتين ، ولكن واقع الحال ان (الشىء يولد اعدادا كبيرة ومختلفة من المضادات والمركبات فى آن واحد) فلماذا اختصرها ماركس الى طبقتين متضادتين فقط ؟

٣ — ان العملية الديالكتيكية ، ماهى الا مصدر للتغيير الاجتماعى

وليس كل شيء ، كما صورها ماركس . فالبناء الاجتماعي لم يلخذ به ، في حين انه اولى واجدر بالاهتمام من العملية الديالكتيكية لانه يتضمن الحالات الساكنة والديناميكية ، اى تحدث فيه الظواهر الصراعية والتضامنية في آن واحد . والتغيير الاجتماعي ، ماهو الا ظاهرة اجتماعية تحدث داخل النظام ، قد يحصل من خلال تضارب عوامل مختلفة ومتباينة في الاهداف والمصالح وقد تكون هذه العوامل على شكل قيم وافكار وادوار وانساق ونظم جماعات ، وهذه مكونات البناء الاجتماعي . والعملية الديالكتيكية تدرس التضاد والصراع بين القيم الاجتماعيةوالسياسيةوالفكر الدينى والنظريات العلمية والفلسفية ، فهى اذن تشمل اكثر من عنصرين بنائيين ، وتعكس عناصر البناء الاجتماعي متكاملة . فكان من الاجدر بماركس ان يستخدم عملية بنائية أوسع افقا واكثر فعالية من الديالكتيكية في تفسيرات التغيير الاجتماعي (١) .

ونأتى الان الى مفكر مرموق آخر ، ساهم بقدر كبير في الدراسات الاجتماعية والسياسية ، وكتب في علم الاجتماع السياسي محاولا الوصول الى اعماق المشكلة الاجتماعية ، اشتهر بآرائه التقدمية التى سبقت عصره ، ذلك هو المفكر التقدمى البريطانى توماس بوتومور ، وكان قد وجه النقد المرير لماركس في النقاط التالية فيما يتصل بفكرة الصراع لديه :

١ — ان الشعور الطبقى الذى استخدمه ماركس في فكرة الصراع كان مفهوما واسعا وشاملا ، فكان من الاجدر ان يحدد ابعاد هذا المفهوم تحديدا علميا وموضوعيا .

٢ — اكد ماركس بان افكار (الحاكم) ماهى الا انعكاس لافكار

---

(1) Vandern Berghe, Dialectic and Functionalism, in Walter Wallace (ed.), Sociological Theory (Chicago : Aldine Publishing Co., 1969) pp. : 202 - 210.

طبقية خاصة بطبقة الحكـــام ، انه لم يأخذ بنظر الاعتبار مـــدى فعالية واهمية هذه الافكار في المجتمع ؟ أي هل هي تخـــدم الصـــالح العـــام ؟ أم الطبقة الحاكمـــة فقط ؛ والى اي درجة تحمي مصـــالح هذه الفئة ومـــدى تسلطها على افكار الفئات الاخرى ، وعلاقتها بالبناء الاجتمـــاعي العام ، ولم يذكر لنا الافكار المضادة التي تعكس افكـــار الطبقة العمـــالية ومدى قوتها وديمومتها في تطويق الفكـــر التحكمي الذي تبنته الطبقة الحاكمـــة وقدرتها على الاطاحة بها ، وقابليتها على تنشيط افكارها وعكس معاناتها وحياتها الاقتصادية والاجتماعية والفكريـــة بشكل امين وسليم وفعـــال ، ومدى فعاليتها في اخذ مكانة الصدارة في الفكر الاجتماعي .

٣ — تعامل فكـــر ماركس الصراعي فقط مع الفكـــر الطبقي المتعلق بالطبقة العاملة ؛ الذي يمثل الافكار العامة والفرضيات المفتقرة الى الادلة العلمية بينما اهمل الافكار الاخرى غير الطبقة ، اي ان دراسته كانت عامة وبعيدة عن البرهنة العلمية ومتخصصة فقط بالاحـــوال الطبقية لا غير مما لايمكن تعميم فكـــره الصراعي خارج اطـــار الصراع الطبقي ، ولايمكن ان نطبق صراعه هذا على باقي انواع الصراعات الاجتماعية الاخـــرى التي تحصل داخـــل المجتمـــع .

٤ — ركز ماركس على مصدرين للصراع الاجتماعي : همـــا المصدر السياسي والمصدر الاقتصـــادي ، واهمل المصادر الاخـــرى ، كالحضارة والاسرة والـــدين . فالبنـــاء الاجتماعي يتكـــون من الانظمة الســـياسية والاقتصادية والاسرية والحضارية والدينية ، مترابطة ومتناسقة ومتفاعلة بعضها مع البعض الاخر . فتحرك نظام معين يؤثر على حركة نظام آخر ، وتغير احدهما يؤثر على تغير بقية النظم الاخـــرى داخل البناء ، وهـــذا يعني ان ماركس اهمل علاقة وتأثيرات هذين العاملين على بقية الانظمـــة البنائية الاخرى ؛ وهذا اغفال واهمال تفسيري وتحليلي .

٥ — اهمل ماركس الجـــوانب النفسية للعلاقات الاجتمـــاعية ، اي

الوجدان والعاطفة والرغبات والحنزات والمكافآت الاجتماعية ، واثر ذلك في ابعاد وتقارب وتحرك افراد المجتمع .

٦ — اهمل التفكير القومي ، ولم يعر اهمية لنموه في بلدان العالم حيث يلعب دورا كبيرا في احداث التضامن الاجتماعي الداخلي ، والصراعات الاجتماعية الخارجية بين القوميات المختلفة ، واثر تاريخ هذه القوميات وماضيها وتراثها وتعصبها القومي في اشعال الصراعات القومية بينما اقتصر تفكيره الصراعي على الطبقات ، وهي اقل خطرا من الصراعات القومية ، التي كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر .

٧ — ان فكر ماركس الصراعي لايناسب الصراع الطبقي في المجتمع الراسمالي الحديث ، انما القديم . حيث كانت الطبقة البرجوازية مستغلة حياة الطبقة البروليتارية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لانهم كانوا ضعافا — في القرن التاسع عشر — ولا وجد نصير لهم ، ولايملكون مدافعا عن مصالحهم ، كما كانوا عرضة لابشع صور الاستغلال واشدها لكن الحياة الاجتماعية للطبقة العاملة تحسنت بشكل كبير في هذا القرن ، بسبب قيام النقابات العمالية وفعاليتها في الدفاع عن حقوقها ومصالحها ، والاخذ بنظام المساومة الجماعية ، وتطبيق اسس التأمين الاجتماعي وانتشار تنظم الخدمات الاجتماعية ، والعمل على تحقيق سياسة التوظيف الكامل وتهيئة الفرص لافراد هذه الطبقة ليحظوا بالتعليم الثانوي والعالي، ثم تمكينهم من الادخار على نطاق صغير . هذه التحسينات ، ادت الى تقليل حدة وشدة الصراعات الطبقية ، اضافة الى زيادة وعي وثقافة العمال وصعودهم الى درجات اعلى في السلم الاجتماعي ، وهذا خلاف ماتصوره ماركس .

٨ — المقارنة التي عقدها ماركس بين الطبقة البرجوازية والبروليتارية لم تكن حكيمة ، لان هيكل النظام الطبقي يتوقف على نظام توزيع الملكية ولاسيما ادوات الانتاج . بيد ان السلم الاجتماعي للبلاد

الصناعية المتقدمة قد تأثر اصلا بنظام توزيع الملكية ، حين تعرض لتعديلات عديدة ومعقدة ، فمن الناحية الاولى ، حدثت تغيرات هامة فى العلاقات الانسانية ، الخاصة بالملكية ، فبينما تتوزع ملكية المشروعات الصناعية توزيعا واسعا على عدد كبير من الناس ، تتركز اداراتها والاشراف عليها فى ايدى قلة ، وحينما لايتحقق ذلك ، نجد ان ملكية المشروعات تقع فى ايدى اشخاص لايقومون هم انفسهم بادارتها ، ولهذا تتضاءل اهمية ملكية ادوات الانتاج ، كاساس لتمكين ملاك هذه الادوات — وهم يكونون طبقة اجتماعية معينة — من القبض على شؤون الحكم . وقد عمدت التشريعات الحديثة فى نفس الوقت الى التضييق من حقوق الملكية شيئا فشيئا ، ومن ناحية ثانية ، بدا ياخذ فى الظهور ترتيب جديد للمكانات الاجتماعية ، لايقوم على اساس الملكية ، ولكنه يتخذ من التعليم ونتائج الجهود الشخصية والصفات التى يتمتع بها الناس ، الاساس والمعيار الذى يستند اليه . وفى ناحية ثالثة ، ادت سهولة انتقال الافراد من طبقة الى اخرى ، حدوث تقارب وتناسب كبيرين بين الترتيب الذى ياخذه الافراد وفقا لمراكزهم الاجتماعية ، وبين الترتيب الذى يتعين ان يظفروا به وفقا لما يتمتعون به من قدرات وكفايات طبيعية . وبالاضافة الى ماتقدم نجد ان :

أ — انتاج المجتمعات الصناعية فى الوقت الحاضر قد ازداد عما كان عليه من قبل ، مما ادى الى تحسن فى المستوى المعاشى (الاقتصادى والاجتماعى) للمجتمع .

ب — حدث تغيير فى توزيع الدخل القومى .

ج — ازدادت الخدمات والضمانات الاجتماعية نتيجة زيادة الدخل القومى .

د — اعتقد ماركس بان الطبقة البروليتارية سوف تقبض على زمام الحكم وتسيطر على المجتمع الرأسمالى وتزيل النظام الطبقى . الا ان برنشتين يرد على ذلك ، ان اهم العوامل التى تهيء ذلك هو تمركز رؤوس الاموال

في ايدي قلة من الراسماليين ، بستمر عددهم في التناقص ، وتحول البروليتارية — بسبب تقدم الالات — الى جيش متماثل ومتجانس من العمال غير المهرة ، وزيادة بؤس وشقاء افرادها ، واختفاء الطبقة المتوسطة وزوالها من الوجود ، بسبب تدهور احوال اعضائها ، واضطرارهم الى الانخراط في سلك البروليتارية ، وكل هذا الذي توقع ماركس حدوثه لم تسمح الظروف بتحقيقه في اى بلد من البلدان الصناعية المتقدمة .

٩ — لم تحظ الطبقة الوسطى باهتمام محترم من قبل فكر ماركس الصراعي ، بينما بالغ من اهمية الصراع البرجوازي — البروليتاري ، على الرغم من ظهور طبقة متوسطة جديدة تضم العمال الذين يعملون في المكاتب ، وصغار ارباب المهن الحرة ، حيث اعتبرهم ماركس عمالا يعيشون على بيع عملهم ، والواقع ان هؤلاء لايملكون وعيا طبقيا يربطهم بالعمال ، وكل همهم هو ان يعملوا على الاحتفاظ بمركزهم الاجتماعي ازاء نظرائهم ، ان لم يعملوا على التفوق عليهم .

١٠ — توقع ماركس بأن الطبقة العاملة سوف تصبح متناسقة في تدرجها المهني والحرفي وخالية من التفاوتات المهنية والاقتصادية بينما اصبحت الطبقة العمالية في الوقت الحاضر تتصف بمستويات مهنية متباينة في مهارتها وقابلياتها وتخصصاتها المهنية والحرفية. اضافة الى ذلك،عدم تشابه طبقات العمال في كثير من البلاد الصناعية وبين البروليتارية التى حددها ماركس ، فطبقة العمال في الوقت الحاضر ، ليست في معظم الاحوال متجانسة ، كما انها لاتشعر بوعي طبقي ، او تميل الى اشعال نار الثورة ، وقد ادى الارتفاع في مستوى عيش افرادهم وتحسن فرص التعليم المتاحة لهم الى جعل منوال حياتهم يتزايد شبها من منوال حياة افراد الطبقات المتوسطة .

١١ — اعطى ماركس اهمية بسيطة للصراع العالمي (بين المعسكر

الرأسمالى والاشتراكى) وغالى فى ابـراز الصراع الطبقى داخـل الامة الواحـدة .

١٢ — فشل ماركس فى ربط لعامل الاقتصادى بالعامل السياسى عند دراسته لاسـبـاب الصـراع .

١٣ — اهمل ماركس فى فكره الصراعى علاقة الفرد بالمجتمع المحلى الذى يتفاعل معه فى حياته اليومية ، والذى قد يعكس حضارة اقلية معينة او عنصرا معينا او بيئة معينـة .

١٤ — اهمل فكر ماركس الصراعى ، صراع الامم عبر التاريخ .

والى هنا ينتهى نقد بوتومور لفكر ماركس الصراعى،ويمكن ان ننتقل الان الى الاخير وهو ان الماركسية قد اخطأت فى اعطاء اهمية كبيرة للصراع الطبقى، ويبدو أن ماركس لجأ الى ذلك تحت الظروف العصيبة للعمل والعمال فى الاربعينات ابان القرن الماضى ، التى كان يطلق عليهـا فى انجلتـرا مثلا « الاربعينات الجائعـة » وقد صـور ماركس الصـراع الطبقى مثل هذه التصورات متأثرا فى ذلك بأفلاطون الذى حاول أن يرسم التطور فى الدولة المثالية وحتى الديكتاتورية فى ظل الصراع الثنائى بين طبقة مالكة واخرى محرومة . واذا صدق هذا على مجتمع ما فى عهد من العهود ، فلن يكـون قاعدة تصدق فى جميع التجمعات البشرية المختلفة فى تطورها عبـر ظروف الزمان والمكان، وحتى المجتمعات الحديثة فانها لاتنقسم الى هذا الانقسام النوعى الجلد بين رأسمالى وعمالى ، فبين الرأسماليين انفسهم والعمال انفسهم تنوعات وتميزات عديدة وان تنبؤ ماركس بان الثورة البروليتارية اول ماتحدث فى بلد متقدمة صناعيا مثل المانيا او انجلترا لم يصدق ، وانما حدثت فى روسيا القيصريـة (١) .

---

(1) Thomas Bottomore, Modern Society (New York : Pantheon Books 1959) pp 3 30.

الماركسية فى التطبيق العملى

ويبدو اننا نساق سريعا الى الحديث عن الفلسفة الماركسية فى حالة التطبيق العملى ، الا اننى اود ان اشير — قبل ان نسوق الامثلة على بعض الفشل الذى لقيه اصحابها ، وهم يحاولون نقلها الى حيز الواقع — اود أن اشير الى اعتراف زميله ورفيق كفاحه انجلز ، وذلك بصدد بعض تنبؤات ماركس التى كان يسميها يقينية او حتمية ، حيث انه سجل فى احدى مقالاته بان ماركس اخطأ التنبؤ تماما حين قال بانه لو وقع هناك كساد اقتصادى او ازمة مثل تلك التى حدثت عام ١٨٤٧ ، فسوف تشب الثورة مرة اخرى ، الا ان ذلك لم يحدث ، ويرجع انجلز ذلك الاخفاق الى عدم تقدير ماركس لامكانيات النمو التى ينطوى عليها النظام الراسمالى (١) .

وقد اسفرت الماركسية عند التطبيق عن نزعة لاانسانية ، حيث اتسمت بالعنف والقوة ، وهى بصدد القضاء على الطبقات الاخرى ، لانه فى سبيل انجاز ذلك الهدف جرت محاولات لابادة الاقليات ، وعلى سبيل المثال فقد جرت هذه الاعمال الوحشية لمواجهة سكان جنوب الاتحاد السوفيتى (طشقند وسمرقند ومرو وغيرها من بلاد ماوراء النهر الاسلامية) الذين قاوموا الغزو الشيوعى والثورة الشيوعية ، فقتل من ابنائها زهاء العشرة ملايين شخصا دفاعا عن قيمهم الدينية والاخلاقية ، ان استماتة هذه الشعوب فى الدفاع عن عقيدتها والاستشهاد فى سبيلها وتفضيلها على مطالب الحياة المادية ، هذه الاستماتة فى الدفاع عن العقيدة اثبتت ايضا فى نفس الوقت كذب الادعاء الماركسى بان العامل الاقتصادى مقدم على سائر العوامل الاخرى (٢) .

---

(١) جورج سباين ، ترجمة راشد البراوى ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الخامس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ص : ١٠١٢ .

(٢) مصطفى حلمى ، مرجع سابق ، ص : ١٥٣ .

وطالما اننا فى معرض الحديث عن الماركسية فى نطاق التطبيق الواقعى ، فلابد من الاشارة الى ما اصاب الاحزاب الشيوعية المعاصرة من انعزالية مجتمعية مما يؤدى الى فقدان الثقة فيها ، والحزب السياسى يبدا بصورة عامة محدود العدد ، قليل الفاعلية والتأثير ، ثم يتطور شيئا فشيئا الى ان يصل الى درجة عالية من القدرة على التفاعل ليكون عاملا هاما حينئذ فى صناعة القرار السياسى والذى يمكنه من احتلال المرتبة العالية على المسرح السياسى ، ولكن اذا لم يستتم له الامر بصورة سوية، نتيجة جمود على المبدا دون الاخذ بالتطوير ، ونتيجة عدم ادراك المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية فسوف يصاب الحزب بالشيخوخة أو التميع او الترهل ، مما يؤذن بمغيب ، ولاسيما وان انحسر عنه الاتباع والمؤيدون .

ولعل افضل نموذج معاصر يمكن الاشارة اليه هو الاحزاب الشيوعية فى أوربا الغربية ، التى بدات تفقد شعبيتها وتأثيرها ونفوذها ، ففى فرنسا انخفض عدد اعضاء الحزب الشيوعى الفرنسى الى ٣٢٥ الف عضو ، بعد ان كان قد وصل الى مليون عضو فى السنوات العشر الماضية ، وانخفض اعضاء الحزب الشيوعى فى اسبانيا الى ربع العدد الاجمالى الذى بلغ ٢٤٠ الف عضو خلال عام ١٩٧٧ ، وفى ايطاليا بلغ عدد الاعضاء فى الحزب الشيوعى نحو مليون ونصف فى الوقت الذى ترك الحزب فيه مايقرب من ٥٠ الف شخص فى العام الماضى وحده ، وفى بريطانيا وصل عدد اعضاء الحزب الشيوعى الى ١٢ الفا ، بعد أن كان ٤٦ الفا فى الخمسينات (١) .

وقد تعرضت الثقافة الماركسية ايضا لنكسة خطيرة خلال الاعوام القليلة الماضية ، حيث فقدت هذه الثقافة الكثير من بريقها وجاذبيتها ، حتى

---

(١) انظــــر فى ذلــــك :

— عبده مباشر ، الشيخوخة تصيب الاحزاب الشيوعيه فى اوربا ، ضياع بريق الايديولوجيا الماركسية ، جريدة الاهرام بالقاهرة فى ٨٧/٣/٣

ان المطبوعات اليسارية فى اوربا تفضل عدم الالتزام بالعقيدة الماركسية ، ولم يعد الانضمام الى الاحزاب الشيوعية يجد حماسا او قبولا لـــدى الشـــباب .

ومن منطلق هذه المؤشرات الخطيرة ، بدات تثار المشكلة التى تواجه الفكر الماركسى كقوة محركة وقادرة على تغيير الاوضاع القائمة فى القارة الاوربية ، وبدات ايضا الاحـزاب الماركسية تواجـه مشكلة الخيـارات والحلول التى تسمح بالصحوة وتجاوز الازمة التى تؤرقها ، فينادى البعض بضرورة العودة الى الاصـول الايديولوجية التقليدية ، وينـادى الاخرون بالتحـرك نحو الوسط الديمقـراطى الاشتراكى ، بينمـا يرى المنظرون الماركسيون ان هذين الخيارين احلاهما مـر ، فالاول من شأنه ان يـدفع الاحزاب الشيوعية الاوربية الى هامش الحياة السياسية ، مما يؤدى الى خفض تاثيرها وحجمها ، والثانى سيؤدى الى فقدان الهوية الاصـلية والهدف الذى قامت من اجله تلك الاحزاب .

ومشكلة الشيوعيه الاوربية لم تقتصر على التصدع والانشقاق داخل الاحزاب ، بل ضربت بجذورها فى الاعماق الايديولوجية ، حيث ان العقيدة فقدت الكثير من بريقها ، حتى ان الشيوعية الاوربية التى انتعشت فى كـل من ايطاليا واسبانيا فى اواسط السبعينات ، تم التخلص منها اخيرا بعـد ان فشلت فى اعادة النشاط والحيوية الى الاحزاب الماركسية فى اوربا .

والعجيب ان سقوط الديكتاتورية فى كل من اسبانيا والبرتغـال لم يفسح المجال للاحزاب الشيوعية للوصول الى السلطة ، بل على العكس ساهم فى عودة الديمقراطية وترسيخها ، وقد لعـب التطور التكنـولوجى السريع دورا رئيسـيا فى حرمان هذه الاحزاب من قاعدتها الرئيسية وهـم العمال ، فلم يعد العمال هم نفس العمال الذين تحدث عنهم ماركس ، بـل اصبحوا مؤهلين تاهيلا فنيـا عاليا يسمح لهم بالتعـامل مع تكنولوجيا الذرة وعصر الفضاء ، كما ادى تطور الفكر الراسمالى الى تحول العمال

الى مساهمين فى رأس المال ، ولتجنب الخطر الداهم الذى يحدق بالاحزاب الشيوعية الاوربية ينادى البعض بضرورة العودة الى اللينينية الاصلية ، او تبنى بعض مقولات ستالين ، ويرى البعض الاخر ان انعاش الشيوعية الاوربية يكون فى توسيع آفاقها بحيث تصبح نوعا من التحالف اليسارى العريض ، ويرى فريق ثالث ضرورة اضفاء صبغة ديمقراطية على هذه الاحزاب حتى تجتاز أزمتها .

وتدعو موسكو الى الاتجاه الذى يذهب الى ان الحزب الذى تغيب عنه العناصر الماركسية اللينينية لايمكن أن يدعى شيوعيا ، ويتضح ذلك من خلال دعم الكرملين للاقلية الشيوعية المتشددة فى هلسنكى — على سبيل المثال — وذلك من منطق الاقتناع بان الثورة لايمكن ان تحدث من خلال صناديق الاقتراع ، بل من خلال الاعتماد على احزاب صغيرة تتميز بالفعالية والحركة والقدرة على التاثير .

وبعد هذا التصدع الذى أصاب الاحزاب الشيوعية الاوربية اصبح من الصعب عليها تجاوز كبوتها لتعود الى الحلبة السياسية بذات التاثير والفاعلية ، ولكن من المحتمل أن تبقى تنظيمات صغيرة بفضل مساعدات ودعم موسكو لها ، املا فى ان تحمل رياح المستقبل من التغيرات مايسمح بتحقيق المخططات الشيوعية بصورة افضل ، الا انه أمل يبدو انه اصبح بعيد المنال تماما (١) .

وذلك كله هو ما يلخصه جان توشار فى سفره العلمى الضخم عن تاريخ الفكر السياسى ، حيث يتحدث عن الاتجاهات الثلاثة الكبرى فى التأويل العام للماركسية ، فيرى فى :

— اتجاه متحجر نوعى ودوجماطيقى ، يؤدى الى ضلالات غريبة مثل

---

(١) نفس المرجع السابق .

التوفيرية economism ، والانتهازية بمعنى سياسة المسايرة او المهادنة .

— اتجاه اكثر جراة ، ويتولى مراجعة الماركسية على صعيد التحليل الفلسفى والاقتصادى ، ليستخرج منها ، فى اغلب الاحيان ، استنتاجات ليبرالية خالصة واصلاحية على صعيد العمل السياسى المحدد .

واخيرا هناك اتجاه اكثر راديكالية يحـاول ، وهو الامين على التعاليم العميقة فى الماركسية ، أن ينمى هذه الماركسية دون ان يتفادى دائما بعض الاخطــــاء (١) .

وكيف يدعو ماركس الى مراحل خمس يتطور فيها المجتمع من واحدة الى الاخرى مما يعد اعترافا ضمنيا بديناميكية المجتمع ، وبعد ذلك يذهب الى هذا الفصل التعسفى بين الطبقـات ، الذى لو ارتضيناه من قبيـل الاصطلاح ليس الا ، لانه فصل خطأ ، وتمييز غير علمى ، حيث يستحيل ذلك من وجهة النظر الواقعية ، بالاضافة الى تعارضه مع ماتذهب اليـه المدرسة الوظيفية او البنائية للمجتمع ، وكذلـك لتناقضه مع الاتجـاه العضوى ومايدعو اليه من تكامل وتعاون بين اعضاء الكائن الاجتمـاعى ، وفى واقع الامر لا نجد سوى طبقات متداخلة يتعايش بعضهـا مع بعض فى تفاعل من غير عنف ، بل انه طبقا لمبدأ الحراك الاجتماعى تتطلع كل طبقـة الى احتلال مركز اعلى ، مما يجعلها تعيش فى حلقة من عدم الجمـود او الثبات ، تتصف بالديناميكية المستمرة ، وذلك هو السبب فى عدم ايجـاد تلك الفواصل الحاسمة بين مختلف الطبقات .

ويبدو ان ماركس اراد ان يثرى مقولاته الاقتصادية فكان أن ربطهـا بالمقولات الاخلاقية ، حيث تحدث فى موضوع فائض القيمة — وهو قضيـة

---

(١) جان توشار ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤ .

اقتصادية — مشيرا الى انه خطيئة اخلاقية ، وهكذا يقع ماركس فى بعض
التناقض بين المادية التى تتخبط فى اللااخلاقية ، والنزعة الاخلاقية
الكامنة فى تأكيد الماركسية على العدل والثورة على الظلم ، ومنا يمكن أن
تثور قضية الضمير الخلقى وكيف يتسنى له الظهور من بين براثن المادية
المتمثلة فى الوجود الطبقى والواقع الاقتصادى ، والمادة لايصدر عنها
شعور لانتمتع بجهاز شعورى ، ان الشعور لايصدر الا من الانسان
ككائن ذى مشاعر وحواس ، وتدفق تلك المشاعر لا يصدر الا من كائن
يتمتع بحرية التعبير دون قيود طبقية ، لان الفكر عالمى فاذا ما اغلق فى
حدود طبقية فلن يستقيم أمره ، والفكر اذا ما اردت اطلاقه ، فلابد من
فك اساره ، ولابد له من حرية لايشتعل الا بها ، كالبصر اذا ما اطلقت
لابد له من نور يضىء الطريق امامه .

وجهة النظر الدينية

ونلتى اخيرا الى وجهة النظر التى ذهبت اليها الماركسية بصدد الدين ، ومن منا لم يسمع عن ذلك الحكم الذى وصمت به الفكر الدينى بصورة عامة ، وماذا نتوقع من مبدأ يمجد العمل فقط ، ولايؤمن سوى بالالة التى اصبحت بالنسبة له كالتوتم الذى كان موضع عبادة وتقديس الانسان البدائى ، ماذا نتوقع منه من نظرة الى النزعة الروحية التى كان لها المقام الاسمى من غالبية الفكر الوضعى من قبل ومن بعد ماركس الا الاهمال وعدم الاعتراف ؟ وعلى اية حال لابد من دراسة اصول تلك النظرة لمحاولة صياغة حكم موضوعى ، ويبدو ان افضل من كتب فى هذا الموضوع هو جورج سباين فى تاريخه للفكر السياسى ، وقد انطلق فيه من المادية المسيطرة على الماركسية تماما ، والتى كانت تعنى عند ماركس رفضا جذريا للدين ، او لعلها كانت تعنى الحادا فى الواقع ، ولما كان الدين من القوى الاجتماعية المحافظة بغير منازع ، فقد كانت المادية عنده مرادفة للراديكالية ، لقد كانت الهيجلية المنشقة التى تحالف معها ماركس، قد اخرجت فى عام ١٨٣٥ كتابا عن حياة المسيح لديفيد فردريك شتراوس ، وهو كتاب اعتبر شائنا فى يومه ، لانه فسر قصة الكتاب المقدس على انها اسطورة فحسب ، وبرغم ان المعانى المتضمنة فى فلسفة هيجل محافظة بوجه عام ، فقد اقتنع ماركس بأن معناها الصحيح الذى تنطوى عليه ثورى ، ذلك ان الديالكتيك يمكن ان يؤخذ على انه مذيب لكل حقيقة مطلقة مفترضة ، وكل قيمة متساوية ، لانه يبين انها نسبية — اى منتجات اجتماعية تنمو فى حياة المجتمع خلال تطوره الزمنى والتاريخى ، ان امثال هذه التى يقال لها حقائق ، استنتج ماركس انها جميعا دعامات وهمية لاية طبقة تسيطر على مجتمع وتستغل الطبقات التى دونها ، والدين يقدم عوامل رضا خيالية او وهمية تضلل اى جهد عاقل يبحث عن عوامل الرضا الحقيقية ، وهكذا اذ تفرق المسيحية بين الروح والجسد ، تعرض على الناس حياة مزدوجة ، و تقدم مباهج خيالية فى السماء كعزاء ممسا

تنطوى عليه الحياة الدنيا من مأساة حقيقية ، انه « افيون الشعوب » ، اى هو المادة المخدرة التى تمنع المظلومين من بذل اى جهد فى سبيل تحسن حظوظهم عن طريق مقاومة من يستغلونهم ، وقد كانت المادية تعنى بالنسبة الى الماركسية نزعة علمانية معادية للدين ، وتعتبر شرطا مسبقا لاى اصلاح اجتماعى شامل (١) .

تلك كانت النظرة الماركسية تجاه الدين ، ولن نرد عليه سوى باقلام مواطنيه والمفكرين الاوربيين . ولعل افضل من ناخذ عنه هنا هو البرت اشفيتسر الفيلسوف الاخلاقى الالمانى ، والمرشد الروحى الذى يدعو الى حب الانسانية قولا ونعملا ، والذى منح جائزة للسلام عام ١٩٥٢ بسبب نزعته الانسانية الشاملة ودعوته المستمرة الى السلام بين الافراد ، حيث يقول فى « فلسفة الحضارة » بعد أن يؤكد على ارتباط الحرية المادية بالحرية الروحية التى لاغناء لها عنها ، اذا ما اردنا للحضارة انتتقدم وان ترتقى . والا سبيل هناك الى استرداد الحرية الروحية ، الا اذا صادت اغلبية الافراد احرارا روحيا ، والحضارة بصورة عامة عند اشفيتسر هى التقدم الروحى والمادى للجماهير على السواء ، فاذا ماأخذ المجتمع بمكون واحد منهما فقط ، جاء معوجا لا تستقيم له مسيرة متكاملة .

ويستمر اشفيتسر فى استحس داعيا الى ان نلقى جانبا كل النظريات البارعة ، والاستعراضات الشائعة لتاريخ الحضارة ، ولنهتم — بصورة عملية — بمشكلة حضارتنا ، وماتواجهه من أخطار ، ولنتساءل : ما هى طبيعة هذا الانحلال فى حضارتنا ، ولماذا حدث ؟

---

(١) جورج سباين ، مرجع سابق ، ص : ١٠٠٢

ويمكن كذلك الرجوع الى المراجع التالية للاستزادة فى هذا الصدد :

— Lane W. Lancaster, Masters of Political Thought, Vol. III (Boston : Houghton Mifflin, 1966) p. : 170.

— Harmon, M Judd. Political Thought (New York : McGraw - Hill. 1964) p. : 404.

ويبدأ فيقرر أن ثمة حقيقة أولية ظاهرة للعيان — والخاصية المروعة فى حضارتنا — هى أن تقدمها المادى اكبر بكثير جدا من تقدمهـا الروحى ، مما نتج عنه خلل كبير فى التوازن ، فالاكتشافات التى جعلت قوى الطبيعة تحت تصرفنا على نحو لم يسبق له مثيل ، قد احدثت ثورة فى العلاقـات بين الافـراد بعضهم وبعض ، وبين الجماعات ، وكذلـك بين الـدول ، واثرت معارفنا وازدادت قوتنا الى حد لم يكن فى وسع احـد أن يتخيله ، وبهذا اصبحت احوال الناس المعيشية افضل من عدة نواح ، لكن حماستنا للتقدم فى المعرفة واسباب القوة التى بلغناها جعلتنا نتصور الحضـارة تصورا ناقصا معيبا ، فاننا نغالى فى تقدير انجازاتها المادية ، ولانقـدر اهمية العنصر الروحى فى الحياة حق قدره ، ولكن الحقائق بدأت تدعونـا الى التفكير ، انها تقـول بلسان جاد أن الحضـارة التى لاتنمو فيهـا الا النواحى المادية ، دون ان يرافق ذلك نمو متكافىء فى ميـدان الروح ، هى اشبه مايكون بسفينة اختلت قيادتها ومضت بسرعة متزايدة نحو الكارثة التى ستقضى عليها حتما فى نهاية الامر (١) .

ولكن كيف حدث أن ضاع منا العنصر الروحى فى الحضارة ؟

لنفهم ذلك ، ينبغى أن نعود الى الزمان الذى كان فيه هذا العنصـر نشيطا فعالا بيننا على نحو حى مباشر ، وهذا يعودنـا الى القرن الثامن عشر ، فعند رجال النزعة العقلية الذين تناولوا كل شىء بالعقل ، ورافعوا الى تنظيم كل شىء فى الحياة عن طريق العقـل ، نجد تعبيرا قـويا عن العقيدة القائلة بأن العنصر الجوهرى فى الحضارة هو الفكر ، صحيح أنهم بدأوا يتأثرون بالانجازات الحديثـة فى ميدان الكشف والاختـراع ، وأنهم نسبوا الى الجانب المادى من الحضارة اهمية مناسبة ، لكنهم رغم ذلـك رأوا انه من الواضح أن العنصر الجوهرى القيم فى الحضارة هو العنصـر

---

(١) البرت اشفيتسر ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ، فلسفة الحضارة ، الطبعة الثالثة (بيروت : دار الاندلس ، ١٩٨٣) ص : ١٠٧ .

الروحي ، فتركز اهتمامهم في المقام الاول على التقدم الروحي للناس وللانسانية ، وكانوا يؤمنون بالانسانية ايمانا راسخا متفائلا كل التفاؤل.

ان النظرة العقلية الى العالم نظرة متفائلة اخلاقية ، وتفاؤلها هو القول بأن العالم تحكمه غاية موجهة الى انجاز الكمال ، ومن هذه الثانية تستمد مجهودات الافراد والانسانية عامة — من اجل التقدم المادى والروحي — معناها واهميتها كما تستمد ضمانا للنجاح .

وهذه النظرة اخلاقية لانها تنظر الى ماهو اخلاقى على انه اتساق مع العقل ، وعلى هذا الاساس تتطلب من الانسان ، وقد تخلى عن مصالحه الانانية أن يكرس نفسه لكل المثل التى تنتظر التحقيق ، وتتخذ من المعيار الاخلاقى المعيار لكل حكم ، وعدة التفكير ذى النزعة الانسانية هى ، بالنسبة الى اتباع المذهب العقلى ، مثل اعلى لايمكنهم ابدا أن يتخلوا عنه .

وحينما بدأ رد الفعل ضد النزعة العقلية عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، وبدأ النقد يرشقها بسهامه ، اخذ على تفاؤلها انه سطحى وعلى اخلاقها بأنها عاطفية ، ولكن الحركات الروحية التى تنقدها وتريد أن تحل محلها ، لايمكن أن تتقدم فى نفس الاتجاه الذى اتجهت فيه النزعة العقلية رغم نقائصها العديدة ، بما اليمت الناس من مثل للحضارة تقوم على العقل ، إن طاقة التفكير فى الحضارة تتضاءل بطريق غير ملحوظ ، وبقدر ماتطرح النظرة الكونية التى قامت بها النزعة العقلية ظهريا ، فان الشعور بالواقعية قد ازداد ، حتى انه منذ منتصف القرن التاسع عشر فصاعدا ، اصبحت المثل تستمد من الواقع لا من العقل ، وهكذا انحدرنا الى حال من عدم المدنية والافتقار الى الانسانية ، وهذه أوضح حقيقة يمكن تقريرها عن تاريخ الحضارة ، واكثرها اهمية(١)

(١) المرجع السابق ، ص : ١١١ — ١١٤ .

ونضيف الى ذلك حقيقة هامة يدركها كل من تحدث فى موضوع التطور من مفكرين ، وهى أن العقلية المادية — تلك التى يتركز تفكيرها حول المادة — هى هذه التى تحاكى عقلية الطفولة البشرية فى الادراك ، وهى عقلية تقف عند الحس والمشاهدة ، وتتأثر فى الحكم بهما وحدهما دون بقية مكونات الكائن البشرى (١) .

ومن ناحية أخرى فان هذا الغيب الذى تؤمن الاديان بوجوده من وراء الطبيعة ليس من جنس هذه الطبيعة المادية ، حيث هو شىء أو قوة فعالة مؤثرة ، وله اسلوب فى تصرفاته مباين للطرق التى تؤثر بها المادة فيما حولها ، اذ أن هذه المواد يصدر عنها أثرها دون شعور منها ، ولا اختيار لها فى صدوره ، أما القوة التى يخضع لها المتدين فانه يفهمها على أنها قوة عاقلة تقصد ما تفعل ، وتتصرف بمحض ارادتها ومشيئتها .

وليس هناك دين أيا كانت منزلته من الضلال والخرافة ، وقف عند ظاهر الحس ، واتخذ المادة المشاهدة معبودة لذاتها ، وأنه ليس أحد من عباد الاصنام والاوثان ، كان هدف عبادته فى الحقيقة هياكلها الملبوسة ، حيث ان وراءها أو حولها روحا عاقلا مخيرا ، مستقل الإرادة يستطيع أن يغير بمشيئته سير الامور ومجرى العادات .

ولذلك يمكننا القول بأن هذه القوة التى يعبدها المتدين ليست فكرة مجردة ، أو صورة عقلية خالصة ، بل هى حقيقة خارجية ، وليست مادة يقع عليها الحس ، حيث هو عنصر غيبى لاتدركه الابصار ، وهذه القوة الغيبية هى قوة عاقلة تتصرف بالارادة لا بالضرورة (٢) .

---

(١) محمد البهى ، الدين والدولة (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٠) ص : ٣٩٠ .

(٢) أنظر فى ذلك — ولمزيد من البحث والتفصيل حول موضوع الدين الكتاب الرائع : محمد عبد الله دراز ، الدين (الكويت : دار القلم ، ١٩٧٠) ص : ٤٠ — ٤٧ .

والركب طويل ، ركب هؤلاء الذين وضعوا الدين في مكانه ومكانته وتصدوا لهؤلاء الذين ادعوا أن الضمير والوجدان لايؤثران في الحياة المادية والاقتصادية بل يتأثران بها ، وأن الحياة مادية الشكل والمضمون، ولا نصيب فيها للقلب أو الروح ، وبادروا أن قوانين الجماعة وسلطان الحكومة ليسا بكافيين وحدهما لاقامة مدينة فاضلة تحترم فيها الحقوق ، وتؤدى الواجبات ، انطلاقا من ان هذا الذى يؤدى واجبه رهبة من العقوبة ممثلة في السجن او السوط ، لايلبث أن يهمله متى اطمأن أنه سيفلت من طائلة القانون .

والركب طويل ، ركب هؤلاء الذين اوجدوا للعقيدة الدينية اساسا ، فكان ان وجده البعض في العقل الغريزي مثلا في قانوني السببية والغائية، وكان أن لمسه آخرون في الوعي المتيقظ والشعور المتوقد ، ونادى بعض ثالث بتواجده في المذاهب الكونية او الطبيعية وكذلك النفسية والروحية ، بقيادة فلاسفة من أمثال برجسون وديكارت وكانط ، ولسنا الان في معرض البحث في صحة تلك المذاهب من وجهة النظر العقائدية السليمة ، حيث ان مايعنينا هنا هو انطلاقهم جميعا من ضرورة تواجد قوى دينية لابد منها لاستقامة مسيرة الحياة في المجتمع .

واذا كنا قد عرضنا لمثال من مواطنى ماركس ، في الرد على دعواه بانتفاء وجود الدين كعامل جوهري فعال في عملية التطور ، فلعله من الصعب تلمس العدد الكبير الذي يتكون منه الركب الاسبق ، ولكن لابأس من التعرض لنوع آخر من الفكر المؤيد للظاهرة الدينية باعتبارها أساسا لوجود الحضارات ، وهو فكر المؤرخ البريطاني المشهور ارنولد توينبي .

وفي الحقيقة بأن توينبي هو من أهم من فسروا حركة التاريخ على أساس العامل العقائدي ، حيث يرد الحضارات الى الاديان [7] ، ولايعتبر الامبراطوريات مقياس الحضارة ، بل على العكس انها تمثل بداية مرحلة انهيار الحضارة ، اذ تلجأ الاقلية المسيطرة الى التوسع حين تفتقد مقومات

الابداع ، وهى لاتحمل الا سلاحا مؤمنا ، لاتقدم حلولا جذرية لمشكلات مجتمعاتها ، على عكس ذلك كانت الاديان ، اذ وراء كل حضارة من الحضارات القائمة اليوم ديانة عالية ، فالمعتقدات الدينية هى التى تسير مجرى التاريخ ، واذا كان هناك مستقبل لحضارة من الحضارات ، فذلك فى حدود هذه الاديان وبسبب منها .

ويرى توينبى أن شخصيات التاريخ لن تكون قابلة للفهم الا اذا نظر اليها باعتبارها أدوات النشاط الروحانى ، والانسان اذ ينشر عقيدة روحانية ، انما يؤدى فعلا اجتماعيا اعظم بكثير مما يتهيأ له تحقيقه باستخدام الطرق المادية البحتة ، فللمعتقدات الدينية — وفق رايه — دور خطير للغاية فى مجريات التاريخ (١) .

واذا كان توينبى يعتبر الحضارة كلا متماسكا ، فانه لاينفصل — فى تكوين الحضارة — الجانب الروحى عن الجوانب الحيوية الاخرى ، وفى ذلك يقول المفكر تشارلز فرنكل ، ان الفكرة الاساسية التى تقوم عليها فلسفة توينبى التاريخية ، انما نلمسها عندما نأتى الى رأيه القائل بل شىء متكامل ، فنشاطها الاقتصادى لاينفصل عن مقاييسها الخلقية ، شىء متكامل ، فنشاطها الاقتصادى لاينفصل عن مقاييسها الخلقية ، ومقاييسها الخلقية تمنح الرؤية الدينية شيئا من الدفء ، ولايمكن أن يعالج أى جزء مستقل دون الاخلال باتزان الاجزاء كلها ، ولايمكن أن يحدث هناك شىء بالصدفة كيفما اتفق ، او بصورة اعتباطية ، دون أن يكون وراءه هدف أو سبب معين ، وعليه فلابد وان يكون لكل شىء غاية محددة ، مما يتسق مع سائر الاشياء الاخرى ، ولذلك فانها كلها تعمل على وحدة الكل (٢) .

---

(١) فؤاد محمد شبل ، توينبى مبتدع المنهاج التاريخى الحديث (القاهرة : الهيئة المصريه العامة للكتاب ، ١٩٧٥) ص : ٤٨ — ٤٩ .

(٢) تشارلز فرنكل ، ترجمة نقولا زيادة ، أزمة الانسان الحديث (بيروت : مكتبة الحياة ، ١٩٥٩) ص : ١٩٣ .

ويبدو ان تأكيد توينبى على مبدأ الروحانية ، وعلى وجه الخصوص فى تفسيره الأساسى للتاريخ ، انما كان هو الذى يتضمن حقيقة الفردية ، بمعنى نمو الشخصية الداخلية ، فيما يتيح للكائنات البشرية الفردية اتمام هذه الانفعال الخلاقة فى ساحات العمل الخارجى الذى يعتبر السبب فى النمو المطرد للمجتمعات (١) .

وليكن لنا بعد هؤلاء جميعا مثال من المفكرين المسلمين الذين اهتموا بتحليل الفكرة الدينية ، ودورها فى صناعة الحضارة ، ولعل من اولهم مالك بن نبى ، الجزائرى الذى توافر على دراسة مشكلات العالم النامى باعتبارها قضية حضارة قبل كل شىء ، ولذلك جاءت مؤلفاته كلها حول مشكلات الحضارة .

وبصدد الرد على الماركسية فى موضوع الفكر الدينى ، كان يرى أن الدين هو التعبير التاريخى والاجتماعى للتجارب المتكررة عبر القرون ، وهو يعتبر فى منطق الطبيعة اساس جميع التغيرات الانسانية الكبرى . لذلك فنحن لايستطيع تناول الواقع الانسانى من زاوية المادة فحسب ، بل لابد من النظر بأكبر أعتبار الى الجانب الروحى ، وهما مكونا الانسان سويا ، ولا غناء لاحدهما عن الآخر ، اذا ماأردنا للحياة أستقامة ، ويذهب ابن نبى بعد ذلك الى أن فكرة الضمير الدينى مرتبطة تماما بالوعى الاجتماعى ، بحيث لايمكن أن ينفصل كلاهما عن الاخر ، وعليه فان الاصلاح الدينى ضرورى باعتباره نقطة انطلاق لكل تغيير اجتماعى (٢) .

وفى معرض اخر يعترف مالك بنى نبى صراحة ان الدورة الحضارية لاتتم الا حينما تدخل التاريخ فكرة دينية معينة .

---

(١) سليمان الخطيب ، أسس مفهوم الحضارة فى الاسلام (القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦) ص : ٧٨ . نقلا عن البان ويد جيرى ، المذاهب الكبرى فى التاريخ (بيروت : دار القلم ، ١٩٧٢) ص : ٣٣٢ .

(٢) مالك بن نبى : وجهة العالم الاسلامى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٠) ص : ١٧٥ .

ولكن لماذا تبدأ دورة الحضارة من خلال الفكرة الدينية ؟ يرى مالك بن نبي أن الفكرة الدينية التى تتحكم في سلوك الفرد ، تخلق في قلوب المجتمع غائية معينة : تتحقق في بمفهوم « آخرة » ، وتتحقق تاريخيا في صورة « حضارة » ؛ وهذه الغائية تؤدى بنا الى الوعى بهدف معين ، تصبح معه الحياة ذات دلالة ومعنى ، وهى حينما تمكن لهذا الهدف من جيل الى جيل ومن طبقة الى أخرى ، فانها حينئذ تكون قد مكنت لبقاء المجتمع ودوامه . وذلك بتثبيتها وضماناتها لاستمرار الحضارة ، ودور الفكرة الدينية عند ابن نبي لايكتفى ان تتحكم في سلوك الانسان حتى تجعله قابلا لانجاز رسالة متحضرة ، لكنها تحلل لنا مشكلة نفسية اجتماعية اخرى ذات اهمية اساسية تتعلق باستمرار الحضارة ، فالمجتمع لايمكنه مجابهة الصعوبات التى يواجهه بها التاريخ كمجتمع مالم يكن على بصيرة جلية من هدف جهـوده (١) .

ثم يعلل سقوط المجتمعات وتدهورها نتيجة لغياب العامل الدينى ، اذ ان البناء الاجتماعى لايتوى على البقاء بمقومات الفن والعلم والعقل فحسب ؛ لان الروح والروح وحدها ، هى التى تتيح للانسانية ان تنهض وتتقدم ، فحيثما فقدت الروح سقطت الحضارة وانحطت (٢) .

واخيرا نأتى الى فكر عربى متزامن ، لنرى كيف وجه النقد للفكر الماركسي بصورة ، ويتمثل في راي الدكتور محمد على ابو ريان ، الـذى يوجز فيه كثيرا مما تقدم ، بحيث يمكن اعتباره وجهة نظر نقدية شمولية ، وهو يقيمها على محاور ثلاث من الجوانب الفلسفية والعلمية والدينية هى :

اولا : الاسـاس المادى الذى تنبثـق منه الماركسية ، حيث خلـع

---

(١) مالك بن نبى ، شروط النهضة (دمشق : دار الفكر ، ١٩٦٩) ص : ١٠٥ — ١٠٩ .

(٢) مالك بن نبى ، وجهة العالم الاسلامى ، مرجع سابـق ، ص ٢٦ — ٢٧ .

الثوب العلمى الذى تحاول المادية التاريخية ان تتدثر به ، لانها اثبتت :

١ — انها مجرد وجهة نظــر تاريخية او اجتماعية تحــاول ان تفسر تطور المجتمع وقد شاركها غيرها من وجهات النظر ، فليست وحدهــا فى الميدان ، وبذلك ينزل بها من محاولة اضفاء العلمية عليها ، ينزل بهــا من مكانتها التى يحــاول الماركسيون الارتفـــاع بها فيجعلونها الوحيــدة ولايعتــــرفون بغيرهــــا .

والضربة القاصمة للفلسفة الماركسية ناجمة عن تصورها ان مبادىء الجدل بمثابة افكار اولوية Apriori ، بينما انها ليست فى مستوى بديهيات قوانين الفكر الاساسية ، مثل قوانين الجاذبية والضغط والحركة فى علم الطبيعة على سبيل المثــال .

٢ — فشل علماؤهم وفقا لتفسيرهم المادى للكائنات فى تقديم دليــل واحد على امكان الخلق الذاتى .

٣ — ان انكار الماركسية لوجود ماهو غير مادى ، يعبر عن موقف غير علمى بالرغم من تمسحها بالعلم وقوانينه ، وان عجز العلمـــاء عن الاحاطة والمعرفة او الاستدلال على ماهو غير مادى ، ليس دليلا على عدم وجــــوده .

٤ — ان الخطوات المتقدمة التى خطاها العلم فى العصر الحديث ، وبعد افتراضات ماركس وصلت الى تغيير جذرى فى وصف المادة ، حيث انحلت الى ذرات تنطوى على طاقة ، ولم تعد جوهرا قائما بذاته كتصور العلمـــاء من قبـــل .

ثانيا : فشل التنبؤات بالحتمية التاريخية وفقا للعامل الاقتصـــادى والصراع الطبقى .

١ — لم يهتز بناء المجتمع الصناعى المتكامل فى حوض الراين بالمانيــا (كما سبق لنا الحديث) كما كان يتنبأ القــائمون على الثورة الشــيوعية

ومنهم لينين ، ولم تصبه الثورة ، وانما تفجرت فى المجتمع الزراعى الروسى تحت وطأة معاناة الفلاحين والعمال .

٢ — ان ذلك يثبت ان العامل الاقتصادى ليس وحده المحرك للتاريخ ، بل يسبقه الفكر حيث نشأ اولا فى المانيا وفى فرنسا ، وبارتباطه بالحركة الاشتراكية فى انجلترا ، ثم حرك الثورة البلشفية فى روسيا القيصرية . اذن لاينفرد العامل الاقتصادى ، كما اثبت علماء الاجتماع بالدفع التاريخى . فهناك العوامل الروحية ومنها الدين ، وهناك ايضا دور البطولة والشخصيات التاريخية البارزة فى تحريك عجلة التاريخ .

٣ — كذلك يتضح فى ضوء التطورات الحادثة فى المجتمعات الصناعية المتطورة . على ان البديل للصراع الطبقى هى افكار اخرى لاتمت الى الماركسية بصلة ، وهى افكار التعاون والمشاركة الوجدانية ، والتكامل الاجتماعى وكلها افكار ومبادىء على النقيض من فكرة الصراع الطبقى .

٤ — انبثاق ايديولوجية الطبقة الوسطى ، فازداد حجمها اتساعا كبيرا وانكمش حجم البروليتاريا شيئا فشيئا .

٥ — انهار الزعم بأن دولة البروليتاريا ستفضى فى النهاية الى المرحلة الشيوعية ، حيث يتلاشى شكل الدولة .

ان استماتة هذه الشعوب فى الدفاع عن عقيدتها والاستشهاد فى سبيلها وتفضلها على مطالب الحياة المادية هذه الاستماتة فى الدفاع عن العقيدة اثبتت ايضا فى نفس الوقت كذب الادعاء الماركسى بأن العامل الاقتصادى مقدم على سائر العوامل الاخرى .

ثالثا : انهيار المبادىء التى يقوم عليها الاقتصاد الماركسى :

١ — فكرة فائض القيمة ، اذ انه ليس صحيحا ان السلعة تتحدد

بقيمتها بالمواد الاولية والعمل فقط ، لان هناك عوامل اخرى هى العامل العقلى ، وراس المال والتنظيم والادارة والابتكار والتخطيط .

٢ — خطا التفسير الماركسى للاقتصاد الراسمالى وفقا لفكرة الازمات الدورية والتراكم الراسمالى ، حيث ترجع ازمة ١٩٢٥ عقب الحرب العالمية الاولى الى اسباب اخرى . اهمها تحول ملايين العمال من الحرب ومن الصناعات الحربية الى الانتاج المدنى .

٣ — اذا تبين ان الاساس الاقتصادى ليس وحده عاملا محركا للتاريخ فقد ظهر هناك عامل جديد لم يخطر على بال ماركس وهو العلم وليس الاقتصاد .

٤ — على اثر غياب الحافز المادى فى الانتاج ومن ثم تدهوره ، قام ليبرمان الاقتصادى السوفيتى بوضع نظام اقتصادى فى الانتاج يحقق الحافز المادى لدى العمال ، وتعبر هذه الخطوة عن تراجع النظام الاقتصادى الماركسى (١) .

(١) اقرا فى ذلك :
مصطفى حلمى ، مرجع سابق ، ص : ١٥١ — ١٥٤
— نقلا عن :
— محمد على ابو ريان ، الاسلام فى مواجهة تيارات الفكر الغربى المعاصر (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) ص : ١٩٦ — ٢٢٤ .

قائمة المراجـــع

اولا : العـــربية :

— ابراهيم درويش ، علم السياسة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) .

— احمد ابراهيم الشريف ، الحتم والحرية فى القانون العلمى (القـــاهرة : الدار القومية للطباعة ولنشر ، ١٩٧٤) .

— احمد أبو زيد . تايلور (دار المعارف بمصر ، ١٩٥٧) .

— احمد ابو زيد ، البناء الاجتماعى ، مدخل لدراســـة المجتمع ، الجـــزء الاول ، المفهومات (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) .

— احمد سويلم العمرى ، أصول النظم السياسة المقارنة (القـــاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) .

— احمد سويلم العمرى ، معجم العلـــوم السياسية الميسر (القـــاهرة : الهيئة المصرية العـــامة للكتاب ، ١٩٨٥) .

— احمد عباس عبد البديع ، تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات الســـلطة العامة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) .

— احمد عطية الله ، القاموس السياسى ، الطبعة الرابعة (القاهـــرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠) .

— احمد محمود صبحى ، محاضرات فى الايديولوجيـــات وفلسفة الحضارة (الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٥) .

— ارنست باركر ، ترجمة لويس اسكندر ، النظرية السياسيـــة عنـــد اليونان . الجزء الاول (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦) .

— اسماعيل على سعد ، نظرية القوة ، مبحث فى علم الاجتماع السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨) .

- البرت اشفيتسر ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، فلسفة الحضارة (بيروت : دار الاندلس ، ١٩٨٣) .

- السيد محمد بدوي ، مبادىء علم الاجتماع (دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨) .

- الظاهر لبيب ، سوسيولوجية الثقافة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) .

- امام عبد الفتاح امام ، توماس هوبز ، فيلسوف العقلانية (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) .

- امام عبد الفتاح امام ، دراسات هيجلية (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) .

- اميرة حلمي مطر ، في فلسفة السياسة (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨) .

- اميرة حلمي مطر ، مقالات فلسفية حول القيم والحضارة (القاهرة : مكتبة مدبولي ، بدون تاريخ) .

- اميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس (دار المعارف بمصر ، ١٩٨٦) .

- باكو فليف وآخرون ، اسس المعارف السياسية (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٥) .

- بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، مبادىء في العلوم السياسية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣) .

- بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة (القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) .

- تشارلز فرنكل ، ترجمة نقولا زيادة ، ازمة الانسان الحديث (بيروت مكتبة الحياة ، ١٩٥٩) .

— ثروت بدوى ، النظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) .

— جاك ماريتان ، ترجمة عبد الله أمين ، الفرد والدولة (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦١) .

— جان توشار وآخرون ، ترجمة على مقلد ، تاريخ الفكر السياسى (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨١) .

— جلال يحيى ، أوربا فى العصور الحديثة حتى الحرب العالمية الاولى (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) .

— جوريان ثربورن ، ترجمة الياس مرقص ، ايديولوجيا السلطة وسلطة الايديولوجيا (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) .

— جورج سباين ، ترجمة حسن جلال العروسى ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الاول (دار المعارف بمصر ، ١٩٧١) .

— جورج سباين ، ترجمة على ابراهيم السيد ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الرابع (دار المعارف بمصر ، ١٩٧١

— جورج سباين ، ترجمة راشد البراوى ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الخامس (دار المعارف بمصر ، ١٩٧١)

— جورج لابيكا ، ترجمة كمال خورى ، السلطة والاساطير والايديولوجيات مجلة العالم الثالث (دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٨٠) .

— جون ماجوير ، النظرية الماركسية السياسيه ، عرض وتحليل عبد الرحمن خليفة ، الكويت ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ، يناير — فبراير — مارس ، ١٩٨١ .

— حسن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦) .

- حورية توفيق مجاهد ، الفلسفة السياسية من افلاطون حتى محمد عبده (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦) .

- حيدر ابراهيم على ، علم الاجتماع والصراع الايديولوجي العربى ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٧٨ ، اغسطس ١٩٨٥ .

- سعاد الشرقاوى ، النظم السياسية فى العالم المعاصر (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢) .

- سليمان الخطيب ، اسس مفهوم الحضارة فى الاسلام (القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦) .

- عادل ظاهر ، الفلسفة والايديولوجيا ، مجلة مواقف ، العدد ٤٥ ، شتاء ١٩٨٢ .

- عبد المنعم محمود احمد ، الاطار النفسى والاجتماعى لسلوك العنف الجماعى ، مذكرات غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاداب ، ١٩٧٤) .

- عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسيه (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعيه ، ١٩٨٥) .

- عبد الرحمن خليفه ، محاضرات فى الايديولوجيا والحضارة (الاسكندريه : دار المعرفه الجامعية ، ١٩٨٥) .

- عبد الرحمن خليفة ، فى الفكر السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦) .

- عبد الستار قاسم ، الفلسفة السياسية التقليدية ، افلاطون وارسطو (عمان : المطبعة الاردنية ، ١٩٧٩) .

- عبد الكريم حسن العيلى ، الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى فى الاسلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٣) .

— عبد الله العروى ، مفهوم الايدولوجيا (الدار البيضاء : المركز الثقافى العربى ، ١٩٨٣) .

— عثمان خليل ، المبادىء الدستورية العامة (القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٥٦) .

— عز الدين فوده ، المجتمع العربى ، مقوماته ووحدته وقضاياه السياسية (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٦) .

— على احمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسى ، الاغريق الاقدمون (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٠) .

— على شريعتى ، ترجمة ابراهيم شتا ، العودة الى الذات (القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦) .

— على عبد المعطى محمد ، السياسة أصولها وتطورها فى الفكر الغربى (الاسكندرية : دار المعرفة [illegible] ، ١٩٨٣)

— على محمد شمبش ، العلوم السياسية [illegible] : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٢) .

— عمرو محيى الدين ، التخلف والتنمية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) .

— فريدريك هيرتز ، ترجمة عبد الكريم احمد ، القومية فى التاريخ والسياسة (القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨)

— فؤاد محمد شبل ، الفكر السياسى ، دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، الجزء الاول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) .

— فؤاد محمد شبل ، توينبى ، مبتدع المنهاج التاريخى الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .

— قباري محمد اسماعيل ، علم الاجتماع والايديولوجيا (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .

— قباري محمد اسماعيل ، قضايا علم الاجتماع الماركسي (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

— كارل ماركس وفريدريك انجلز ، الايديولوجيا الالمانية ، الطبعة الاولى من الترجمة الفرنسية (باريس : سلسلة المنشورات الاجتماعية ، ١٩٥٤) .

— كمال دسوقي ، الاجتماع ودراسة المجتمع (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٩) .

— لؤي بحري ، مبادىء علم السياسة (بغداد : مطبعة بغداد ، ١٩٦٧) .

— لينين ، ترجمة الياس شاهين ، ماركس ، انجلز ، الماركسية (موسكو : دار التقدم ، بدون تاريخ) .

— مارسيل بريلو ، ترجمة احمد حسيب عباس : علم السياسة (القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥) .

— مارسيل بريلو وجورج ليسكييه ، تاريخ الافكار السياسية (بيروت : الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) .

— مالك بن نبي ، شروط النهضة (دمشق : دار الفكر ، ١٩٦٩) .

— مالك بن نبي ، وجهة العالم الاسلامي (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٠) .

— مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة (دمشق : دار الفكر ١٩٨١) .

— محمد البهي ، الدين والدولة (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٨) .

— محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، الطبعة الرابعة عشر (بيروت : دار التعارف للمطبوعات ، ١٩٨٩) .

— محمد طه بدوى ومحمد طلعت الغنيمى ، دراسات سياسية وقومية (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٦٧) .

— محمد طه بدوى ، أصول علوم السياسة (الاسكندرية : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) .

— محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) .

— محمد عبد الله دراز ، الدين (الكويت : دار القلم ، ١٩٧٠) .

— محمد عبد المعز نصر ، فى النظريات والنظم السياسية (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٣) .

— محمد على أبو ريان ، المدخل الاسلامى للايديولوجية العربية ، نحو ايديولوجية عربية انقلابية (بيروت : منشورات جامعة بيروت العربية ، ١٩٦٩) .

— محمد على أبو ريان ، الاسلام فى مواجهة الفكر الغربى المعاصر (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) .

— محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠) .

— محمد على محمد وعلى عبد المعطى محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤) .

— محمد فتحى الشنيطى ، نماذج من الفلسفة السياسية (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١) .

— محمد كامل ليلة ، النظم السياسية (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧١) .

- محمد محمود ربيع ، الايديولوجيات السياسية المعاصرة : قضـــايا ونماذج (الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٧٩)

- محمد محروس اسماعيل وآخرون ، مقدمة فى الاقتصـــاد (بيـروت : دار النهضـة العربيـة ، ١٩٧٢) .

- محمد نصر مهنا ، مدخل الى النظرية السياسية الحديثة (الاسكندرية : الهيئـــة المصرية العامة للكتـــاب ، ١٩٨١) .

- محمد وقيدى ، العلوم الانسانية والايديولوجيا (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٣) .

- محمود السقا ، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية (القاهرة : دار الفكـر العـربى ، ١٩٧٨) .

- مراد وهبة ، الايديولوجيا والحضارة ، مجلة قضايا عربية ، السنـــة ٨ ، العددان ١١ ، ١٢ ، نوفمبر وديسمبر ، ١٩٨١ .

- مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثانى ، المدخل الى علم الاجتماع (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) .

- مصطفى حلمى ، الإسلام والمذاهب الفلسفية المعاصرة (الاسكندرية : دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) .

- معن خليل عمر ، الفكر الاجتماعى المعاصر (بيروت : دار الآفـــاق الجديدة ، ١٩٨٢) .

- ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسى ، الحقوق الطبيعية (بيروت : المؤســسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٤) .

- ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسى ، القـوة (بيروت : المؤســـــة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .

— موريس ديفرجيه ، ترجمة سامى الدروبى وجمال الاتاسى ، مدخل الى علم السياسة (بيروت : دار الجبل ، ١٩٦٤) .

— ميشيل فادية ، ترجمة امينة رشيد وسعيد البحراوى ، الايديولوجيا (بيروت : دار التنوير ، ١٩٨٢) .

— نبيل السمالوطى ، الايديولوجيا وازمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .

— نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .

— هارولد لاسكى ، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مدخل الى علم السياسة (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٥) .

— هاينز يولاد ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ، فى السلوك السياسى (بيروت : دار الافاق الجديدة ، ١٩٦٣) .

— هشام الشاوى ، مقدمة فى علم السياسة (بغداد : مطبعة بغداد ، ١٩٧٢) .

— يوسف محمد رضا ، دراسات فى الاقتصاد السياسى (بيروت : منشورات المكتبة العصرية ، بدون تاريخ) .

ثانيـا : المـراجع الاجنبيـة

— Adorno, Theodor, Minima Moralis (London : Macmillan, 1974).

— Almond, Gabriel, Comparative Political Systems, Journal of Politics XVIII, 1956.

— Almond, Gabriel and Coleman. James (eds), The Politics of Developing Areas (Princeton University Press, 1970).

— Archer, D. and Gartner, R., Violent Acts and Violent Times : A Comparative Approach to Homicide Rates: in American Sociological Review, 1976.

— Ball, Alan, Modern Politics and Government (London : Macmillan, 1974).

— Bendix, Rinehard and Weber Max, An Intellectual Portrait (New York : Doubleday, 1960)

— Berl, Adolf, Power (New York : Harcourt, Brace and World, 1969).

— Bobrow et al, The Impact of Foreign Assistance on Natural Development [illegible] Journal of Peace Science, 1973.

— Bodin, Jean, Abridged and Translated by Tooley, M. S., Six Books of the Commonwealth (Oxford University Press, 1955).

— Bottomire, Tom, Modern Siciety (New York : Panthean Books, 1959).

— Bottormore, Tom, Political Sociology (Londn Hutchinsn Publishing Group, 1984).

— Boulding, K. E., Ecodynamics, A New Societal Evaluation (Beverely Hills : Sage, 1978).

— Brinton, Crane, The Anatomy of Revolution (New York : Vintage Books, 1952).

— Burrowes and Spestor, The Strength and Direction of Relationship between Domestic and Exernal Conflict and Cooperation : Syria 1961 — 1967; in Wilkenfeld (ed), Conflict Behaviour and Linkage Politics (New York : Mckay, 1973)

— Calhoun, D., War and Domestic Political Violence, Journal of Interdisciplinary History, 1979.

— Callinicos, Alex, Marxism and Politics; in Leftwich, Adrian (eds.), What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford : Basic Blackwell, 1984).

— Cattel, Roymond, The Dimensions of Culture Patterns by Factorization of National Characters; Journal of Abnormal and Social Psychology, 1949.

— Cattel, Raymond, et al, An Attempt at More Refined Definition of the Cultural Dimensions of Syntality in Modern Nations, American Sociological Review, 1957.

—Choucri, N., Population Dynamics and International Violence (Lexington : Lexington Books, 1974).

— Choucri, N.. and North R. C., Nations in Conflict : National Growth and International Violence (San Francisco : Freeman, 1975).

— Collins, J. N., Foreign Conflict Behaviour and Domestic Disorders in Africa; in Wilkenfeld, J. (ed), Conflict and Linkage Politics (New York : Makay, 1973).

— Coser, L. A., The Functions of Social Conflict (New York : Free Press, 1956).

— Crotty, Freeman and Gatlin. (eds.), Political Parties and Political Behaviour (Boston : Allyn and Bacon, 1973).

— Cutright, P., National Poltical Development : Measurement and Analysis, American Sociological Review, 1963

— Dahl, Political Opposition in Western Democracies (New York : New Haven, 1966).

— Davies, James Chowning, Biological Perspectives on Human Conflict; in Gurr, Ted Robert (ed.), Handbook of Political Conflict, Theory and Research (New York : the Free Press, 1980).

— Denton, F. H., Some Regularities in International Conflict, 1820 — 1949; in Background, 1966.

— Deutsch, Karl, The Nerves of Government (New York : the Free Press, 1963).

— Deutsch, M., The Resolution : Constructive and Destructive Prcesses (New Haven . Yale University Press, 1973).

— Doran, C. F, Reginal Integration and Domestic Unrest. A Comparative Study in Europe and Central America; in International Interactions, 1976.

— Dougherty, James and Pfaltzgraff, Robert, Contending Theories of International Relations (New York : Harper and Row, 1981).

— Dowse, Robert and Hughes, John Political Sociology (London: John Wiley and Sons, 1975).

— Drucker, H. M., The Political Uses of Ideology (London : Macmillan, 1974).

— Dunsire, Andrew, The Levels of Politics; in Leftwich Adrian (ed.), What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford : Basic Blackwell, 1984).

— Durkheim, E., Suicide, A Study in Sociology (New York : Free Press, 1951).

— Duverger, Maurice, Translated by Wagoner Robert, The Study of Politics (London : Nelson, 1976).

— Ebenstein, William, Great Political Thinkers (Illinois, Dryden Press, 1969).

— Eberwein et. al, Internal and External Coflict among Nations, 1966 — 67; in Journal of Sociology, 1978.

— Eckstein and Gurr, Patterns of Authority : A Structural Basis for Political Inquiry (New York : Wiley and Son, 1975).

— Engels, Frederick, Karl Marx; in Marx and Engels, Selected Works (Moscow : Porgress Publishing House, 1973).

— Feierabend, I. K., et al., Dimensions of Political Unrest : A Factor Analysis of Cross — National Data, presented to the Annual Meeting of the Western Political Science Association, Reno, 1966.

— Feierabend, R. L. and Feierabend, I. K., Invitation to Further Research - Designs, Data and Methods; in Feierabent et. al. (eds.), Anger, Violence and Polities Theories and Research N. J. : Englewood Cliffs, Prentice - Hall, 1972).

— Finer, S. E., Comparative Government (Penguin Books, 1972).

— Fink, C. F., Some Conceptual Difficulties in the Theory of Social Conflict, Journal of Conflict Resolution, 1968.

— Flungiman, W. H. and Fogelman, E., Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective; in Comparative Politics, 1970.

— From, Enrich, Marx : Concept of Man New York : Unger Publishing House, 1961.

— Galbraith, John Kenneth, The Anatomy of Power (London : Corgi Books, 1985).

— Gamson, W A., Power and Discontnt (New York : Dorsey, 1968).

— Garnett, John, Commonsense and the Theory of International Politics (London : The Macmillan Press, 1984).

— Girks, Otto, Translated by Ernest Barker, Natural Law and the Theory of Society, 1500 — 1800 (Boston : Beacon Press, 1975).

— Gurr, T. R., Rogues, Rebels and Reformers A Political History of Urban Crime and Conflict (Beverly Hills, Sage, 1976).

— Gurvitch, George , Twentieth Century Sociology (New York : Philosophical Library, 1945).

— Haas, M., Social Change and National Aggressiveness, 1900 — 1960; in Singer, J. D. (ed.), Quantitative International Politics : Insights and Evidence (New York : Free Press, 1968).

— Haas, M., International Conflict (Indianapolis : Bobbs Merrill, 1974).

— Haas and Whiting, Dynamics of International Relations (New York : McGraw Hill, 1956).

— Halebsky, Sandon, Mass Sociey and Political Conflict (Cambr idge University Press, 1976).

— Huntington, S. P., Patterns of Violence in World Politics, In Huntington, S. P. (ed.), Changing Patterns of Military Politics (New York : Free Press, 1962).

— Hurwitz, L., Contemporary Approoches to Political Stability, Comparative Politics, 1973.

— Judd, Harmon, Political Thought (New York : McGraw Hill, 1966).

— Kegley, C. W., et. al., Conflict at Home and Abroad : An Empirical Extension; Journal of Politics, 1978.

— Lancaster, Lane, Masters of Political Thought (Boston : Hongkon Mifflin, 1966.).

— Laqueur, Walter, Revolution : in International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 13 (New York : Macmillan and Free Press, 1968).

— Lee, M. T., The Periodi Recurrence of Internecine War in China, The China Journal of Science and Art, 1931.

—Leftwich, A., Politics : People, Resources and Power; in Leftwich, A. (ed.), What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford: Basic Blackwell, 1984).

— Lipset, Seymour Martin, Some Social Requisites of Democracy, Economic Development and Political Legitimacy, American Political Science Review, 1959.

— Lipson, Leslie, The Great Issues of Politics, An Introduction to Political Science, Seventh Edition (New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs, 1985).

— Locke, Hume and Ronsseau, Social Contract (Oxford University Press, 1976).

— Maciver, The Modern State (Oxford University Prees, 1926).

— Maciver, R. M., The Web of Government (New York : the Free Press, 1975).

— Mack, Andrew, Numbers are not enough : A Critique of Internal and External Behaviour Research; in Comparative Politics, 1975.

— Mack and Snyder, The Analysis of Social Conflict . Toward an Overiew and Synthesis, Journal of Conflict Resolution, 1957.

— Makeah, The Basic Works of Aristotle (New York : Randum House, 1941.

— Mayer, A. J., Dynamics of Counter - Revolution in Europe, 1870 — 1956 : An Analytic Framework (New York : Harper and Row, 1971.

— Mannheim, Karl, Man and Society in an Age of Reconsruction (London : Kegan Paul, 1942)

— Mannheim, Karl, Translated by Shils, Edwards, Ideology and Utopia (London : Routledge and Kegan Paul 1979).

— Mead, Margret (ed) Cultural Patterns and Technical Change (Unesco Tensions and Technology Series, 1953).

— Mclellan, David, The Thonght of Karl Marx (London Mcmaillan, 1980).

— Mills Wright, The Marxist Class Conflict in Industrial Society (Stanford University Press, 1959).

— Nicholson, M., Conflict Analysis (London : English Universities Press, 1971)

— Nicholson, Peter, Politics and Force; in Leftwich (ed.), what is Politics, the Acfivity and its Study (Oxford : Basic Blackwell, 1984).

— Odell, J. S., Correlates of U. S. Military Assistance and Military Intervention; in Rosen and Kurth (eds), Testing Theories of Economic Imperialism, (Lexington : Heath, 1974).

— Otterbein, An Eye for an Eye, A Tooth for a Tooth : A Cross — Cultural Study of Feuding; in American Anthropologist, 1965

— Packenham, H., Approaches to the Study of Political Development, World Politics, 1964.

— Pearson, F. S., Geographic Proximity and Foreign Military Intervention, in Journal of Conflict Resolution, 1974.

— Poulantzas, Nicos, State, Power Socialism (London : Macmillan, 1978).

— Raphael, D., Probems of Political Philosophy (London : The Macmillan Press, 1976).

— Rapoport, Anatol, Fights, Games and Debates (Michigan University Press, 1960).

— Robbins, Leonell, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science (London Macmillan, 1952).

— Rodee et. al. Introduction to Political Science, 4 th edition (Tokyo : Macgraw Hill Book Company, 1983).

— Rosenau, J. N., Foreign Intervention as Adaptive Behaviour, In Moore, J. N. (ed.), Law and Civil War in the Modern World (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1974).

— Rowe Eric, Modern Politics (London : Routledge and Kegan Paul, 1974).

— Rummel, R. J., In Search of Global Patterns (New York : Free Press, 1976).

— Russell, Bertrand, Political Ideals (London Unwin Books, 1963).

— Russell, Bertrand, Inequality and Instability, The Relation of Land Tenure to Politics, World Politics, 1964.

— Sabine, George and Thorson, Thomas, A History of Political Theory, 4 th edition (Tokyo : Halt Saunders, 1981).

— Scott, John Paul, Violence and the Disaggregated Society in Aggressive Behaviour, 1975.

— Seliger, Martin, Ideology and Politics (London : George Allen and Unwin, 1976).

— Semmel, B., Imeprial and Social Reform (Cambridge : Harvard University Press, 1960).

— Singer, David, Conflict Research, Political Action and Epistemology; in Gurr, Ted Robert (ed.), Handbook of Political Conflict, Theory and Research (New York : the Free Press, 1980).

— Sloan, T. J., The Association Between Domestic and International Conflict Hypothesis; in International Interactions, 1978.

— Sorokin, Pitrim, Social and Cultural Dynamics : Fluctuation of Social Relationship, Wars and Revolutions, Vol : 3 (New York : Bedminster, 1962).

— Stankiewicz, W. J., Aspects of Political Theory (London : Collier Macmillan, 1976).

— Stein, Conflict and Cohesion : A Review of the Literature, Journal of Conflict Rosolution, 1976.

— Stohl, Michael, The Nexus of Civil and International Conflict; in Gurr, Ted Robert (ed.), Handbook of Political Conflict, Theory and Research (New York : the Free Press, 1980).

— Sumner, W. G., Folkwags (Boston : Ginn, 1906).

— Sullivan, J. D. Internationl Consequence of Domestic Violence. A paper presented to the American Political Science Association. New York, September, 1969.

— Tanter, Raymond, Dimensions of Conflict Behaviour within and between Nations, 1958 - 1960. Journal of Conflct Resolution, 1966.

— Tanter, Raymond, International War and Domestic Turmoil : Some Contemporary Evidence; in Graham H. D. and Gurr, T. R. (eds), Violence in America : Historical and Comparative Perspect-ives (New York : Praeger, 1969).

- Toynbee, Arnold, A Study of History: Abridgement of Vols. I — VI by Somervell (Oxford University Press, 1962)

— Trotsky, L., Literature and Revolution (N. Y. : Ann Arbor, 1971).

— Van Dalen and Zelgler, Introduction to Political Science (New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs 1977).

— Verba, Sidney and Nie, Norman Participation in America : Political Demorcracy and Social Equality (New York : Harper and Row, 1972).

— Watkins, Fredrick, The Age of Ideology, The Political Thought: 1750 to the Present (New Jersey : Englewood Cliffs. Prentice - Hall 1964).

— Watt, K., Principles of Enviornmental Science (New York : Mcgraw - Hill, 1973).

— Weber, Max, On Law in Economy and Society (Cambridge : Harvard University Press 1954).

— Wale, Albert, Politics as a Collective Choice; in Leftwich, Adrian (ed.) , What is Politics ? The Activity and Its Study (Oxford: Basic Blackwell, 1984).

— Weede, E., Support for Forein Government or Domestic Disorder and Imperial Intervention, 1958 - 1965; in Comparative Political Studies, 1978.

— Wilkenfeld, J., Conflict Linkage in the Domestic and Foreign Spheres; in Kirpatric, S., (ed.), Quantitative Analysis of Political Data (Columbus Merrill, 1974).

— Wilkenfeld, J., A Time Series Perspective on Conflict Behaviour in the Middlt East; in McGraw an (ed), Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies, Vol. 3; Beverly Hills : Sage. 1975.

— Willhoite, Primates and Political Authority : A Biobehtvioural Perspective, American Political Science Review, 1976.

— Williams, Bertrand, Deccartes (N. Y· Harmondsworth, 1978).

— Wright, Q., A Study of War (Chicago University Press, 1965).

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تم بحمد الله